بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الهداية امر من لدنه وكل شيء يعود اليه نحمده على سوابغ النعم ولواحقها
وآلائه حقائق الحكم ودقائقها والصلوة على جميع الانبياء خصوصا على نبينا
محمد محيي جهابذ العدالة وخاتم قصص الرسالة وعلى آله الواصلين واصحابه الكاملين
وبعد فيقول المعتصم بلطف الابدي حسين بن معين الميبذي اصلح [illegible]
حالها ونور بالها بما رآك كمال عين الاعيان وهو نوع الانسان
بالارتقاء الى الاعلام العلية والاهتداء الى الحكمة اذ بها يتجلى ما
خفى من الاشياء [illegible] فقد اظلم [illegible] فيتم [illegible]
التي يتحصل بها [illegible] اقصى [illegible] العلماء وجم غفير
من الحكماء ابد الله ظلالهم وخلد طلالهم ورتب [illegible] المحصل على اكثر كتبهم
ارفعها [illegible] وهو الهداية للمحقق الهادي والمدقق
الفاضل اثير الدين مفضل بن عمر الابهري قدس سره فالتمس مني بعض الشرذمة
الى المشتغلين [illegible] ان احل [illegible] الارقام للمتعلمين [illegible] بين
ما يليق [illegible] وقد كنت معتذرا [illegible]
[illegible] فبلاطم العلائق وامواج [illegible] في الاكثر [illegible]

وزادوا الاقتباس [illegible] وطابق [illegible] والحق
الطالبين لطريق [illegible] وان [illegible] ان ينظروا فيه بعين
الوداد [illegible] الغرض [illegible] العناد وما [illegible] النفس
لامارة [illegible] والانس [illegible] على انه [illegible] المحققين
الصواب [illegible] وهذا اوان ما [illegible] وعنوان الشرح [illegible]
ابواب الهداية وعليه التوكل في البداية والنهاية اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان
الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وتلك الاعيان اما الا
فعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا اولا فالعلم باحوال الاولى من
حيث يؤدي الى صلاح المعاش والمعاد يسمى حكمة عملية والعلم باحوال الثانية يسمى حكمة
نظرية وكل منهما ثلاثة اقسام اما العملية فلانها اما علم بمصالح شخص بانفراده ليتحلى
بالفضائل ويتخلى عن الرذائل ويسمى تهذيب الاخلاق واما علم بمصالح جماعة متشاركة
في المنزل كالوالد والمولود والمالك والمملوك ويسمى تدبير المنزل واما علم بمصالح جماعة
متشاركة في المدينة ويسمى السياسة المدنية واما النظرية فلانها اما علم باحوال ما
لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة كالاله وهو العلم الالهي ويسمى
[illegible] الفلسفة الاولى والعلم الكلي وما بعد الطبيعة وقد يطلق على ما قبل الطبيعة

ايضا لكنه نادر جدا ولما علم باحوال ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي دون

التعقل كالكرة وهو العلم الاوسط ويسمى بالرياضي والتعليمي ولما علم باحوال

ما يفتقر اليها في الوجود الخارجي والتعقل كالانسان وهو العلم الادنى ويسمى

بالطبيعي وجعل بعضهم ما لا يفتقر الى المادة اصلا قسمين ما لا يقارنها مطلقا

كالاله والعقول وما يقارنها لكن لا على وجه الافتقار كالوحدة والكثرة وسائر

الامور العامة فسمي العلم باحوال الاول الهيا والعلم باحوال الثاني علما كليا وفلسفة

اولى واعلم ايضا ان المنطق من الحكمة ... لا فرق في خروج النفس الى كمالها الممكن

في جانبي العلم والعمل ... بل جعل العلم ... وكذا في ترك الاعيان ... [illegible]

... اقسام الحكمة النظرية اذ لا يبحث فيه عن الاعراض المعقولة الثانية التي لا ... وجود

بذواتنا واختيارنا وانما في ... ما ذكرنا وهو المشهور بينهم لم يعد منها لان موضوعه

وهو المعقولات الثانية ليس من اعيان الموجودات الاخوذة في التعريف وفيه بحث فتامل

هذا لا يكفي العلم باحوال الامور العامة ايضا منها لانها غير موجودة في الخارج على

ما بينه المحققون واجيب بان الامور العامة ليست موضوعا بل محمولات ثابتة للا

شيء فان قولنا الوجود زائد في الممكن في قوة قولنا الممكن موجود بوجود زائد

والمراد بالكتاب على ترتيب الادوار ... في تفصيل العلوم والكتاب الطبيعي ...

والحكمة الالهية باحث عن الامور ... في الالهي والطبيعي فلا ... وقيل ... عن

الحكمة الرياضية لا ... في الاكثر عن الامور الموجودة المعروضة في البدن ...

اقسام الحكمة العملية ... لان الشريعة المصطفوية قد قضت الوطر منها على الكمل

وجه ... مفصل وفيه بحث لان ... الامور الموجودة ما لا يكون موجودا في

نفس الامر ... فلا ... الرياضي علمها اذ لا شك ان الكرة اذا ...

على مركزها فلا بد ان يفرض فيها منطقتان لا حركة لهما اصلا وهما القطبان وان يفرض

بينهما دائرة عظيمة ... الوسط ويكون الحركة عليها ... المنطقة وان يفرض

عن جنبيها دوائر صغار موازية لها ... بطيئة بالقياس اليها ...

وما ... ما هو اقرب الى القطب ... ما هو اقرب الى المنطقة ...

وان لم يكن موجودة في الخارج لكنها امور موهومة ... مطابقا لما في نفس

الامر ... الوهم ... كانها ... الاعمال ... وان

اراد بها ما لا يكون موجودا في الخارج وان كان موجودا في نفس الامر فلا نسلم ان الا

على ... للامور ... احوال الحركات ... والبطوء ...

على الوجه المحسوس ... ويكشف بها احوال الافلاك والارض وما

... فلا ... قائلا ... قانون ... بها ...

لا يمكن على اصداره على هذا التسليم يكفي نفس هذا القائل اول ... الث رح لانه يفيد ما هو مقدم المقدم وهو فائدة الشيء على كون الاحكام الطبيعية موضوع الحكمة الطبيعية بخلاف نفس الث رح فانه خال عن هذه الفائدة فلا مخ لعدة تجعله على اولى بل الاول اول والله اعلم بحقيقة الحال واليه المرجع والمآل ١٢ محرره

ويمكن كون الشيء موجودا في نفس الامر او موجودا في نفسه والامر مرجوان الشيء ويحصل ان

وجد له الشيء بنفسه بلا فرض واعتبار نفسه مثلا الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار

متحققة في حد ذاتها سواء وجد فارض اولم يوجد اصلا وسواء فرضها اولم يفرضها

قطعا وفي نفس الامر اعم من الخارج مطلقا فكل موجود في الخارج موجود في نفس الامر

بلا عكس كلي في الذهن فرضا لا امكان تصور الكواذب كزوجية الخمسة فيكون

موجودة في الذهن لا في نفس الامر ومثال الشيء ذهنا وزوج وزوجية الاربعة موجودة

فيهما ومثال ... ذهنا فحسب ولا شيء عناك الا ثبات على النسبة الاولى ماكانت

موجودا وصدقا كان ثم يكن ثابتا مذكورا فافهم سبحانه النسبتين الاخريين

موضحا اكثر المباحث ما يدعي الناظرين ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق

انحصر القسم الثاني الطبيعيات قبل ابتداء مباحث الطبيعة اجمالا ولا

الاول في مباحث الحكمة الطبيعية ولعلك تقول مباحث الاجرام الطبيعية هي

مباحث الحكمة الطبيعية لان الجسم الطبيعي موضوعها في الحال واحد فائدة اولوية

ماذكرنا قول لا تم ان الحال واحد لان موضوع الحكمة الطبيعية هو الجسم الطبيعي

من حيث يستعد للحركة والسكون لا مطلقا فليس مباحث الاجرام الطبيعية مطلقا

ومباحث الجسم الطبيعي بلا حيثية المذكورة ولا دلالة للفظ الطبيعية على تلك الحيثية وان ... فلا

فلا كلام ان منهم المراد بالقسم الثاني في الحكمة الطبيعية وامكن حمل الكلام على

هو تكلف فلا على اولى حمله على ما يؤول اليه وانه يحصل الاشكال فيما انا فيه قوله

القسم الثاني في مباحث الحكمة الالهية فطبعي يحمل الطبيعيات التي هي تطور على

ذكرناه اولى لان ظاهر النظران ذكروا ان الجسم الطبيعي جوهر قابل للابعاد الثلاثة

اقول فيه نظر لانهم ان ارادوا القابل بالفعل فلا يصدق هذا التعريف على ما لا ... لان القابل

بالفعل للابعاد الثلاثة ينحصر في التعليمي اي الكم القائم بالجسم الطبيعي السارية

في الثلث وقد صرحوا انه كذلك وان ارادوا القابل في الجملة يصدق التعريف على كل

الجسم والصورة ايضا مع ان جزئيها متصلا بالفعل لانها لا اجزاء في الفلك والعنصر

والبحث مانعه ان احوال عامة لها او خاصة باحدهما التي لا تختص بالعرض الطبيعي

اي النادرة عند الاطلاق الا انهم واكثرهم على ان اطلاق الجسم على الطبيعي والتعليمي

بالاشتراك اللفظي وقد يقال ان الجسم هو القابل للابعاد الثلثة فان كان جوهرا فطبيعي

الا كان عرضا فتعليمي ومن ثم اشار عنه فصل في ابطال الجزء الذي

يتجزأ ولعل الجوهر الفرد ايضا وهو جوهر ذو وضع لا يقبل القسمة قطعا ولا كسرا ولا

وهما ولا فرضا والقسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم ... والفرضية ما هو بحسب ...

التعقل الكلي ... ادراكه ... العقل وفي ...

القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلاثة فنون الفن الأول فيما
يعم الأجسام وهو مشتمل على عشرة فصول فصل في إبطال الجزء الذي
لا يتجزى متن لأنا لو فرضنا جزءا بين جزئين فإما أن يكون الوسط

يحجز الطرفين عن التلاقي [illegible] ترك الجزء [illegible] وعلى ملتقاهما [illegible] والثاني
يقتضي الانفصال فكذا الملزوم ولا دلالة لها على بطلان وجود الجزء في نفسه لجواز أن
نقول لو أمكن وجود الجزء في نفسه لأمكن وقوعه بين جزئين وعلى ملتقاهما لكن اللازم
يقتضي الانقسام [illegible] ثبات [illegible] في صور [illegible] فصل في إبطال تركب الجسم من
الأجزاء التي لا تتجزى أقول [illegible] الدليلين على بطلان وجود الجزء في نفسه [illegible]
تركب الجسم من الجسمين وعلى ملتقاهما كما لا يخفى على ذوي الأفهام فصل في إثبات الهيولى
الجسم ولا حاجة إلى إثبات الصورة الجسمية لأنها هي الجوهر الممتد في الجهات وجودها في
بالضرورة كل جسم من حيث هو جسم [illegible] أي جوهر يقبل أحدها في الكون
أما في حيث هو جسم [illegible] من حيث هو نوع من أنواع الجسم [illegible] حالا
مع الصورة الجسمية [illegible] بصورة نوعية [illegible] الحكم في الفصل
[illegible] بحيث يكون الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر [illegible]
الأول أنه لا يصدق على الحكم [illegible] الإشارة
العقلية [illegible] الإشارة العقلية إلى [illegible] فإن العقل يميز كلا منهما عن صاحبه
بل لا بد في الإشارة العقلية من الإشارة الحسية فإنها تنتهي إلى الحال والمحل [illegible]
[illegible] لا يصدق على [illegible] في [illegible] بعد [illegible]

ثم على تقدير أن يكون المفروض [illegible] المراد أنه لا يقبل القسمة الوهمية أن
لا يجوز القسمة [illegible] على [illegible] ولا الشكل [illegible] النزاع ولو فرضنا
جزءا بين جزئين فإما أن يكون الوسط مانعا من تلاقي الطرفين أو لا يكون [illegible]
لأنه لو لم يكن مانعا لكان [illegible] وتداخل الجواهر أي دخول بعضها في حيز
بعض [illegible] بالبداهة [illegible] فلا يكون الوسط [illegible]
[illegible] الطرفين فيكون [illegible] مانعا من تلاقيهما [illegible] الوسط أحد الطرفين
غير [illegible] الطرف الآخر [illegible] أن يكون له [illegible] ويجوز أن يكون
[illegible] فيلزم [illegible] ولا [illegible] إلا أن يكون [illegible]
[illegible] الإشارة إلى أحدهما عين الإشارة إلى الآخر
فيلزم تلاقي الطرفين وإن كانت [illegible] متمايزين [illegible] الإشارة فيلزم
الانقسام [illegible] أن [illegible] دون [illegible] كما يشهد به البديهة ولأنا
لو فرضنا [illegible] فإما أن [illegible] واحد منهما فقط أو مجموعهما أو [illegible] واحد منهما
أو واحد منهما وبعض من الآخر [illegible] والأول [illegible] فيتعين أحد القسمين
[illegible] الآخر [illegible] الانقسام أي [illegible] أو [illegible]
[illegible] أن [illegible] على بطلان [illegible] الجسم [illegible] الأجزاء التي لا تتجزى

١٠

لان ما الى الطرف مع الاشارة الذي الطرف الاشارة يلزم منه ان يكون الاطراف [illegible]
فلا حال لا بعضها في بعض وليس كذلك ويمكن ان يجاب عن ذلك بما ذكره بعض المحققين
من ان الاشارة الى النقطة اشارة الى الخط الذي هو طرفه فان الاشارة الى الخط لا يجب
ان يكون منطبقة عليه بل الاشارة اليه قد يكون امتدادا خطيا موهوما آخذا من
المشير منتهيا الى النقطة فكانه نقطة في جهة المشير ويتحرك نحو الخط المشار اليه
فطالما انطبق طرفه على تلك النقطة من الخط المشار اليه وقد يكون امتدادا سطحيا ينطبق على الخط
الذي هو طرفه على ذلك الخط المشار اليه فكانه خط في جهة المشير [illegible] الى ان ينطبق طرفه
على الخط المشار اليه والتوفيق بين الاشارتين ان الاولى اشارة الى النقطة قصدا والى الخط تبعا
وان بينهما بالعكس وكذا الاشارة الى السطح قد يكون امتدادا خطيا منتهيا الى النقطة
فيكون اشارة الى تلك النقطة قصدا والى الخط والسطح تبعا وقد يكون امتدادا سطحيا
ينطبق طرفه على خط من السطح المشار اليه فيكون ذلك الخط مشارا اليه قصدا وبالذات والنقطة
والسطح تبعا وبالعرض وقد يكون امتدادا جسميا ينطبق السطح الذي هو طرفه على السطح
المشار اليه فيكون السطح مشارا اليه قصدا والخط والنقطة تبعا وكذا الاشارة الى الجسم
اما امتداد خطي منته الى النقطة منه او امتداد سطحي ينطبق الخط الذي هو طرفه على خط
منه او امتداد جسمي ينطبق السطح الذي هو طرفه على [illegible]

الى الجسم ينطبق قطعة منه على الجسم المشار اليه [illegible] فيتعلق الاشارة قصدا
على ما عرفت ثم انك اذا تفحصت ما ذكرنا من الاشارة الى المحسوس ظهر لك ان الاولى
في الاشارة اليها هو الامتداد الخطي [illegible] الاشارة امتداد خطي موهوم اصلا
وان بمجرد الاشارة الى الاول يمكن ان يتكلف ويجاب عن ذلك بان مجرد الاتحاد في
الاشارة لا يكفي في صحة الحلول بل لا بد ان يكون مع الاختصاص الناعت وهو منتف في الاطراف المتداخلة
اذ المراد بالاختصاص المذكور هنا ان لا يمكن تحقق هذا الشيء بعينه نظرا الى ذاته بدون
ذلك كما في العرض بالنسبة الى موضوعه وقيل يعني حلول الشيء في الشيء ان يكون حاصلا فيه
بحيث يتحد الاشارة اليهما تحقيقا كحلول الاعراض في الاجسام او تقديرا كحلول العلوم
في المجردات وهذا تعريف نظرا الى انهم صرحوا بان [illegible] الصورة والعرض والمحل والتبعية
والموضوع فلا يكون حصول الجسم في المكان حلولا عندهم [illegible]
صادق عليه اما اذا كان المكان هو البعد المجرد عن المادة فظاهر واما اذا كان السطح
الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي فلان الاشارة الى الجسم اشارة
الى سطحه وبالعكس والاشارة الى السطح اشارة الى ذلك السطح الذي هو مكانه لانطباقه عليه و
بالعكس فيكون الاشارة الى كل من المتمكن والمكان اشارة الى الآخر وقد يجاب عنه بان الكلام
[illegible]

١٣

...ثبت من كونه نغما من تلاقيهما فما به يلاقي
...الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر
...منقسم ولا نالوا رضنا جزوا على ملتقى
...فاما ان يلاقي واحدا منها
...ان يجمعهما او من كل ...

لان سلكه في التعليم مسلك المتكلم الاول وقدم الطبيعي على الالهي لتقدمه وما كان [illegible]

الطبيعي الجسم الطبيعي الذي ليس غير الهيولى والصورة فاورد ذلك للباحث بهما [illegible]

ما به الموضع ونقضيه واما قدم ابطال الجزء عليهما لتوقفهما عليه وذكر صاحب

المحاكمات لترجيحه ان تلك المباحث غير الالهي ان الاحوال المذكورة لا تعتبر ال...

المادة في الوجود فان البحث فيها يكون اما عن وجود المادة والصورة او عن تلازمهما

وتشخصها وتكثر ذلك عن غير المادة واقول هذا الكلام يبتني على ان الالهي علم باحوال

...بان لا تفتقر تلك الاحوال الى المادة والنظر في عبارة اكثرهم انه علم باحوال [illegible]

لا تفتقر تلك الاحوال في الخارج والتعقل الى المادة فنقول [illegible] ان تعالى لا يفتقر في

ان الهيولى لا تفتقر فيها اليه ولا في ان الصورة لا تفتقر اليه في التعقل واما ان

الصورة لا تفتقر اليها في الوجود الخارجي لانه يبتني على ان الهيولى مفتقرة الى الصورة

في الوجود والبقاء والصورة مفتقرة الى الهيولى في التشكل دون الوجود ولئلا

يلزم الدور [illegible] ان يفعل الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء والنار [illegible] ان

يكون في نفسه متصلا واحدا كما هو عند الحس والا فان لم يكن اجزاؤه [illegible] ما يلزم الجزء

الذي لا يتجزا او الخط الجوهري [illegible] لا يقبل القسمة الا [illegible] واحدة او السطح

الجوهري [illegible] لا يقبل القسمة [illegible] الذي لا يتجزى [illegible]

...مطلقا فان النقطة خلافا [illegible] الخط وابعد الانفصال مثل [illegible] والنفوس [illegible]

...محالا ولنا [illegible] اذ لا يمكن ان يقال ان كل جزء من [illegible] جزء من [illegible]

وقد يقال الحلول هو الاختصاص الناعت اي التعلق الخاص الذي يصير به احد

المتعلقين نعتا للآخر والآخر منعوتا به والاول في النعت حالا والآخر المنعوت

محلا كالتعلق بين البياض والجسم المنتقض لكون البياض نعتا وكون الجسم منعوتا به

بان يقال جسم ابيض [illegible] ان الحلول الاختصاص احد الشيئين بالآخر

بحيث يكون الاول نعتا والآخر منعوتا وان لم يكن ما به ذلك الاختصاص متعلق

لكن الاختصاص البياض بالجسم لا الجسم بالمكان اقول [illegible] لان بين الفلك و[illegible]

والجسم ومكانه تعلقا فاما مضيء لان يقال فلك مكوكب وجسم متمكن كما ان

بين البياض والجسم [redacted] تعلقا فاما مضيء لان يقال جسم ابيض مع ان الكوكب

غير حال في الفلك والمكان في الجسم قطعا وانت تعلم انه اذا جعل الاختصاص [illegible] عاما

[illegible] فلا يرد ذلك لكنهم يكتفون لانا نعلم ان [illegible] تعلق الناعت كما

[illegible] بين الهيولى والصورة [illegible] فانه قد يطلق على

الجسم الذي [illegible] الى ان يتركب منها [illegible] ويسمى هيولى ثانية

وللصورة [illegible] فان [illegible] الهيولى والصورة [illegible]

١٤

الجسم وان كانت اجزاؤه اى ما ينتهى [illegible] الكلام اليه ولا بد ان ينتهى الجسم الى منفصل
بالفعل والا لزم تركب الجسم من اجزاء غير متناهية بالفعل وهو ممتنع لانه يستلزم ان يكون الجسم
المركب منها غير متناهى المقدار ولا شبهة ان هذا المنفصل بالفعل [illegible] اجزاء
الجسم قابل للانقسام الى غير النهاية اذ ليس معنى كلامهم انه يمكن ان يخرج تلك ال
نقسامات الغير المتناهية من القوة الى الفعل بل المراد انه لا ينتهى الانقسام الى حد
يقف عنده ولا يقبل الانقسام بعده وذلك على [illegible] ما قال المتكلمون [illegible]
الذى [illegible] من ان وجود الانقسامات [illegible] مطلقا عندهم [illegible]
الانقسامات الغير المتناهية لا يصل الى حد لا يمكن ان ينقسم بل كل مرتبة يصل اليها
الغير يمكن وصوله الى مرتبة فوقها كما ان مراتب الاعداد فانها لا تنتهى
الى حد لا يمكن الزيادة عليه [illegible] اذ لا يلزم من هذا الدليل ان يثبت الاجزاء ال
[illegible] للانفكاك [illegible] ان يكون متصلا فى نفسه [illegible] ما يلزم منه انه يجب [illegible] اليها ال
اجسام لا تنفصل بالفعل ويجوز ان يكون هذه الاجزاء المتصلة التى ينتهى اليها
الاجسام القابلة للانفكاك غير قابلة للانفكاك وكيف لا وقد قال [illegible]
ان مبادى الاجسام اجسام صغار صلبة لا تقبل الانفكاك وان كانت قابلة للقسمة
[illegible]

١٥

[illegible] كذلك [illegible] ان اللازم من الدليل المذكور وجود اجسام [illegible]
لا تنفك الا وهى متصلة فان قيل ان هذه الاجزاء المتصلة قابلة للانفكاك [illegible]
بعض الاجزاء القابلة للانفكاك لا عن متصل واحد [illegible]
[illegible] لان ذلك المتصل [illegible] الانفصال على قول [illegible] الجسم المتصل قابل للانفصال
الا انه [illegible] الانفصال [illegible] للانقسامات [illegible] ان يكون هو المقدار
الجسم التعليمى والصورة [illegible] المقدار [illegible] والاول
اجتماع الاتصال والانفصال فى حالة واحدة لان الانفصال لازم للمقدار والصورة
فانه اذا ورد الانفصال انعدم [illegible] وحدث هويتان اخريان والقابل لها
يجب وجوده مع المقبول اذا كان القبول وجوديا او عدم ملكة والانفصال
كذلك لان المراد منه اما [illegible] او عدم الاتصال عما من شأنه ان يكون
القابل بمعنى آخر وهو [illegible] هذا الكلام الا ان [illegible]
جوهر محل للصورة والمقدار [illegible] بعض المحققين [illegible] ان الجوهر الفرد [illegible] المتصل
[illegible] كان [illegible] توقف الجسم [illegible]
واجزاء الجسم [illegible] وذلك لان الجسم المتصل [illegible] اذا كان ذراعين مثلا
[illegible]

١٦

لانه قائم بذاته كونه متحيزا بالذات فمع هذا يكون مصادرة لان قوله لكونه متحيزا بذاته دليلا لانا نقول
لا نعلم معنى قائم بذاته ... والعقول انهما قائم بذاته والحال انهما ليسا متحيزين بالذات وان سلمنا ان معناه
ليس معناه كذلك ... لان المغايرة بالايجاد والتفصيل كافية في دفع المصادرة المذكورة وفيما نحن فيه كذلك
كذلك فلا يتم الا ... فتكلم جم

فصل

الاول كان ذا تعين بلا مفصل باقيا بذاته ضرورة ولم يكن هو ان الشيئان موجودين
ثم والا لكان ذا مفصل بالفعل لا منفصلا في حد ذاته فقوم عدم ذلك المفصل باقيا
ووجد منفصلا الآخر او ان فرض كم العدوم فلا بد هناك من شيء آخر مشترك بين المفصل
الاول وبين المنفصلين ولا بد ان يكون ذلك الشيء باقيا بعينه في الحالين لئلا
يكون التفريق اعداما بالكلية ايضا فيكون هو ذلك بعينه محلا لارتباط القسمين
بذلك الجسم العظيم ويكون هو مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المنفصلين
منفصلا متعددا ولكن هو ذلك المتعدد متصل واحد فلا يكون ذلك الشيء في نفسه
واحدا ولا متعددا ولا متصلا ولا منفصلا بل هو في ذاته قابل لذلك الجوهر المتصل
في ذاته فيكون واحدا بوحدته ومتعددا بتعدده ومتصلا مع كونه متصلا
ومنفصلا مع تعدده وانفصال بعضه عن بعض واذا كان ذلك الشيء مع المتصل
الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد منفصلا متعددا كان المتصل الواحد والمتعدد
منفصلا باقيا فيكون متصلا محلا للمتصل الواحد حال الاتصال وللمنفصلين
حال الانفصال فيكون جوهرا قطعا فهذا الجوهر الذي هو محل للجوهر المتصل في حد
ذاته هو المسمى بالهيولى وذلك الجوهر المتصل يسمى صورة جسمية والجسم المطلق مركب
منهما قوله [illegible] لا يخلو الصورة الجسمية عن الهيولى

١٧

الهيولى ان الباقي في نفس الجسم ولا يخفى ما ذكره من ان الصورة وسط لاتصاف الهيولى
بالوحدة والكثرة والاتصال والانفصال والا لزم ان يكون الجسم حالا في العرض
لان الجسم كمخطط لاتصاف ذكرتم العرض المتجزء بالعرض ويمكن ان يجاب عنه بان
العرض [illegible] يقتضي ان يكون [illegible] الكل [illegible] الجوهر [illegible] يقتضي ان يكون
جميع [illegible] بالعرض [illegible] وسط لاتصاف
العرض [illegible] والاختصاص [illegible] واعلم ان ما ذكر
مذهب المشائين كارسطو والشيخ ابي علي وابي نصر واما الاشراقيين كافلاطون
والشيخ المقتول فقد ذهبوا الى ان الجوهر الوحداني في حد ذاته قائم بذاته عن حال [illegible]
لكونه متحيزا بذاته وهو الجسم المطلق فهو عندهم جوهر بسيط لا تركيب فيه بحسب الخارج اصلا
وقابل لطريان الاتصال والانفصال مع بقائه في النفي [illegible] ذاته وهو [illegible]
وذاته [illegible] للصورة النوعية التي لانواع الجسم يسمى هيولى واذا
ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وحينئذ يكون الاحتياج [illegible] مركبا من الهيولى و
الصورة لان الطبيعة [illegible] الصورة [illegible] ان يكون [illegible]
او لم يكن [illegible] والاحتمال [illegible] المحل لان [illegible] بذاته [illegible]
[illegible] لا [illegible] افتقارها بذاتها الى المحل وفيه نظر لانه يلزم [illegible]

الغنى الذاتي له فتقار الغواشي لاحتمال ان لا يكون الشيء بذاته غنيا عن المحل ولا محتاجا
اليه بل بعرض كما هو الصورة عليه فان اشار الى الثواني عنها لا واسطة بين الحاجة والغنى الذاتي
ثبين فان الشيء اما ان لا يكون لذاته محتاجا الى المحل اولا واذا لم يكن محتاجا اليه
لذاته كان مستغنيا عنه فقد ذاته اذ لا معنى للغنى سوى عدم الحاجة [illegible]
هذا ان اراد ان المستغني عن المحل فقد ذاته ما [illegible] لعدم احتياجه الى
المحل فلا نظر لجمة لجواز ان لا يكون الشيء [illegible] للاحتياج ولا لعدمه وان اراد به
ما لا يكون ذاته علة للاحتياج الى المحل سواء كان علة لعدم احتياجه [illegible]
فلا نم استحالة حلول الصورة في المحل على تقدير الغنى الذاتي لاحتمال ان يكون غير
الصورة علة للاحتياج فكل جسم مركب من الهيولى والصورة هذا الحكم موقوف
على اثبات ان الصورة الجسمية ماهية نوعية اذ يحتمل ان يكون جنسا او عرضا عاما
فلا يجوز اختلاف مقتضيات افرادها واستدل الشيخ في الشفاء على ذلك بان جسمية
اذا خالفت جسمية اخرى كان ذلك لاجل ان هذه حارة وتلك باردة او هذه لها
طبيعة فلكية وتلك لها طبيعة عنصرية الى غير ذلك من الامور التي تلحق الجسمية من الخارج
فان الجسمية امر موجود في الخارج والطبيعة الفلكية مثلا امر موجود آخر فانضمامها
اليه في الخارج الى الطبيعة الجسمية المشتركة في الوجود كل المعقولات [illegible] لا يوجد

يوجد في الخارج عالم متنوع بفصول ذاتية بان يكون فلكا او عنصرا مثلا وكل ما كان [illegible]
بالخارجية دون الفصل كان طبيعة نوعية وفيه نظر لجواز ان يكون جسمية الفلك
المنضمة في الخارج الى الطبيعة الفلكية هي الفردة المختصة بالجسمية العامة المنضمة
في الخارج الى الطبيعة العنصرية ويكون مطلق الجسمية عرضا عاما او طبيعة
مشتركة بين الجسمية المتخالفة والحقائق [illegible] التي لغيرها الجسمية في تلك
الامور الخارجة عن الحقيقة [illegible] في الخارج [illegible] لابد له من دليل [illegible]
لان الجسمية طبيعة نوعية لكن لا يتم [illegible] افرادها في الحاجة الى المادة واما [illegible]
كذلك لو كانت محتاجة الى المادة لذاتها [illegible] لجواز ان يكون الاحتياج الى [illegible] لتشخصها
فان الطبيعة النوعية مختلفة بالتشخص كما ان الطبيعة الجنسية مختلفة بالفصول
فكما جاز اختلاف مقتضى الطبيعة الجنسية بحسب اختلاف الفصول فلم لا يجوز اختلاف
مقتضى الطبيعة النوعية بحسب اختلاف التشخص وربما يجاب بان نعلم بالضرورة ان
الحاجة الى المادة ليست من لوازم هوية الجسمية وتلك الجسمية وهذه الجسمية الا بالطبيعة
ويمكن [illegible] للهوية [illegible] الحاجة الى المادة لكن الحاجة الى المادة لا تعرض
الا لذاتها فصل في ان الصورة الجسمية لا تتجرد عن الهيولى ولا يخفى عليك
ان هذا الفصل [illegible] الفصل السابق [illegible] بان لا [illegible] تحول الهيولى

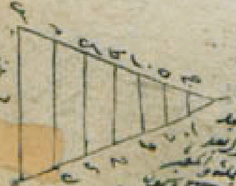
٢١

لجواز ان لا يكون الحكم على كل واحد كالحكم على الكل المجموعي فان كل واحد من الالف فى الشيء
بهذا الاعتبار يسع هذه الدار والمجموع ليس كذلك وقد يقال اذا ثبت ان كل مجموع
محصور فى بعد فكان مجموع الزيادات الغير المتناهية مجموعا محصورا وجب حصول البعد
فى بعد وقد يجاب لا نسلم ان اريد بالمجموع المجموع المتناهي فسلم ان كل مجموع متناه فهو فى بعد
لكن لا يلزم ان يكون مجموع الزيادات الغير المتناهية بعد وان اريد به مطلق المجموع
سواء كان متناهيا او غير متناه فلا نسلم ان كل مجموع فى بعد لم لا يجوز ان لا يكون
الزيادات لان البعد المشتمل على الزيادات الغير المتناهية غير متناه سواء كان تلك الزيادات متناهية
فى اوضح نقص او متزايدة لانها زيادات مقدارية وكلما تزاد تزيد المقدار فلو ازداد
الى غير النهاية يكون البعد المشتمل عليها غير متناه بالضرورة وقد يقال الزائد على سبيل التنا
قص لا يفيد اولا يجب ان يكون البعد المشتمل على الزيادات المتناقصة الغير المتناهية غير
متناه لانا اذا فرضنا خطا بقدر شبر وجعل البعد الاصل ضعفه ثم ننقص النصف
الباقي ونزيد على البعد الاصل حتى يكون بعدا اولا ثم ننقص نصف النصف ونزيد
على البعد الاول ونجعل بعدا ثانيا وهكذا يمكن ان ينتصف الباقي الى غير النهاية لان الخط
قابل للقسمة الى ما لا نهاية مع ذلك لا يكون البعد المشتمل على جميع تلك الزيادات الا ذراعا واحدا
بل اقل ... لكان ... على سبيل التناقص او التزايد ... لان المثل

فاما ان يكون متناهية او غير متناهية كما سبيل الكل لان الاول ان اريد بها الابعاد
فلا يجوز ان يكون كل متناهية والا لا يمكن ان يحصل ... امتدادا على التوالي
كانهما ان فى متناهية كلما كان اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو امتد الى غير النهاية لا
يكون بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا بين حاصرين اعترض عليه الشيخ فى الشفاء
بانا لا نسلم انه يلزم وجود بعد بين الخطين غير متناه غاية ما فى الباب ان يكون التزايد
الى غير النهاية لكن لا يلزم منه ان يكون هناك بعد زائد الى غير النهاية بل كل بعد فرض فهو
لا يزيد على بعد متناه الا بقدر متناه والزائد على المتناه بقدر متناه لا بد ان
يكون متناهيا وهذا كما يعود فى تسلسل الزيادة الى غير النهاية مع ان كل مرتبة منه
فى انتظام الغير المتناهي عدد متناه لا يزيد على مرتبة الاول منه الا بواحد
ان كنت فرضت الانتزاع بقدر الامتداد فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين
لزوما ... اذا ... فرض امرين متناقضين كونه
بعد وعدمه فان وجود خط واصل بين الضلعين يستحيل مع عدم تناهيهما فان
الخط الواصل بينهما انما يصل بين نقطتين منهما ... ينتهيان به ... النقطتين كيف
لا يكون كل منهما محصورا بين الاخر وذلك الخط الواصل وقيل لا ينفع ...
... المذكور ... ان الخطين ... واحد

موجودة في الزائد فاذا علم حصول المطلق من اعتبار المثل حصوله من اعتبار الاثر الذي بالطريق
الاولى بدون العكس وفيه بحث لان الخط وان كان قابلا للقسمة الى غير النهاية لكن
اذا وضع الاثر الى المنقسم ولو فرض وضع جميعها الا اذا كان البعد المنقسم على
تلك الزيادة الى غير المتناهية غير متناه ضرورة ان المقدار يزداد بحسب ازدياد الا
جزاء فاذا كانت الاجزاء غير متناهية يكون البعد غير متناه فكيف يكون الاثبات محصورا
بين حاصرين واما بيان انه لا سبيل الى القسم الاول فلانه لو كانت متناهية لاحاط
بها حد واحد او حدود فيكون متشكلا لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة
الحد الواحد او الحدود اي حد واحد او اكثر بالمقدار اي الجسم التعليمي والسطح فان الاول
الخط اعني البسيط لا يتصور احاطته به اصلا والمراد بالاحاطة هو الاحاطة
التامة ليخرج الزاوية فانها على الاصح هيئة وكيفية عارضة للمقدار من حيث انه
محاط بحد او اكثر احاطة غير تامة مثلا اذا فرضنا سطحا مستويا محاطا بخطوط
ثلثة مستقيمة فاذا اعتبر كونه محاطا بالخطوط الثلثة كانت الهيئة العارضة له
بهذا الاعتبار هي الشكل واذا اعتبر فيه خطان متلاقيان على نقطة منه كانت الهيئة
العارضة له بهذا الاعتبار هي الزاوية هذا ما اشتهر بينهم ولم يفهم ان لا يكون
لمجرد الكيف وانما الشكل والمساحة الشكل هو الهيئة الحاصلة للمقدار من جهة

واحد الى غير النهاية يمكن ان نفرض بينها ابعاد غير متناهية بحسب العدد مترتبة بقدر واحد كل ذراع مثلا
مثلا لو امتد خطان من مبدأ واحد على نقطة ا خطان مستقيمان غير متناهيين وامكن
ان نفرض على الخطين نقطتين متساويتي البعد عن نقطة ا كنقطتي ب ج بحيث
لو وصل بينهما بخط ب ج لكان متساويا لكل من خطي ا ب ا ج حتى يكون ا ب ج
مثلثا متساوي الاضلاع ولنفرض ان كلا من الاضلاع ذراع وان نفرض عليهما نقطتين
اخريين متساويتي البعد عن نقطتي ب ج كنقطتي د ه بحيث يكون بعداهما عن ب ج
كبعدي ب ج عن ا ويكون كل من ا د ا ه ذراعين حتى لو وصل بين نقطتي د ه
بخط د ه لكان كل من اضلاع مثلث ا د ه ذراعين وان نفرض عليهما نقطتين اخريين
على البعد المذكور كنقطتي ز و ونصل بينهما بخط ز و حتى يكون كل من اضلاع
ا و ز ثلثة اذرع ثم نفرض ح ط ثم ي ك ثم ل م ثم ن س ونصل بينها بخطوط
ح ط ي ك ل م ن س على البعد المذكور وهكذا الى غير النهاية ولنسم خط ب ج



البعد الاصل والذي بعده اعني د ه البعد الاول و ز و البعد الثاني و ح ط البعد
الثالث وعلى هذا الترتيب الثابت ان كلا من تلك الابعاد مشتمل على البعد الذي قبله
وعلى زيادة مثلا البعد الاول اعني د ه مشتمل على البعد الاصل اعني ب ج وزيادة
ذراع والبعد الثاني اعني ز و مشتمل على د ه وزيادة ذراع وهكذا الى غير النهاية فيلزم من الابعاد

المفروضة فوق البعد الاصل يشتمل على زيادة فهناك زيادات غير متناهية بعدد الآحاد

الغير المتناهية فوق البعد الاصل لانه كل ما يفرض فيه الزيادة

الغير المتناهية فانها موجودة في بعد واحد فوق الابعاد المشتمل على تلك الجملة

والآحاد الموجودة فوق تلك الابعاد بعد فيلزم ان يوجد تلك الابعاد بعدد آحاد الا

بعاد ويلزم فيه وجود ابعاد غير متناهية بين الخطين على تقدير عدم تناهيهما والفرض خلافه

الموجودتان في البعد الثالث وكل موجود فيه فالبعد الثالث لان البعد الثالث

مشتمل على البعد الثاني الاول فيشتمل عليها وعلى زيادة ثالثة مع الاولين وكذا

الزيادة الثالثة المشتمل عليها الابعاد الثلاثة موجودة في البعد الرابع وهكذا الى غير النهاية

لو وجد المقدمات الثلث فنقول ان امتد الخطان الخارجان عن مبدأ واحد

الى غير النهاية لزم ان يوجد بينهما زيادات غير متناهية بحكم المقدمة الثانية وبحكم

المقدمة الثالثة يوجد تلك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والبعد المشتمل على

الزيادات الغير المتناهية غير متناه فيوجد بين الخطين بعد واحد غير متناه محصور

بين حاصرين فثبت ما ادعيناه من الملازمة وانتفى اللازم المذكور وفيه نظر لانه

انما يلزم من المقدمة الثالثة وجود بعد واحد مشتمل على تلك الزيادات الغير

لا نم انه اذا وجد كل واحد من الزيادات الغير المتناهية في بعد ان يكون جميع تلك الزيادات في بعد

ولو جاز ان يكون الفلك اه ولم لا يجوز ان يكون اجزاؤه مختلفة الحقائق وان لم يكن الكل مختلفة فان

الفلك في الاشكال ان يكون فيه خطا وآخر سطحي وآخر نقطة ولو كان كذلك لكان

كرة لاستحالة ان يحصل من مجموع سطح كرة مستقيم الاجزاء والاجسام الاخر والاول لا

لم يكن كل واحد منها او بعضها كرة فيكون طالبا للشكل الطبيعي فيكون قابلا للحركة المستقيمة

فان تغير الشكل لا يخرج عن حركة اينية عقيب لا يخفى عليك انه اذا ثبت ان الجسم البسيط يقتضي ان

يكون الفلك قابلا للحركة المستقيمة والمقاد بها استحالة ان يكون اجزاؤه قابلة

لها وفرض اذا كان الفلك اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت لها جهات وكانها متقدمة عليها

فلم يكن محددا لها هف وفيه بحث اما اولا فلان جزء الفلك اذا تحرك على دائرة مركزها مركز

العالم فتولد منها هاله صدق انه تحرك الى الفوق والتحت فلم يلزم تحددهما قبل المحدود والمحدد

انما يحدد جهتا دون سائر الجهات واما ثانيا فلان اللازم هو تقدم جهة ما على الفلك

لكن لا على فضاء اذا كان الفلك قابلا للحركة المستديرة ان وضعت لان كل جزء من

اجزائه المفروضة له حيز جائز على ان الفلك متصل واحد لا جزء له بالفعل كا قاطعا

يتمتع اي الحيز يقتضي حصولها في وضع معين ومحاذاة معينة لشيء من الاجزاء الطبيعية

اورد عليه ان البرهان انما يدل على ان الفلك قابل للحركة المستديرة في الاعلى

اذ نقول اذا فرض تحرك على الاستدارة فما ذكر في الجسم وجود بالقوة وكان

فهو انما يثبت بهذا الامكان الذاتي للحركة المستديرة والنافر الفصول الآتية ان المدعى هو الامكان بمعنى الامر [illegible]

٢٦

دون بعض وذلك يرجح بلا مرجح [illegible] ولكن [illegible] بعض دون بعض كما في [illegible]

دوائر مخصوصة منها وفي جد لها الصغر والكبر فيما بين النقط المفروضة فيما بينها وكان

مخلفة اختلافا عظيما بالسرعة والبطوء مع تساوي جميع النقط المفروضة في ذلك البسيط

وصلاحيتها للتقطيب والمكون وكذا الدائرة الصغيرة والكبيرة بالحركة السريعة

او الكبيرة ايضا يرجح بلا مرجح وقد يجاب عنه بان ذلك التخصيص يجب ان يكون لا بدعا له

الحركة وان لم نعلم بعينه من وراء كون المتحرك بسيطا وانت تعلم ان هذا مع ضعفه لا تلائم

ان انسب الى العقل الا قدم سواء وعلى كل تقدير فنا عدم فكل ما يمكن ان يزول عنه

وصفه ويحصل الى وضع وآخر وما ذلك الا بالحركة ولما ثبتت المستقيمة ثبت المستديرة

وقولنا ان عدم وجوب الوضع والمحاذاة لطبائع الافراد يستلزم جواز زوال الوضع و

ذلك لا يستلزم جواز الحركة عليها اذ يجوز ان يحرك عنها اعني الوضع والمحاذاة

سواء كانت تلك الحركة طبيعية او قسرية واجيبا بانا اذا فرضنا وجوب سكون ولا

فرضنا انه بسيط وجدنا كل جزء منه يمكن الزوال عن وضعه فيمكن الحركة عليها

ويقول ايضا كل ما يكون في حشوه ميل مستدير يتحرك به والا لكان قابلا للحركة

المستديرة لكن التالي كاذب فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن فيه طبعه الخ

٢٧

الحافظ سواء كانت احاطة معنوية او احاطة بمقدار اقل السطح وذلك بخط

الوائرة وان كانت ابعد فلا وجه للتخصيص بشكل البطور وحمل التعليق وقد قال انا بلم [illegible]

الصورة اذا كانت ذهنية اجتمع الجهات ثم يثبت ذلك كما ذكره الدليل لانا نفرض

الان هي جهة الطول فقط لم يكن يرجح عظيم في نقطة واحدة مفروضة فقط الا

شداد الغرالية بمقدورة وفي ان الحاصل كذا على الان هي جهة العرض وان لا

حاجة الى الان تظهر فان الان [illegible] واحدة لكانت لها جهة الطول

وفي ذلك انتها من فضل العلامة الرازي الكلام البين فتلك الكلمات لا [illegible] الجهة في الصور

الجسمية لذاتها فرضت وهو وهم والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او متساوية

الجسمية وهي لما ان يستلب عارضها او بيوالعيمة والا لكن رجال لي العارض او

الفاعل فلم يمكن ان يكون الصورة يستلزم ان يكون قابلة للانفعال فلزم لا نم ان يكون

كما فان الامر المتصل الواحد اذا كان يقبل الطرفين فصلا وفصل وا

بانه انم من ما كان انفك فلا يبعد انفكاك ويحمل لوازم المادة وتفصيله على ما ذكره

ان الجسم بفعلا وانفعالا ولا يجوز ان يكون امرا واحدا فاعلا ومنفعلا في الجسم

امران بفعل باحدهما وينفعل بالآخر في الاعراض الانفعالية تابعة للمادة والفعلية

للصورة وهو منقوض اما اجمالا فبان النفس تفعل فيما فيهما من الابدان وتنفعل عنها

فلا يسامح العاقل بشي انه حجاب ... وانما منفصلا فيجوز ان يكون الفاعل والمنفعل
... وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة والكل
ان لنا هيولى مشتركة للهيولى فيكون الصورة المفارقة عن الهيولى مفارقة لها [illegible]
لعلك تقول الحصر ممنوع لاحتمال ان يكون ذلك ... المحسوس مع لازمها اومع عارضها
او للازمها مع عارضها او المجموع الثلثة او للمباين وحده اومع غيره فاقول لعله
للاول لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد ... بالاصول الثلثة الثابتة لم
لامكن ان تتشكل الصورة بشكل آخر واما المباين فمعلوم بالضرورة انه لا يكون علة
لشكل معين للصورة الا برابطة خاصة هناك فاما ان يكون هو الرابطة بكافة
فيتبين ذكر الشكل اولا وعلى الثاني ان كان ممتنع الزوال تشكل الفردين الاخر
المذكورة الى الرابطة والاعراض المحرزة لها قطعا وعلى الثالث كان كل من الباقي
والمعاون ممتنع الزوال وحد الرابطة بين تلك الامور والاعراض المحرزة لها
ولالكان فيه بهذه الاحتمالات ... ما ذكره المص ... فان قلت
يجوز ان يكون المباين الممكن الزوال علة للشكل والصورة معا فنزوالها نزول
الصورة ايضا ولا شئ منشية ... المباين انه كان موجدا فاثبت والاشكال
ان يكون علة ... [illegible] ... هنا

تبطل على ما مر في الخط واما انه لا يجوز ان يكون حسا فلانها لو كانت حينا لكانت مركبة من
الهيولى والصورة لما مر واما انه لا تقبل الانقسام فلانها اذا كانت غير ذات وضع فاذا
اقترنت بالصورة الجسمية وصارت ذات وضع بالضرورة فاما ان لا تحصل
اصلا او تحصل في جميع الاجزاء او تحصل في بعض دون بعض فعلى الاول لا يقترن بها
صورة ابدا واجيب ... بالنظر الى ذاتها انه لو لم تقبل الصورة لم يمكن من
العقل المفارق وان قبلته فلحوق الصورة ممكن لها بحسب ذاتها والممكن مالا يلزم
من فرض وقوعه محال لكن عروض الصورة لها مستلزم للمحال لان الممتنع بالغير يمكن ان يستلزم ممتنعا با
لذات الا ان عدم العقل الاول يستلزم عدم الواجب وهو ممتنع لذاته لانا نقول
الممتنع بالغير انما يستلزم ممتنعا بالذات ... فان استلزام عدم العقل عدم
الواجب من حيث ان وجود العقل واجب وعدمه ممتنع بوجود الواجب واما بالنظر
الى ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجة فلا يستلزم المحال والا لم يكن ممكنا بالذات و
ههنا كذلك لان الهيولى المجردة اذا نظر اليها من حيث ذاتها مع قطع النظر الى الخارج وفرض
لحوق الصورة لها لا يلزم منه محال ... الكلام في الهيولى الاولى بل كانت
مقترنة بالصورة ... غير منفكة عنها كما هي الآن او كانت ... اصل المقطع
... [illegible] ... على

لان الهيولى على تقدير تجردها عن الصورة الجسمية ... وكذا ... الصورة ... فانه يمتنع

لامتناع ... فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض لزم الترجيح بلا مرجح فيكون

ان يقتضيه الصورة النوعية المقارنة للصورة الجسمية على ما سنذكره فلا يلزم ترجيح بلا مرجح

واجيب بان الصورة النوعية وان عينت مكانا كليا لكن نسبة الجسم الى اجزائه واحدة

فلا يتخصص الهيولى بمعين منها وكذا ان يقول يجوز ان يقارن الهيولى صورة

اولا ... الاحوال تعينها بعض اجزاء المكان الكلي والجسم قد يكون الهيولى المجردة

بعض كل فلا حاجة في التخصيص الى الصورة النوعية وقد يجاب بان الهيولى اذا كانت

في بعض الاحياز فلا بد ان يتخصص كل من اجزائها بجزء معين منه واذا ذكر الجز والصورة

النوعية لا يقتضي ذلك لان نسبة الجميع الاجزاء على السواء فتخصص الاجزاء بالاجزاء

المعين ... الهيولى يكون ترجيحا بلا مرجح قطعا ولا يبعد ان يقال ان الهيولى المقارنة

بالصورة المتصلة ... معروضة لامور موجودة في الخارج فلا ...

وقد جاز ان يكون ... حالة مخصصة لاجزاء الهيولى بوضع معين ولا يلزم الاعراض على

هذا التقدير بان يقال ان الكلام اذا ... او جعل الكل ... او الوضع او ...

الجز الطبيعي للمتصل ... معين ... الهيولى بعد ... الصورة اولى ...

مع ... نسبة الجميع الاحياز لان ... فلا يكون ترجيحا بلا

مخصوصة ولان لكان قبل الا ... بالوضع المعين ... فانه ... ذلك ...

فصل في اثبات الصورة النوعية وهي التي يختلف بها الاجسام انواعا اعلم ان لكل واحد

من الاجسام الطبيعية صورة اخرى غير الصورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام

ببعض الاحياز واقتضاء السكون عند حصوله فيه والحركة اليه عند خروجه عنه

وبعضها بسائر الاثار ليس لامر خارج عنه ... بالضرورة ولا للهيولى لانها قابلة فلا

يكون فاعلا كما مر وايضا هي امر مشترك لاختلاف بعضها بعضا فلا يكون

مبدا للامور المختلفة ولا ان يكون للجسمية العامة اي الصورة الجسمية

في جميع الاجسام او الصورة اخرى ... ولا للامر المشترك في الاجسام كلها

... لا يخفى عليك انه لا بد لاختصاص الاجسام بصورة النوعية

... ان الاختصاص في الاجسام العنصرية لان المادة العنصرية

قبل ... بصورة فيها كانت مختصة بصورة اخرى لاجلها استعدت لعنصر الصورة

اللاحقة واما في الاجسام الفلكية فلان لكل فلك ... بالنسبة لان مادة الفلك

الاخر وكل مادة فلك لا تقبل الا الصورة التي حصلت فيها وقبل لم لا يجوز ان

يكون الاختصاص بالاثار العنصرية لان مادتها قبل الاتصاف بكل كيفية كانت

متصفة بكيفية اخرى لاجلها استعدت لقبول الكيفية اللاحقة واما في الافلاك فلان

مادة كل فلك لا تقبل الا كيفيتها لا ... الى اثبات الصورة النوعية وقد يجاب

بانا نعلم بديهة ان حقيقة النار مخالفة لحقيقة الماء فلا بد من اختلافهما بامر جوهري
محصل واعلم ان ذلك لو تم لدل على ان لا اثار للاجسام سواء فيها واما ان ذلك
السواد واحدا وتعدد فلا دلالة عليه ولعلهم انما اقتصروا على الواحد لعدم
جزم الاول فان قيل هذا مناف لقولهم الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا
صدور المتعدد عن الواحد مشروط بعدم تعدد الحيثيات في الواحد والصورة
النوعية وان كانت امرا واحدا بالذات الا انها متعددة الجهات بحسب كل ما يناسبه
وانه يرتفع به الاشتباه في كثير من اللوازم المذكورة للهيولى والصورة اعلم ان

الهيولى ليست علة للصورة لانها لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود
[illegible] ان اراد ان الهيولى لا تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا فهو عين ان
فيه يعني هو ان الهيولى يمتنع ان تكون علة للصورة ولا يظهر منه الا ان الهيولى لا
تتقدم على الصورة تقدما ذاتيا واما انها لا تتقدم على الصورة [illegible]
فغير معلوم منه وان اراد انها لا تتقدم على الصورة تقدما زمانيا فهو [illegible] ان اراد
فمسلم والعلة الفاعلية يجب ان تكون موجودة قبل [illegible] على المعلول
بالذات فلم لكن لا يحصل المطلوب المذكور وان اراد انها [illegible] تقدمها على المعلول
بالزمان فان الواجب والعقل الاول [illegible] الهيولى والصورة

الهيولى لان الصورة انما تكون موجودة مع الشكل او بالشكل [illegible] علة
للشكل والا لاشتركت الاجسام كلها في الشكل على ما سبق ولا علة قابلة لان القابل
هو الهيولى فلا تتقدم بوجوب وجودها الا بعض العلة المفارقة على الشكل فوجب
وجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه او لم ان يتوقف عليه [illegible] لانه لا يلزم
من ان تكون الصورة علة فاعلية وقابلية للشكل بل العلة مطلقا لجواز ان
تكون شرطا فلا يلزم من تقدمها على الشكل [illegible] هو ان الصورة
لو كانت مخصصة للشكل المعين بالعلة الفاعلية المفارقة لزم الاشتراك المذكور لا
انها لو كانت علة فاعلة لزم ذلك بل هو خلاف الواقع وقد بينا ان الشكل هو الهيئة
الحاصلة من احاطة الحد او الحدود بالمقدار فتلك الهيئة متاخرة عن وجود ذلك الحد او
الحدود وهو متاخر عن وجود المقدار الذي هو محل الحدود وهو متاخر عن الجسم المتاخر عن
الصورة فوجب تاخر الشكل عن الجزء فاذن الكلام في تاخر الصورة بهذه المراتب فكيف
يتصور انها مع الشكل او متاخرة عنه واجيب عنه [illegible] بان هذا البيان
يفيد تاخر الشكل عن ماهية الصورة لا عن الصورة المتشخصة والذي يدعيه عدم تاخر
الشكل عن الصورة المتشخصة لان الاجسام [illegible] الى التناهي والشكل ولا بعد
[illegible] فاذن التناهي والشكل

غيرها فان غير الصورة المشخصة من صفات مشخصة وان كان ما ذكر [illegible]
هذا او الصحيح ان يقال لان الصورة فرد من غير الشكل قطعا ولئن سلم ان
[illegible] واحدة من الصورة مشخصا اليها غير معقول لانه ان كان الى الاخرى [illegible]
تراد الشخص بزوالها وليس كذلك فان الشبهة المشخصة للعين باقية مع تبدل
افراد المشاهد والشكل عليه وان كان زوال الحكم فذلك بعيد قطعا فانا نعلم بالضرورة
ان انتفاء الشكل الكلي مثلا الى الصورة لا ينفك مشخصا والشكل لا يوجد [illegible]
قولنا انها متقدمة عليه او معه فلو كانت الصورة علة الهيولى كانت متقدمة
بالذات والهيولى متقدمة على الشكل بالذات او معه بحكم المقدمة الاولى [illegible]
متقدمة على الشكل بالذات لان المتقدم على المتقدم على الشيء والمتقدم على ما مع الشيء
متقدم عليه بحث بحكم المقدمة الاولى وانت تعلم ان الحكم بان [illegible]
متقدم على ذلك الشيء لا يبطل صحة التقدم والمعية الذاتيين [illegible]
متقدمة على الشكل قطعا بناء على ان وجود الشكل انما هو [illegible]
لا الى الصورة المنوعة فاذا وجد كل منهما [illegible]
من ان التلازم مبني على ان يكون احدهما علة موجبة للآخر او [illegible] معلولا علة
موجبة لهما [illegible]

آخر انما هي مستلزمة للمعلول وبالعكس واحد المعلولين مستلزم لها وهي للمعلول الآخر
وبالعكس وهو باطل برهانه ان اعتبار العلة الموجبة الايجاد فلا تم ان اذا
لم يكن احد المتلازمين علة موجبة للآخر ولم يكونا معلولي علة موجبة لهما لزم
امكان انفراد احدهما عن الآخر [illegible] وان لم يجب لم يلزم ان يكون الهيولى علة
ما نحن فيه كونها موجبة فلا تكون وصفا للعلة بما لها علية فيما نحن فيه مناسبا للمقام
وليست الهيولى علة لتكون الوجه على الصورة لما بينا انها لا تتقوم بالفعل بدون
الصورة [illegible] لا يستحفظ المادة بتوارد افرادها عليها ولو زال
صورة عنها ولم تقترن بصورة اخرى انعدمت المادة فتلك الصورة المتواردة
عليها كالدعائم [illegible] الواحدة [illegible] السقف [illegible] دعامة اخرى فكيف
السقف بان [illegible] فتلك الدعائم وليست الصورة ايضا علة الهيولى
[illegible] الوجود لما ثبت انها لا توجد بدون الشكل المفتقر الى الهيولى فالهيولى تفتقر الى
الصورة في وجودها [illegible] اذ لو كان ما ذكر كان [illegible]
ان الهيولى مفتقرة الى الصورة في البقاء لكانت الصورة ايضا مفتقرة الى الهيولى
فيما ثبت ايضا ان الصورة لا توجد بالفعل بدون الهيولى [illegible] هذا [illegible]
لكن نفرض ان الصورة ليست علة للهيولى اذ لا معنى للعلة الا ما يجب به الشيء [illegible]
[illegible] فلو افتقرت الهيولى الى الصورة [illegible] لكانت الصورة علة لها [illegible]

ان المراد بهذا ان الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة المشخصة
لجواز انفكاكها مع بقاء الهيولى والمذكور سابقا ان الصورة المشخصة ليست
علة للهيولى فلا منافاة والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها فيرد كما نقل بحيث
التوقف فيهما لم يلزم دورا اورد عليه انه لا يلزم الدور لو كان الهيولى مفتقرة الى
الصورة في التشكل وبالعكس اذ يحتاج كل منهما لا الى ذاتها بل في تشكلها الى ذات
الاخرى لا الى التشكل وقد اجيب بان احديهما اذا كانت على الشكل الاخرى في حد
ذاتها المشخصة يكون متقدمة على الشكل الاخرى وفي تشخصها الى الشكل فيلزم
تقدمها في حد ذاتها متقدمة بشكله فلو انعكس لدار وفيه ان الشكل ليس مشخصا
بمعنى انه متقدم للهيولى بل بمعنى انه لازم للشخص من حيث هو شخص ويتقدم العلة على ان
يكون بذاته وتشخصها كالالوان ولا يبعد ان يتقدم الملزوم بالذات وجب
تقدم اللوازم فان العلة الملزومة لمعلولها متقدمة عليه بالذات مع انها لا تفتقر
عليه فصل في المكان وهو اما الخلاء اراد به البعد الموجود عن المادة
والاكثر اطلاق الخلاء على المكان الخالي عن الشاغل والسطح الباطن من الجسم الحاوي
المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي لان الجسم بكليته في المكان فلا يخلو اما ان يكون
المكان امرا غير منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم بجميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا
ينقسم ولا ان يكون امرا منقسما في جهة واحدة فقط لانه لا يكون محيطا بالجسم

منه عن المحيط الا ان المحيط ليس ابعد الابعاد المفروضة عن المركز لجواز ان يفرض فوق المحيط
اعظم مما هو عليه فلو كان تحدد الجهتين بالجسم الكرى لما وقفتا على ابلغ وجوه التقابل
قلنا انما وقفتا على ابلغ الوجوه الممكنة وهو كون احديهما ابعد الابعاد المفروضة
عن الاخرى واما كون كل واحدة منهما ابعد الابعاد المفروضة فلا يمكن قطعا
وان كان الاجسام متعددة وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لم يتعين بها غاية
البعد لان ما هو ابعد عن بعضها في الامتداد الواصل بينهما لم يكن ابعد عن الاخر وكل
ما يفرض غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد عن المجموع لكون غاية القرب عن البعض
القرب والمحيط يكفي في تعين ذلك لان البعد عن الجرم اذا كان فارغا عنه فهذا البعد منه الى
اين فيجب ان يكون بعضها محيطا بالكل والمحيط بالكل يجب ان يكون
كرة والا لم يتحدد جهة السفل لانه كافية في تحدد الجهتين باعتبار مركزه ومحيطه وينبغي
المحاط غير الاصلي في التحديد ولا بد ان يكون المحدد محيطا بسائر الاجسام اذ لو
كان تحت الجسم لما كانت جهة الفوق الثابتة بنفسها في الاول فيتحصل المطلوب وانت
تعلم ان ما ذكره لا يدل على كون جسم محدد للفوق والتحت ومحيط بسائر الاجسام هو
الفلك الاعظم ولا يدل على كونه محيطا بجميع الافلاك وكذا الاحوال المبنية في الفصل الاتية فلا تغفل
فصل ان الفلك بسيط اي لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع لان جهة الميل اليها الى الطبائع لم يوفر

بطلان البسيط على انه ما لا اجزاء له وما لا تركيب فيه من الاجزاء المختلفة الطبايع [illegible]
فيشمل العناصر والافلاك والاعضاء المتشابهة كالعظم واللحم ما يكون كل جزء مقداري
منه مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر دون الافلاك والاعضاء
المتشابهة اذ في اجزاء مقدارية من العناصر ولان تركيبها [illegible] وصورها
الثاني ما يكون كل جزء مقداري منه مخالفا للحقيقة مساويا للكل في الاسم والحد فيندرج فيه العناصر
والاعضاء المتشابهة دون الافلاك لانه لا يقبل الحركة المستقيمة اي الاينية مطلقا
والمستديرة بحسب الوضع واما حركة الحوالة ونظائرها فانما [illegible] مستديرة [illegible]
كما [illegible] المحقق [illegible] كان كذلك كان بسيطا اما انه لا يقبل الحركة المستقيمة فلانه
كل ما يقبل الحركة المستقيمة اذا فرض تحركه فانه يتحرك الى جهة ويترك الاخرى [illegible]
[illegible] ان تكون الجهات متحددة قبله [illegible] ذلك الا بعد [illegible] قبل الحركة
ولا شبهة فيه واما ثانيا فلان تحدد الجهات قبل وجوده [illegible] فالجهات لا تكون
متحددة به والفلك ليس كذلك بل يتحدد به الجهات فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة وضع
كان كذلك وجب ان يكون بسيطا اذ لو كان مركبا فاما ان يكون كل واحد من اجزائه
[illegible] على شكل طبيعي او قسري او يكون بعضها على شكل طبيعي و[illegible] على شكل قسري لا سبيل
الى الاول [illegible] الثاني [illegible]

بحث باطل لان تكون الشكل لتشخص الصورة اللهم الا ان [illegible] الشكل على [illegible] كما
ذهب اليه بعضهم وسياق الكلام فيه وتحقيق التوضيح في هذا المقام ان الشكل المعين
الحاصل للصورة لا بد له من مخصص [illegible] الفاعل الى جميع الاشكال على
السوية فذلك المخصص اما نفس الجسم او لازمه او عارضه وكما [illegible] على ما ذهب اليه
[illegible] الى الهيولى العنصرية والصور والاعراض والنفوس [illegible] العقل
الفعال واما [illegible] عنه لانه لا [illegible] جميع الاشياء على انهم [illegible]
الفاعل [illegible] فيستندون الافعال الى غير العقل الفعال [illegible]
ما خص الصورة النوعية والمزاج والنسل فصل في ان الهيولى لا تتجرد عن
الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان تكون ذات وضع اي قابلة للاشارة
الحسية او لا تكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة
اما انه لا سبيل الى الاول فلانه ح اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى الثاني لانه ح [illegible] له وضع
[illegible] قابل للانقسام على ما مر من نفي الجزء الذي لا يتجزى لا يخفى عليك انه لم يرد
المتبادر من عبارته وهو ان كل ما له وضع فهو قابل للانقسام سواء كان جوهرا
او عرضا لانهم قائلون بوجود النقطة وما مر في نفي الجزء يدل على ان كل جوهر ذي
وضع فهو قابل للانقسام ولا دلالة على ان كل عرض ذي وضع انه كذلك [illegible] اذ لا

الجوهر مطلقا سواء كان منقسما او جزء وهذا مخصوص بابطال المستقيم على
ان يكون ثم في ذلك سطحا منه ضلع من كل منها ولا حاجة الى استثناء جميع اضلاعه
فاما ان يحجب بلا فرجة او لا يحجب لجاز ان لا يحجب والا لزم تداخل الخطوط
وهو محال لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد والتداخل يوجب خلافه
بحث فيه ان اراد ان كل خطين فهما اعظم من احدهما بحسب
العمق فمسلم لكن الكلام ليس في اجتماعهما في العمق بل في العرض وان اراد في جهة
العرض فمم اذ لا اعظم للخط في تلك الجهة وتوضيحه ان امتناع التداخل انما هو في
المقادير من جنس ما هو مقدار فما لا مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه بوجه من
الوجوه وما له مقدار في جهة واحدة فقط امتنع التداخل فيه في تلك الجهة فقط وما
له مقدار في جهتين فقط امتنع التداخل فيه في تينك الجهتين فقط دون الجهة الثالثة
وما له مقدار في الجهات الثلث امتنع التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرته لا يمتنع
التداخل في الاجزاء التي لا تتجزأ اذ لا مقدار لها اصلا قلت الحكم بامتناع التداخل
انما هو على تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لو تداخلت لم يحصل من انضمام
بعضها الى البعض ما له مقدار في جهة فضلا عما له مقدار في الجهات الثلث انتهى كلامه
اقول انما يتم هذا الجواب من قبل من يقول بين جزئين فالتداخل فيهما يجوز فيه كما هو مذهبه

امتناع تداخل النقاط فظاهر فمراده ان كل جوهر له وضع فهو قابل للانقسام
وح لا يتم الكلام الا اذا ثبت ان الخط جوهر وقد يستدل عليه بانه نهاية
محل الصورة الجسمية وقد يشتمل السطح ما علمه وتارة بانها جزء للجسم الذي هو جوهر
وهذا مردود لان الجسم المخصوص جوهر منتهى ما عرض ولكن لا يسلم الاول لانه
اما ان ينقسم في جهة واحدة فقط فيكون خطا جوهريا او في جهتين فقط فيكون
سطحا جوهريا او في الجهات الثلث فيكون جسما اقول لا يتم الكلام في هذا المقام على اقل
اذ لا يلزم ان لا ينفي الشق الاول من الترديد الاول وجه عدم الانقسام مطلقا فان اراد
بالنفي الاول ذات الوضع الجملة فلا نم ان كلها له الوضع بالجملة ومنقسم في
الجهات الثلث منحصر في الجسم وان اراد ذات الوضع بالذات فهو عدم مساعدة
اللفظ لم يكن ذلك الترديد حاصرا ووجه الجسم جهة على الصورة
الجسمية بارجاع الهيولى في النظر كما حققه شارح المواقف في هذا المقام
على موضع ملائم لكن يجيء انه لو كان منقسما كان […] الخطوط والسطح
وكل واحد منها باطل لما انه لا يجوز ان يكون خطا فلان وجود الخط على
الاستقلال اي بحيث […] لانه اذا انتهى اليه طرفا السطحين فيه بعضهم
[…] الاضلاع اقول هذا التقييد […] لان لا يتم المطلوب الا بابطال الخط […]
المقام

وجوده غير زمان وهو ظاهر بان التقدم الزماني لا ينبغي ان يكون كل من المتقدم والمتأخر
في زمان معا ثم لم بل ينبغي ان يكون السابق قبل اللاحق قبلية لا يجامع القبل
معها البعد فالمتقدم بهذه القبلية لا يجامع بعده الزمان فان لم يكن شيء من المتقدم
والمتأخر زمانا فلا تصح قبليتها الا الزمان وان كان احدهما زمانا والاخر ليس بزمان
احتيج في الاخر الى الزمان دون الاول وان كان كل واحد زمانا فلم يحتج شيء منهما
الى زمان زائد عليه وذلك لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء الزمان اولا
وبالذات ولما عداها ثانيا وبالعرض وقيل بل الحق خلاف ذلك لانه اذا قيل وجود زيد
متقدم على وجود عمرو فالحق ان يقال لما اذا قلت انه متقدم عليه فلو اجيب بان
وجود زيد كان مع الحادثة الفلانية ووجود عمرو مع الحادثة الاخرى وتلك
الحادثة كانت متقدمة عليها اتجه ايضا ان يقال لم قلت ان تلك متقدمة على
على هذه فلو اجيب بان تلك كانت امس وهذه كانت اليوم والامس متقدم على اليوم
لم يصح ان يقال لما قلت انه متقدم عليه واعترض عليه بان انقطاع السؤال
في كون الامس متقدما على اليوم انما هو لان التقدم على اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ الامس
كما ان التأخر عن اليوم ماخوذ في مفهوم لفظ غد فلو قيل لما قلت ان الامس
متقدم على اليوم كان كما لو قيل لما قلت ان الاثنين متقدم على الثلاثة وبين ما هو حقا

المواقف وكذا حيث قال لبيان استحالة التداخل بين الاجزاء التي لا تتجزى
ان بداهة العقل شاهدة بان المتحيز يمتنع ان يداخل متحيزا بحيث يتحد حجمهما
معا بحجم واحد منهما ومن ظهر منه ان قوله ان الحكم بامتناع التداخل انما هو على
تقدير تركيب الجسم منها مردود لان تداخل تلك الاجزاء ممتنع في نفسها سواء تركب الجسم
منها اولا والتفصيل ان يقال البداهة تحكم بان تداخل
الجواهر ممتنع مطلقا واما تداخل اجزاء منها فيما حصل المعترض فلا عجب قوله ان
امتناع التداخل انما هو في المتداخل [illegible] غير اصل الكلام
غرضه بان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول
تداخل الخط المستقيم المتوسط بين الخطين العرضيين في احدهما لم يكن المتداخل
[illegible] معا اطول من احدهما والا لم يكن الخط المستقيم متوسطا بينهما بل [illegible]
عنهما لكن المفروض انه متوسط بين [illegible] فساده [illegible] لان الناظر معترف بان
كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد اذا كانا متباينين في الكم واما اذا كانا
متلاقيين في العرض فلا ولا جائز ان يجعل [illegible] الا ان يقسم الخط [illegible] لان
ما يلاقي منه احدهما غير ما يلاقي الاخر [illegible] ولعله انه لا يجوز ان يكون [illegible]
فلو كان [illegible] الى ان [illegible] فهذا [illegible]

وكان انقطاع السؤال عنه قولنا تلك كانت الزمان المتقدم وجهه كانت
الزمان الثاني فلا بد اعلى ان التقدم عرض اولي للزمان فكذا انقطاع السؤال
عند ما ذكرتم لا يرد عليه ولكن لم قلتم انه عرض اولي بل عدم [illegible]
في الآن لا في الوقت وهذا هو المطلب لا يعني فيكتنف قبل الزمان زمان آخر
ولو كان لزمانه لكان [illegible] بعد وجوده بعدية لا توجد مع القبلية فيكون
زمانية فيكتنف بعد الزمان زمان [illegible] في التكليفات وفيه نظر

فصل في اثبات كون الفلك محددا وبيان ان لهما جهتين لا يتبدلان
احديهما فوق والاخرى تحت فان القائم اذا صار منكوسا لم يصر ما يلي راسه فوقا
وما يلي رجله تحت بل صار راسه تحت ورجله فوق بخلاف ما في الجهات فان المشرق
الى المشرق مثلا يكتنف المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله
ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع وصار قدامه خلفه وبالعكس ويمينه شماله وبا
لعكس والجهة تطلق على منتهى الاشارة وعلى منتهى الحركات المستقيمة وبالنظر
الاول قيل ان جهة الفوق هي محدب الفلك الاعظم لانه منتهى الاشارة الحسية و
منقطعها وبالنظر الثاني قيل هي مقعر فلك القمر لانه منتهى الحركة المستقيمة والاول
هو الصحيح [illegible] فلك القمر [illegible] الفوق [illegible]

منها ما لبس الآن الزمان الاول وبعينه يستمر ليس ما لبس الآن الزمان الثاني وكذلك الآن
نهاية بعد الاول وبداية متصلة الثاني فلا يرد نحو الاشتغال ورد عليه ان الفصل
بين اجزاء الماضي والحاضر غير منقسمة فكيف الاشتغال في بعض كل الاجزاء الى البعض
دفعيا ايضا ولكن اذا فرض مكانان بينهما مرتبة منقسمة كان الاشتغال من
احدهما الى الآخر تدريجيا فكذا الحال في زمان الى آخر بينهما زمان كالفوق والمغرب
مثلا فانه لا يكون تدريجيا لا دفعيا ويقول ايضا ما يوصف بالحركة اما ان يكون
الحركة حاصلة فيه بالحقيقة اولا بل يكون الحركة حاصلة في شيء آخر يقارنه فيوصف
بالحركة تبعا لذلك الشيء والحركة المنسوبة الى الاول تسمى ذاتية والمنسوبة الى الثاني تسمى عرضية
كحركة اعراض الاجسام والحركة الذاتية اما طبيعية او قسرية او ارادية لان
القوة المحركة اقول ان اراد بها مبدأ الميل فلا نسلم قوله اما ان يكون مستفاد
من خارج [illegible] المتحركة في الاشارة [illegible] اولا لا يكون وان اراد بها الميل فلا نسلم
قوله فان لم يكن مستفادا من خارج فاما ان لا يكون لها شعور او يكون اذ الميل
على ما ذكر الشيخ في الاشارات [illegible]
الشعور قطعا فان [illegible] على الاول [illegible] وان حمل على الثاني [illegible] ان
يكون [illegible] الشعور [illegible]

كما قال فطلع على … شعوره بسقوط بل اذا كان له شعور وارادة في الحركة
الارادية واقول هذا مدفوع بان مبدا الميل … هو الطبيعة ولا شعور له
وان كان للمتحرك شعور وان لم يكن له شعور في الحركة الطبيعية وان كانت
مشتملة على خارج فهي الحركة القسرية … الا ان فاعل الحركة القسرية طبيعة المقسور
لا الكثير والارض … بل هو … فصل في الزمان لو
فرضنا حركة واقعة في مسافة على … السرعة والشدة معها حركة اخرى ابطأ
منها وابتدأ في الاخرى والترك الاول … الاخرى لتكرار وجدت البطيئة قد قطعت
… مسافة السريعة والسريعة قد قطعت في الزمن واذا كان كذلك
بين اخذ السريعة وتركها امكان اي امر … والحركتين معا
فقطع … بعينه وقطع … بعين حال …
… وجود … الاخرى
الزمانية التي لا يمكن اثباتها الا بعد اثبات الزمان فيلزم الدور وايضا …
وجود … احدهما … والاخرى ابطأ ولا يمكن اثبات السرعة والبطء الا
اثبات الزمان فيلزم دور آخر واجيب بان الزمان ظاهر الوجود والعلم به حاصل
فان اللهم … حولا

٤٢

بالجسم بكليته فهو اما مستقيم او … كما وقع الا ان يكون المكان بسطح …
لاستحالة الجوهر ولا يجوز ان يكون حال الاول … المتمكن والا لا ينتقل بانتقاله
بل … يجب ان يكون مماسا للسطح الظاهر من المتمكن بجميع جهاته والا لم
يكن … السطح الباطن من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وهو مذهب
المشائين ومنع ان يكون المكان بعدا منقسما بجميع الجوانب وبالبعد اللازم
الجسم بحيث ينطبق احدهما على الآخر ساريا فيه بكليته فذلك البعد الذي هو المكان
اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم وعليه على سبيل التوهم وهو مذهب المتكلمين
واما ان يكون امرا موجودا ولا يجوز ان يكون … قائما بالجسم والا لزم
… الجسم فيه تداخل الاجسام … وهو مذهب الاشراقيين …
… موجود … انه قطع … وصحح بعضهم بالمقطوع بالفاظ
… الاقطار ويجب ان يكون جوهرا … بذاته ولتوارد المتمكنات عليه
مع بقائه بشخصه فكانه جوهر متوسط بين العالمين … الجواهر المجردة التي لا
تقبل الاشارة … والاجسام التي تقبل الاشارة وهي الجواهر الكثيفة وهي …
الاوج … للجوهر … والاوسط فتعين …
اما … لانه لو كان خلاء … ان يكون لا شيئا محضا او بعدا موجودا

٤٨

محاذاة المادة لا يقبل الا الاول لانه يكون خلاء او فيه خلاء فان الخلاء بين

الجدارين اقل من الخلاء بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان محال

ان يكون لا شيئا محضا قيل قبول الزيادة والنقصان فيه انما هو على فرض وجوده

فلا يلزم الا وجوده الفرضي واما كونه موجودا حقيقة فغير لازم وقد يجاب عنه بانا

نعلم بالضرورة ان التفاوت بينهما حاصل مع قطع النظر عن ذلك الفرض واورد

انه اراد التزيد بين الكثرة في الخارج والموجود فيه كما هو الظاهر اذ العبارة

جارية بابطال مذهب المتكلمين والاشراقيين بوجهين انطل بهما ينفي التزيد

الاول بالاول والثاني بالثاني فيرد ان ما ذكره لا يبطله اذ ليس لا شيئا في الخارج بل

يدل على انه ليس لا شيئا في نفس الامر و[redacted]ن اراد التزيد بين الكثرة

في نفس الامر والموجود فيه فيتسع دائرة المنافاة بين التفاوت وكيس الكثرة

لانه لو وجد البعد مجردا عن الحيز لكان بذاته غنيا عن المحل والا لكان بذاته مفتقرا

اليه وهذا مناف لتجرده فيستحيل افترانه اي علاوته الا لافتقار حينئذ لانه مفتقر

الى الاجسام وفيه بحث لانه موقوف على ما ثبت انه لا تماثل المادية والمجردة مع ان

المادية اعراض والمجردة جواهر وعلى عدم الفرق بين الحاجة والغنى الذاتيين

وكلاهما محالان فصل الجسم ان كان له جرم طبيعي فهو لا ينتقض بالجسم المحيط فانه لم يكن له حيز

٤٩

جزء على نفسه وانما السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي اذ ليس

وراء الجسم شيء من موضع ومحاذاة بالنسبة الى ما في جوفه وقد يجاب عنه ذلك بان

الحيز عندهم ما به تمتاز الاجسام في الاشارة الحسية وهو اعم من المكان فقد ينفرد الحيز

الذي يتميز به المحدد عن غيره في الاشارة الحسية فهو حيز وليس بمكان ولا يعيد في الاطلاق

المكان الذي هو في الاشارة الحسية عن حيزه الطبيعي له وان لم يكن شيئا فراغا عند النسخة

بالسطح الباطن امر طبيعي فان قلت هذا مناف لما صرح به المحقق في شرح الاشارات

من ان المكان عند القائلين انه الحيز هو الحيز وذلك لان المكان عندهم في بعض المواضع

اللغوي وهو ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير واما الحيز فهو عندهم الفراغ المتوهم

المشغول بالمتحيز الذي لو لم يشغله لكان خلاء كداخل الكوز للماء واما عند الشيخ

والجمهور فالحيز والمكان واحد وهو السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح

الظاهر من المحوي قلت المفهوم من كلام الشيخ ان الحيز اعم من المكان حيث قال في موضع

في طبيعيات الشفاء لا جسم الا وله حيز ان يكون له اما مكان واما وضع وترتيب

وفي موضع آخر منها كل جسم فله حيز طبيعي فان كان ذا مكان كان حيزه مكانا والا فالحيز

ضياء عمدة ما ذكره الشيخ من الامور الخارجية لكان ما خصصه بالضرورة وذلك الحيز

لكان اشبه بجسم قد فرغ من ابواب الكتب الاسمي بالاجرام ونحن قد فرغنا من ذكر اتو كان الجرم له مكان

تأثيره على فعل مقتضى الطبع لم يكن القريب حاصلا في سبيل الى الكل لانا فرضنا
عدم القوى القسرية فاذن انما هو بمحض الطبيعة اذ لا يمكن اسناده الى الجسم المشترك لانه
نسبته الى الاحياز كلها على السوية ولا الى الهيولى لانها تابعة للجسمية فاقتضا
حيزا على الاطلاق فتعين اسناده الى امر داخل فيه مختص به وهي الطبيعة وهو
المط فان قلت تأثير الفاعل فيه ان كان من الامور الخارجية التي نفرض خلوه
عنها فلا نم انه عند خلوه مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصلا
في مكان او مقتضيا له وان لم يكن منها جاز ان يكون مقتضيا لمكان معين
فاعلم فان الفاعل من لوازم وجود الجسم ولا يمكن نفي التأثير عنه وهو شيء يدوم
فنقول التأثير حيث هو لازم وجوده فاقتضائه على اذا وجد الجسم او جد في مكان معين
لا محالة قلت هذا وارد على التأثير به المكان بهذا القصد اما التأثير بالنسبة
الى الطبع فلا نسلم كون الاين من لوازم وجود الجسم كالمجرد واورد عليه بان
قلب الجسم مع طبعه وان كانت ممكنة في الذهن نظرا الى ذات الجسم لكنه جاز ان
تكون مستحيلة بحسب نفس الامر فلا يتمشى الاستدلال به على ان للجسم مكانا طبيعيا
بحسب نفس الامر بل على ان له مكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذي لا يطابق الواقع
ولا يجوز ان يكون لجسم حيزان طبيعيان لانه لو كان كذلك فاذا حصل في احدهما فاما

ذلك الخروج حركة ولا كونه قسرا واما ثانيا فلان الانتقال في الحركة والسكون الى الانفصال
والثاني دفع عند بعضهم منع ان الجسم كونها فاسدا فاذا لا رسطو الحركة عنده تطلق على
الجسم شيئا ... الى ان الحصول ... ولا ... حاصل
والحركة يعني التوسط ... مستمرة الى المنتهى
... اختلاف ... المتحرك الى الحدود ... مستمر ...
الى الحدود ... بالحرارة ... الجبال ...
الحركة بمعنى القطع فانه لا وجود له ... المتحرك الى الجزء الاخر ... قبل ان يصل
الى الجزء الاخر ... الفطرة النازلة
... الخط المشترك ... او دائرة والحركة بهذا المعنى لا وجود له
الا في التوهم لان المتحرك ما لم يصل الى المنتهى لم تحصل الحركة بتمامها واذا وصل فقد
انقطعت الحركة واما السكون فهو عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك فالموجود ... فقد
عن حركة ولكن ... الحركة ... بالعدم والملكة ...
هو ... الحركة فالتقابل ... التضاد ... وكل جسم متحرك ...
... الجسم ... لكان كل جسم ... على الدوام والتالي كاذب فالمقدم
... الحركة ...

٥٢

النوع اذ منها او من ضعفها لضعف او من وفور الوفور ... حركة في الكم كالنمو بهوار زيادة

حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينضم اليه ويداخله في جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما في

السمن فانه زيادة في الاجزاء الزائدة والاجزاء الاصلية في بعض الحيوانات هي المتولدة

من المني كالعظم والعصب والرباط والزائدة هي المتولدة من الدم كاللحم والشحم

والسمن والذبول هو انتقاص حجم الاجزاء الاصلية للجسم بما ينفصل عنه في جميع

الاقطار على نسبة طبيعية كالهزال فانه انتقاص في الاجزاء الزائدة وقد

عد العلامة الشيرازي نوعي السمن والهزال ايضا من اقسام الحركة الكمية فيها

اذ الحركة منقول لتسند على ابه [redacted] واعترضه بتوارد عليه او اذ ذلك

المنقول وظاهر ان افراد المقدار في النمو والذبول لا تتوارد على شيء واحد

لان المقدار الكبير في النمو لم يعرض لما كان له المقدار الصغير بل المقدار الكبير انما عرض

لما كان له المقدار الصغير مع امر آخر منضم اليه وهذا المجموع غير ما كان له المقدار

الصغير سواء صار متصلا واحدا اولا وكذا المقدار الصغير في الذبول لم يعرض

لما كان له المقدار الكبير بل المقدار الصغير انما عرض لجزء ما كان له المقدار الكبير فمحل

المقدار الكبير والصغير في حالتي النمو والذبول مختلف فلا يمكن ان تحقق الحركة الكمية فيهما

لا للذا السمن والهزال فيتحقق فيهما التخلخل والتكاثف واوردوا في التخلخل مثالين يزداد مقدار الحجم

ـــــــــ

٥٣

ما يجب احد احتمالاته لان يكون ما يلي احد طرفيه قبل وما يلي الآخر بعد خلف وكذلك الى في حركات يخرج ... منقسمة بالجسم

موضوع ... لا تشمل ... الامور التي وضعت ...

ما لا يجب ... الاجابة ... بالنسبة الى ...

او نحو ... حركة وما يكون كذلك يتبدل

... يتبدل الاوضاع والاوقات المذكورة ... حركة ...

منعطفة ... والمنعطف ... سند ... الشهرة ... ان على ... اما العلوي

للحيوان الارضي بحيث يجب ان يكون على البدن ... وبطن ... وقدم ...

... اللون ... العالي ... وما يقابله ... كالذا ... قدان

وما يقابله فلفه وما كان ذلك ... بالطبع فوق ... وما بالعرض ... لم يكن غير ...

من ما ذكره ... على جهة ... واعتبروا ... من الحيوان ... ايضا

لكنهم جعلوا ... ما يلي ... بالطبع والذي يقابله ... عمموا اعتبار

في سائر الاجسام وان لم يكن لها اجزاء متمايزة على الوجه المذكور واما الى ... فنقول

ان الجسم يمكن ان يفرض فيه ابعاد ثلثة متقاطعة على زوايا قوائم ولكل بعد منها

طرفان فلكل جسم ... ست الا ان ... يتوقف على اعتبار

الاجزاء المتميزة في الجسم فطرفا الامتداد الطولي يسميان الاتيان باعتبار ... طول

فانه حيث هو قائم بالفوق والتحت وطرفا الامتداد العرضي يسميان باعتبار

عرض ... باليمين والشمال وطرفا الامتداد الباقي يسميان باعتبار ... فانه يلي

القدام والخلف فالاعتبار الخاص يشمل على الاعتبار العام مع زيادة هي تقاطع الابعاد

بعضها على بعض على قوائم ولا شك ان العامة يغفلون عنه وان امكن تطبيق اعتباراتهم على

... ان ... على ... بالاعتبار ... فان ... كان ... الانتفاع

٥٤

فيه لا مكان ان يفرض في جسم واحد بل بالنسبة الى نقطة واحدة امتدادات غير متناهية وكل
واحد منها موصوف بما قيل فيه اشكال لانهم قالوا الجهة التي تلي المركز الذي هو نقطة
مفروضة فلا يكون موجودة واقول كانهم ارادوا الموجودة نفس الفضاء ذو وضع
غير منقسم امتدادا ما فقد المركز وقيل لان كون كان الفلك حيا مستديرا وانما
قلنا ان الجهة موجودة ذات وضع لانها لو لم يكن كذلك لما امكنت الاشارة
اليها وقد قيل انهم ذهبوا الى ان الخطوط ليست مركبة من النقط ولا السطوح
من الخطوط بل هي متصلة في انفسها لا مفصل فيها مع انهم جوزوا الاشارة الحسية الى
النقطة المتوهمة في وسط الخط والى الخط المتوهم في وسط السطح فلا يلزم كون ذلك
اليه بالكنا في الحسية موجودا في الخارج بل يلزم احد الامرين اما وجود فيه او وجود
المحل الذي هو جزء الشيء اليه فقولنا ممكن اي المتحرك اليها قبل الوصول اليها او
التركيبها وانما قيد الاتجاه بها لامكان اتجاه المتحرك الى المعدوم كقصد بالحركة
تحصيل كما في الحركة الكيفية وهذا كما اعترض اذ يمكن ان يتجه المتحرك الى المعدوم
بالوصول اليه عند الفاضل بان المكان هو السطح وانا قلنا انها غير منقسمة اذ لو كانت … الا
امتداد لانه لو انقسمت ووصل المتحرك الى الاقرب تحركا اولي وتحرك فلا يجوز حركة الى الجهة
… كانت الحركة … المقصد

٥٥

ينتهي الجهة او الى المقصد فان تحرك عن المقصد لم يكن الابعد الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة
اليه حركة الى الجهة والمتحرك الى المقصد لم يكن الاقرب الجزئين من الجهة والا لكانت الحركة
منه حركة عن الجهة واقول انما تمام هذا الكلام موقوف على تسليم امتناع الحركة في الجهة
كما اشرنا اليه واذا ثبت ذلك فلا حاجة الى هذا الترديد لان انقسام الجهة يستلزم
لامكان الحركة فيها واذا ثبت هذا ثبت ان وضع الجهة ليس بالذات والا لكانت
جوهرا فكانت قابلة للانقسام في جميع الجهات كما مر فينبغي الا يكون عرضا و
لا بد لها من محدد ويتعين وضعها والا فلا يكون قائمة بالمحدد كما ذكره بعضهم
لان الجهة الفوقانية هي السطح الاعلى من الفلك الاعظم وان كانت قائمة بالمحدد الا ان
جهة التحت التي هي المركز ليست قائمة به وان كان تحدد المركز وتعين وضعه بالمحدد
فتحدد الجهات بالسطح فلا … ولا في ملا متشابه والا لكانت ان
مختلفتين بالطبع لان الملا المتشابه لا يوجد فيه امور مختلفة بالطبع فلا يكون
احديهما مطلوبة لبعض الاجسام والاخرى متروكة لذلك البعض لان النار
والهواء طالبان بالطبع للفوق هاربان عن التحت والارض والماء بالعكس
فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارج عن الملا المتشابه قيل لتوجيه هذا
المقام ان تحدد الجهات ليس في داخل الملا المتشابه فاذن هو في اطراف ونهايات خارج عن الملا

المثانة متصلة به وقال بعض المحققين المراد بالملاء المتشابه ملاء لا يوجد فيه

امور تخالف الحقيقة لكون بعضها جهة حقيقية وبعضها جهة اخرى متقابلة

للاول وهو الجسم الذي لا يكون متشابها لان المتشابه [illegible]

الحقيقة كالسطوح والخطوط والنقط وانما فرضوا الملاء المتشابه تنبيها على

ان اثبات تحدد الجهتين لا يتوقف على تشابه الابعاد بل هذا الكلام جار على [illegible]

[illegible] كما يظهر بادنى تامل [illegible] كان كذلك كانت محددة الجسم كرى لان محددة اما

ان يكون جسما واحدا او اكثر فان كان جسما واحدا وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي

ليس بكرى لا يتحدد به جهة السفل [illegible] جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق وعند [illegible]

يمكن ان يتصور ما هو ابعد والا لكانت جهة السفل بالنسبة الى ما هو ابعد

فضا فوقا بالقياس الى ذلك الابعد ولا يتحدد به اي بغير الكرى غاية البعد سواء

كان البعد داخلا او خارجا بل البعد الخارج لا يتحدد غاية اصلا سواء كان الجسم

كريا او لا فان كل ما نفرض انه البعد [illegible] لم يكن ابعد اذ يمكن ان يفرض ما هو

ابعد من ذلك البعد فلا يتحدد به جهة السفل بخلاف الكرة اذ يتحدد بمركزه غاية

البعد الداخل [illegible] فلا يمكن تحدد الجهتين بالجسم الكرى [illegible]

[illegible]

٥٦

[illegible]

[illegible] ان يتشابه الاجزاء [illegible]

الامتزاج وهو ان يتقارب له اجزاء [illegible] كالمنطق الملتف

عن نفسه وقد يطلق على رقة القوام وغلظه [illegible]

الصفة الخامس اذا [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

علم مما سبق ان الحركة في الوضع هي الانتقال من وضع الى آخر تدريجا ولا تتم الا في ذلك الا
مخصوص فيما ذكره فان القائم اذا قعد فقد انتقل من وضع الى وضع مع انه لا يتحرك
على الاستدارة ويثبت الحركة الاينية له لا بما ذكره والاظهر ان الحركة واقعة في مقولات
متبدل العرض ايضا اما الاضافة فلانه اذا فرض ان مادة اشد سخونة من مادة آخر و
تحركت الاينية [illegible] حتى صار سخونته اضعف من سخونة الآخر فان هاهنا قد انتقل
من نوع من الاضافة الى الاكثرية الى نوع آخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا و
كذلك اذا كان جسم في مكان اعلى ثم تحرك الحركة الاينية حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر
مقدارا من جسم آخر ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على العكس من ذلك
ثم تحرك في الوضع هو افضل منه فقد انتقل الجسم في هذه الصور من نوع من الاضافة
الى اخرى تدريجا واما الملك فلان العمامة اذا تحركت الى الانحدار او الصعود فلا
شك انه ينتقل تبدل احاطتها بالتدريج تبعا لحركتها في الاين واما الفعل والانفعال
فلانه اذا تحرك الجسم من سخونة الى الشدة منها بالتدريج فحركة [illegible] الى الاخرى حتى كذلك
واذا زاد الاستعداد في قابل السخونة اشتد التسخين وقال الشيخ في الشفاء انه
ان يكون الانتقال فيها دفعة اذ الانتقال من نسبة الى نسبة [illegible] اكثر ما
يكون دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل المشترك بينها
هو الآن فاذا فرض زمانان مشتركان في آن فقبل ذلك الآن يستمر للموضوع حالة

بعد نظر لانه لم يثبت الامكان بين الحركتين المختلفتين في الاخذ والترك فيجوز
ان الامكان قابل للزيادة والنقصان بالنسبة بين الحركتين المختلفتين في الاخذ
والترك فلا يلزم منه كون الامكان قابلا للزيادة والنقصان

ومقدارا للحركة ولا امكان العلم بوجود الزمان بكيفية في اثبات المعية والسرعة
والبطوء فلا دور واقول يمكن ان يكتفى في اثباته بنفس المعية والسرعة والبطوء
وان توقف على ثبوت الزمان في نفس الامر لكن لا يتوقف العلم بذلك على العلم به
حتى يلزم الدور ويثبت الامكان قابل للزيادة والنقصان فان الحركتين اذا
في الاخذ والترك للشيء ومسافة [illegible] وغيرها ساذج لا يتحدا ابتداء او معا بالقوة
وقيل لا نسلم انه يلزم من اجتماع اجزاء الحركة الواقعة فيها واقول فيه نظر اذ لم يثبت بعد
ان الزمان مقدار الحركة حتى يكون اجزاؤه واقعة في الزمان واقعة في الآن ولا يلزم من اجتماع
اجزاء الآن اجزاء الحركة فلا يلزم من اجتماع اجزاء الزمان ايضا اجتماعها وقيل في الجواب
اجزاؤه لكان الحادث في يوم الطوفان حادثا في يومنا وبالعكس وانت تعلم ان لا يلزم الا
اجتماع اجزاء الشيء لا يكون الا بمعنى الذي يوجد فيها [illegible] متقدم
ثابت وجود المعنى من الزمان ونحو المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة له معنيان احدهما
موجود في الخارج غير منقسم وهو مطابق للحركة بمعنى التوسط ويسمى بالآن السيال
امر موهوم لا وجود له في الخارج فانه كان الحركة بمعنى التوسط تفعل الحركة بمعنى القطع كذلك
الامر الذي هو مطابق لها وغير منقسم ينفعل بسيلانه امرا ممتدا وهو مطابق للحركة
بمعنى القطع [illegible] الزيادة والنقصان [illegible]

للحركة الاولى علية الحركة فلو تركبت من الحركات المستقيمة الاجزاء لا تتجزى فيكون مقدارا

وقيل مقداريته متوقف على ان يكون كما وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان

بالذات وهو ممنوع لانه لا يجوز ان يكون مقدارا للهيئة فان الكيف [illegible] لاطراد

او لهيئة غير قارة لتمام المختصر فان الامر القار وهو ما يجتمع اجزاؤه في الوجود مثل

الجواهر مطلقا والاعراض القارة كالسواد والبياض بخلاف الهيئة فانه لا يتصل

الجواهر اذ لا اتفاق بينها وبين العرض الا باعتبار الحصول في الهيئة والعروض

العرض كما يجيء لا الثاني لان الزمان غير قار وما لا يكون قارا لا يكون مقدارا للهيئة

قارة والا لا ينطبق الشيء على مقداره لانه مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة

لها الحركة فالزمان مقدار الحركة وسيأتي زيادة بيان الحركة في الفلكيات ونقول ايضا ان الزمان

لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد

مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية لا تكون الا زمانية فيكون هذا المفروض متقدما

الزمان بعضها على بعض فان البعض قبلية [illegible] لان المتقدم الزماني ان يكون المتقدم

زمان سابق والمتأخر زمان لاحق فلو كان كذلك المتقدم زمانا لزم ان يكون

الزمان متقدما والبعض [illegible] زمان [illegible] وننقل الكلام الى ذلك الزمان فيلزم

[illegible] بالقول [illegible]

مع طبيعه فاما انه يطلب الكل اولا فان طلب الكل يلزم ان لا يكون الحيز الا واحدا

حصل فيه طبيعيا لانه هارب عنه طالب لغيره وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف وان

لم يكن طالبا له يلزم ان لا يكون الحيز الكل طبيعيا لانه ليس طالبا له حين ما خارج

طبعه وقد فرضناه طبيعيا هذا خلف اورد عليه بان عدم الطلب للمكان بسبب انه وجد

مكانا طبيعيا آخر لا ينفع في كون ذلك المكان طبيعيا له فان طلب المكان انما يكون

اذا لم يكن واصلا الى المكان وهو مطلوب فيلزم هذا الكلام لو وجد الجسم في حيزين

فاما ان يحصل فيهما معا او في احدهما او لا يحصل في شيء منهما والكل باطل اما الاول فظاهر

واما الثاني فلان ذكر المخصص واما الثالث فلانه اما ان لا يحصل على حيز اصلا او يكون

على وجه [illegible] اما ان يتخلل او يتمنع منهما في جهة ففي الاول يلزم ميله طبعا الى الجانب

مختلفين وهو محال وعلى الثاني يميل الى جهتيهما طبعا فاذا وصل الى احدهما عاد الى

الثاني وقد تبين بطلانه وانما الحاجة الى تمام كلام المصنف الى هذا التطويل

فان حصل له لو كان لكل جسم واحد حيزان طبيعيان لا يمكن حصوله في احدهما وانه [illegible]

اذ يلزم على تقدير وقوعه الخلف وكذا المقدم فصل في الشكل كل جسم فله شكل طبيعي

لان كل جسم متناه وكل متناه فهو متشكل وكل متشكل له شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي

اما ان كل جسم متناه فلما مر واما ان كل متناه فهو متشكل فلانه يحيط به حد واحد فيكون

متشكلا فقد مر بيانه فذكر وانما قلنا ان كل متشكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا الجسم [illegible]

٦٣

النحو اى الامور الخارجة لكان نحو الشكل معين وذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او
لفاعل يسيل الى لا فانا فرضنا عدم القواسر فاذن هو طبيعه وهو المطلوب او
رد على ان نشكل الجسم يتوقف على تناهى ابعاده ولا نسلم ان طبيعة الجسم لا تقتضي
تناهى ابعاده ولا نسلم انه حسبه وما نقض لانه يوسط لبيت نفسه الذاتية
ولا لازم له حسبه ولا يكون على انقضاء الذات وهذا ابعد وارده الكلام بعض
البطوان حصول الجسم فيه موقوف على وجود جسم حاو وهو امر غريب فطعا لكلام
المكان بعض البعد فان حصول الجسم فيه موقوف على حصوله وهو لم يستند الى
الجسم لكنه لازم له من حيث فيضه الحركة والسكون لما الحركة فهى الخروج من القوة الى الفعل
على سبيل التدريج قيل يجوز ان الشئ الموجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه
والا لكان وجوده بالقوة فيلزم ان لا يكون موجودا وقد فرض موجودا
فهو اما بالفعل من جميع الوجوه وهو الموجود الكامل الذى ليس له كمال منتظر كا
لبارى عز اسمه والعقول او بالفعل من بعض الوجوه وبالقوة من بعضها فيحصل انه
بالقوة لو خرج من القوة الى الفعل فذلك الخروج اما ان يكون دفعة واحدة وهو الكون
والفساد كانقلاب الماء هواء فان الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فخرجت
منها الى الفعل دفعة او على سبيل التدريج وهو الحركة اعترض عليه اما اولا فلانه يحصل
للنفس صفة لم تكن لها قبل وخروج الشئ من القوة الى الفعل يا عيب ذلك الصفة والابتداء لذلك

والنظ ان المراد من مبدا الميل الطبيعى نفس الطبيعة كما يظهر من عبارته الا ان الاصح ان يكون ظاهرا ان الميل ... النزاع وان الوجه به كيفية
تنفع المدافعة اعنى الاسباب الخ مثلا يعترض بان العائق للحجر الكبير او الصلب يجب ان يكون نفس الطبيعة لكونها سارية فى جميع اجزاء
الجسم فيكون فى الاكبر والصلب اكثر منها فى الاصغر والرخو فان الطبيعة وان كانت فى الاكبر الا انه عند الميل الطبيعى لا يشتد الا بالقوة
القاسرة على ... لعنف منتقضه بزوال القاسر فيه كان اكثر كان تاثيرا اكثر ... ازالته اقل فكان تاثيرها
... زوال اثر القوة القاسرة وعوده متضعفا ... الاول ...

شعور وارادة فلا يلزم قوله فى هو والا لكان ... الطبع كذلك والا لكان
بحسب الطبيعة فلا يصح قوله لما كان الميل المستدير خارجا اذ اللازم على تقدير ان يقبل
ما ليس طبيعته مبدا ميل مستقيم بلا مزاج هو ان يكون الجسم الثقيل الميل والذى لا ميل طبيعيا
فيه الى الحركة مستقيم ولا اشكال اذ ذكر فلم يصح قوله فلا يكون فيه ميل
مستدير اصلا وهو ظاهر والاحسن ان يحمل الطبع على الطباع والعائق الطبيعى على
الذى لا يكون له شعور وارادة فان الطبيعة ايضا يطلق على سبيل التردد مرادف للطباع
كما صرح به بعض المحققين فيحتمل ان يحرك على الاستدارة وقد يشار انه قابل للحركة المستديرة
وقد يعترض ان الحركة المستديرة ممكن ذلك له فهذا الايات ان امتاع حركته على الا
ستدارة يوجب عدم علته وهى الميل المستدير فان اريد به ان الفلك يستعد لذا ما
للحركة المستديرة والاستعداد الاعم وجود جميع الشرائط وعدم جميع الموانع
فذلك غير معلوم جاز ان لا يكون ... جارية لكل من البسائط العنصرية اذ لا شبهة
فى امكان حركة المستديرة كيف لا وقد ذهبوا الى ان كرة النار تتحرك بتبعية الفلك فيجب
ان يكون فيه مبدا ميل مستدير يتحرك به ويمكن تقرير الدليل على وجه يكون فيه امكان الحركة المستديرة
الفلك ولا يعرف من الامر بان يقال ان تحرك العنصر بالفلك ممكن وما يقبل بحركة قسرا
فلابد فيه من مبدا ميل ... فلو كان ذلك ... ولى قوله

انه لو لم يكن في طبعه ميل مستدير لما قبل الميل المستدير قسرا لانه لو لم يكن ... قابل التحريك
... زمان اذ لا ... وتوقع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان الحركة
ذي ميل طبيعي يكون ذلك الميل معاوقا للميل المستدير لمخالفته اياه في الجهة ويتحرك بتلك
القوة القسرية ... تلك المسافة في الآن ... الحركة مع العائق وهو الميل
الطبيعي كما هو المعهود لانه لا يلزم من فرض عديم الميل العاوق عدم جميع العوائق
فيمكن ان يكون فاقد عديم الميل ومقارنا لعائق آخر ومقاوم ذلك العائق للميل المذكور
في ذي الميل فلا يلزم ان يكون زمان عديم الميل اقصر من زمان ذي الميل واجيب بانا نفرض
مثل ذلك العائق مع ذي الميل ايضا وذلك الزمان الاقصر الذي هو زمان عديم العائق
لا نسبة لا يعاد الى الزمان الاطول ولكن نفرض كأن ... يكون زمان عديم الميل ساعة
وزمان ذي الميل ساعتين فانا اذا فرضنا ذا ميل آخر ميله اضعف من الميل الاول بحسب
يكون نسبة الى الميل الاول مثل نسبة الزمان الاقصر الى الزمان الاطول ويكون نصفه
فيتحرك ذو الميل الثاني بتلك القوة القسرية في مثل زمان عديم الميل مثل مسافته اي في ساعة
عديم الميل لان الحركة تزداد سرعتها بمقدار انتقاص المعاوقة ... المعاوقة الزائدة
الجسم وتنتقص سرعتها بمقدار ازدياد القوة المذكورة لانه لو انتقص ... من المعاوقة
المعاوقة التي ... ازداد ... ولا ينتقص ... على القوة ...

في الحركة بعينه فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان سرعة ذي الميل الثاني ضعف ذي
الميل الاول فيتحرك ذو الميل الثاني في نصف زمان تحرك الميل الاول وذلك النصف مثل زمان
عديم الميل فيكون ذي الميل الاول ... عديم الميل فظهر ان الحركة في الميل ...
الذي لا ميل فيه ... متساويان في السرعة وهو محال ... الكلام بعد فرض الازمنة
الثلث المذكورة بوجه آخر بان يقال فيتحرك ذو الميل الثاني مثل ... عديم الميل ازمانا
عديم الميل لان السرعة تزداد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق وازدياده فكلما
كان الميل المعاوق اقل كان زمان الحركة اقصر لازدياد السرعة وكلما كان الميل اكثر
كان زمان الحركة اطول لانتقاص السرعة فتفاوت الازمنة انما هو بحسب تفاوت الميل
المعاوق فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان حركة ذي الميل الثاني نصف
زمان حركة ذي الميل الاول وهو ساعتان فذلك ساعة كزمان حركة عديم الميل فان ابو
البركات ... بان ... الا بتصور الا ... فذلك الزمان الذي ينقسم ...
يكون ... جميع الحركات ... المعاوق ... الى الحركة
الاخرى ... ساعة واحدة لا ... اصل الحركة في زمان حركة عديم الميل ويكون
ساعة وذي الميل الاول بازائه ... فلما كان ... ذي الميل الثاني نصف ذي الميل
الاول كان زمان الحركة ذي الميل ... ذي الميل الاول ... نصف ...

زمانه ساعة ونصف واجيب عنه بان الزمان متصل واحد لا انفصال فيه بالفعل وانما ينقسم
بالوهم الى اجزاء ما زمنية انقسام ما لا يقف عند حد وكذلك الحركة متصلة بانطباقها
على الزمان ولا تنقسم الا الى اجزاء هي حركات كما ان المسافة لا تنقسم الا الى اجزاء منقسمة
كل واحد منها مسافة فزمان ابطأ حركة وقعت اذا فرض على الاتصال وجب ان يكون لكل جزء
منه زمانا وكان فيه جزء من تلك الحركة وذلك الجزء ايضا حركة واقعة في جزء من اجزاء
المسافة وهو ايضا ينقسم مرتين فاينية الحركة حينئذ ببين صالحة لان تنقسم الى جزء وان كان من الا
جزاء المفروضة للزمان والمسافة فلا تنتهي الحركة لذاتها فردا بحسب الزمان ولا من المسافة
بل تنتهي مطلقها ويمكن ان يجاب ايضا بان البراهين تحكم بان الحركة المتصلة الغير متناهية
مسافة مخصوصة تنتهي فردا بحسب الزمان باعتبار القوة المحركة والجسم المتحرك والمسافة
المعين مع قطع النظر عن المعاوق ثم ان الزمان يزداد بسبب المعاوقة فيكون بعض من الزمان
بازاء المعاوق وبعضه بازاء الحركة باعتبار الامور المذكورة فيرتب الاكثر على الاقل الثلاثة
فيما كان من الزمان بازاء الحركة باعتبارها لا يعرض تساوي تلك الاحوال فيها فان زاد عليه يكون
بازاء المعاوق وتلك الاقسام لا [illegible] كالجسم الثقيل الطبيعي الذي لا ميل فيه متساويين
في السرعة الآن اذا كان الميل الثقيل [illegible] ولا يجوز ان يكون بالغا في مراتب الضعف
الى الحد [illegible]

ـــــــ

فاحصل ان الحركة المطلقة لا تنتهي الا [illegible]
الا الحركة المخصوصة المنقسمة في نفس الامر [illegible]

٦٧

في دونها ما الى ان ينتهي او الى ان كان الجسم الذي لا ميل فيه او فرض الميل الذي نسبته الى الاول كنسبة زمان
عدم الميل الى زمان ذلك الميل الاول واما بسقوط حركة الجسمين الاخرين بالقياس الى فاقد
جهة فيلها ولا اجتماع الامور المذكورة اذ الاوقت [illegible] لا ينافي التجاذب [illegible] الا ان
مبني على ان [illegible] بين الامور المجتمعة وهو منتف هيهنا بالضرورة لكن فرض الميل على النسبة
المذكورة ممكن ويمكن ان يقال انه من مراتب الميل بحسب الشدة والضعف وان كانت غير
متناهية لكنها عددية وليست الزمان الى الزمان مقدارية وقد يتبين في الفلك [illegible] انه يجوز ان
يكون للمقدار نسبة الى مقدار آخر ولا توجد تلك النسبة بين العددين فهذا الحج [illegible]
نعم لو كان الجسم الذي لا ميل فيه اصلا متحركا قسرا فيكفي [illegible] ان الفلك لا يكون
[illegible] والا لكانت الطبيعة الواحدة تقتضي امرين [illegible]
فبين [illegible] نظر لانا لا نسلم المنافاة بين الميل المستدير والمستقيم لاجتماعهما في الكرة
المدحرجة وما قيل من ان الميل المستقيم يقتضي توجه الجسم الى الجهة والمستدير يقتضي صرفه عنها فيه نظر
اذ المستدير لا يقتضي التوجه الا [illegible] العرف ولئن سلم المنافاة فيجوز ان تقتضي الطبيعة
الواحدة امرين متنافيين باعتبارين متقابلين فصل في ان الفلك لا يقبل
الكون والفساد وهو بطلانه بالكلية واما حصول على حدوث صورة نوعية في ما
[illegible]

ولو ان يقال لا يقبل الكون والفساد فلا يرد عليه الا وبان المحدد غير قابل للكون والفساد

بان الصورة فوقه بقوتها واما الكبرى فلان ما يقبل الكون والفساد فلصورته الحالة

فيه جزء طبيعي والصورة الفاسدة جزء طبيعي لها لان كل جسم طبيعي فله جزء طبيعي هو الاكبر

على ان يكون الجزء الطبيعي للصورة الحادثة غير الجزء الطبيعي للصورة الفاسدة بل هو هو فرد على

ان الجزء الواحد لا يقبل طبيعتين مختلفتين بالنوع وهو قسم لان الامور التي تقتضيها

لنوع جاز ان تشترك لازم واحد فكل ما هو من شانه ان يكون للصورة الحادثة جزء طبيعي

وللصورة الفاسدة جزء طبيعي هو قابل للحركة لان الصورة الكائنة اما ان تحصل في

جزء طبيعي اوفى حيز غريب فان حصلت في حيز غريب تنتقل ميلا مستقيما الى الحيز الطبيعي وان

حصلت في حيز طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز غريب فكانت تنتقل

ميلا مستقيما الى الحيز الطبيعي وهذا فاسد اذ المحدد لا يخرج عن المكان ولا يميل الى جهة

على الحيز الاخر وهو واما انه لا يقبل الخرق والالتئام فلان ذلك ايضا يتبادر منه ان تحصل

الكون والفساد بالحركة المستقيمة ولم يذكره بل هو مستلزم له اي الحصول بالحركة المستقيمة

لا جزاء الفلك وقد مر ان المراد بها هي الحركة الاينية مطلقا فلا حاجة الى ما تكلف بعضهم

من ان لا يقبل الخرق والالتئام من افتراق الاجزاء وافتراقها المستدعيين للحركة والحركة اما مستقيمة

او مستديرة فالخرق والالتئام اما ان يكون بالمستقيمة وهو او بالمستديرة وهو محال لان اما الاول فلما بينا ان

ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة واما الثاني فلان الخرق والالتيام بالحركة المستديرة بان يتحرك بعض الاجزاء

على الاستدارة في جهة ويتحرك البعض الاخر في جهة اخرى يخالفه للاولى او يسكن لكن يمتنع الا

فاعيل المختلفة مستحيلة على الفلك لانه لو وجدت فيه لكانت اما طبيعية او قسرية او ارادية و

الكل محال اما الطبيعية فلان الفلك ذو طبيعة واحدة لا تقتضي الا فعلا واحدا غير مختلف واما

القسرية فلا تؤثر عندهم لانه لا قاسر هناك واما الارادية فلان الفلك لبساطته عادم للآلات

الجسمانية المختلفة التي بواسطتها تصدر تلك الافاعيل المختلفة عن النفس الفلكية بالارادة

فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة اي قطع الزمان اي الذي كان لها

مقدار اما ان يكون مستقيمة او مستديرة فقد علمت ان الحركة المستقيمة عندهم هي الحركة الا

ينية مطلقا والمستديرة هي الوضعية والاشكال ان الترديد بينهما غير حاصر لاحتمال ان يكون

الحركة الى قطعة الزمان حركة كيفية او كمية واللائم لكلامه فيما بعد ان يحمل الحركة المستقيمة على

ما يتوجه على الخط المستقيم فيصرح بمحال التنافس في الحصر لا جائز ان يكون مستقيمة لانها

اما ان لم تذهب الى غير النهاية او تنعطف لا سبيل الى الاول فالا لزم وجود بعد غير متناه وهو

المسافة لا الاول اذ الحركة الموجودة لا تتصف بعدا والحركة التي هي بعد لا تتصف بموجودة ولا الى الثاني

لانه لو انعطفت لكانت تنتهي الى الوقف قبل الرجوع فيكون منقطعة للسكون لان بين كل

حركتين الى جهتين مختلفتين سكونا في الوصول [illegible] الحد فان الوصول [illegible] لحركة الى الاخرى في آن [illegible]

قال الوجود الثالث ان حين الاتصال حين عدمه ثم ان البرهان الرابع ان وجود حال الموصل

موصولا بالاصل كالحركة فلا يجب ان يساوي مع المقطوع وكما كان الميل الموصل موجودا حال الحركة

فيميل لما يمتنع كونه غير موصل بعد الملاقاة لاستحالة اجتماع الميلين المتنافيين الثالث

لا الجهة اورد عليه الامام بانا لا نسلم الاستحالة المذكورة فانه لكلام يبتني على ان الميل

المدافعة ولعلهم ارادوا بالميل هنا نفس المدافعة فانه قد يطلق عليه ايضا ولا كلام

في ذلك الاستحالة قال الشيخ لا نقضوا الغرض يعني ان الميلين يجتمعان وكيف يكون ان

يكون شي فيه بالفعل مدافعة الى جهة وفيه بالفعل التنحي عنها ولا نقض ان الحجر المرمي الى فوق

فيه ميل الى السفل الا انه مغلوب فلو سلمنا ان يحدث ذلك الميل اذا زال العائق فالحال

الذي فيه ميل الوصول ليس هو الذي فيه ميل اللاوصول وكل واحد من الميلين يقتضي الا

ان واذا الوصول الى الجانب آن لان الوصول لكونه غير موصل الى لان حال

الوصول امر ما يحدث دفعة لو كان زمانا لا ينقسم حين ما يكون احد طرفيه لم يكن واصلا

الا انه بعد قبل في نظر لان ان اراد انه لم يكن واصلا وصولا ما فلا محذور فيه وان اراد

وصولا الى الحد فهو ممنوع بل الحد الذي هو منتهى المسافة لا يكون منقسما في ذلك الاستدلال

والا لم يكن الحد منتهاه فظهر ان الوصول الى آن او لو كان زمانا لكان ذلك الحد منقسما

اللاوصول ايضا آن لان الحركة آنية الانقطاع في الوصول فقال لا

وانه الى آن فلانا نفصل عند انتهاء الحركة ان زوال الحركة وعدمها زمان اوله

الا بعد الحركة فان احد الجسمين اذا تحرك وما ل الى الانطباق على الجسم الآخر فلا شك انه

عند انقطاع حركته ولا يزول هذا الانطباق الا بعد ان يتحرك احدهما والحركة مما لا يحصل الا

بالتدريج وكذا الحال في جميع ما ذكرنا واذا كان كل واحد منهما اي من الميلين آنا وجب ان يكون

بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا لزم تتالي الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء

لا تتجزى بين الآنات ويلزم منه تركب الحركة من اجزاء لا تتجزى للانطباق فيها اي الحركة

على الحركة المنطبقة على الزمان وهو باطل فوجود الزمان بين الآنين ولما انه لا يتحرك

فيه الجسم فلانه لو تحرك فيه فاما الى ذلك الطرف المذكور فيلزم ان لا يكون الجسم وصل الآن

الذي فرضناه آن الوصول او عنه فيلزم وجود الميل قبل حدوثه اذ الحركة عنه انما توجد بالميل

آن اعراض الحجة المشهورة بيان ان المتحرك الى المنتهى انما يصل اليه آن واذا تحرك عنه بعد

كونه واصلا اليه آن فلا محالة يتحقق هناك آن وصول وآن انفصال ولا يمكن اتحاد الآنين

والا لكان واصلا الى المنتهى ومباينا عنه في آن واحد وهو محال فلا يتصل ولا

يتخلل زمان بينهما لاستحالة تتالي الآنات وذلك الزمان زمان السكون اذ لا حركة هناك

لا الحركة الحد الموجب فانه الحدود المفروضة الى الجسم الذي ينتهي الحركة اليه

ابطل الشيخ الرئيس في الشفاء بان المفارقة والمباينة من حركة الرجوع فهناك آنان آن يتوهم
ابتداء الرجوع والمباينة وآن يصدق فيه على المتحرك انه مفارق ومباين لذلك الحد الذي
هو المنتهى فان عنوا بآن المباينة طرف زمان المباينة نختار ان ذلك الآن هو
بعينه آن الوصول بان يكون حدا مشتركا بين زماني الحركتين وان عنوا به آنا يصدق
فيه على المتحرك انه مباين راجع نختار انه مغاير لآن الوصول وان بين الآنين
زمانا لكنه ليس زمان السكون بل زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل آن
نفرض في زمان وقع فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين آن ابتداء الرجوع
بعض حركة الرجوع ثم انه اقام الحجة باعتبار الميل الموصل والميل المصطلح
المفارقة اقول قد ظهر مما ذكرنا ان العدول عن الحجة المشهورة مع الزيادة الى ان
اللاوصول اي كما فعله المصنف بعيد جدا فعلم ان الحركة الحافظة للزمان ليست
مستقيمة فيكون مستديرة وهذه الحركة غير منقطعة والا لزم انقطاع الزمان
فلا بد من وجود حركة مستديرة دائمة و لا حركة مستديرة تحتمل الدوام الا حركة
الفلك فاذن الفلك احد الافلاك وهو الفلك الاعظم على رأيهم يتحرك
على الاستدارة دائما وهو المطلوب اقول فيه بحث لاحتمال ان يكون بعض
الكواكب متحركة بحركة مستديرة ابدا ويكون الزمان محفوظا بها هداية ترفع

بالشبهة تمسك بها بعض الحكماء على انه لا يجب تخلل السكون بين الحركتين قالوا لو وجب
ذلك فاذا فرضنا ان حبة رميت الى الفوق ونلاقيه الجبل نازلا سافلا يجب ان يقف
الجبل سطحه ويرجع لا محالة فيجب تخلل سكون بين حركتي الحبة الصاعدة والهابطة
وذلك يوجب سكون الجبل واللازم باطل اذ كل عاقل يعلم ان الجبل لا ينسد في الحق
بمصادمة الحبة فاجاب بان الحبة المرمية الى الفوق عند نزول الجبل تنتهي حركتها الى
السكون لانقطاع الحركة الصاعدة في آن الملاقاة وعدم الهابطة فيه اذ الحركة لا
توجد الا في الزمان ولكنه غير مانع عن حركة الجبل لان سكونها آن ولا يستمر زمانا فاما
وان حصل فيها الميلان لكنهما ليسا في آنين متغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون
بل هما يجتمعان في آن الملاقاة لعدم تنافيهما لذاتيهما احدهما وهو الميل الصاعد حاصل
الآخر وهو الميل الهابط الحاصل فيه من ضغط الجبل كالحجر المرفوع الى الفوق يحس منه
الرافع ميلا هابطا هو ميله الذاتي الطبيعي ويحس من وضع يده عليه ذلك الحجر
ميلا صاعدا هو ميله العارض الحاصل له من جهة الرافع وحركة الجبل بحاله وليس
بينهما اي بين هذه الحركة التي توجد في زمان وذلك السكون الذي يوجد في آن هو
مبدأ ذلك الزمان ويتوهم بعده ممانعة بين خلاصة ما ذكره بعضهم لتوجيه
[illegible]

... الى استحالة الخلاء او اللازم من الحركة الطبيعية ان الاناء اذا املأ وكب راسه لم يخرج منه الماء لئلا يلزم الخلاء او يجوز استعداد
الثقل وعدم الخروج مشروط بان لا يمكن دخول الهواء فيه ... تأمل

ان الحجة ان الميل الهابط للحجر ليس عين الثقيل والفرق بينه وبين الميل الصاعد للحجر المرمي
بين ونوقض ايضا بان الحجر لا يماس الجبل بل اذا وصلت اليه وقفت ثم
رجعت قبل الوصول الى الجبل فذلك الوقت ذكرتم خلاء منهما فرض صحيح ويجوز استلزام الحجر
الذي هو فوق الجبل وبان وقوف الجبل الحجر غير مستحيل بل هو مستبعد لكن الفرض ...
الطبيعة يمتنع امورا مستبعدة العقل كما في الخلاء فصل في ان الفلك متحرك بالا
رادة لان حركته الدائمة لو لم تكن ارادية لكانت اما طبيعية او قسرية لا جائز ان تكون
طبيعية لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب حالة ملائمة وذلك الحال في
الهرب والطلب في الحركة المستديرة محال اذ لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة
يفرض كل وضع يتحرك عنها الجسم بحركة المستديرة فحركته عنها توجه اليها والهرب
عن الشيء بالطبع يستحيل ان يكون توجها اليه فان قلت لما كان ترك كل وضع في الحركة المستديرة
عين التوجه الى ذلك الوضع لكنها كما في حركة الفلك الارادية ايضا والا لكان ذلك التحرك
مرادا وغير مراد في حالة واحدة قلنا يجوز ذلك في صنعي فان مصدر الحركة اذا كان له
شعور جاز ان تختلف اغراضه فلا ما اذا كان عديم الشعور اذ لا يتصور هناك
اختلاف الجهة والاغراض وهو بين التخلف لانا لا نم ... الشعور بان ترك ... الوضع هو
... [illegible]

لم فلان الطبيعة مطلقا ... تحرك الجسم بحركة المستديرة فكل ما هرب عنه والتوجه الى الشيء بالطبع
ان يكون هربا عنه ولان الطبيعة اذا وصلت الجسم بالحركة الى الحالة المطلوبة سكنت فيه
انما يلزم ذلك اذا كانت الحالة المطلوبة امرا وراء الحركة يتوسل بها اليه واما اذا كان المط
بالطبع نفس الحركة فلا ونوقض ايضا بان الحركة ليست مطلوبة لذاتها بل لغيرها فانها لذاتها
تقتضي التأدي الى الغير فيكون المط ذلك الغير ويمكن ان يقال لا يلزم السكون الا اذا
لم يستعد الفلك ... بعد نيل الحالة المطلوبة لازدياد حالة اخرى ويطلبها الى غير النهاية
حتى كلما حصلت له حالة مطلوبة يستعد لحالة اخرى يطلبها فلهذا يتحرك دائما بالمستديرة
الفلكية ليست كذلك ولا جائز ان تكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع بل يقتضي الطبع
فحيث لا طبع لا قسر فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كون حركة المستديرة طبيعية ان لا يكون
له ميل طبيعي مخالف لهذه الحركة فصل في ان القوة المحركة للفلك يجب ان تكون مجردة
عن المادة لان القوة المحركة للفلك تقوى على افعال ... غير متناهية بحسب العدة
ولا شيء من القوى الجسمانية المنطبعة الى الجسم البسيط المنقسمة بانقسام محلها كذلك
فالمحرك للفلك ليست قوة جسمانية وانما قلنا ان القوى الجسمانية المذكورة لا تقوى
على حركات غير متناهية لان كل قوة جسمانية ذكرناها فهي قابلة لتجزئ الجسم للتجزئ الى
... [illegible]

[illegible]

لم يلزم كون جزء الجسم الكل واجزائه متفرقة على مجموع ما ذكر [illegible] والانفكاك ان اجزاء العمق [illegible]

جزء الجسم مساويا للكل اي كل العمق بالنسبة الى كل الجسم واكثر منه في التنافر مخف اذلا

تفاوت بين الجسمين البسيطين المتفاوتين صغرا وكبرا في قبول الحركة الا باعتبار قوة

حدثت فيهما فاذا قطع النظر عن القوتين كان الجسمان متساويين في قبول الحركة ولم يكن

لزيادة قدر الجسم اثر فلا تفاوت بين الاجزاء المتحركين فيجب التفاوت بين الحركتين على تقدير

تفاوتهما وحيث كان كذلك فالمجموع اي العمق كله لا تتوقف على غير المتناهي لان الجزء

منها اما ان يتوقف على جملة متناهية من عدد معين او على جملة غير متناهية وكلا هما باطل اذ

[illegible]

المجموع يتوقف على ذلك العدد على ما يتوهم ان [illegible] فيلزم الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام

[illegible]

حيث قيل لعله انما يتوقف على غير المتناهي المتسق النظام لان الزيادة على غير المتناهي اذا لم

[illegible]

يكن الانقطاع ممتنع غير مستحيلة كالشهور والسنين للافلاك فانها غير متناهية

[illegible]

مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا حكم الالوف المنتهية عنده والآلاف المنتهية عنده

[illegible]

الى غير النهاية ونقض بان المراد بكون غير المتناهي متسق النظام ان لا يكون افرادا واحدا

منفصلة في نفسه ولا يلزم من المثال الزيادة في نفس الشهور والسنين لانهما لا تنفصل

الا باعتبار العدد العارض للاجزاء المفروضة للزمان ولا سوية في الانفصال والاتصال

وما قيل ان عدم كلا منهم ... [illegible] ... في اجزاء الحركة [illegible]

[illegible]

على ان في الاكثر منهما وهو غاية وفي الاقل غير ... في ... العدد العارض ... [illegible]

يمكن ان يكون المراد بالمتسق النظام عدم الانقطاع وتنقض بالزيادة على غير المتناهي [illegible]

الانقطاع الزيادة على جهة عدم تناهيه وذلك لازم فيما نحن فيه لفرض وقوع الفرق

فيه بواحد ويكون هذا القيد احترازا عن الزيادة على غير المتناهي في جهة التناهي فانها

[illegible]

غير مستحيلة بل واقعة كسلسلتين من الحوادث الغير المتناهية مبتدئتين من يومين

[illegible]

مختلفين احدهما من يوم والآخر من يوم آخر قبل ذلك اليوم او بعده والدليل على

هذا ان المص لم يذكر قيد كون الزيادة في جهة عدم التناهي ولا بد من ذكره لما ذكرنا

[illegible]

ان الزيادة بدونه غير مستحيلة ولعل الاسب في تعليل الالف وان كان واجب الذكر

[illegible]

ايضا لعدم الاستحالة بدونه الا ان المص ترك ذكره لظهوره في الحركة وافراد زيادة

[illegible]

غير متناه انما يستحيل اذا كانا امتدادين مبدؤهما واحدا فان لم يكونا امتدادين كما في

الشهور والسنين او لم يكن مبدؤهما واحدا كما اذا اخرج خط غير متناه مبدؤه من وسط خط

[illegible]

كذلك فلا استحالة في الزيادة المذكورة ولا يبعد ان يكون المتسق النظام اشارة الى الثاني

[illegible]

[illegible] لان النقص واقع في الطرف المقابل للعدد المفروض ... يلزم

[illegible]

لم لا يجوز ان يقع النقص في الخلال لا في خلال الحركتين في الرعة والبطوء فنعلم ان الجزء

[illegible]

[illegible]

اعلم ان للفلك نفسا (?) محركة بعيدة وقريبة كما ان للانسان نفسا ناطقة وقوى تنطبع فيها علية في اعضائه والاولى مجردة والثانية مادية حالة في مادته

وان المصنف لم ينبه على ان النفس المتعلقة بالفلك هل هي النفس الناطقة المجردة ام لا كما قيل بان نفسه المنطبعة

محتمل على وجه لا يمكن ما ذكرناه فثبت ان الفلك كما يحتوي على القوة الجسمانية من الحركات الجزئية

شاه فصل في ان المحرك القريب انما هو بواسطة محركة اخرى للفلك قوة جسمانية كما هي

الفلك كنسبة الخيال الينا في ان كلا منهما محل لارتسام الصور الجزئية الا ان الخيال مختص

بالدماغ وهذه سارية في جرم الفلك لبساطته وعدم رجحان بعض اجزائه على بعض

وسبب انه منطبعة واعلم انهم اختلفوا في محركات الافلاك الجزئية للكواكب السبعة

السيارة فذهب فريق الى ان لكل كوكب منها مع افلاكه نفسا واحدة ذو نفس

تتعلق بالكوكب اولا وبافلاكه بواسطة الكواكب بعد ذلك كما تتعلق نفس الحيوان

بقلبه اولا وبالاعضاء الباقية بعد ذلك وبواسطته فالقوة المحركة منبعثة عن الكواكب الى

الافلاك التي كالجوارح والاعضاء الباقية وعلى هذا يكون النفوس الفلكية تسعة

اثنان للفلك الاعظم وفلك البروج وسبع للسيارة وافلاكها وذهب الشيخ وغيره الى ان

لكل فلك من الافلاك المذكورة ذو نفس محركة اياه وكذلك لكل كوكب وقد اثبتوا للكواكب

حركات وضعية على انفسها فعدد النفوس المحركة على هذا الرأي عدد الافلاك والكواكب جميعا

لان الحركات الاختيارية تقتضي الارادة الجزئية لامتناع الارادة الكلية في الاجسام

على انه ينبغي ان يعلم ان الحركة الجزئية لا تصدر عن النفس المجردة فلا بد من قوة جسمانية

وغير مريد لشيء والثاني قد يتعين كما اذا منع مانع من صيانة او غيره ثم ذلك الشوق منبعث عن

تصور ذلك الامر الملائم او المنافر من حيث انه ملائم او منافر تصورا مطابقا او غير مطابق

وح اما ان يمتنع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان تصور الكلي نسبة الى الجزئيات

على السوية فلا ينبعث منه بعض الحركات الجزئية دون البعض والا لزم الترجيح بلا مرجح فتعين

ان المحركات الجزئية الارادية انما تصدر عن الارادة الجزئية قبل المكان المتعين صدور الفعل الجزئي

التصور الجزئي لزم التسلسل لان التصور من حيث انه متعين ومخرج الحركة فهو متوقف على وجوده

لانا قبل حدوث السواد المعين مثلا لا نتصور السواد المعين في هذا المحل في هذا

الوقت على هذا الشرط والمتعين بهذا الهيئة وان كانت الوقائع لا تكون الاكل وانما

تصور هذا السواد من حيث التشخص المانع عن فرض الاشتراك فلا يحصل الا بعد وجوده

فلو توقف وجوده على مثل هذا التصور كان دورا واجيب عنه بان الادراك الجزئي قبل

وجوده موقوف على حصوله في الخيال لا على حصوله في الخارج وحصوله في الخارج هو الذي

يتوقف على تحصيل النفس على الوجه المتوقف على ادراكه فانه كما يكون حصول الجزئي في الخارج

مبدأ الحصول في الخيال فقد يكون حصوله في الخيال مبدأ لحصوله في الخارج ولا يلزم الدور

وكل ما يحدث من الحوادث من الاشخاص الجزئية فانما هو بالحركة الجزئية والحركة الجزئية

لان حصول الجزء الاخر في حيزه اولى من حيز فلا يكون الاختلاف في الصغر والكبر لاختلاف الصور ثم حال

او لاختلافها لما خرج عنه الصورة ان بالصغر والكبر او لاختلافهما في المحل من المدرك قبل

الحصر ثم لجواز ان يكون لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد والبياض واجيب بان المفروض

ان وجه الاعراض او ذلك وجه الاعراض بانتفاء ما يمتنع وجود الشاهد ما

الاعراض لا بد باب المنافية لا اختلاف ان يكون الاختلاف لتشخصاتها كما يبل الى

الكل لانا نتكلم في الصور التي من نوع واحد ولا سبيل الى ذلك لان الصور المختلفة بالصغر

والكبر لا يجوز ان يكون ما خرجه من خارج فتعين ان النفس الغالبة في الصورة الكبيرة مثلا

من نسبة ما من المدرك في ما ادركته في الصغيرة فيتقسم المدرك لا محاذاة الضوء وكونها

هذا شانه لهو جسماني قيل قد ثبت بالبرهان ان القوة الجسمانية لا تقوى على التحريكات

الغير المتناهية والنفس المنطبعة للفلك قوة جسمانية فكيف صدرت عنها هذه التحريكات الغير

المتناهية وحل هذا الاشكال صعب واجيب عنه بان مبادي الحركات الفلكية هي الجواهر العقلية

وذلك بواسطة قوى الجسمانية المنطبعة ادراكا والتحريكات انما تقام على ان القوة الجسمانية

لا تكون مؤثرة آثارا غير متناهية لا على ان لا تكون واسطة في صدور تلك الآثار وورد

بانه لما جاز ذلك فالقوى الجسمانية منه غير متناهية وكونها واسطة في صدورها ولا شك انه جاز

ان يكون كلمة [illegible]

[illegible] عن النفس المنطبعة [illegible]

واثبت بالبرهان امتناع صدور التحريكات الغير المتناهية من القوة الجسمانية ابتداء فهي واسطة

وذلك لا ينافي صدور التحريكات الغير المتناهية عنها بواسطة الانفعالات الغير المتناهية الحادثة

عليها من غيرها فانتقل الفن الثالث في العنصريات وهو مشتمل على خمسة فصول الفصل الاول في البسائط

العنصرية وهي اربعة بالاستقراء اذ العنصر اما بارد او حار وعلى التقديرين اما رطب

او يابس هو النار والبارد اليابس هو الارض والحار الرطب هو

الهواء والعنصر هو الاصل في اللغة العربية كالاسطقس في اللغة اليونانية ومن الاربع

يحصل المركبات فيسمى عناصر ومن حيث يحصل بفسادها عالم الكون والفساد يسمى

اركانا ومن حيث ينقلب كل منها الى الاخر تسمى اصول الكون والفساد وكل واحد منها يخالف

الاخر في صورة الطبيعية اي النوعية والانتقال كل واحد منها بالطبع عن الاخر الى الاخر

ترك الكل اذ لا بد من توافق الكل عند عدم [illegible] الكل والثاني باطل اذ كل واحد منها [illegible]

بطبيعته عن [illegible] فالمقدم مثله وكل واحد منها قابل للكون والفساد والصور المختلفة للانها

اثنا عشر حاصلا من مقابلة كل واحد من الاربعة مع الثلثة الباقية فيشتمل لا واسطة فيها

انقلاب احد العنصرين المتجاورين الى الاخر فمعلوم انه الارض ماء وبالعكس والماء هواء

وبالعكس والهواء نارا وبالعكس [illegible]

١٨٢

هواء وبالعكس والى آن نارا وبالعكس وبعضها لا يحصل الا بعد طبقين بعد الفلك الاعلى

تارة وتجلى ... فيما الاخر ... فالقيت الحجرة وكان البعض منها ايضا

على جمرة متكاثفة فلم يصح ما ذكره من انقلاب اجزاء النار منقلبة الى اجزاء ارضية صلبة

بلا واسطة ايضا وقد صح ان النار العنصرية تحيل الاجزاء الارضية نارا لان الاجزاء

الصاعقة تنقلب في زمان قليل حجرا او ترابا فيه فلا مجال لان يتوهم ان فيها

اجزاء ارضية انعقدت حجرا بعد ذهاب الاجزاء بالتبخر او التصعيد وقيل ذلك

ما عاينته ... قرية من ناحية مراغة من بلاد اذربيجان وماء ينقلب حجرا

والحجر يتحول بالحيل الاكسيرية ماء وذلك يتصرح على انها بالاحراق واما ما يتحجر

من ماء يجري في المسيل كالنوشادر فانه اذا ابتل ماء وقد يقال ان ارباب الاكسير يتخذون

مياها حادة ويحلون فيها اجسادا صلبة حجرية فيصير مياها جارية وكذا الهواء ينقلب

ماء كما يرى في قلل الجبال فانه يغلظ الهواء لشدة البرد ويصير ماء ويتقاطر دفعة من

غير ان يساق اليه سحاب من موضع آخر او ينعقد من بخار متصاعد والشيخ قد حكى

انه قد شاهد ذلك في جبال طبرستان وطوس ونحوها وقد شاهد اهل المساكن في الجبال

ذلك كثيرا والماء ايضا ينقلب هواء بالتسخين كما في هذه الثياب المبلولة المطروحة في الشمس

فيعرض عليها البخر وكذا الهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين اذا الح النفخ

بالنفخ ... والنار ... كما ... بالاصباح

٨٣

... نارا او ارضا ... فلم تسخن ... الكون الحادث ...

ايضا الكيفيات العنصرية زائدة على الصور الطبيعية لانها تستحيل الكيفيات مع الشخص

والنوع من غير زوال الصور الطبيعية فلو كانت الكيفيات نفس الصور الطبيعية

لاستحال ذلك لا يقال يجوز ان يكون ما ذكره غرضا جميع الكيفيات لسائر العناصر والبسائط

سواء كانت حقيقية او اضافية فيشمل الكلام المزاج الخ ويكون تعريف المزاج جامعا

اذا تصغرت واجتمعت وتماست في المركب وفعل بعضها في بعض بقواها الى كيفياتها

المتضادة قيل ان الكيفيات ههنا هو الذي ... لا المعنى المصطلح الذي يكون

بين شيئين غاية الخلاف والا لم يكن الكلام شاملا للمزاج الخ كمزاج الذهب الحاصل

من امتزاج الزيبق والكبريت لان مزاج الزيبق ليس في غاية البعد عن مزاج الكبريت بل بعضها

ورد ذلك بانه لا حاجة الى حمل الكلام على خلاف المعنى المصطلح فان المركب بعضها حار

وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس كما ان بين السواد والبياض غاية الخلاف

تضادا وغاية الخلاف كذلك بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وكل

واحدة منها تسمى كيفية اولى ان ... ما ذهب اليه بعض المحققين من ان الفاعل

... هو نفس الكيفية والمنفعل المنكسر هو سورة الكيفية لا نفسها فان الحرارة ...

و تکاثف در اصطلاح عبارت از زیاد شدن حجم ... بی آنکه اجزای جسم زیاد شود و تخلخل عبارت از کم شدن حجم ... اجزای جسم کم شود
و حرارت موجب تخلخل شود در اجسام و برودت موجب تکاثف و چون هوا متخلخل شود هوای دیگر را دفع کند ...
... و چون هوا متکاثف شود هوای دیگر ... او ...
حرکت کند و باد حادث شود فهو مراد

٨٥

[illegible] الاقرب ... الرابعة ... [illegible]

يصل اليه اثر شعاع الشمس في الطبقتين الاوليين منها مجاورتان للنار والاخرى [illegible]

للارض فحاصل كلامه ان كلا من الطبقتين الاخريين يستفيد كيفية البرد من مخالطة الارض

الا انه لكن الطبقة الرابعة لا يبقى على صرافة برودتها التي اكتسبها من مخالطة الارض

لانعكاس شعاع الشمس اليها بالانعكاس والطبقة الثالثة التي ينقطع عنها اثر شعاع

الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف بتوسط البرد فان لم

يكن البرد قويا اجتمع ذلك البخار وتقاطر لثقله الحاصل من التكاثف والاتحاد فا

لمجتمع هو السحاب والمتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء

السحاب قبل اجتماعها او لا يصل قبل اجتماعها بل يصل بعده فان وصل قبل اجتماعها نزل

السحاب ثلجا وان لم يصل قبل اجتماعها بل وصل بعدها نزل بردا [illegible] واما اذا

لم يصل البخار الى الطبقة الباردة الزمهريرية لقلة حرارته الموجبة للصعود فان

كان كثيرا فقد ينعقد سحابا ماطرا اذا اصابه برد كما حكى الشيخ انه رأى البخار قد

صعد [illegible] في بعض الجبال صعودا يسيرا [illegible] كأنه مكبة موضوعة على [illegible]

وكان هو فوق [illegible] الشمس وكان [illegible] تحته [illegible] اهل القرية التي كانت هناك المطر [illegible]

[illegible]

٨٤

[illegible] بحيث يكون [illegible] كذلك الحال [illegible] بل قد يحصل

بشدة البرودة اذ الماء القليل البرد اذا امتزج بالماء الشديد الحرارة يكتسبون حرارة فيحصل

كيفية متوسطة متوسطا ما بين الكيفيات المتضادة بحيث يستحق بالنسبة الى البرودة

بالنسبة الى الحرارة وكذا الحال في الرطوبة واليبوسة [illegible] من اجزاء المركب [illegible]

الحاصل تلك الكيفية في كل جزء من اجزاء المركب مماثلا للحاصل في الجزء الاخر [illegible]

[illegible] الحقيقة النوعية [illegible] تفاوت [illegible] المزاج فصل في كائنات الجو

[illegible] ما يحدث في الجو اي ما بين السماء

والارض اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فاسبابها الاكثرية ذلك انه تنعقد اجزاء [illegible]

[illegible] اجزاء صغار [illegible] بالحرارة [illegible] عن الحس [illegible]

الصغر الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء قبل [illegible]

[illegible] بل [illegible] اشار [illegible] فان كثر [illegible]

سحابا ماطرا [illegible] توجيه الكلام [illegible] مستدركا [illegible]

قد ذكر وان للهواء اربع طبقات الاولى ما يمتزج مع البخار وهي التي تلي الارض [illegible]

المرتفعة عن السفل ويتكون فيها الكواكب ذوات الاذناب والنيازك وما يشبههما

[illegible]

وان لم يجمد فهو الصحو ... لكن ... الثلج ... وقد يكون البرد ... فيجمد

في المذكورة ولذا قيد المص السبب بقوله في الاكثر واما الرعد والبرق فسببهما

ان الدخان هو اجزاء نارية تخالطها اجزاء صغار ارضية تلطفت بالحرارة لا انها

تميز بينهما بالحس لغاية الصغر اذا ارتفع مع البخار محتقنا وانعقد السحاب

واحتبس الدخان فيما بين السحاب فما صعد من الدخان الى العلو لبقاء حرارته او

نزل الى السفل لزوال حرارته مزق السحاب في صعوده او نزوله تمزيقا عنيفا فيحصل صوت

هائل هو الرعد بتمزيقه وان اشتعل الدخان لما فيه من الدهنية بالحركة العنيفة

المقتضية للحرارة كان برقا ان كان لطيفا وينطفئ بسرعة وصاعقة ان كان

غليظا ولا ينطفئ حتى يصل الى الارض واذا وصل اليها فربما صار لطيفا ينفذ

في المتخلخل ولا يحرقه ويذيب الاجسام المندمجة المتجمدة فيذيب الذهب والفضة في الصرة

مثلا ولا يحرق الصرة الا ما احترق من الذهب وربما كان كثيفا غليظا جدا فيحرق كل شيء

اصابه وكثيرا ما يقع على الجبل فيدكه دكا واما الرياح فقد يكون بسبب ان الابخرة

اذا ثقلت لكثرة البرد اندفعت الى السفل فصار لشدة الحركة ويخلخل الاجزاء الملاصقة

في الفضاء هواء متحركا اي ريحا وايضا يتموج الهواء بالاندفاع المذكور فيحصل الريح

وقد يكون ... الى فوق ...

الى فوق يكون بسبب انبساط الهواء بالتخلخل بالحرارة اذ يصير مقداره اعظم من الاول

فيدافع ما يجاوره وذلك المجاور ايضا يدافع ما يجاوره فيتموج الهواء ويضعف ذلك

التدافع شيئا فشيئا الى غاية ما فيتقف وقد يكون ايضا من تكاثف الهواء لانه اذا صغر

حجمه يتحرك الهواء المجاور الى جهته ضرورة امتناع الخلاء وقد يكون بسبب برد الدخان

المتصعد الى الطبقة الزمهريرية ونزوله ومن الرياح ما يكون سموما اي ينكيف بكيفية

سمية لمروره في جهة اشتعل النيران لاحتراق الدخان بالاشعة وتلبسها باختلاط بقية مادة

الشهب او لمروره بالارض الحارة جدا وقد يحدث رياح مختلفة الجهة دفعة فيدافع تلك

الرياح الاجزاء الارضية فينضغط تلك الاجزاء بينها مرتفعة كانها ملتوية على نفسها و

هي الاعصار واما قوس قزح فهي انما يحدث ... ضوء النير الاكبر اي الشمس اجزاء

رشية صغيرة صقيلة متقاربة غير متصلة مستديرة اي واقعة على هيئة الاستدارة وكان

اذا وجدت خلاف جهة الشمس الاجزاء المذكورة على وضع ينعكس شعاع البصر عن كل منها

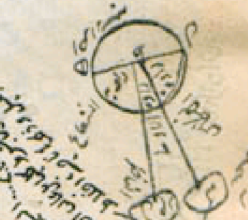
الى الشمس وكان وراء تلك الاجزاء جرم كثيف كجبل او سحاب كدر وكانت الشمس قريبة من الافق

وادبرنا على الشمس ونظرنا الى تلك الاجزاء وانعكس شعاع البصر عنها الى الشمس فتودي كل من

تلك الاجزاء ضوءها دون شكلها لانا نعلم بالتجربة ان الصقيل الذي ينعكس منه شعاع البصر

اذا صغر جدا ادى الضوء واللون دون الشكل ...

الرقيق يتخلل بين القوس ... لا يكون في جهة الغيم المقابل للشمس في الطرفين وان اختلفوا
الالوان بكدورة وذلك الاجزاء الرشية جسم كثيف لبعد كالمرآة فان الشفاف لا يرى شيئا
اذا كان وراءه شفاف آخر واما فيه كون الشمس قريبة من الافق فلان الاجزاء الرشية
الكائنة في الجو للطافتها تتحلل سريعا بادنى سخونة فيصير مثار شعاع الشمس فان قلت
لم لم يذكر كون الاجزاء بحيث يحصل ... الالوان بان يكون اضلاع الاجزاء
الرشية المذكورة على هيئة الاستدارة قلت لما تقرر عند الحكماء ان زاوية الشعاع تساوي زاوية
الشعاع والانعكاس فاذا اجتمعت تلك الاجزاء على هيئة الاستدارة لم ينعكس
الشعاع من كل منها الى الشمس كما لا يخفى على المتخيل الصحيح واختلاف الوانها بسبب اختلاف
القوس المذكور والوان الغمام المختلفة وقيل انه ان كان الجزء العليا ...
في الشمس ... الاشراق فيرى احمر ناصعا واما الجزء السفلى فلما بعد شيئا
كانت اقل اشراقا فيرى منها حمرة الى السواد وهو الارجواني وما توسط بينهما فان لونه
متولد من ذلك اللونين وهو الكراثي ... لا يناسب هذين اللونين بل
هو متولد عن الصفرة والسواد وبان سبب اختلاف الوانها اختلاف اجزائها بالقرب والبعد
من سطح النير كان الاشتداد ... الى الاخر على سبيل التدريج فلم يكن الالوان



... متساوية ... مستنيرة حول النير ... الاول
على وضع ينعكس الشعاع البصري من كل منها الى النير ... تلك الاجزاء فيرى كل منها
النير دون شكله كما سبق فكان مجموعها على هيئة دائرة تامة او ناقصة وهي الهالة
وهي كثيرا ما تحدث في القمر لان الاجزاء على رطوبة الهواء واذا اتفق ان يحدث سحابان على
الصفة المذكورة احديهما تحت الاخرى حدث هناك هالة تحت هالة ويكون التي تحته اعظم
لانها اقرب الينا وزعم بعضهم انه رأى سبع هالات معا واعلم ان هالة الشمس
... نادرة جدا لان الشمس تحلل السحب الرقيقة وقد حكى الشيخ
في الشفاء انه رآها ... تارة الهالة التامة وتارة الهالة الناقصة على الوان قوس
قزح واما الشهب فسببها ان الدخان اذا ارتفع الى حيز النار وكان لطيفا غير منفصل
بالارض يشتعل فيه النار فاشتعلت النار وتلهب بسرعة حتى يرى كانه منطفئ وبانه
على ما ذكر المصنف في شرح الاشارات انه يشتعل طرفه العالي اولا ثم يذهب الاشتعال فيه
الى الاخر فيرى الاشتعال ممتدا على سمت الدخان الى الطرف الاخر وهو المسمى بالشهاب فاذا
استحال الاجزاء الارضية نارا صرفة صار شيئا غير مرئي فظن انها طفئت وليس
كذلك بل ... وان كان الدخان غليظا لا يشتعل النار ... او ... غليظ

الثلاثة من الزجاج وكانت الحفرة في شكل ... الكرة ...
الجوهرية الرشيدة والرماد وان انفصل الدخان بالارض يشتعل النار وفيه ثار الى الاعلى
وسهل الجوف واما الزلزلة فهي العيون فاعلم ان البخار اذا احتبس في الارض يميل
الى جهة ويتبرد بها اي بالارض فينقلب مياها مختلطة باجزاء بخارية فاذا كثر بحيث لا تسعه
الارض اوجب انشقاق الارض وانفجرت منها العيون قال ابو البركات البغدادي ان السبب
في العيون والقنوات وما يجري مجراها هو ما يسيل من الثلوج ومياه الامطار لانا نجدها
تزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وان استحالة الاهوية والابخرة المتخصصة في الارض
لا مدخل لها في ذلك واحتج بان باطن الارض في الصيف اشد بردا منه في الشتاء فلو كان
هذا سببا لوجب ان تكون العيون والقنوات ومياه الآبار في الصيف ازيد وفي
الشتاء انقص مع ان الامر كذلك ذكر على ... والحق ان السبب الذي ذكره
صاحب المعتبر يصلح للاعانة الا انه غير مانع من اعتبار السبب الذي ذكره المصنف واحتجاجه
في النبوة انما يدل على انه لا يجوز ان يكون ذلك هو السبب التام لا على انه لا يجوز ان يكون سببا
في الجملة واذا غلظ البخار بحيث لا ينفذ في مجاري الارض او كانت الارض كثيفة عديمة
المسام اجتمع طالبا للخروج ولم يمكنه النفوذ فزلزل الارض وكذا الريح والدخان و
... والدخان ... البخار ...

الدخان فصل في المركبات التي لها مزاج وهي ثلاثة لانه ان لم يكن له نمو وتغذ
فالثاني هو المعدن والا فاما ان يكون له حس وحركة ارادية اولا فالثاني هو النبات والاول
هو الحيوان وقد تكلم ابن سينا في الشفاء في ان المعدن والنبات ليس لهما حس وحركة ارادية
وان المعدن ليس له نشو ونماء غايته عدم الوجدان وانه لا يدل على العدم ولهذا قال شارح
التلويحات المركبات ان تحقق كونه ذا حس وحركة ارادية فهو الحيوان والا فان تحقق كونه ذا نماء
فهو النبات والا فهو المعدن وقد تمسك بعضهم في نفي الحس والحركة عن النبات بانه لو كان له
... الصعود اذا كان هناك مانع فانه قبل ان يصل الى ذلك المانع يعود
ثم اذا جاوزه عاد الى تلك الاستقامة وفي شجرة اليقطين والقرع اما ان شابهها
بذلك ... لاعتقاد المعدن بانواعه ... الثلاثة الاخرى والادخنة
المتكونة في الارض اذا كثرت يتولد عنها ما مر واذا لم يكن كثيرة اختلطت على ضروب
الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف فتتكون منه الاجساد المعدنية فان غلب البخار
على الدخان تولد منه البلور والزيبق والرصاص وهو اما ابيض وهو القلعي او
اسود وهو الاسرب واذا اطلق الرصاص اريد به الابيض وغيرها من الجواهر الشفافة
قيل وعد الزيبق والرصاص من هذا القسم نظر لان الرصاص فلا من الاجساد السبعة التي
تطرق ... الجمد ... واما الزيبق ...

فانه اي المزاج المعتدل ... فيه الحرارة والبرودة ...

كما في الملح ... غاية السحق بحيث يصير كل قطعة منه

ثم اذا غلب ... ولد الملح والزاج والكبريت والنوشادر ثم

من فصلها ... الى الزيبق مع بعض الكبريت تولد الاجسام السبعة اعني الا

جساد السبعة المنطرقة وهي التي تنطرق تحت المطرقة ... لا تنكسر ولا تسحق بل تلين

وتنطرق ... مثل الذهب والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والا

سرب والخارصيني ... فصل في النبات وله قوة اي صورة نوعية غاذية ... عند الاكثر

بعد تركيبه ... وتصدر عنها الافعال المختلفة ... في الاقطار مختلفة

مختلفة قيل فان الواحد لا يصدر عنه الا فعل ... الا بالالات المختلفة ... النولية

لان قولهم الواحد ... هو واحد لا يصدر عنه الا الواحد على تقدير صحته ... ان لا يصدر

عن الواحد الا فعل مختلفة الا بالجهات المختلفة سواء كانت تلك الجهة آلات او غيرها ...

فعايتها وهي كمال ... في النوع ... لان كمال ... السرير

... كمال الجسم الابيض ...

الاب والام ... ان لم طبيعي ... الجسم ... فاما

... الكمال ... في ... الانفعالي

فيكون ... الكمال ... في الموضوع ...

ثم يستعمل الآلات ... كمال ... واخرج به صور ... البسائط

والمعدنيات ... يتولد ويربو ... واخرج به النفس الحيوانية والانسانية

فله قوى ثلاث ... الشخص ... الجسم ...

... تلك القوة ... الجسم ... بالحرارة الغريزية ...

والثانية النامية لاجل كمال الشخص ... النوع ...

الغاذية وهي التي تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا

احترز به عن الزيادة الصناعية فانها لا تكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصناعية

في بعض الاقطار ... النقصان في بعض آخر ... لان زيادة الجسم ... الا

قطار ... وان كان كذلك ... الزيادة الصناعية

اذا ... الى الشمع ... حصلت الزيادة في الاقطار الى ان

يبلغ كمال النشو ... السمن والورم ... بلوغ الجسم كمال النشو

... طبيعة ... ان السمن

والورم خارجان ... في اقطاره طولا وعرضا وعمقا اما السمن فلانه لا ...

... الجسم ...

فانفعاله [illegible] محمود [illegible] فهو المنفعل [illegible]

الطبيعة والمادة فيه مولدة لاجل بقاء النوع ومن التي ناخذ في الجسم الذي هو فيه قوة

ويحيل مادة ومبدأ المثلية او شخصه في [illegible] ليحصل النسل واعلم ان هنا ثلث قوى الاولى

ما يحيل الدم المستعد للتنمية [illegible] الانثيين وثانيها ما [illegible] كل جزء من المني الحاصل

الذكر والانثى في الرحم لعضو مخصوص بان يجعل بعضه مستعدا للعظمية وبعضه مستعدا

للعصبية الى غير ذلك والمولدة مجموع ما بين القوتين فوحدتها اعتبارية وثالثها

ما يصور مواد الاعضاء بالصورة الخاصة بها [illegible] صورة [illegible] المحققين الكثر

الان صدور التصوير عن قوة عديمة الشعور ممتنع وكان المصنف ذهب الى ذلك فلذا

لم يذكر المصورة ههنا والغاذية تخدم الغذاء وممسكة وهاضمة ودافعة [illegible] فلها

خوادم اربع قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثفل لا يبعد ان [illegible] الغاذية و

الهاضمة والنزاع الاطباء في البسيط والاكمل وصاحب الكامل [illegible] من الاطباء الى انهن

لم [illegible] بينهما وغاية [illegible] التوزيع ان القوة الهاضمة تبتدا فعلها [illegible] انتهاء

فعل الجاذبة وابتداء فعل الماسكة فاذا جذب جاذبة عضو شيئا من الدم وامسكه ماسكة

ذلك العضو فللدم صورة نوعية فاذا استحال بشبيهه بالعضو فقد بطلت تلك الصورة

وحدثت صورة اخرى [illegible] للصورة العضوية [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الصورة [illegible]

ولا يزال الامر ينتقص والكل يتزايد الى ان تنتهي المادة الى حيث يبطل عنها الصورة الاولى

وهي الدموية فيحدث الاخرى وهي العضوية فهنا حالتان احديهما ما يترتب على الاخرى فالحال

الاولى من فعل القوة الهاضمة والثانية من فعل القوة الغاذية واورد عليه انه لم لا يجوز

حصول الحالتين بقوة واحدة فانه لو اعتبر تعدد مثل هذه الحالات واستند كل واحدة

منها الى قوة على حدة لصار عدد القوى اكثر من المذكورة فان الغذاء [illegible] تغيرات كثيرة بحسب مراتب

الهضم بعضها تغير في الكيف فقط وبعضها تغير في الصورة النوعية ايضا ولما جاز ان

يكون تلك التغيرات الكثيرة بقوة واحدة هي الهاضمة فليجز ان يكون التغير الى الصورة

العضوية ايضا بتلك القوة بعينها فيكون هي مبطلة للصورة الدموية ومحصلة للصورة

العضوية كما كانت مبطلة للصورة الغاذية ومحصلة للصورة الدموية والنامية تفعل

في الفصل اولا حين كمال النشوء وتبقى الغاذية وتبطل [illegible] فقوى [illegible] وقيل

هذا دليل على التغاير بين القوتين ويحتمل ان تكون هناك قوة واحدة تختلف احوالها

بالقوة والضعف فيحصل منها في الغذاء ما يزيد على قدر المتحلل وذلك في سن النمو

الى ان [illegible] ثم [illegible] الى الضعف فيحصل منه ما يساويه وذلك في سن

الوقوف [illegible] المتحلل وذلك في سن [illegible] الا [illegible]

بمعنى انها لا تزيد [illegible] فصل في القوى الحيوانية

وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فقولنا
لانا ان اردنا الآلي من جهة [illegible] فقط على طريق النبات فلا يصدق التعريف
على النفس الحيوانية لانها اكبر من الافعال النباتية ايضا وان اردنا الآلي من جهة
مطلقا فينتقض التعريف بالنفس الناطقة فالاسبابة ان يقال من جهة ما يفعل الافعال
النباتية ويدرك الجزئيات الجبانية ويتحرك بالارادة فقط اللهم الا ان يقال [illegible]
الا ما يقع بعضهم [illegible] على صورة معدنية لحفظ التركيب وعلى نفس
نباتية للتغذية والتنمية والتوليد وعلى نفس حيوانية للاحساس والحركة الا
رادية ولا يرد على هذا التعريف النفس النباتية لانها وان صدر عنها اثر [illegible]
وهو حفظ التركيب لكنها ليست النباتية من جهة فعلها باعتبار ما يخصها من الآثار وما يدرك وكذا

اما المدركة فهي اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحس والمراد انا نعلم ان
الحواس الظاهرة خمس لا انه يمكن التخفيف في نفس الامر او الحصر فيما كذلك لجواز ان يحصل
في نفس الامر حاسة اخرى لبعض الحيوان وان لم نعلمها كما ان الاكمه لا يعلم قوة الابصار و
العنين لا يعلم لذة الجماع السمع وهو قوة في العصبة المفروشة في مؤخر الصماخ التي
[illegible] كالطبل فاذا وصل الهواء المتكيف بكيفية الصوت [illegible]

المفروش للقارع والمقلوع للقالع الى تلك العصبة ودرعها ادركته القوة
المودعة فيها وذلك اذا كان الهواء قريبا وليس المراد به ان الهواء الحامل
للصوت الى السامعة انه هواء واحد بعينه يتموج ويتكيف بالصوت ويصل
اليها بل ان ما يجاوره ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت
وهكذا الى ان يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في الصماخ فيدركه السامعة
والبصر وهو قوة في ملتقى عصبتين نابتتين من مقدم الدماغ مجوفتين تتلاقيان
في تلاقيا [illegible] ثم تتباعدان الى
العينين فذلك التجويف الذي في الملتقى او [illegible] القوة الباصرة [illegible] مجمع النور
والمذاهب المشهورة للحكماء في الابصار ثلثة الاول مذهب الرياضيين وهو ان الا
بصار بخروج شعاع من العين على هيئة مخروط راسه عند مركز البصر وقاعدته عند سطح المبصر
ثم انهم اختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة الى ان ذلك المخروط مصمت وذهب جماعة الى انه
مركب من خطوط شعاعية مستقيمة اطرافها التي تلي البصر مجتمعة عند مركزه ثم تمتد
متفرقة الى المبصر فما ينطبق عليه من المبصر اطراف تلك الخطوط ادركه البصر وما وقع بين اطراف
تلك الخطوط لم يدركه ولذلك يخفى على البصر المسام التي في غاية الدقة في سطوح المبصرات
وذهب جماعة ثالثة الى ان الخارج من العين خط واحد مستقيم فاذا انتهى الى المبصر تحرك

على طوبة الجليدية لعروضه حركته غاية السرعة ويتخيل حركته بهيئة خطوط الكواكب
الطبيعي وهو ان الابصار بالانطباع وهو المختار عند ارسطو واتباعه
كالشيخ الرئيس وغيره قالوا ان مقابلة البصر للمبصر توجب استعداد الينبغي
على الجليدية ولا يكفي في الابصار الانطباع في الجليدية والا لرؤي شئ واحد شيئين
لانطباع صورته في جليدتي العينين بل لابد من تادي الصورة الى ملتقى العصبتين
المجوفتين والى الحس المشترك ولم يريدوا بتادي الصورة من الجليدية الى الملتقى ومنه الى الحس
المشترك انتقال العرض الذي هو الصورة بل ارادوا ان انطباعها في الجليدية معد لانطباع
الصورة في الملتقى وانطباعها فيه معد لانطباعها في الحس المشترك والثاني مذهب طائفة
من الحكماء وهو ان الابصار ليس بالانطباع ولا بخروج الشعاع بل بان الهواء المشف
الذي بين البصر والمرئي يتكيف بكيفية الشعاع الذي في البصر ويصير بذلك آلة للابصار
والشم وهو قوة في زائدتين نابتتين في مقدم الدماغ شبيهتين بحلمتي الثدي
والجمهور على ان الهواء المتوسط بين الشم وذي الرائحة يتكيف بالرائحة ثم الاولى
الاتصال الى ما يجاور الآلة فيدركه وقال بعضهم بسبب تبخر وانفصال اجزاء من ذي
الرائحة تخالط الاجزاء الهوائية فتصل الى الآلة وقد ينبأ بانتفاء ذوات الرائحة
الى مدة من غير استحالة الهواء ولا تبخر وانفصال والذوق وهو قوة في العصب المفروش

المفروش على جرم اللسان ويدرك بها بتوسط الرطوبة اللعابية بان تخالطها اجزاء
من ذي الطعم فتغوص مع الرطوبة في مسام جرم اللسان الى الذائقة فالمحسوس هو كيفية
ذي الطعم وتكون الرطوبة واسطة لتسهيل وصول الجوهر الحامل للكيفية الى الحاسة او بان
تتكيف نفس الرطوبة بالطعم بسبب المجاورة فتغوص وحدها فالمحسوس كيفيتها واللمس
وهو قوة في العصب المخالط لاكثر البدن وذهب الجمهور الى انها قوة واحدة وقال كثير من
المحققين انها اربعة كالحاكمة بين الحرارة والبرودة وبين الرطوبة واليبوسة وبين
الخشونة والملاسة وبين اللين والصلابة ومنهم من زاد الحاكمة بين الثقل والخفة واما
الحواس الباطنة فخمس باستقراء الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة وعد
جعلها من المدرك مع ان النفس المدركة منها الحس المشترك والوهم فقط لان الباقي معين
على الادراك اما الحس المشترك ويسمى باليونانية بنطاسيا اي لوح النفس فهو قوة مرتبة
في مقدم التجويف الاول من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة
في الحواس الظاهرة وبها نحكم بان هذا الملون هو هذا الحلو وبها نرى القطر النازل
النازل خطا مستقيما والنقطة الدائرة بسرعة خطا مستديرا وليس ذلك الا في البصر
اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وهو القطرة والنقطة فاذن ارتسما في آلة
قوة اخرى غير البصر ترتسم فيها صورة القطرة والنقطة وتبقى قليلا فيتصل الارتسامان

البحوث الذي يسمعها بعضه فشاهد فقط واعترض عليه بانه يجوز ان يكون انصار

الاول ان الباصرة بان نرتسم المقابل له قبل ان يزول المرتسم الاول لعدم

ان ثاني الات وسرعته نعقب الثاني فيكون معا واما الخيال فموضوعه مؤخر التجويف

الاول عند الجمهور وقال المصنف في شرح الاشارات كالة الروح المصبوب في البطن

المقدم هو الة للحس المشترك والخيال الا ان مايلي مقدم ذلك البطن بالحس المشترك اخص

ما يلي مؤخره بالخيال اخص يحفظ جميع الصور المحسوسة ويمثلها بعد الغيبة وهي

قوله الحس المشترك فانا اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها وغابت ثم شاهدناها

الزمنا الحكم عليها بانها هي التي شاهدناها قبل فلو لم تكن تلك الصورة محفوظة فينا

الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك فثبت انه لا بد من قوة حافظة

ان يكون الحافظ هو بعض الاشياء الغائبة عنا ويكون ذلك الاحتمال بين حالتي الذهول

والنسيان بطل الانفصال وعدمها واعترض عليه بان الغائب هو الحافظ للصور

اما ان يكون جوهرا مفارقا او في جانبه والاول باطل لان المفارق لا يرتسم فيه

الصور الجزئية المكتنفة بالعوارض المادية وكذا الثاني لانه لو امكن ان ندرك شيئا

بالقوى الجسمانية الغائبة عنا بالانفصال لامكن ان يبصر شخص ويسمع بباصرة الغير

وسامعه وبطلان ذلك لا يخفى على احد [illegible]

به الحافظ للصورة في جسمانية المكان الا ان ندرك شيئا بالقوى الجسمانية الغائبة

عنا بالانفصال لجاز ان نبصر ونسمع بباصرة الغير وسامعه بل اللازم من امكان

ان ندرك شيئا بقوى جسمانية غائبة بالانفصال كالقوى التي لنا في الاجرام السماوية وهذا

غير ظاهر البطلان وبعد ثبات القوى الحافظة وجود هذه القوى ان الشيء غير الحفظ ولعله

يوجد احدهما بدون الاخر كالماء فانه يقبل ولا يحفظ والقوة الواحدة لا يصدر

عنها الا فعل واحد فيستحيل ان تكون القوة الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابل

هو الحس المشترك والحافظ وهي الخيال مغايرة وفيه نظر لان الحفظ مشروط بالقبول

مشروطه ضرورة فقد اجتمعا في قوة واحدة بسهولة الا على ان القبول والادراك

قبل الانفعال دون الفعل في صنيع القبول والحفظ شيء واحد لا ينفع في قولهم

الطبيعي لا يصدر عنه الا الواحد واما الوهم فهو قوة في مرتبة في الدماغ كله لكن الاخص

بها هو التجويف الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات الظاهرة الجزئية

جزئيات المحسوسة كالشفقة الكائنة في الام بان الذئب عدو وبعض والولد معشوق

واما الحافظ لها فهي قوة مرتبة في اول التجويف الاخير من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة

الوهمية من المعاني الجزئية الغير المحسوسة الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة الوهمية

ان المتصرفة فهي قوة مرتبة في البطن [illegible] التجويف الاوسط من الدماغ وسلطانها في الجزء الاول

وكذلك المتخيلة فانها تركب بعض ما في الخيال او الحافظة من الصور والمعاني
مع بعض وتفصل بعضها عن بعض وهذه القوة اذا استعملها العقل في مدركاتها تسمى بعضها
العقل وتفصل عنه تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم في المحسوسات مطلقا تسمى
متخيلة فان قيل كيف ينسب الوهم والصور المحسوسة مع انه ليس مدركا لها قلنا
بان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهم
سلطان تلك القوى فله تصرف في مدركاتها بل له تسلط على مدركات العاقلة
فينازعها ويحكم عليها بخلاف احكامها واما القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة
اما الباعثة وتسمى شوقية فهي التي اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب
عنها حملت اي تلك القوة القوة الفاعلة على التحريك اي على تحريك الاعضاء وهي اي الباعثة
ان حملت الفاعلة على تحريك يطلب به الاشياء المتخيلة سواء كانت ضارة في نفس
الامر او نافعة طلبا لتحصيل اللذة تسمى قوة شهوانية لانه حملها على هذا تابع للشوق الى
تحصيل الملائم المسمى شهوة وان حملت الباعثة الفاعلة على تحريك يدفع به الشيء المتخيل
سواء كان ضارا في نفس الامر او مفسدا طلبا للغلبة تسمى قوة غضبية لان حملها على هذا
تابع للشوق الى دفع المنافر المسمى غضبا واما الفاعلة فهي التي تمد العضلات
وتبسطها وتشنجها واتفاقها على التحريك فصل في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة

فمنه ما له كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية والجزئيات المجردة ويفعل
الافعال الفكرية او الحدسية فله باعتبار ما يخصه من الآثار قوتان عاقلة تدرك بها
التصورات والتصديقات اي الامور المتصورة والتصديقية وتسمى تلك القوة العقل
النظري والقوة النظرية وقوة عاملة تحرك بها بدن الانسان الى الافعال الجزئية
بالفكر والروية او الحدس على مقتضى آراء واعتقادات تخصه اي تلك الافعال وتسمى
تلك القوة العقل العملي والقوة العملية والنفس باعتبار القوة العاقلة لها مراتب اربع
المرتبة الاولى ان تكون خالية في جميع المعقولات اي التي يمكن تعقلها بالانطباع فان
النفس خالية عن العلم المتصور تشبيها وتسمى في هذه المرتبة عقلا هيولانيا تشبيها لها بالهيولى
والاكثر اطلاقه على النفس في هذه المرتبة وكذا الحال في سائر المراتب والمرتبة الثانية
ان تحصل لها المعقولات البديهية بحسب احساس الجزئيات والتنبه لما بينها من المشا
ركات والمباينات فان النفس اذا احست بجزئيات كثيرة وارتسمت صورها في القوى
الجسمانية ولاحظت نسبة بعضها الى البعض استعدت لان يفيض عليها صور كلية واحكام
بينها بالضرورة وتستعد استعدادا قريبا لان تنتقل من البديهيات الى النظريات بالفكر
او الحدس وهي العقل بالملكة قيل لما حصل لها من ملكة الانتقال الى النظريات وفيه نظر
اذ ليس في هذه المرتبة الا استعداد الانتقال والمراد بالملكة ما يقابل الحال اي الكيفية الراسخة

لان استعداد الانتقال الى النظريات ما كمل في هذه المرتبة او بما يقابل العدم كانه قد
حصل للنفس فيها وجود الانتقال اليها بناء على قربه كما يسمى العقل بالفعل عقلا
بالفعل مع كونه بالقوة لان قربه [illegible] الفعل جدا والمرتبة الثالثة ان يحصل
له المعقولات النظرية لكن لا تطالعها بالفعل بل صارت مخزونة عنده بحيث يستحضرها
متى شاءت بلا حاجة الى كسب جديد وذلك انما يحصل اذا لاحظت النظريات الحاصلة
مرة بعد اخرى حتى تحصل لها ملكة [illegible] ذكر الاستحضار وهي العقل بالفعل و
قال صاحب المحاكمات [illegible] انه لا اعتبار بملكة الاستحضار في العقل بالفعل بل العقل بالقوة
على الاستحضار كافية فاذا حضرت المعقولات وذهلت عنها وهي قادرة على استحضارها
لهذه المرتبة لم يكن عقلا بالفعل لم تنحصر مراتب النفوس النظرية في الاربعة فلا بد
من الانحصار على الانفراد والمرتبة الرابعة الاحاطة [illegible] معقولاتها المكتسبة
وهي العقل المطلق اعني الكامل بالنسبة الى الكل معقول [illegible] وكانت في وجود
في هذه النشأة وقد يعبر بالنسبة الى جميع المعقولات معا [illegible]
دار القرار [illegible] هذه النشأة لنفوس كاملة لا تشغلها شاغل عن شأن
فانه مع كونها [illegible] فلا تخطر [illegible] التي ثبت بها معقولاتها
ذاتي واعلم ان العقل بالفعل [illegible] كما سماه لم يكن عقلا مطلقا لان المدرك كما

ما لم يثبت [illegible] مراتب كثيرة لا تعتبر ملكة وتقدم عليه في البقاء لان الاثبات [illegible] في الرتبة
ويثبت ملكة الاستحضار [illegible] فيحصل [illegible] من نظر الا [illegible] فجعل
مرتبة رابعة [illegible] من نظر الى التقدم في البقاء وجعله مرتبة ثالثة ويسمى معقولاتها عقلا
مستفادا لانه [illegible] ما ذكر فكلا اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون
العقل المستفاد الا على [illegible] المرتبة الرابعة [illegible] ثم العقل بالملكة ان كان
في الغاية بان يكفيه [illegible] كل نظري [illegible] حاجة الى فكر يسمى قوة قدسية اعلم ان قوى
العاقلة اراد بها النفس الناطقة فانها كما تطلق على مبدأ التعقل للنفس تطلق على
نفسها ايضا مجردة عن المادة لانها لو كانت ذات وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم لا سبيل
الى الاول لان كل ما له وضع من الجواهر فهو منقسم على ما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الثاني لانه
معقولاتها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها ان اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا لا بالفعل
ولا بالقوة فلا نسلم وجوده [illegible] كل مركب فهو ان يتركب من البسائط وان اراد به ما لا جزء له بالفعل
فالملازم [illegible] الانقسام بالقوة غير مناف للبساطة لان [illegible] احد جزئيها [illegible] الى الخارج
الجزء الآخر [illegible] اذا كان المحل [illegible] تم وانما كانت
مركبة [illegible] لا تتركب من البسائط ضرورة امتناع تركب الشيء من اجزاء غير متناهية
فلزم انقسام [illegible] البسيط [illegible] ونقول [illegible] النفس [illegible] بالكلية

جسمانية والا لعرض لها الكلال حينئذ بعروض الضعف والكلال لضعف البدن كما يعرض لسائر
الاجسام والحركات وليس كذلك لان البدن بعد الاربعين ياخذ في النقصان
مع ان القوة العاقلة انما تاخذ في النشوء والكمال بعد الاربعين واما الخرافة التي
تعرض في اواخر السن الشيخوخة فليس لضعف القوة العاقلة بل لاستغراق النفس في
تدبير البدن المشرف تركيبه الى الانحلال وكذلك الاستغراق لعروض تغفلها ولهذا
لا يجوز ان يضعف القوة العاقلة لضعف البدن وكان ما يرى من ازدياد
التعقل بسبب اجتماع علوم كثيرة عند النفس وبسبب التمرن والاعتبار فان كثيرا
على تعقل من المشايخ يقدرون على ما لا يقدر على مثله الشبان الاقوياء وفي اي في سن
الشيخوخة يستولى الضعف على البدن وكذلك على القوة العاقلة يجب لا يبقى للنفس
والاعضاء اذ يعتقد به في فنون الحكمة وايضا يجوز ان يكون المزاج الحاصل في زمان الكهولة
اوفق للقوة العاقلة من سائر الامزجة وبذلك يقوى القوة العاقلة ويتعود ايضا
ان النفوس الناطقة حادثة مع حدوث الابدان كما ذهب اليه ارسطو خلافا لافلاطون
فانه قائل بقدمها لانها لو كانت موجودة قبل البدن وهي مختلفة متعددة فالاختلاف
بينها اما ان يكون بالماهية ولوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية
ولوازمها لاشتراكها في الحقيقة بشهادة حد واحد لها وفيه نظر لانا

لانا لا نقر ان ما عدا النفس يختص بقوابله ولوازمها فلم لا يكفي حينئذ المقوم المشترك بين النفوس
وهو معنى لمعنى بالحقيقة وما به الاشتراك غير ما به الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض
المفارقة لان العوارض انما تلحق الشيء بسبب القوابل او ما بها الفوارق المفارقة للشيء
لا تنفصل عن المبدأ الفياض عليه الا كذلك بل ذلك الشيء واختلاف استعداداته لان
الماهية لا تقتضي العوارض لذاتها والا لكانت العوارض لازمة والقابل للنفس وعوارضها
انما هو البدن والتقدير انه لم يكن الابدان موجودة فلم يكن النفوس موجودة على التعدد
والا فضلا فتكون حادثة مع الابدان ضرورة بعض الجزء بقيت على بطلان التناسخ اذ
على تقدير صحته يجوز اختلافها قبل الابدان المتعلقة بها بالعوارض المفارقة الحاصلة
لها بابدان اخر سابقة الفن الخامس في القسم الثالث في الالهيات اي مباحث الحكمة الا
لهية بالمعنى الاعم وهو مرتب على فنون ثلثة لان ما لا يفتقر الى المادة اما ان
يختص بشيء لا يكون من الامور العامة او لا والثاني اما واجب او ممكن الفن الاول في
ما يعم الوجود قيل اراد به الامور العامة لكونها امورا تشمل الاشياء التي في الوجود
والمراد بالامور العامة ما لا يختص بقسم من اقسام الموجود التي هي الواجب والجوهر و
العرض وقيل هي ما يشمل جميع الموجودات او اكثرها وقيل هي ان تشمل جميع الموجودات
على الاطلاق او على سبيل التقابل بان يكون هو مع مقابله شاملا لجميع الموجودات

وما كان هذا التعريف شاملا لجميع المفهومات فان الاجزاء المحمولة بكل واحد
من الجوهر والعرض ايضا مفهوما غير ... بل ما يكفي شاملة لجميع الموجودات زاد بعضهم قيدا
آخر وهو ان يتعلق بكل واحد من المتقابلين غرض علمي ويكون منشأ ... فصول

فصل في الكلي والجزئي اما الكلي فليس موجودا بالعدد مشتركا بين كثيرين في الخارج
والا لكان الشيء الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة في حالة واحدة مثل
كونه ابيض واسود معا ومنهم من زعم ان اجتماع المتقابلات انما يمتنع في الكلي
الواحد الشخصي دون الكلي الواحد النوعي والجنسي وقال ان الطبيعة الكلية
نفسها موجودة في الخارج ومشتركة بين افرادها فهي في كل فرد منها معروضة
لتشخص معين وليس المشترك بين كل منها الا مجموع المعروض والعارض حتى يلزم
اشتراك شخص واحد بعينه بين امور كثيرة بل المشترك هو المعروض وحده ولا استحالة
فيه ورد عليه بان كل ما هو موجود في الخارج فهو بحيث اذا نظر اليه نفسه مع قطع النظر
عما عرض له كان متشخصا في ذاته غير قابل للاشتراك فيه بديهة فلو كانت الطبيعة
الانسانية موجودة في الخارج لكانت مع قطع النظر عما يعرض لها في الخارج متعينة
في ذاتها غير قابلة للاشتراك فيها فلا يتصور كونها موجودة في الخارج ومشتركة
بين افرادها بل هو معنى معقول في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته الخارجية على

معنى انه ما في النفس لو وجد في الخارج كان احد الاشخاص الخارجية لكان ذلك الشخص
بعينه من غير تفاوت اصلا يعني لو وجد متشخصا بتشخص زيد كان عين زيد ولو
وجد متشخصا بتشخص عمرو كان عينه وكذا الحال بالنسبة الى سائر افراده و
هذا انما يتأتى على مذهب من قال ان الحاصل في النفس ماهيات الاشياء واما من قال
ان الحاصل فيها صورها واشباحها المماثلة لها المباينة فالكلي عنده هو الاشباح ...
واما الجزئي فانما يتعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية كما هو المشهور وا...
وغيرها واقول ظاهر هذا الكلام غير صحيح على اطلاقه اذ الجزئي قد يتعين بنفسه كالواجب
وقد يتعين بالطبيعة الكلية التي لا تكثر فيها وقد نقل صاحب الكشف
عن بعض الفضلاء انا لا نعقل العوارض المشخصة فانها ان كانت عقلية لم تشخص
فاجتماعها وان كانت خارجية فهي عارضة في الخارج والمشهور عند العقل ان التشخص
العرضي الخارجي بل وجوده موقوف على وجود المعروض وتشخصه فكيف يكون مشخصا
للمعروض بل الحق ان المشخص هو المبدأ الفاعل فان الشخص ليس الا هذه الهوية ومبدأ
الهوية ربما يكفي لذاته وهو واجب الوجود وربما يكفي بعد الهوية الجزئية فهذا كله في
هو النوع ... بهذه الهوية ولا ... بالمشخص الى هذا الا ان كل كلي فان نفس تصوره غير
مانع من الشركة بين كثيرين بالفعل ... والشخص ...

اعني المكتسب الذي يحصل في الشخص بزائد لتحصيل النوع فيمكن ان يتخلف وليس المراد بالتشخص
فيما نحن فيه هو التشخص باعتبار انه يجعل الشخص شخصا كما لا يطلق النوع على الفصل باعتبار
انه يجعل النوع نوعا بل يطلق على التشخص باعتبار افراده الجزئية

فصل في الواحد والكثير

اما الواحد فيقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد فالذي لا ينقسم من
جهة انه لا ينقسم وهو مفهوم الواحد لا يكون الا واحدا بالشخص ولا محالة يكون امورا كثيرة لها جهة وحدة
فهي اما مقومة لتلك الامور او عارضة لها او خارجة عنها محمولة عليها او لا مقومة
ولا عارضة ولا ... فقد يكون بالجنس كالانسان والفرس المتحدين بالحيوان وقد يكون بالفصل
او بالنوع كزيد وعمرو المتحدين بالناطق او بالانسان واما ... فقد يكون بالمحمول ان كان
جهة الوحدة محمولة بالطبع على تلك الامور كالقطن والثلج المتحدين بالابيض وقد
يكون بالموضوع اذا كانت جهة الوحدة موضوعا بالطبع لها كالكاتب والضاحك المتحدين
في الانسان العارض لهما الموضوع عنهما والمكان ... عليهما وان لم تكن نسبة النفس الى
البدن ونسبة الملك الى المدينة فان النفس تتعلق تعلقا خاصا بالبدن بحيث تتمكن من تدبيره
والتصرف فيه دون غيره من الابدان وكذلك الملك يتعلق تعلقا خاصا بمدينته وبحسبه يدبرها
ويتصرف فيها دون غيرها من المدائن فهذان التعلقان متناسبان في التدبير الكلي
... عارضا ... وقد يكون واحدا بالعدد اي بالشخص وقد يكون

... من غير ... فهو الذي لا ينقسم من جهة ... وقد يكون بالاتصال وهو الذي ينقسم بالقوة الى اجزاء متشابهة
في الحقيقة كالماء وقد يطلق الواحد بالاتصال على المقدارين يتلاقيان عند حد مشترك بينهما كا
لخطين المحيطين بزاوية وقد يطلق على الجسمين يلتصقان بحيث يتحرك كل منهما بحركة الآخر وقد يكون
بالتركيب وهو الذي له كثرة بالفعل كالبيت وقد يكون بسيطا وهو الذي لا ينقسم اصلا
كالنقطة والمفارق واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد اي ما ينقسم من حيث انه ينقسم هذه الجهة
قيل لما كان التقابل من عوارض الكثير فلا يبعد ان يتصور المتعلم عند البحث عن
الكثير فيحصل له حيرة وتشويش ما ما يتبعه فلذا اورد بحث التقابل في بيان حقيقة التقابل و
دفعا لذلك الاشتباه والحق الاولى ان يقال لما ذكر ان الكثير يقابل الواحد لا يبعد ان
يحصل للمتعلم حيرة في ان مفهوم التقابل ماذا فاورد هذه العبارة لتحقيقه فنوضح الا
... قيل ان العرض فان التقابل انما يعتبر في الاعراض دون الجواهر كما يجعل ...
بعضهم ... في الصور النوعية ... متقابلان وهما اللذان لا يجتمعان في
... لا يمكن اجتماعهما في شيء واحد ... الموضوع او المحل ... التضاد في الصور النوعية
... وعدمه ... الموضوع ... بالعدم والملكة ...
... الا بالنسبة الى ...
... [illegible]

المذكور بين المتضايفين لان تعقل احدهما مقيس الى الاخر واجيب بان مطلق الابوة والبنوة
متضايفان لا يجوز اجتماعهما في ذات واحدة من جهتين [illegible] وجود المطلق في ضمن المقيد
والاعتراض انما يتوجه لو [illegible] المطلقين لا المقيدين [illegible] ذكره واجاب ايضا فالاولى انهما
اما وجوديان او لا وعلى الاول اما ان يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان
او لا فهما المتضادان وعلى الثاني يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان يعتبر في العدمي
محل قابل للوجودي فهما العدم والملكة او لا فهما السلب والايجاب واورد عليه انا لا
نسلم ان لا يكون عدميين وقد يجاب بان العدم المطلق لا يتميز بنفسه ولا العدم المضاف لا اجتماعهما
[illegible] واما العدم المضاف فلا [illegible] بل العدم المضاف لا اجتماعهما في كل موجود مغاير لما اضيفا اليه
العدمان وقد ينظر بجواز ان يكون احد العدمين مضافا الى الاخر كالعمى وعدم العمى [illegible]
يجوز ان لا يكون بين الملكتين اللتين اضيف اليهما العدمان [illegible] كعدم القيام [illegible]
عدم القيام بالفعل وعدم [illegible] يجوز ان لا يصدق العدمان [illegible] كالعدم [illegible]
ان يكون [illegible] وعدم قابلية البصر [illegible] وجود اللازم [illegible] واللازم
غير [illegible] السكون [illegible] العدم والملكة
[illegible] السلب والايجاب اذ الغرض منها ان يكون العدم عدما للوجودي واما الضدان [illegible]
[illegible] الوجودان [illegible] الوجودي [illegible]

وغير المتضايفين [illegible] المتضايفين لانه يكفي [illegible] الخلاف والوجود [illegible]
وثانيها المتضادان [illegible] موجودان [illegible] بعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الاخر
والسواد وثالثها المتقابلان بالعدم والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر عدميا
[illegible] ذلك الوجودي لكن لا مطلقا بل [illegible] موضوع قابل لذلك الوجودي قبل الوجودي
كالبصر والعمى والعلم والجهل فان اعتبر قبوله [illegible] فهما
العدم والملكة المشهوران كالكوسجية فانها عدم اللحية [illegible] ذلك الوقت [illegible]
[illegible] فان الصبي لا يقال له كوسج وان اعتبر قبوله اعم من ذلك بان لا يتقيد بذلك الوقت كعدم
اللحية [illegible] للطفل [illegible] كالعمى للاكمه [illegible] والبعيد
كعدم الحركة الارادية للجبل [illegible] الجسم الذي [illegible] فقابل الحركة الارادية
[illegible] العدم والملكة الحقيقيان ورابعها المتقابلان بالايجاب والسلب كالفرسية واللافرسية
[illegible] لا وجود [illegible] امران [illegible] علي النسبة [illegible]
ولا وجود لهما في الخارج [illegible] ان المتقابلان بالايجاب والسلب [illegible]
[illegible] كالفرسية واللافرسية والاول [illegible] زيد فرس وزيد ليس بفرس فان [illegible]
[illegible] بل الايجاب والسلب [illegible]
[illegible]

فصل المتقدم والمتأخر يقال على خمسة اشياء احدها المتقدم بالزمان

وثانيها المتقدم بالطبع وهو الذي لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو

موجود معه او قبله لتسلسل العلة المتقدم وقد يمكن ان يوجد المتقدم وليس

الآخر اي الاثر فهو موجود قبل بين ان يراد بشيء فيه كونه غير مؤثر في التأثير

ليس عنه المتقدم بالعلية اولا فيه بحث لانه ان اراد غير المؤثر المستجمع لشرائط

التأثير وارتفاع موانعه فلا حاجة الى اللام قوله وقد يمكن ان يوجد وليس الآخر

موجودا معه عنه وان اراد كونه غير مؤثر في الجملة ففيه لان الفاعل الغير المستقل

متقدم بالطبع على المعلول عندهم فاذا زيد هذا القيد لم يكن التعريف جامعا كتقدم

الواحد على الاثنين والثالث المتقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم والرابع

المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب الى المبدأ المحدود ككون الصف في المسجد

منسوبا الى المحراب وكون الانواع والاجناس الاضافية على سبيل التصاعد والتنازل

والخامس المتقدم بالعلية وهو الفاعل المستقل بالتأثير المستجمع لشرائط التأثير وارتفاع

موانعه وعند صاحب المحاكمات انه الفاعل مطلقا سواء كان مستقلا بالتأثير اولا

واعلم ان المتقدم بالعلية والمتقدم بالطبع يشتركان في معنى واحد يسمى التقدم بالذات

وهو تقدم المحتاج اليه على المحتاج فقد يقال في كلهم التقدم بالطبع وخص التقدم بالعلية باسم التقدم بالذات

بالزمان المتقدمان فاحفظه كما في الشفاء وكذلك كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانا معا في الزمان

المتقدم بالعلية بان حركة اليد متقدمة على حركة القلم لا بالعكس الا بالافاضة اشتراك وقد يقال

الضابط للمتقدم ان احتاج اليه المتأخر فان كان كافيا في وجوده فالمتقدم بالعلية والا

فبالطبع وان لم يحتج اليه فان لم يمكن اجتماعهما في الوجود فالمتقدم بالزمان وان امكن

فان اعتبر بينهما ترتيب فالمتقدم بالرتبة والا فبالشرف واما الكل في قياسه على ما بعده

فتعدد واقع على اقسام المتقدم فصل القديم والحادث القديم بالذات هو الذي لا

يكون وجوده من غيره ويقابله الحادث والقديم بالزمان وهو الذي لا اول لزمانه كالفلك

المحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره كالممكنات والمحدث بالزمان هو الذي لزمانه

ابتداء وذلك تعرف انه لم يكن موجودا ثم انقضى ذلك الوقت ووجد وقت

صار هو فيه موجودا والكل من العقل فالقديم بالذات اخص مطلقا من القديم بالزمان

والمحدث بالذات اعم مطلقا من المحدث بالزمان والنوع وكل حادث زماني

مسبوق بمادة ان كان موضوعا ان كان عرضا وهيولى ان كان صورة

او متعلق بها ان كان نفسا ومتى والا امكان وجوده سابق

على وجوده وهو الامكان بل ممتنعا لذاته لامتناع كالممتنع واجبا لذاته

فلا يمكن ان يوجد الامتناع الامكان امكان وجود

كوجود ... بين قوله ... لا ... عن ... على ...

لان ما ذكره ... الامتناع والعدم ... لوكانا ... لم يكن الممتنع ممتنعا ولا

المعدوم معدوما ... قولنا امتناعه ... والامتناع له ... ولا عدم له ... الى ...

الحكم لا ... انه ... بصفة عدمية هي الامكان ... قولنا الامكان ... لسلب ... تلك

الصفة العدمية ... لان ... بين ... الشيء ... بصفة ثبوتية وبين سلب ... عنه

... بين الاتصاف بصفة عدمية وبين سلب الاتصاف بها ... قولنا

الامكان لا ... ان الامكان صفة سلبية او الصفة السلبية ... بمعنى ... موصوفها والمعدوم

... معدوم ... الامكان الحادث قبل وجوده معدوما ... قولنا الا

... قبل وجوده ... الكلام ... على دعوى عدم الفرق بين الثبوتي

... المعدوم ... المراد ان كل ... الامكان صفة سلبية ... عدم ... قولنا الكل

لعدم موصوفه ... بين ... لا ان ... الامكان لا

غير مسلم ... لا امكانه ... انه لا ... الامكان فان العدم والامتناع ...

... المعدوم والممتنع ... بهما ... هذا الممنوع لا ... الامكان قبل

وجوده معدوم والامكان لا ... فانما ... الامكان بالوجه ... الاضافة الى ...

... الامكان ... الموجود ... فانه لم ... موصوف ... ذلك

قوله للتكلم ... آه دفع لما يقال ان الموضوع المذكور الذي هو شيء من المادة اعم من الجسم فكيف المعقول من جملة الموضوع ١٢ ولا يخفى انه لا حاجة للدفع بعد ... لان ... فتامل

... بالاثر المنفصل عنه ... وهو كذلك

وما ... ان ... هو افتقار ... عليه فكيف ... لان الافتقار ... معلل

بالامكان ... المذكور ... لانه ... ان ... الاثر ان

... الحادث ... المادة ... المذكور ... لا يجوز ان يكون ... الحادث ... فانما ... تعلق

... تعلق ... والتدبير ... لا يجوز ان يكون ... الحادث

... فان لا ... آه ... امتناع ذلك ... فانه يجوز آه

... فان علوم العقول والنفوس ... القائمة ... الاطلاق ... موجود

... العقول والنفوس ... الموضوع ... العرض

... بالنفوس لا ... بعضها

... العقول ... فصل ... النفوس والعقول ...

... الذي هو ... سواء كان ... سواء كان ... علاوة ...

... هذا ... على ان ... الامكان ... الاعتبار

... فانما ... الاعراض ... اعتبارية ...

... الاعراض ... بالاعتبار والامتناع ...

... بالامكان ... الاعراض ...

يقابل النفي [illegible] قلنا كما انه يصدق عليه انه فوق [illegible] عنوان الفصل او غيرهما [illegible] عدم كل ما يصدق

الاضافي من المعاني المتكررة [illegible] والاضافات كالاضافة بالابوة وكيفية [illegible] يمكن

[illegible] الفوق عن فوق موجود فيه لان ذلك انما ان يمكن لكونه جسما او لامور اضافية او للفوق [illegible]

والاولوية والاكثرية لا جسمية فيه [illegible] والاضافة كان جسما الا ان الامور

الاضافية لا تكون دائمة ولا اكثرية فكونه [illegible] اقول فيه بحث لان الاضافة باعتبار

مطلق الامور الخارجية [illegible] المعدومة ثمة ولو اريد بها ما لا تكون دائمة ولا اكثرية كان [illegible]

كلام بعضهم حيث قال التوجيه هذا المقام لان الامور الاضافية بعينها التي لا تكون دائمة ولا

اكثرية فالحصر ثم [illegible] اخذ ذلك مما ذكره [illegible] الكلي اما ان تكون

دائما او اكثريا او مساويا او اقليا فالسبب [illegible] الاتفاقي [illegible] الاولية

فصل [illegible] ذاتيا وذلك الاكثري [illegible] ذاتيه فاذن هو غير فوق موجود فيه وهو المطلوب

العلة والمعلول كما يكون [illegible] بحسب ذاته ثم يحصل [illegible] وجوده وجود غيره [illegible]

لا يصدق الا على ما ان علته [illegible] بعيد هذا بانه يمكن منع وجود المعلول وعدمه

[illegible] المراد انه يمكن الوجود [illegible] الى الوجود [illegible] وهو هذا الاستثناء

العلة الغائية وعدم المانع وقد بينا عدم المانع [illegible] وجوده هو الحاجة الى العدم

[illegible]

[illegible] الموجود [illegible] الاعلام [illegible]

ان الامر المعدوم [illegible] ولا يمكن انه يختلف بل الممكن [illegible] وجود اخر اما ان

يكون بحسب وجوده فقط كالفاعل والشرط والالة والصورة فيجب ان يكون موجودا واما

ان يكون بحسب عدمه فقط كالمانع فيجب ان يكون معدوما واما ان يكون بحسب وجوده وعدمه معا كالمعد

اذ لا بد من عدم [illegible] وجوده فيجب ان لا يوجد اولا ثم يعدم كما في [illegible] فالعلة اما

[illegible] وعابرة اما الحادثة [illegible]

تكون جزءا من المعلول لكن لا يجب ان يكون موجودا بالفعل كالطين للكوز واما العلة

الصورية التي تكون جزءا من المعلول ولكن يجب ان يكون المعلول موجودا بالفعل كالصورة

للكوز وليس المراد بالعلة المادية والصورية ما يختص بالاجسام والصورة الجوهرية

بل ما يعمهما وغيرهما من الجواهر والاعراض [illegible] بالفعل او بالقوة وما كان علتان

داخلتان [illegible] فانهما علتان للموجود [illegible] عليهما فيختصان باسم علة الماهية

[illegible] الفاعل [illegible] علية الوجود واما العلة [illegible] التي يكون منها وجود

المعلول كالبناء للكوز واما الغائية [illegible] لاجلها وجود المعلول كالغرض [illegible]

[illegible] وجودها الذهني [illegible] وجودها الخارجي معلولة المعلول [illegible]

[illegible]

فنقول بان علة الوجود موقوف على [illegible] الايجاد [illegible] المؤثر [illegible] بالوجود والمعدوم [illegible] ان

المفهوم هو علة الشيء بلا واسطة والمعدوم [illegible] هو العلة المادية بمعنى القابل بل بالفاعل والعلة

الى علة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والمعلوم [illegible] الى القابل والفاعل المذكورين اولا

ولا يجب في [illegible] الاثنا [illegible] بواسطة اجنبي [illegible] وفيه [illegible] الاثنا والمعتبرة العلة [illegible]

اذ لا يجب [illegible] المعتبر الى الاقرب بواسطة [illegible] موثرية الفاعل ثم العلة التي علته [illegible]

كانت بسيطة او كانت واحدة في ذاتها ولم يكن فعلها مشروطا بامر [illegible] ان يصدر عنها

اكثر من الواحد لان ما يصدر عنها [illegible] ان كون الشيء بحيث يصدر عنه هذا الاثر

غير كونه بحيث يصدر عنه ذلك الاثر لانه [illegible] يعقل كل منهما بدون الآخر فمجموع هذين المفهومين

او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب في ذاته وان كانا خارجين كان

مصدر [illegible] المفهومين اذ كانا مستندين او احدهما الى غيره لم يكن وحده مصدرا

لاثرين [illegible] فلا يكون مصدرا لهذا المفهوم [illegible] غير كونه مصدرا لذلك المفهوم [illegible]

الكلام [illegible] بحسب التركيب والكثرة في الذات [illegible]

الدليل [illegible] ان كان كل من مفهومي مصدرية هذا ومصدرية ذاك نفس

الواحد [illegible] كان [illegible] مختلفان وان دخلا او دخل احدهما [illegible]

الاولى [illegible]

[illegible] فلا [illegible] عن الواحد [illegible]

[illegible] لكن مصدرية [illegible] الشيء امر اعتباري لكونه نسبة بينه وبين غيره [illegible]

[illegible] معقول [illegible] الكلام في مصدرية [illegible] الصادر [illegible]

[illegible] الشيء الصادر عن الواحد [illegible] مصدرية [illegible] الشيء [illegible]

[illegible] المعلول عن [illegible] العلة واما ثانيا فلان المصدرية امر اعتباري [illegible]

[illegible] المصدرية [illegible] بان يكون للعلة خصوصية مع المعلول [illegible] الخصوصية [illegible]

[illegible] كان [illegible] المعلول [illegible] فلا يتصور صدور [illegible]

فاذا لم يكن مع العلة الموجبة امور متعددة لا داخلة فيها ولا خارجة عنها بل كانت ذاتا

بسيطا لا كثرة فيها بوجه من الوجوه فلا شك ان تلك الخصوصية ان تكون بحسب ذاتها [illegible]

المعلول كانت العلة بحسب ذاتها خصوصية معه ليست مع غيره اصلا فلا يمكن ان يكون لها

معلول آخر والا لزم ان يكون لها خصوصية بحسب ذاتها مع الآخر فلا يكون [illegible] المعلول

خصوصية ليست لها مع غيره فلا يكون علة لشيء منها وفيه [illegible] ان يكون لذات واحدة

جميع [illegible] خصوصية مع امور متعددة [illegible] تلك الخصوصية [illegible] تلك الامور [illegible]

تلك الامور [illegible] دون البعض [illegible] ان المعلول [illegible] عن [illegible]

[illegible] الامور [illegible] فان [illegible] الاول [illegible]

منازع فيه انتهى [illegible] فاذن صحة علية الصورة النوعية الطبيعية [illegible] لا يتوقف المعلول عليها او فاعلها وقد تقرر

خارج الصحيح للمعلول فالتركيب لا يرفع وقد يجاب بان علة الاحتياج الى الفاعل هو الامكان

فالشيء ما لم يعتبر متصفا بالامكان لم يطلب له علة فالامكان ماخوذ في جانب المعلول فانا ناخذ

شيئا ممكنا ثم نطلب علته ولا شك انه مع ذلك لا يعتبر امكانه مع الفاعل من حيث انه ورد عليه

بان كلا من الجزء الصوري والمادي مع انه جزء من المعلول جزء من العلة التامة ايضا فلم لا يكون الامكان

جزءا من العلة التامة مع انه صفة المعلول ومعتبر فيه لم يلزم محذور وايضا لما كان الامكان من شرائط

التأثير فلا يوجد مؤثر بلا امكان الاثر [illegible] واعلم ان المعلول اذا كان مركبا فجميع اجزائه

التي هي عينه يكون جزءا من علته التامة والجزء لا يكون محتاجا الى الكل بل الامر بالعكس فاطلاق

لفظ العلة عليه بالمعنى المذكور غير صحيح لانه لما لم يكن واجب الوجود فاما ان يكون

ممتنع الوجود دائما والاول باطل وعلى الثاني يمكن الوجود فلنفرض وجوده في زمان وعدمه في

زمان آخر فيحتاج في رجحان الوجود الى مرجح يخرجه من القوة الى الفعل اذ الترجيح الى

العلة [illegible] مشترك بين الزمانين فلا يكون علة للامور المتجددة في وجوده حاصلا [illegible]

حاصله [illegible] ان المركب [illegible] بعد تحقق العلة التامة فيكون واجبا بها [illegible]

بالذات لانا لو اعتبرنا ماهيته من حيث هي لا يجب لها الوجود ولا العدم ولا ينبغي للممكن بالذات

[illegible] لان الاعتبار السابق [illegible] العلة [illegible] في وجوده [illegible]

فتكون العلة [illegible] فلا يكون [illegible] موجودا [illegible] فلا يمكن [illegible]

او لما كان [illegible] لا يجوز ان يتقدم وجوده حالة العدم او لما كان [illegible] والا لزم اجتماع

الوجود والعدم [illegible] فاذن يتقدم وجوده حالة وجوده [illegible] فلا يلزم تحصيل الحاصل لكونه

[illegible] لا باعتبار كونه معلولا قال بعض [illegible] ان المعلول بعدما وجد

علته لا [illegible] لا يلزم من فناء علة الموجب [illegible] بقاء [illegible] موجودا مع فناء العلة

[illegible] بانه لو جاز العدم على الباري [illegible] لما ضر عدمه وجود العالم

[illegible] البناء [illegible] البناء [illegible]

لان [illegible] اذ لو بقي المعلول بعد فناء العلة لم يكن العلة مؤثرة فيه حالة وجوده [illegible]

[illegible] العلة مؤثرة في المعلول حالة وجوده [illegible] اذا ثبت هذا

فالدليل ان العلة مؤثرة في المعلول [illegible] لانها مؤثرة فيه حالة وجوده مطلقا ولا [illegible]

[illegible] المعلول بعد فناء العلة فلا [illegible] هذا العلم المذكور [illegible]

ذكر [illegible] افتقار الممكن الى المؤثر هو الامكان **فصل** [illegible] كل موجود فاما

ان يكون مختصا [illegible] او لا يكون فان كان [illegible] هو القسم [illegible]

[illegible] فنذكر [illegible] الى [illegible] الواجب

[illegible] فلا يكون [illegible] الحال [illegible] في المحل

وكلها موضوع وذلك لان الحال لا يفتقر الا الى المحل مطلقا واذا ثبت هذا فنقول الجوهر

الماهية التي اذا وجدت في الاعيان اي اتصفت بالوجود كانت لا في موضوع وظاهر ان هذا

المعنى انما يصدق على ماهية توجد في الخارج وهو واجب عنه واجب الوجود

ماهية ويصدق ايضا على الصور العقلية للجواهر فانها وان كانت حال كونها في الذهن في موضوع

لكن يصدق عليها انها اذا وجدت في الخارج لم يكن وجودها في موضوع وهذا على مذهب من

يجوز الحاصل في الذهن هو ماهيات الاشياء المطابقة للامور الخارجية في تمام الماهية ولا

فلا فرق الا في الوجود وما يتبعه من الاحكام واما من قال ان الحاصل في الذهن هو صور

الاشياء واشباحها المخالفة لها في الماهية المحاكية لها محاكاة مخصوصة باعتبارها تلك

الصور على بعض الاشياء دون بعض فلا تكون تلك الصور عنده الا اعراضا موجودة

بوجود خارجي قائمة بالنفس كسائر الاعراض القائمة بها واما العرض فهو الموجود في الموضوع

فالصورة العقلية للجوهر يكون جوهرا وعرضا معا على الاول من المذهبين وقد اشار الى

صاحب العرف ان الجوهر هو الماهية التي اذا وجدت في الخارج كانت في موضوع ثم

الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى ... منحصر في الجسم فانه محل الاعراض ...

تتعلق التدبير والتصرف فهو النفس الانسانية او الفلكية والا فهو العقل واما تعلق

بالبدن بالتدبير والتصرف لان للعقل تعلقا بالجسم لكن على سبيل التأثير فقط واما النفس فقد تكون

مؤثرة وقد تكون متأثرة كما في الانسانية بالنسبة ...

كان يجب ... ماهية ... مركب من جنس وفصل وليس كذلك لان النفس ليست مركبة منهما

لانها نفس الماهية البسيطة ... فلا تكون مركبة والا لزم ...

البسيطة ... في الذهن ... في الخارج واما

اقسام العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين والمتى والاضافة والملك والوضع

والفعل والانفعال اما الكم فهو العرض الذي يقبل المساواة واللامساواة لذاته ...

اذا المساواة ... الكم ... لذاته ...

وان قالوا لذاته ليخرج الكم بالعرض ... المتصل ...

... والمراد ... المشترك ...

... بالنسبة ...

... [illegible]

الى [illegible] والتعدد الذي يحصل بها [illegible] اذا [illegible] يكون [illegible] بوجود ذاته

اصلا واذا انفصل فلم ينفصل شيء ولولا ذلك لكان الحد المشترك جزءا آخر من المقدار المقسوم

فيكون التنصيف تثليثا والتثليث تخميسا وهكذا فالنقطة بين

قسمي الخط [illegible] وكذا الخط بالنسبة الى قسمي السطح والسطح بالنسبة الى الجسم والان بالنسبة الى [illegible]

الكم المنفصل حد مشترك فان العشرة اذا قسمت الى ستة واربعة كان السادس جزءا من الستة

داخلا فيها وخارجا عن الاربعة فلم يكن ثمة حد مشترك بين قسمي العشرة وبين الستة والاربعة

كما كانت النقطة مشتركة بين قسمي الخط لا تعدد ذكروا ان الكم المتصل يختص بهذا [illegible]

باعتبار انواعه والمتصل وهو ما يكون بين اجزائه المفروضة حد مشترك قار الذات وهو

كالخط والسطح والثخن اي الجسم التعليمي والآخر متصل غير قار الذات وهو الزمان قيل ان وجد كل

منها وارد ان قيل لزم اتصال الموجود بالمعدوم وان لم يوجد لزم اتصال المعدوم بالمعدوم

وكلاهما محال الا بالبديهة وان اعتبر اتصال اجزائه بعضها ببعض في الجملة كان في قبيل القار

لاجتماع اجزائه هناك والجواب ان ذلك الامر المشترك [illegible] لا يجب [illegible]

في الخارج جزما باشتراط اجتماع اجزائه هناك وهو معنى كونه غير قار واما الكيف فهو عرض

لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة خرج به النسب [illegible] وخرج النقطة والوحدة [illegible]

[illegible]

في نفسها محسوسة كالحرارة وتسمى انفعاليات [illegible] كحمرة الخجل وصفرة الوجل وتسمى انفعالات وان كانت

نفسانية مختصة بذوات الانفس الحيوانية بمعنى انها لا تكون في غير الحي لا الحيوان دون النبات

والجماد فلا يمتنع ثبوت بعضها للمجرد [illegible] وفسر بعضهم المختصة بذوات الانفس

مطلقا [illegible] ان لم تكن راسخة كالكتابة في ابتداء الحال وملكات ان كانت راسخة

كالكتابة [illegible] والعلم ونحو ذلك والكيفيات الاستعدادية الى [illegible] فيشمل الاستعداد [illegible]

[illegible] الاستعداد الشديد نحو الدفع واللاانفعال كالصلابة وتسمى قوة او نحو الانفعال كا

للين وتسمى ضعفا ولا قوة [illegible] الاستعداد الشديد نحو الفعل كالمصارعة

[illegible] اذ المصارعة [illegible] العلم [illegible] الصناعة والقوة [illegible] الكيفيات

النفسانية وكون الاعضاء بحيث [illegible] من باب الاستعداد نحو اللاانفعال

فلم [illegible] الصحة فانه [illegible] الاستعداد [illegible] بل اللاانفعال والانفعال

الشدة [illegible] اصل الكيفيات [illegible] بالنسبة اليهما على السواء [illegible]

مع كون الشيء قابلا للانفعال [illegible] وذلك الامر [illegible] اعتبار [illegible]

[illegible] الشيء [illegible] بالنسبة الى [illegible]

[illegible] بالاستعداد [illegible] الا [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible]

[illegible] الملموسة والنفسانية والمختصة [illegible] فمنها ما هو [illegible]
الاصلية [illegible] الشكل [illegible] المقادير [illegible] تلك الحركة الثالث كونه مستعدا القبول
ذلك الانفعال واللين [illegible] بلبن لانها محسوسة بالبصر واللين ليس كذلك فبقي الثالث
وهو الكيفية الاستعدادية وكذلك الجسم الصلب فيه امور اربعة الاول عدم الانغماز وهو
عدمي والثاني الشكل [illegible] وهو الكيفية المخصوصة بالكمية الثالث المقاومة المحسوسة
باللمس وليست هي نفس الصلابة لان الهواء الذي في الزق المنفوخ فيه مقاومة ولا صلابة
له وكذا الرياح العظيمة فيها مقاومة ولا صلابة فيها والرابع الاستعداد الشديد نحو اللا
انفعال فهذا هو الصلابة فيكون من الكيفيات الاستعدادية والكيفيات المختصة بالكميات المتصلة
والمنفصلة كالتثليث والتربيع للسطح والزوجية والفردية للعدد واما الاين
فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله
في الزمان او الآن واما الاضافة فهي حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة فان تعقل
النسبة الحاصلة بسبب النسبة [illegible] وان تكون الابوة والبنوة اضافتين ان تعقل
[illegible] بعض [illegible] نسبتها [illegible] لعرض [illegible] حالة وهي الابوة
وتعقل [illegible] وهي البنوة [illegible] لانهم عرفوا الاضافة بالنسبة المتكررة وهي نسبة
معقولة [illegible]

بان يكون [illegible] الى [illegible] وفي [illegible]
[illegible] او بعضه سواء كان [illegible] كالكتابة اولا [illegible] باشتغال [illegible]
وان كان [illegible] حاصلا للشيء بسبب المكان المحيط [illegible] لا يشتغل [illegible]
[illegible] الالتباس [illegible] منقبضا ومنبسطا واما الوضع [illegible]
[illegible] وقيل [illegible] الجسم [illegible] بالشكل الذي [illegible] الكيفية [illegible]
[illegible] في الشكل [illegible] نسبة [illegible] الى الامور
الخارجة [illegible] المجموع [illegible] المحيطة به فلا حاجة الى ذكره [illegible]
[illegible] الجسم الطبيعي [illegible] الوضع [illegible] التعليمي [illegible]
[illegible] الشكل العارض للتعليمي [illegible] الوضع [illegible]
[illegible] اجزائه بعضها الى بعض وبنسبتها الى الامور الخارجة كالقيام والقعود وقد يطلق على
[illegible] بنسبة بعض اجزائه الى بعض فقط واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثيره
[illegible] كالقاطع ما دام يقطع واما الانفعال فهو حالة تحصل للشيء بسبب تاثره عن غيره
[illegible] والانفعال نفس التاثير والتاثر لانهما [illegible] للشيء بسبب التاثير والتاثر
كالمتسخن ما دام يتسخن [illegible] الانفعال [illegible] وكذا الفعل ولذا يعبر عنهما
[illegible]

ان ثبت ان الممكن علة الموجود موجود واجب لذاته يلزم خلاف الفرض لان الموجود بالضرورة يكون
جملة مركبة من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فتكون ممكنة لاحتياجها الى الاجزاء الممكنة
والمحتاج الى الممكن اولى بان يكون ممكنا فتحتاج تلك الجملة الى علة موجدة خارجة اي خارجة
عن الجملة والتعليل به ما يلي اي ضرورة فطرية القياس وتقريره ان يقال ان نفس الجملة
موجدة ولا جزؤها اذ علة الجملة علة لكل من اجزائه وذلك لان كل جزء ممكن محتاج الى العلة
فلو لم يكن علة المجموع علة لكل واحد من الاجزاء لكان بعضها معللا بغيرها فلا يكون
الا علة للمجموع بل لبعضه فقط وقد يلزم ان يكون الجزء الذي هو علة المجموع علة لنفسه و
لما يتخلف لانه لا يلزم من احتياج الجملة الى العلة واحد تابعا بل يجوز ان يكون
العلل متعددة موجدة لاحاد الجملة مجموعها علة موجدة للجملة فيجوز ان يكون الممكنات
متسلسلة غير متناهية يكون كل سابق علة للاحق وواقعا علة لما بعده وهكذا فيكون علة الجملة
هو مجموع الاجزاء التي كل منها موجود للعلة والمعلول بحيث لا يلزم الا المعلول الاخير
وقال في المواقف الكلام في العلة الموجبة المستقلة بالتأثير والاحاد ما قبل المعلول
الاخير علة موجبة مستقلة بالتأثير ... كان علة النفس قطعا وقد
... [illegible]

[illegible] ... وجود واجب الوجود ... [illegible]

فيه وجود واجب الوجود على ان ذاته عين وجوده فهو بذاته موجود وجوده واجب **فصل**
وهو واجب الوجود نفس حقيقته مراتب الموجودات في الموجودية بحسب التقسيم العقلي ثلث
ادناها الموجود بالغير الذي يوجده غيره فهذا الموجود له ذات ووجود يغاير ذاته ووجوده
بغيره فاذا نظر الى ذاته مع قطع النظر عن موجده امكن في نفس الامر انفكاك الوجود
عنه ولا شبهة في انه يمكن ايضا تصور انفكاكه عنه فالتصور والمتصور كلاهما ممكنان
وهذا حال الماهيات الممكنة كما هو المشهور واوسطها الموجود بالذات بوجود هو غيره اي الذي
يقتضي ذاته وجوده اقتضاء تاما يستحيل معه انفكاك الوجود عنه فهذا الموجود له وجود
يغاير ذاته فيمتنع انفكاك الوجود عنه بالنظر الى ذاته لكن يمكن تصور هذا الانفكاك
فالمتصور محال والتصور ممكن وهذا حال الواجب الوجود على مذهب جمهور المتكلمين و
اعلاها الموجود بالذات بوجود هو عينه اي الذي وجوده عين ذاته فهذا الموجود ليس له وجود
يغاير ذاته فلا يمكن تصور انفكاك الوجود عنه بل الانفكاك والتصور كلاهما محالان
وهذا حال الواجب الوجود على مذهب الحكماء واذا اردت زيادة توضيح لما تصورناه فاستوضح ذلك
من حال المضيء فان مراتب المضيء في كونه مضيئا ثلث الاولى المضيء بالغير الذي
يكون ضوءه من غيره ... فهناك مضيء وضوء ... افاد الضوء ...

ذات هو

فهو موجود هو ذات وجود

ويكون ذلك الموجود بمعنى الذي هو في ذاته الضوء كما في جسم الشمس فهو نفس ذاته

لهذا الضوء فهذا اللفظ له ذات وضوء مغاير لذاته الا ان المضيء بالذات بضوء هو

عين كضوء الشمس فانه مضيء بذاته لا بضوء زائد على ذاته فهذا اعلى واقوى بانه مضيء

بكونه مضيئا فان قيل كيف يتصور الضوء بانه مضيء مع ان معنى المضيء ما ثبت له

الاوهام ما قام به الضوء قلت ذلك المعنى هو الذي يتعارف العامة وقد وضع لفظ المضيء لهذا

ولكن لما بحث بل ارتفاع به ان ما كان حاصلا لغيره اعلى من المضيء بغيره والمضيء بذاته

هو عين المضيء الظاهر على الابصار بسبب الضوء فهو حاصل للضوء بنفسه بذاته لا بامر

زائد على ذاته بل الظهور في الضوء اقوى واكمل فانه ظاهر بذاته مظهر للاضواء وغيره اصلا

ونظائر هذه كثيرة فلا بد لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته لكان عارضا له فلا

لانتفاء جزئية المستلزمة للتركيب في ذات الواجب تعالى وقد عرفت ان التركيب الممتنع في الواجب

هو التركيب الخارجي لانه موجب للافتقار في الخارج وهو موجب للامكان واما التركيب الذهني

للواجب تعالى فلا تم امتناعه لانه لا يوجب الافتقار في الخارج بل في الذهن والافتقار في الذهن

لا يوجب الامكان اذ الممكن ما يحتاج في وجوده الخارجي الى الغير ولو كان عارضا له لكان

الوجود حينئذ هو مفتقرا الى الموضوع فيكون ممكنا لذاته مستندا الى العلة فلا بد

من ان تكون العلة موجودة قبل الوجود لان العلة الموجدة يجب ان تتقدم على المعلول

فانا اذا قلنا الضوء مضيء بذاته لم نرد به انه قام به ضوء آخر وصار مضيئا بذلك الضوء

زائدا على الوجود فان الشيء ما لم يوجد لم يوجد الممكن ان يكون الوجود زائدا عليه

بل نفسه تعالى وان كان يعبر بذلك اللاثبات يلزم ان يكون الواجب تعالى محتاجا الى الغير في الفعل

وهذا محال وما ل المحققون الوجود مع كونه عين الواجب فهو منبسط على هياكل الموجودات

وليس هنا فلا يخرج عنه شيء من الاشياء بل هو حقيقتها وعينها وانما امتازت وتعددت بتقييدات

اعتبارية **فصل** في ان وجوب الوجود نفس ذاته فان قلت كيف يتصور كون صفة

الشيء عين حقيقته مع ان كلا واحد من الموصوف والصفة يشهد بمغايرته لصاحبه قلت

معنى قولهم صفات الواجب عين ذاته ان ذاته يترتب عليه ما يترتب على ذات وصفة معا

فانهم قالوا مثلا كون الواجب عين العلم والقدرة ان ذاته ليست كافية في انكشاف

الاشياء عليه بل يحتاج في ذلك الى صفة العلم التي تقوم به بخلاف ذاته تعالى فانه لا يحتاج

في انكشاف الاشياء وظهورها عليه الى صفة تقوم به بل المفهومات باسرها منكشفة عليه لذاته

فذاته بهذا الاعتبار حقيقة العلم وكذا الكلام في القدرة فان ذاته مؤثرة بذاتها لا بصفة

زائدة عليها كما في ذواتنا فهي بهذا الاعتبار حقيقة القدرة وعلى هذا يكون الذات والصفات

متحدتين في الحقيقة متغايرتين بالاعتبار والمفهوم ومرجعه الى نفي الصفات مع حصول نتائجها

وثمراتها بالذات وحدها اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان

معلولا لزم ان يكون الممكن محتاجا في وجوده الى شيء هو موجود قبل وجوده

134

المعلول فيكون وجود الوجود بالفعل من غيره وانا الكلام فيه لكان ذلك الغير حقيقته جهان معلولا لذاته و

العلة ما لم يكن متقدمة لا توجد فلا توجد المعلول فيكون الشيء حاصلا قبل نفسه هذا خلف

فصل في توحيد واجب الوجود لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين

في وجوب الوجود متمايزين بامر من الامور وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون

لا سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود مشتركا خارجا

عن حقيقة كل واحد منهما وهو محال لما تبين ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود اقول

المباحث لان معنى قولهم وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود انه يظهر من نفس تلك

الحقيقة اثر صفة الوجوب اي ان تلك الصفة عين تلك الحقيقة فلا يمنع الاشتراك موجودين

واجبي الوجود في وجوب الوجود الا انه يظهر من نفس كل منهما اثر صفة الوجوب فلا منافاة

بين شيئين كما في وجوب الوجود وتمايزهما بتمام الحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما

يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب يفتقر الى الغير الى جزئه فيكون ممكنا

لذاته وفيه بحث لانا لا نسلم ان المركب يجب ان يكون ممكنا انما هو المركب الخارجي لا الذهني فلم لا يجوز

ان يكون ما به الامتياز امرا عارضا لا مقوما حتى يلزم التركيب اجاب بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون

الشيء عارضا [illegible] اقول لكن توجيه كلام المصنف لا يتوجه عليه ذلك بان

[illegible]

135

في الحقيقة النفس والماهية [illegible] ان الحقيقة نفس [illegible] في الوجود يلحق ذلك

تفصيله فان الشيء اذا كان نفس الماهية كان نوع تلك الماهية منحصرا في شخص بالضرورة

اقول فيه نظر لان المفهوم من هذا الدليل هو ان واجب الوجود حقيقة واحدة نوعية

وهو غير ثابت للمطلوب لاحتمال ان يكون هناك حقائق مختلفة واجبة الوجود تتعين كل واحد

منها بعينه فلا يصح ذلك فافهم [illegible] **فصل** ان الواجب لذاته واجب من جميع

جهاته اي ليس له كمال منتظر بل هو حاصل له لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع

جهاته وانما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية لكان شيء من صفاته

من غيره فيكون حضور ذلك الغير [illegible] لوجود تلك الصفة وغيبته اي عدمه

علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي بلا شرط حضور الغير

وغيبته بحيث يجب الوجود لها اما اي يجب وجود تلك الصفة او مع عدمها فان كان

الوجوب مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها اي الصفة عن حضور غيره الحصول الا

الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار حضور الغير وان كان مع عدمها لم يكن عدمها عن غيبة

لحصوله لكن الواجب من حيث هي هي بلا اعتبار عدم الغير [illegible] لا يلزم من عدم اعتبار

او عدم ذلك الغير واذا لم يجب وجوده [illegible] الواجب بلا شرط لم يكن واجبا لذاته هذا خلف

[illegible] موجودة [illegible]

[illegible] ان تعدد [illegible] جميع الصفات [illegible] فهو الواجب [illegible] الغني

فلانه لو لم يكن فيه لكان موجبه [illegible] بعض الصفات بغير الذات فذلك الغير ان كان واجبا

لزم تعدد الواجب وان كان ممكنا فاما ان يوجبه الذات ويلزم كونها موجبة للشيء [illegible]

[illegible] غير موجبة اياه من الصفات اذ الموجب لها [illegible] ولا يكون وجوده

من موجبه وينقل الكلام اليه فاما ان تذهب سلسلة الممكنات الموجبات الى غير النهاية او

الى موجب هو الذات ويلزم خلاف المفروض والى اصل الذات لو لم توجب الصفات بل

لزم احد الامور الممتنعة من تعدد الواجب والتسلسل وخلاف المفروض فكذا الذات موجبة لجميع

الصفات ويحصل المطلوب اقول العلم بهذا اللزوم انما يكون لو كان ممكن موجودا قديما سواء كان

صفة الواجب او لا **فصل** ان الواجب لذاته لا يشارك الممكن في وجوده اي الوجود

المطلق ليس طبيعة نوعية لوجود هو عين الواجب ووجود الممكنات بل هو مشترك عليها فلولا

وجب بالشكل لانه لو كان مشاركا للممكنات في وجوده على الوجه المذكور فالوجود المطلق

[illegible] هو اما ان يقتضي التجرد عن الماهية او اللاتجرد او لا يقتضي شيئا منهما فان وجب التجرد

وجب ان يكون وجود جميع الممكنات مجردا غير عارض للماهيات لان مقتضى الطبيعة

النوعية لا يختلف [illegible] لانا نفصل السبيل [illegible] الممكنات ووجوده [illegible] ان اشتراكهما

[illegible]

[illegible] فلو كان وجوده [illegible]

معلوم [illegible] او [illegible] لانا نفصل السبيل مع الشك وجوده فلو كان [illegible]

امكن الشك فيه ضرورة ان ثبوت الشيء لنفسه بين وكذا لو كان ذاتا لان الزوال [illegible]

لا يجوز [illegible] وانت تعلم ان هذا الكلام انما يتم اذا كانت الماهية مقصورة بالكنه

وحيث لا تجرد [illegible] لكان وجود الباري [illegible] مجردا [illegible] وان لم [illegible] شيئا منهما كان كل واحد

منهما ممكنا [illegible] فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته

كافية فيما له من الصفات [illegible] بل الكلام الدائر على السنة القوم في هذا المقام وقال

بعض المحققين كل مفهوم مغاير للوجود كالانسان فانه ما لم ينضم اليه الوجود [illegible]

في نفس الامر لم يكن موجودا فيه قطعا وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يمكن له

الحكم بكونه موجودا فكل مفهوم مغاير للوجود فهو في كونه موجودا في نفس الامر محتاج

الى الغير الذي هو الوجود وكل ما هو محتاج في كونه موجودا الى الغير فهو ممكن اذ لا معنى للممكن

الا ما يحتاج في كونه موجودا الى الغير فكل مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء من الممكن بواجب

فلا شيء من المفهومات المغايرة للوجود بواجب وقد ثبت بالبرهان ان الواجب موجود فهو لا

يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته لا بامر مغاير لذاته ولا وجب ان يكون

[illegible]

تحليلى لا يتكون له وجود [illegible] فكون

الواجب هو الوجود المطلق اى المعرى عن التقييد بغيره والانضمام اليه وعلى هذا لا يتصور

عروض الوجود للماهيات الممكنة فليس معنى كونها موجودة الا ان لها نسبة مخصوصة الى حضرة

الوجود القائم بذاته فتلك النسبة على وجوه مختلفة واى نسبة يتعذر الاطلاع على ماهيتها

فالموجود كلى والذى كان الوجود جزئيا حقيقيا وفى بعض الفضلاء كلام ينبه على ان

هذا هو مذهب الاولين والاخرين من الحكماء المحققين **فصل** ان الواجب تعالى عالم بذاته

لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان منتسبا الى الاجزاء فيفتقر اليها وكل مجرد عن

المادة مدرك لما بينه فى الفصل الثانى لهذا الفصل فهو عالم بذاته [illegible] ان يقيد الموجود [illegible]

المادة بالشاهد بذاته لان الصور العقلية مجردة مع انها ليست عالمة اما الصغرى فظ

واما الكبرى فلان ذاته حاصلة عنده فيكون عالما بذاته لان العلم المراد هنا هو المراد

دون للتعقل هو حصول صورة الشئ مجردة عن المادة ولواحقها عند المدرك قالوا

المدرك اما جزئى مادى اولا والاول اما ان يكون محسوسا باحدى الحواس الظاهرة او غير محسوس

والمحسوس اما ان يكون ادراكه موقوفا على حضور المادة فادراك الاحساس اولا فا

دراك التخيل وادراك غير المحسوس هو التوهم واما غير الجزئى المادى فاما ان لا يكتفى [illegible]

بل يكون كليا او جزئيا مجردا [illegible] فكلاهما ادراك التعقل فالعاقل عالم بذاته [illegible]

بذاته [illegible] لا يكون الا [illegible] بالضرورة [illegible] المغايرة بين العاقل والمعقول [illegible]

لان العلم هو حصول صورة الشئ مجردة عن المدرك سواء كان مغايرا له بالكل او بالاعتبار

فان التغاير الاعتبارى كاف فى تحقق النسبة قطعا وهذا اعم من حضور صورة الشئ المغاير

بالكلية للمدرك والبرهان لا يدل الا على الاعم ولان كل واحد من الناس يعقل ذاته بذاته

والاشكال لو كان [illegible] احدهما [illegible] والاخر بالمعقولية [illegible] بالفرق

وقد يتمسك [illegible] فى نفى العلم بالشئ بنفسه بانه يستلزم اجتماع صورتين متماثلتين [illegible] والجواب ان علم

الشئ بنفسه علم حضورى فلا اجتماع [illegible] احد الصورتين موجودة بوجود اصلى

والاخرى بوجود ظلى [illegible] فلا استحالة [illegible] والمانع هو ان يحل شيئان متماثلان فى محل

واحد لا ان يحل احدهما فى الاخر **فصل** ان الواجب تعالى عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة

ولواحقها وكل مجرد عن المادة ولواحقها اذا كان قائما بذاته يجب ان يكون عالما بالكليات

اما الصغرى فقد تقرر ذكرها [illegible] واما الكبرى فلان كل

مجرد يمكن ان يتعقل [illegible] فان ذاته مجردة عن العلائق المادية [illegible]

التعقل [illegible] فان لم يتعقل كان ذلك [illegible]

التعقل [illegible] ان يتعقل مع كل واحد من المعقولات [illegible]

[illegible] التعقل [illegible] المعقولات المجردة عن المادة ولواحقها [illegible]

على المفارقة في التعقل ٢

[illegible] على المفارقة [illegible] المعقول [illegible] فلا [illegible]

المفارقة المطلقة لم يتوقف على المفارقة في التعقل فان صحة المفارقة المطلقة اي استعداد

متوقف على المفارقة المطلقة المتقدمة لكونها اعم على المفارقة في التعقل فصحة المفارقة المطلقة

متوقف على المفارقة في التعقل فلا يتوقف عليها والا يلزم الدور ولا يتصور مفارقة

المعقول في الخارج للمجرد القائم بذاته الا ان يحصل من فيه فيحصل الحال في المحل وذلك

لانه لما كان قائما بذاته امتنع ان يكون مقارنا للغير حلولا فيه او حلولا له فانا ثالث والمفارقة

المطلقة منحصرة في هذه الثلثة واذا امتنع الاثنان منها تعين الثالث فمفارقة المعقول

في الخارج للمجرد القائم بذاته بحلوله فيه وهو التعقل فثبت ان كل مجرد قائم بذاته يصح

ان يكون عاقلا لذاته المعقول وههنا بحث اما اولا فلانا لا نسلم ان المفارقة المطلقة على

المفارقة الخاصة انما يتم اذا كانت المفارقة المطلقة ذاتية لها وهو ممنوع واما ثانيا فلان

اللازم من المفارقة في التعقل صحة المفارقة المطلقة في ضمن فرد اخر فجاز ان يصح لكل مجرد

المفارقة المطلقة في ضمن فرد اخر فقط بان يكون ذات المجرد محلا لا بغير الا انه [illegible] المفا

رقة اي هذا النوع المفارقة المثلية فاذا وجد المجرد في الخارج امتنعت المفارقة المطلقة

لانتفاء شرطها الذي هو الوجود الذهني ونحن نجيب عن الاول بان المجرد وان كان ممتنع في الذ

[illegible]

ذهن يمكن [illegible] كان المجرد موجودا في الاعيان فان [illegible] على المفارقة [illegible]

الخارجية بل بحسب حال الشيء فتعين صحة المفارقة المطلقة بالنسبة الى القسم الثاني فيلزم امكان

الاول واما ثانيا فلان ذلك الدليل لو صح لدل على بطلان هذه المقدمة وكل ما يمكن للواجب الوجود بالامكان

العام يجب حصوله والامكان الخاص ههنا ممتنع في حق الواجب لكن يشكل [illegible]

بقوله ان يمكن ان يكون عاقلا لا ما يجب ثم نقيم بنتيجة المقدمتين الماخوذة ههنا ليحصل المط

اوهما ههنا وكل ما يمكن للمجرد بالامكان العام يجب وجوده له اذ لو لم يكن بالقوة لكان

خروجه الى الفعل موقوفا على استعداد ومادة لتجرده المقتضي لكونه مجردا عنها فان قيل

لو كان البارئ تعالى عاقلا لا بنفسه ولا ذاته يصور منه لكان فاعلا لتلك الصورة لانها ممكنة لا

تفتقر الى العلة فيرجع فيستند الى مرجح هو الواجب اذ لو كان غيره لزم افتقار الواجب في صفة

العلم الى ذلك الغير وقابلا لها لانه سماها فيه وهو محال لان الشيء بل هو الواحد لا يستعد للشيء

الفاعل هو الذي يحصل الشيء والاول عن الكمال لا بالامكان فيفعل كل منهما مع الاخر

فيلزم التركيب لو كان قابلا وفاعلا قلنا لم لا يجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء اي القوة

الى الصورة ومفيد اليه وههنا لا يتم كونه مستعدا للشيء اذ لا يمتنع فيما ان يتصور

ويمنع كونه فاعلا لانه مسبوق بالعلية على ذلك التصور فلم قلتم انه ممتنع فبان اولا

[illegible]

نتيجة الاول كل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات

اكثر العقلاء المعروف ... [illegible] ... وكان ... [illegible]

فالنفس فلذلك الواجب فلا يلزم ... [illegible] ... فحينئذ يكون ابدا الجمادات ...

واعلم ان العلم بالاشياء قسمان احدهما حصولي وهو حصول صور الاشياء في المدارك

والاخر ليس حصوليا وهو حضور الاشياء انفسها عند العالم كعلمنا بذواتنا والامور

القائمة بها ليس فيه ارتسام وانطباع بل هناك حضور المعلوم بحقيقته لا بمثاله عند العالم

وهو اقوى من العلم الحصولي ضرورة انه ... الشيء على آخر لاجل حضوره بنفسه فوق ما

امكن فيه عليه لاجل حصول صورته عنه والظاهر من كلام المص انه ذاهب الى ان علمه تعالى بالاشياء

واكثرهم ذهبوا الى انه علم حضوري وهذا مشكل بالعلم بالمعدومات واحوالها خصوصا الممتنعات

اذ لا يعقل لها ثابتة حتى يتصور حضورها وقد يقال مثل المعدومات مرتسمة في العقول

عند البارئ فلذلك المثل انما هي حاضرة عنده وقد اعتقد ان علم البارئ تعالى بالاشياء بعين ذاته

اعتقد نفي العلم بالكلية اذ لا علم الا بالارتسام وفيه نظر اذ المعلوم ثم **فصل** في ان الواجب

تعالى عالم بالجزئيات المتغيرة على وجه كلي والجزئيات الغير المتغيرة من حيث هي جزئية لانه

يعلم اسبابها علما تاما ... فحينئذ يكون عالما بها لان من يعلم العلة علما

تاما وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها علما تاما لكن لا يدرك الجزئيات

... [illegible] ...

... [illegible] ... فهي الصور ... فكذا ... الوجود ...

قالوا ان النفس ... بل يدرك الجزئيات المتغيرة على وجه كلي ... لانهم زعموا

ان العلم التام بخصوصية العلة يستلزم العلم بخصوصية معلولاتها الصادرة عنها كما

اوجبوا وادعوا ايضا انتفاء علمه تعالى بالجزئيات المتغيرة من حيث هي جزئية لاستلزامه التغير

وبهذا الاثبات ... فان الجزئيات المتغيرة معلولة للواجب بكثرة فيلزم ... قاعدتهم المذ

كورة علمه بها ايضا ... تخصيص القاعدة العقلية بسبب مانع ...

هو ادب ارباب العلوم النظرية فانهم يخصصون قواعدهم بموانع تمنع اجراءها وذلك لا يستقيم

في العلوم العقلية كالعلم بالكسوف الجزئي ... انه كسوف يكون بعد كذا

وكذا ... ويعلم جميع العوارض الكلية لكنه ... علمه ... لان ما علمه

لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم الكلي ... بوجود ذلك الكسوف المنخسف ...

ما لم يعلم ... او التخيل ... او التخيل هو العلم ... الى ...

... سوى ما ذكر ... لم يعلم الجزئيات ... فان ... المراد ... انه عالم

بالجزئيات على وجه كلي انه لا يعلم من حيث ان بعضها واقع الآن وبعضها في الماضي وبعضها

في المستقبل بل يعلمها علما ... ثابتا ابد الدهر وهكذا ...

... [illegible] ...

[illegible] الجود [illegible] والامور الواقعة [illegible]

فالمعبود [illegible] من الازل الى الابد معلوم له كل شيء [illegible] وليس يخفى عليه كان وكاين وسيكون بل هي

دائما حاضرة عنده في اوقاتها بلا تغير اصلا وليس [illegible] ما توهمه البعض من ان علمه [illegible] تحيط

بطبائع الكليات واحكامها دون خصوصياتها واحوالها **فصل** في ان الواجب مريد [illegible]

وجواد اما ارادته فلان كل ما هو معلول عن المبدء وهو خير [illegible] لما هيته فايض

من ذات المبدء [illegible] المقتضى لعينها [illegible] وهذا هو الارادة واما جوده

فلانه هو افادة ما ينبغي لا لعوض واورد عليه ان [illegible] الدواء المريض [illegible]

ينبغي لا لعوض مع انه ليس جوادا واجاب عنه المصنف في شرح الاشارات بان الجود هو افادة ما

ينبغي لا لغرض والدواء لا يفيد [illegible] الا كيفية في البدن ملائمة له او مضادة للمرض

ثم انه يوجب الصحة وازالة المرض فهو لا يفيد [illegible] الصحة او ازالة المرض وفيه نظر لان

افادة الدواء [illegible] للصحة وازالة المرض وان لم يكن افادة اولية لكنه يفيد

[illegible] الكيفية الملائمة للطبيعة او المضادة للمرض وهي امر [illegible] مرغوب فيه فيجب ان

يكون الدواء [illegible] جوادا والحق في الجواب ان القصد معتبر في مفهوم الجود [illegible]

[illegible] كمال [illegible] لا ينتظام [illegible] الجود [illegible]

[illegible]

[illegible]

والتابع [illegible] مشتملة على [illegible] ومصالح [illegible] العقول [illegible]

على [illegible] وعللا [illegible] فلا يكون اعراضا وعللا غائية [illegible]

[illegible] العقول المجردة [illegible]

على [illegible] **فصل** في اثبات العقل [illegible]

ان الصادر [illegible] المبدء الاول انما هو الواحد لانه بسيط [illegible] والبسيط

لا يصدر عنه الا الواحد كما مر [illegible] الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او عرضا او

[illegible] الجسم [illegible] الجوهر لانه مركب عن الهيولى والصورة لا جائز ان يكون هيولى

لانها لا تتقوم بالفعل بدون الصورة فلا تكون علة للصورة والصورة لا [illegible]

تكون علة [illegible] ولا جائز ان تكون صورة لانها لا تتقوم

بالفعل [illegible] ولا جائز ان تكون عرضا [illegible] وجود الجوهر [illegible]

[illegible] ان ذكر [illegible] ولا يجوز ان تكون [illegible] العرض [illegible] بذاته

الواجب [illegible] ولا يجوز ان [illegible] على [illegible] الجوهر

[illegible] ان يكون عقلا [illegible]

[illegible]

الا بسبب نحو تجرد كان المحل الاول ... عشانه ... الشخص لا تقوم بدون البدن فيحتم بوجود بعض
خوارق العادة كالمعجزة والكرامات والسحر فهذا القبيل على ما هو صوابه فان قيل فيكف ببعض منشغفة يعلم
الاشياء في الذوات والفعل ولا فعل بالعقل الا بهذا قلت العقل هو المستغنى عن المادة في ذاته وفي
جميع افعاله والنفس في الا مادة في بعض افعاله لا يكون عقلا بل نفسا فلم لا يجوز ان يكون
الصادر الاول هو النفس ويكون بالبداية او المرتبة بدون الالة **فصل** في اثبات كثرة العقول
وبيانه ان المؤثر بلا واسطة في الافلاك المتكثرة المعلوم وجودها بما بين فيما ... الكثر
الكواكب بالرصد اما ان يكون عقلا واحدا او فلكا واحدا او افلاكا متكثرة بان يكون بعضها
مؤثرا في بعض او عقولا متكثرة لا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك
عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد ولا سبيل الى الثاني والثالث لان الفلك
لو كان علة لفلك اخر فاما ان يكون الحاوي علة للمحوي او بالعكس لا سبيل الى الثاني لان المحوي اضعف
لكونه ... الى ... والثابتة لكونه ... من الافلاك ... الغير ...
... والاول ... الاخس ... الابعد منه واصغر ... الحاوي المحوي ...
الحاوي ... على الحاوي ... فيكون اعظم منه حجما وان كان ... الحاوي ... الاطراف
الاخس الاصغر ... ان يكون سببا للاشرف الاعظم لا يقال ان هذا ضعيف ... في المقامات
... الاول ... الحاوي ... المحوي ... وجود الحاوي ... وجود المعلول ...

... عدم ... كان ... فمن المحتمل ... الحاوي ... ان يكون وجوده ... بل يكون علة ... في
المحوي ... وجود الحاوي لانه واسطة في المرتبة ... واذا كان عدم المحوي ... وجود الحاوي
الحاوي ... وجوده ممكنا كان وجود الخلاء ممكنا لانه ... المرتبة لان وجود الخلاء ... في
الحاوي مع عدم المحوي ... زمان ... لا يمكن ... الاحاد ... في الاعزل ... النقد
ابعد ... كان ... ممكنا ... واجب ... كان ... ممكنا ... واجب ... وجود الخلاء
يكون ممكنا ... وجود الحاوي ... وجوبا لان عدم المحوي ... الى ... وجود الخلاء
ممتنع لذاته فلا يكون ممكنا ... اصلا لان ما بالذات لا يتخلف فلا يتخلف ... لا
الملازمة بين عدم المحوي ووجود الخلاء لانه اذا فرض عدم الحاوي والمحوي ... فقد
التلازم بين عدم المحوي ... مع انتفاء الاخر اعني وجود الخلاء ... فيه بحث لان عدم
المحوي ووجود الخلاء ... متلازمان كما بينا ... ولا ... الا ان التلازم بينهما
مطلقا لكن يمكن ان ... بان الحاوي ليس علة لمطلق المحوي بل للمحوي المعين فوجود الخلاء
وان ... عدم المحوي المعين لكن عدم المحوي المعين لا يستلزم وجود الخلاء فلا تلازم بينهما ... عدم
... يجوز ان يكون احد المتلازمين واجبا بالذات والاخر واجبا بالغير كالواجب ومعلوله الاول
فلا يلزم ... امكان ... والاخر ... فان ... كيف جاز ان يتخالف المتلازمان
... وجود ... المتلازمين ... الواجب ... الاول ...

لا يتخلف

عن الافق او ان يتحرك [illegible] فيخرج الجزء [illegible] فيلزم جواز ان يكون [illegible] بالطبع
نفسا او عرضا واجب عنه الاول بان المؤثر لو كان غير الفلك كان تأثيره فيه بواسطة الجسم الذي
هو آلة له لان صدور الفعل عن الجسماني [illegible] واذا كان كذلك لزم تقدم الجسم بالطبع على الفلك فيلزم ان يكون
الباري تعالى مؤثرا فيه بطلانه بما ذكر وعن الثاني بان العرض اضعف من الجوهر والاضعف يستحيل ان
يكون علة للاقوى وبانه لو كان مؤثرا في الفلك لا يخلو اما ان يكون تأثيره الى المحل فحينئذ
كان فاعلا او نفسا لزم منه ما لزم من كون المؤثر فعلا او نفسا وان كان عقلا لزم منه المط
لا انتشار الكثرة واحدة من الافلاك في العرض فانه بعقل على حدة لا امتناع قيام الاعراض المتفرقة
في الجسم بعقل واحد لكنه مركب العقل فيتعدد العقول بتعدد الافلاك وهو المط
فان قيل هذا انما كان مط لو ان صح الدليل القائم على ان الباري لا يكون علة للمحوي بان
يكون الحاوي [illegible] الى الفلك الاعلى سبب المحوي لا يستلزم ان يكون معلولا عليه
بعد العقل الاول [illegible] والعقل متقدم بالعلية على المحوي فيلزم تقدم الحاوي على المحوي بالعلية
لان ما مع المتقدم متقدم لا نسلم ان وجود الحاوي سبب المحوي وهو العقل كان مما مع ان
السبب متقدم على المحوي ولكن الحاوي ليس بمتقدم على المحوي لان السبب متقدم بالعلية وما مع المتقدم
بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب ان لا يكون متقدما به والا لزم اجتماع علتين
مستقلتين على معلول واحد شخصي فان قيل [illegible] بالعقل الاول [illegible]

[illegible] لا يكون الحاوي والمحوي [illegible] فان قيل [illegible] للامكان [illegible]
ممكن لذاته وذلك لا يستلزم الخلاء لان الخلاء لا يلزم [illegible] اذ الجرم الذي هو بحيث يكون المحدد
فيه جائز على تقدير انتفائه فلا مانع من ذلك الجسم على تقدير انتفائه كما ان ما وراء المحدد
ليس كذلك لان ما وراء المحدد ليس بخلاء ولا ملاء اذ لا مكان هناك فكذا ما هو وراء الجسم
المذكور على تقدير انتفائه فلا يلزم من انتفائه خلاء وانما يلزم الخلاء ان اجتماع وجود الحاوي
وعدم المحوي وذلك غير ممكن لان الحاوي سبب المحوي فلا زمان **فصل** في ازلية العقول والنفوس
الازلي ما وجب الازل وهو الكل الغير الثابت من الجانبين الماضي والابدي ما وجب الابد وهو
الكل الغير الثابت من الجانب المستقبل اما كونها ازلية فلوجهين احدهما وهو المذكور هنا ان واجب
الوجود مستجمع لجميع ما لا بد منه في تأثيره في معلوله والا لكان الحال منتظرة بعد ذلك
لكنه في العقل الاول والكل بين ان الواجب لا تزداد علينا ما في معلوله الاول اذ لو افتقر
عن وقت لا يتغير لكان صفة زائدة على ذاته وهو قد ثبت وان كان منفصلا
كان ممكنا معلولا له كلامنا على ما فرض معلولا اولا هف والعقل مستلزمة للحاجة
عنه تاثير بعضه في بعض لان كل ما يمكن له هو حاصل له بالفعل والا لكان [illegible]
وكونه لا يكون مسبوقا بالعدم [illegible] يكون [illegible]
[illegible]

للتكثر في علة العقل الاول [illegible]

[illegible]

لان العقول العشرة في وجود كل منها الى الفاترة لكن العقل الاول كان العقل متاركة له

بعد **فصل** في كيفية كثرة الوسائط بين البارئ تعالى وبين العالم الجسماني قد عرفت ان واجب الوجود

واحد ومعلوله الاول هو العقل المحض والافلاك معلولة للعقول لكن الافلاك فيها كثرة فلكل

مبادئها كثرة لما ثبت ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر عنه الفلك

الاعظم فيه كثرة لكن لا باعتبار صدوره عن واجب الوجود اذ لو كانت الكثرة فيه من حيث انه

صادر عن واجب الوجود لزم صدور الكثرة عن الواجب بل باعتبار ان له ماهية ممكنة الوجود

لذاتها واجب الوجود [illegible] وجوب الوجود بالغير وامكان الوجود لذاته فيكون

باعتبار [illegible] الاشرف مبدأ للعقل الثاني وباعتبار الآخر مبدأ للفلك الاعظم والعقل الاول

[illegible] يكون تابعا للجهة التي هي اشرف في العقل فيكون النفس بما هو موجود واجب الوجود

بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك الاعظم فان الام

في الملخص انهم ضبطوا [illegible] اعتبروا في العقل الاول جهتين وجوده وجعلوه علة للعقل

والامكان وجعلوه علة للفلك ومنهم من اعتبر [illegible] تعقله لوجوده وامكانه علة العقل

والفلك وتارة اعتبروا فيه كثرة ثلاثة اوجه وجوده [illegible] وجوبه بالغير وامكانه لذاته

[illegible]

[illegible]

ان مثل هذه الكثرة لو كفت ان يكون الواحد مصدرا للمعلولات الكثيرة فذات الواجب

يصلح ان يجعل مبدأ للممكنات باعتبار ما له من كثرة السلوب والاضافات فنزعم ان يجعل بعض

معلولاته واسطة في ذلك وحكم بان الصادر الاول عنه ليس الا واحدا واجيب بان السلوب والا

ضافات لا تثبت الا بعد ثبوت الغير فلو كان لها دخل في ثبوت الغير لزم الدور ورد بان ثبوتها

لا يتوقف على ثبوت الغير بل تعقلها يتوقف على تعقل الغير فلا دور والظاهر ان سلب شيء عن

شيء لا يتوقف على تحقق شيء من الطرفين واما الاضافة بين الشيئين فلا يتصور تحققها الا

بعد تحققهما ويمكن ان يبين كيفية تكثر الاشياء المختلفة لامكان صدور الكثرة عن الواحد على وجه

لا يرد عليه ذلك بانه يمكن اذا فرضنا مبدأ اولا وليكن أ وصدر عنه شيء واحد وليكن ب

فلنأخذ الى مراتب معلولاته ثم من الجائز ان يصدر عن أ بتوسط ب شيء وليكن ج وعن

وحده شيء وليكن د فيكون في ثانية المراتب شيئان لا تقدم لاحدهما على الآخر وان جوزنا

ان يصدر عن ب بانفراده [illegible] كثر صارت ثانية المراتب [illegible] ثم من الجائز ان يصدر

عن أ بتوسط ج وحده شيء وبتوسط د وحده ثالث وبتوسط ج د معا ثالث وبتوسط ج

رابع وبتوسط ب [illegible] خامس وبتوسط ب ج د معا سادس وعن ب بتوسط ج سابع وبتوسط

[illegible]

بل كلما ترتقي ... المرتبة السافلة ... [illegible] ... فوق

واحدة صار كل ما هو المرتبة اضعاف ما ضاعفه ثم اذا تجاوزت هذه المراتب صار حدود

كثيرة لا يكفي عددها في مرتبة واحدة هذا ما ذكره المصنف في شرح الاشارات موافقا لما في النجاة

وبهذا الطريق يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان ينتهي الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك

القمر وعقل عاشر وهو المسمى بالعقل [illegible] والمدبر لما تحت فلك القمر وهو العقل الفعال

لكثرة فعله وتأثيره في عالم العناصر وليس [illegible] فيصدر عنه الهيولى العنصرية

والصورة الجسمية والصور النوعية المختلفة بشرط استعداد الهيولى وليس استعداد الهيولى

لتلك الصورة من جهة العقل الفعال والا لما تغيرت الاستعدادات او العقل [illegible]

بل استعدادها بسبب الحركات السماوية فان تلك الحركات تحدث اوضاعا سماوية مختلفة يختلف

بها الاستعدادات في هيولى العناصر فههنا حركة حادثة تستدعي وضعا حادثا يقتضي حدوث

استعداد في الهيولى يقتضي افاضة صورة حادثة من العقل الفعال على الهيولى وكل حادث

مسبوق بشرط مسبوق بحادث [illegible] مسبوق بحادث لان [illegible] الحوادث

اما ان يصدر [illegible] او بعد حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام الحوادث [illegible]

[illegible] الحوادث اما ان يوجد على سبيل الاجتماع او على التعاقب لا سبيل الى الاول والا

[illegible] حادث [illegible]

[illegible] ... فان ذلك [illegible]

والتسلسل على [illegible] لا يجوز ان تكون [illegible] اجزاؤها والا لزم

المحذور فاعلم انه [illegible] مستلزمة للاحالة [illegible] جزء حادث وهذا الجزء [illegible]

لم يبق علة تامة [illegible] مع جزء حادث وهكذا الى غير النهاية فالعلة الحركة الفلكية حادثة مستمرة

ذات اجزاء متجددة [illegible] بلا بداية [illegible] الواسطة بين عالمي القدم والحدوث

ولولاها لم يتصور ارتباط احدهما بالاخر لان [illegible] لا يمكن [illegible]

والقديم اذا كان علة [illegible] لا يتخلف عنه معلوله فلا بد [illegible] علة القديم

ولا [illegible] لان [illegible] عدم استمراره

[illegible] استمراره [illegible] عدم استمراره [illegible]

الحوادث [illegible] الوجود فلان

لانا اذا اخذنا جملتين احديهما [illegible] بعينه الى غير النهاية والاخرى [illegible] واحد

الثانية [illegible] على الاولى [illegible] بان نقابل الجزء الاول من الجملة الثانية بالجزء الاول

الاول [illegible] وهلم جرا فاما ان تطابقا الى غير النهاية بان يكون بازاء كل واحد

الجملة الاولى واحد من الجملة الثانية او تنقطع الثانية لا سبيل الى الاول والا لكان الزائد

كالناقص [illegible]

... فلم يبق التطبيق بالجملة الثانية [illegible] الوجود الخارجي

الآحاد اذ لم تكن موجودة معا في الخارج كالحركات الفلكية لم يتم التطبيق الا ان يوقع آحاد

احديهما بازاء آحاد الاخرى ليس المعتبر الوجود الخارجي اذ ليست مجتمعة [illegible] في وجود اصلا

ليس الوجود الذهني ايضا لاستحالة وجودها مفصلة في الذهن دفعة [illegible] المعلوم انه لا يتصور

وقوع آحاد احدى الجملتين بازاء آحاد الاخرى الا اذا كانت الآحاد موجودة معا في الخارج

او في الذهن وكذا لا يتم التطبيق اذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب فانه

لا يلزم حينئذ من كون الاول بازاء الاول كون الثاني بازاء الثاني والثالث بازاء الثالث

وهكذا لجواز ان يقع آحاد متكثرة من احديهما بازاء واحد من الاخرى اللهم الا اذا لاحظ العقل كل

واحد من الاولى واعتبر بازائه واحدا من الاخرى لكن العقل لا يقدر على استحضار ما لا يتناهى مفصلا

لا دفعة ولا في زمان متناه حتى يتصور هناك تطبيق [illegible] بل ينقطع التطبيق بانقطاع

الوهم والعقل [illegible] التطبيق بين جملتين [illegible] على [illegible]

اعداد [illegible] اذا طبقت [illegible] على طرف الآخر كان ذلك كافيا في وقوع

كل جزء من احديهما بازاء جزء من [illegible] اعداد [illegible] بل لا بد في التطبيق من اعتبار

[illegible] وقوع كل واحد من آحاد الجملة [illegible] بازاء كل واحد من آحاد الجملة [illegible] اذا

[illegible]

قال الشيخ [illegible] بالفعل [illegible] المقبول [illegible] القابل بالفعل المقبول

[illegible] موجودة

مع [illegible] ولا خلاف [illegible] في احوال النشأة الآخرة للنفس [illegible]

[illegible] المنكرين [illegible] النفس بعد خراب البدن [illegible] ان نقول

[illegible] ببدن آخر [illegible] او تبقى موجودة بلا تعلق [illegible]

[illegible] الفساد والا لكان [illegible] الفساد [illegible] الصورة [illegible]

بالفعل [illegible] بالفعل [illegible] قابل الفساد فان [illegible]

[illegible] للعدم

والفساد ان ذلك الشيء [illegible]

الا ذكر الشيء ينعدم في الخارج [illegible] العقل [illegible] العدم الخارجي

فاما في العقل [illegible] اذ ليس في الخارج [illegible]

عدم قائم [illegible] امكان [illegible]

وهو [illegible] بجواز ان [illegible] البدن [illegible] كما جاز ان يكون [illegible]

[illegible] وجودها [illegible] النفس

[illegible]

[illegible]

على انه يكون استعداد وجود متعلقة به فكون البدن محلا لاستعداد وجود شيء فلا نسلم انه محل لاستعداد وجود النفس فان

بل هو محل لاستعداد تعلقها به وتصرفها فيه ولا نزاع في توقف تعلقها به على وجودها في نفسها كان يقال

الاستعداد منسوبا اولا وبالذات الى التعلق الذي هو وجودها الرابطي انها متعلقة به وثانيا وبالعرض

الى الوجود في نفسها فهذا الاستعداد كاف في فيضان الوجود عليها متعلقة به ولا حاجة في ذلك الى

استعداد منسوب اولا وبالذات الى الوجود في نفسها ليمتنع قيامه بالبدن لان الامر كذلك وجودها

في نفسها مباينة له والشيء لا يكون مستعدا لما هو مباين له بالذات ومن هذه الجهة امتنع جواز

ان يكون البدن محلا لامكان فساد النفس على معنى ان يكون مستعدا لعدم النفس من حيث انها مجردة

فكون البدن محلا لاستعداد عدمها من حيث انها مقارنة له لا من حيث انها مباينة له بل هو محل لاستعداد

انقطاع تدبيرها عنه لكن لما لم يتوقف انقطاع تدبيرها على عدمها في نفسها لم يكن هذا الاستعداد

منسوبا الى عدمها في نفسها لا بالذات ولا بالعرض فلا يكون هذا الاستعداد لعدمها في نفسها اصلا

لا يقال استعداد آخر وقد ثبت امتناع قيامه بالبدن فظهر ان البدن لا يجوز ان يكون محلا لا

مكان فساد النفس مع انه محل لامكان وجودها وكذا سبيل الامكان لان النفس حادثة مع حدوث الابدان

على ما مر فيكون التناسخ لا لان البدن الصالح للنفس كاف في فيضان النفس عن مبدئها

فكل بدن يصلح ان يتعلق به نفس فلو تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لتعلق بالبدن نفسان

بدانات فيلزم ... النفس ... الواحد ... لا ...

في استعداد البدن لتعلق النفس من جهة وجود ... فيبطل به ما قال ... فكان الآخر ... نفس واحدة على الجزء

لا نسلم اشتراط الفيضان وهو صريح بالبديهة اذ لا يشعر كل احد من ذاته الا نفسا واحدة فقط

النقل ليعتبار والتنفس بعد الموت بلا تعلق وههنا بحث بان ما ذكره لبطلان التناسخ موقوف على

حدوث النفس وما بني على ما ذكره فيما قبل موقوف على بطلان التناسخ كما اشار اليه فيلزم الدور وقد

يستدل على بطلان التناسخ بوجه آخر وهو انه لا يتوقف على حدوث النفس احدهما ان النفس المتعلقة

بهذا البدن لو كانت متعلقة قبله ببدن آخر لزم ان تتذكر شيئا من احوال ذلك البدن لان محل العلم

والتذكر هو جوهر النفس الباقي لا الآلة واللازم باطل قطعا واعترض بان التذكر انما يلزم لو لم يكن

التعلق بذلك البدن شرطا والاستغراق في تدبير البدن الآخر مانعا وطول العهد سببا ونحوها

انا لو فرضنا عدم تعلقها بهذا البدن ببدن آخر لزم ان لا يزيد عدد الابدان الهالكة على عدد

الابدان الحادثة قطعا والتالي باطل بالضرورة فانه قد يحدث وباء عام فيهلك ابدان كثيرة لا

يحدث مثلها الا في اعصار طويلة بيان الملازمة انه لو هلك بدنان وحدث بدن واحد فلا

فاما ان تتعلق بالبدن الى ان احدهما فيبقى الآخر معطلا فيلزم تعطل النفس الا وكلاهما

فيجتمع على بدن واحد نفسان او لم يكن هناك الا نفس واحدة كانت متعلقة بكلا البدنين اما

لكن فيلزم تعلق النفس الواحدة بأكثر من بدن واحد والكل باطل واعترض عليه بانه

لم لا يجوز ان ... النفس ... او لا ... لجواز ان تتعلق ...

بالكلية الجزئية وتشتغل هو عدو المهرة الحقيقي واكثر تشغل ... بعلامه فيرى ملائم الاول

ما بالكمال او الالتذاذ بكمالا فيشتغل بها انه اللذة ادراك الملائم من حيث هو ملائم فانه الحيث

ان الشيء قد يلائم من وجه دون وجه كالدواء المر اذا علم فيه نجاة من الهلاك فانه ملائم من

حيث اشتماله على النجاة وغير ملائم بل منافر من حيث اشتماله على ما تنفر الطبيعة عنه فادراكه

من حيث هو ملائم يكون لذة دون ادراكه من حيث انه منافر فانه الم كالحلو عند الذوق و

النور عند البصر والملائم للنفس الناطقة انما هو ادراك المعقولات بان يتصور فيها ما

يمكن ان ينال من ادراك الحق الاول فان تعقله على ما هو عليه غير ممكن لغيره وهو انه واجب

الوجود لذاته كامل بالفعل في جميع الجهات بريء من النقص منزه عن الجزء على الوجه

الابسط ثم ادراك ما يترتب بعده من العقول المجردة والنفوس الفلكية والاجرام الجرمانية

الى الكرة الاخيرة السماوية والكائنات العنصرية حتى تصير النفس بحيث يرتسم فيها جميع صور

الموجودات على الترتيب الذي هو لها في نفس الامر فيكون عالما عقليا مضاهيا للعالم

جملة وللنفس الناطقة كمال آخر وهو ان تستعمل العدالة اي التوسط بين طرفي الافراط

والتفريط من العفة والشجاعة والحكمة التي هي اصول الاخلاق الفاضلة فالعفة توسط

في القوة الشهوانية والشجاعة في القوة الغضبية والحكمة في القوة العقلية فاذا

... العلمية والعملية ... كمالات ... عن ... لا ... و ...

جميع الجسم

الكمالات

كمل لها هذا الكمالان حصلت اللذة التامة ... فحينئذ انفع الادراك ... حاصلة بعد الموت لكن

النفس لكنها ما دامت مشتغلة بالالات الجسمانية فيكون مشغولا عن ... حاصله بعد الموت بل

لا يزال ذلك الشغل ... المفارقة النفس عن البدن ... عن الكدورات

المادية التي كانت تصدها عن ظهور خواصها فتكون اللذة العقلية حاصلة بعد الموت

وهي اشرف واكمل من اللذة الحيوانية لان مدركات العقل اشرف من مدركات الحس والادراكات

العقلية اقوى من الادراكات الحسية اما الاول فلان مدركات الحواس ليست الا كيفيات محسوسة

كالالوان والطعوم والروائح والحرارة والبرودة وامثالها ومدركات العقل هو ذات

الباري تعالى وصفاته والجواهر العقلية والاجرام السماوية وغيرها ومن البين انه لا نسبة لاحدها

في الشرف الى الآخر واما الثاني فلوجهين احدهما ان الادراك العقلي واصل الى كنه الشيء

يميز بين ماهية الشيء ولوازمه واعراضه ثم يميز بين الجنس والفصل وجنس الجنس وفصل الفصل

وفصل الفصل الى غير النهاية ويميز بين الخارج اللازم والمفارق وبين العوارض بسيط

وبين مركب واما الادراك الحسي فلا يصل الا الى ظاهر المحسوس وكيفيته والادراك العقلي اقوى و

ثانيهما ان الادراكات العقلية غير متناهية بخلاف الادراكات الحسية وعدم حصول الالتذاذ

الكامل بالعقليات حال تعلق النفس انما كان للمانع وهو الشواغل البدنية والعلائق

... الافراد ... الادراك المنافر

وحينئذ يحصل الخلاف للنفس الناطقة التي هي المستعدة للسعادة لكمالها الجبلي المركوز في الخلق الموهوم فالنفس اذا
فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات المضادة للكمال ادركت المنافاة حينئذ بين ما هي
بنوعها له الالم العظيم وانما لم تتألم قبل المفارقة لانها لما كانت مشتغلة بالمحسوسات
منغمسة في العلائق البدنية ولم يكن تعلقها بها صارفة عن الشواغل العادية والظنون
والاوهام الكاذبة لم تتنبه لنقصانها و[illegible] شكالا لانها بل ربما تخيلت اضداد الكمال
كمالا ووجدت بعقائدها الباطلة واشتاقت الى الوصول الى معتقداتها واذا فارقت
صفت في تعلقها بها وشعرت بنقصانها لانها وامتناع نيلها وحصول نقصانها شعور الالم
بالقياس بدرجة النفس الكاملة بتصورها اشياء الكائنات وبالاعتقادات البرهانية الجازمة
المطابقة الثابتة اذا حصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية والهيئات الردية واتصلت
بعد مفارقة البدن بالعالم القدسي في حضرة جلال رب العالمين في مقعد صدق الا
خالصة لا الصدق للحقيقة او للتشبيه ان النفس لما لم تصدق القول الثابت عند مليك مقتدر
قال الله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان
لم يحصل لها التنزه عن العلائق الجسمانية بل بقيت فيها الهيئات المادية وميلها الى الهيئات
تحرزت بتلك الهيئات والميل محجوبة عن الاتصال بالسعادة وبقيت مشتاقة الى مشتهياتها
[illegible]

الالتباس بدل

لا يبقى

عن قلع مرض قبل الالم الذي كان بها عن غفلتها وجملة الكلام ان الشوق الى الكمال [illegible]
بسبب عوارض غير لازمة ولا يدوم واعترض عليه بان النفوس ذوات الاعتقادات الباطلة
الجازمة بانها حقة اذا فارقت الابدان فان جاز ان يزول عنها ذلك الجزم فليجز زوال العقائد
الباطلة ايضا عنها وحينئذ تصير من اهل السعادة وان لم يجز فلا يكون لها شعور بنقصانها كما
لم يكن لها شعور به قبل الموت ولا يكون مشتاقة متعذبة واجيب بان النفوس الكاملة تتمثل
فيها صور المعقولات على ما هي عليه وانها تلتذ عند وجدان ما اكتسبته ووجدان ما ادركته على
الوجه الذي ادركته فكانها كانت ذوات ادراك فقط فصارت مع ذلك بعد الموت ذوات نيل
وتمييز التلذذ بها واما التي تتلف فيها اضداد الكمال واعتقدت انها كمال [illegible] وطلب الوصول
الى ما ادركته فانها لا محالة تعتقد بعد الموت مفارقة فتتحسر وتصير متعذبة بفقدان ما طلبت
الوصول اليه لا بزوال الجزم عنها وهذا النفوس الناطقة الساذجة اذا ظهر لها ان [illegible]
ادراك الحقائق بكسب المجهول مشتغل بنوال ظهر من المعلوم لزم لها في هذا الكسب في الكمال
لكن ذلك الشوق كامن فيها لا يظهر ظهورا معتدا به ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق
البدنية تلهيها عن ذلك الشوق فاذا فارقت وظهر شوقها ظهورا تاما وليس معها
سبب الكمال و[illegible] آلة البدن وقواه عرض لها الالم الاعظم علاقة [illegible]
[illegible]

الوقوف الى تحصيل المعقول على الاذى فقد فات ولم تحصل ... اشتاقت النفوس الى ما يعوقها عن كسب العلم والنزول لا

نسبة فالرابعة اذا فارقت البدن وكانت خالية عن الهيآت البدنية الردية حصلت

لها النجاة من العذاب والخلاص من الالام لسلامتها عن الم الشوق والهيآت المضادة

الردية وكانت السلامة ادنى الى الفوز بالخلاص من فطانة بتراء ان ما فقد ثم وجب

مجرد الشوق فالنجاة اكثر اهل الجنة البله والعليون لذوي الالباب واما اذا لم تكن

خالية عن الهيآت البدنية واشتاقت الى المقتضيات لتلك الهيئة فتتالم بفقدان

البدن الذي به كانت تتمكن من تحصيل تلك المقتضيات وتبقى في كدورة محتبسة بسلاسل

العلائق فتكون في غصة وعذاب اليم لكنه غير دائم هذا هو المشهور بين الجمهور وقال

اهل التناسخ ان ما تبقى محجوبة عن الابدان النفوس الكاملة التي خرجت قواها الى الفعل

لم يبق شيء منها بالقوة الكمالات الممكنة لها بالفعل فصارت طاهرة عن جميع العلائق الجسمانية و

تخلصت

اتصلت بالعالم القدسي واما النفوس الناقصة التي بقي شيء من كمالاتها بالقوة فانها

تتردد في الابدان الانسانية وتنتقل من بدن الى بدن آخر حتى تبلغ النهاية فيما هو كمالها

من علومها واخلاقها ثم تبقى مجردة عن التعلق بالابدان ويسمى هذا الانتقال نسخا

وقيل ربما تنتقل من بدن الانسان الى بدن حيوان آخر يناسبه في الاوصاف كبدن الاسد

للشجاع والارنب للجبان ويسمى مسخا وقيل ربما تنتقل الى الاجسام النباتية ويسمى فسخا وقيل الى الجمادية

ذا الباب ... السابقة لكن ... الحكماء

الوضوء على مذهب الحكماء ... جميع ... الشيخ ... الاسرار ... ان الواجب

طالبه لمطالعة كتب الشيخ ابي العباس شهاب الدين المقتول قدس سرهما وغيرها

لو ارتفع قدره كالكبريت الاحمر ونوفق الوصول الى عز الله الاكبر ثم قد تم

اربع مسائل من تصانيف الشيخ الرئيس ابي علي حسين بن عبد الله بن سينا قدس سره

الارض

المسألة الاولى [illegible] جنة الى هذا العالم اعلم ان آدم ذلك العالم جنة الى هذا العالم وهبط الى هذا العالم من فوق فلك البروج تحت فلك المستقيم [illegible]
وعند ذلك العالم من فوق فلك المستقيم الى [illegible] العالم الذي هو العقل وهبط من ذلك العالم [illegible] القدس الذي [illegible]
المكنون [illegible] ذلك العالم وهذا العالم فاما هذا العالم [illegible] وذاك العالم وان [illegible] والجنة [illegible] فالجواب اما جنة
[illegible] ذلك العالم [illegible] ذلك العالم جنة الى هذا العالم ومن هذا العالم [illegible] البرزخ [illegible] العالم الذي هو [illegible]
[illegible] على [illegible] الطبع والطبيعة [illegible] السموات والارض [illegible]
[illegible] الصور [illegible] من الجنة [illegible] تلك الصور التي [illegible]
[illegible] الطبع والطبيعة [illegible] الطبيعة [illegible] العقل الذي [illegible]
[illegible] العقل الذي [illegible] النفس [illegible] تلك الصور العقلية والنفسية [illegible]
[illegible] المعادة [illegible]
[illegible] النفس والطبع [illegible] الطبع [illegible] بالعقل [illegible]
العقل [illegible] الطبع والطبيعة [illegible] المسألة الثانية [illegible]
[illegible] هذا العالم [illegible]
[illegible] العلم الزرعي والعلم الآلي [illegible] الى المعاد [illegible]
[illegible] النفس [illegible] العلم الآلي [illegible] العلم [illegible]
[illegible] الى العلم الآلي [illegible] المؤمن [illegible]
المسألة الثالثة [illegible] هذا العالم [illegible] الرحمة او ملائكة العذاب [illegible] البرزخ و
البرزخ [illegible]
[illegible] ذلك العالم [illegible] البرزخ [illegible] جميع الانبياء [illegible] البرزخ [illegible]
[illegible] البرزخ [illegible] البرزخ [illegible] المعاد [illegible]
[illegible] والولادة [illegible] الهلاك [illegible]
المسألة الرابعة [illegible] في البرزخ [illegible] في البرزخ [illegible]
[illegible] الرحم او [illegible] الارض [illegible]
[illegible] الصور [illegible]
[illegible] هذا العالم والسلام تمت المسائل الاربعة في المعاد والله اعلم

[illegible] البعض [illegible] الصور [illegible]
[illegible] الطول او العرض او العمق [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] غير متناه [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] غير متناه [illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] البعد [illegible] المقدم [illegible] الملازمة [illegible] بطلان التالي
[illegible] الابعاد [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] الزيادات [illegible] غير متناه [illegible]
[illegible] الزيادات [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الامتدادات [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] الامتدادات [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] الزيادات [illegible] غير متناهية [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] عدد الزيادات غير متناهية [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] الزيادات الغير المتناهية في الابعاد [illegible]
[illegible] غير متناه [illegible] الامتدادات [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] الزيادات غير متناه [illegible] البعد [illegible] الامتدادات
[illegible] الزيادات [illegible] الامتدادات غير متناه [illegible]
[illegible] عدد الزيادات [illegible] البعد [illegible]
[illegible] الضلعين [illegible] الزيادات [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] غير متناه [illegible] الضلعين [illegible] غير متناه [illegible]
[illegible] عدد الزيادات [illegible] الابعاد غير متناه [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الابعاد غير متناهية [illegible]
[illegible] الابعاد [illegible] غير متناهية [illegible] قوله [illegible]
[illegible] غير متناه قوله [illegible] الضلعين [illegible]
[illegible] غير متناه [illegible]
[illegible] غير متناه [illegible] البعد [illegible]
[illegible] الامتدادات [illegible] الابعاد [illegible]
[illegible] الضلعين [illegible] غير متناه [illegible] البعد
[illegible] غير متناه [illegible] الابعاد [illegible] الضلعين [illegible]
[illegible]

[illegible]

[illegible]

قوله فالطرق كثيرة اقول من الطرق التي وجدناها في الكتب الحسابية ضرب القائم والضرب بالاصفار والضرب بالجدول والضرب المجرب
وضرب القسمة وضرب النقل وضرب التقابل وضرب الشبكة وضرب المحاذاة وضرب التوشيح ويسمى الضرب بالطول ايضا ايسرها عملا واسهلها
اختلاف الشبكة وفي غيرها من الطرق اعمال طويلة مملة لا يليق بالذهن المستقيم مع وجود الطرق السهلة القليلة العمل ولنذكر هنا التوشيح
والمحاذاة مع كونهما اسهل مما بقي لما بعد ما قلنا وحيث لما ذكرنا وشرحنا القول الآتي طالب بجزائه اما ضرب التوشيح فهو ان يوضع مراتب
المضروب والمضروب فيه بعضها تحت بعض الآحاد تحت العشرات وهي تحت المئات ويخلى بين السطرين بياضا وفرجة ويضرب اعلى مراتب
المضروب في واحد واحد من مراتب المضروب فيه ويثبت الحاصل في الفرجة بازاء مرتبة المضروب فيه وفوقها ان كان العدد الذي فرغ من ضربه
مرتبة المضروب ثم تنقل مراتب المضروب فيه الى الاسفل بمرتبة ويضرب اعلى المراتب الباقية من المضروب في كل واحد من مراتب المضروب فيه على
قياس ما مر وهكذا الى ان يتم العمل مثاله اردنا ان نضرب هذا العدد ١٢٣ في هذا العدد ٤٥٦ وضعناهما في سطرين هكذا ١٢٣ / ٤٥٦
ثم ضربنا الواحد في الاربعة ثم في الخمسة ثم في الستة فنثبتها كما هي في الوسط لان الواحد لا تأثير له في الضرب ومحونا الواحد
ونقل مراتب المضروب فيه الى الاسفل بمرتبة بحيث يقع الاربعة في ازاء الاثنين فيصير هكذا ٢٣ / ٤٥٦ / ٤٥٦ ثم نضرب الاثنين في الاربعة ثم
في الخمسة ثم في الستة ونزيد الحاصل على ما بازائها من مراتب الحاصل ومحونا الاثنين ونقلنا المضروب فيه الى التحت بمرتبة
بحيث يقع الاربعة في ازاء الثلثة فيصير هكذا ٣ / ٥٥٣٦ / ٤٥٦ ثم ضربنا الثلثة في مراتب المضروب فيه وزدنا الحاصل على ما حصل من الضرب فحصل العدد
٥٦٠٨٨ وهو المط واما المحاذاة فهو ان تضع مراتب المضروب والمضروب فيه في سطرين متحاذيين وان زادت
مراتب احدهما اثبت الزيادة في الصف [illegible] على اليسار على ما يقتضيه الوضع ثم تنقل آخر مرتبتي منهما ان كانتا متساويتين المراتب
او آخر مرتبة ما هو انقص مرتبة والذي يحاذيه [illegible] ان كان مراتب احدهما ازيد [illegible] على الاخر وتثبتها في موضع وتضرب
المرتبة الاخيرة مما هو انقص مرتبة في مراتب الاخر وتثبت الحاصل من كل مرتبة بازائها ثم تثبت صفرا فيما بين مرتبة الحاصل وتنقلها
الى الجانب اليسار بمرتبة بحيث يقع الصفر في ازاء الاول مرتبة المضروب فيه ثم تثبت ما كان على يمين الثنين انتهما او لا على يمينهما
كما كان قبل الضرب ونضرب الذي وضعناه على يمين المرتبة الاخيرة المذكورة في كل واحد من مراتب المضروب فيه غير ما في ازائه وتثبت الحاصل من كل
مرتبة في ازائها ثم تضرب ما يحاذيه في كل واحد من مراتب الاخيرة المذكورة وتثبت الحاصل من كل مرتبة في ازائها ثم [illegible] تضع صفرا
على يمين مراتب الحاصل وتنقلها الى اليسار بحيث يقع الصفر في ازاء الاول مراتب المضروب فيه ثم تثبت ما كان على يمين الثنين انتهما اولا
على يمينهما كما كان قبل الضرب ونضرب الذي وضعناه على يمين المرتبة الاخيرة المذكورة في كل واحد من مراتب المضروب فيه غير ما في ازائه واثبت
الحاصل من كل مرتبة في ازائها ثم تضرب ما في ازائه في كل واحد من مراتب الاخيرة المذكورة واثبت الحاصل منه كل مرتبة في ازائها ثم تضع صفرا على
يمين مراتب الحاصل وتنقلها الى اليسار بحيث يقع الصفر في ازاء الاول مراتب المضروب فيه ثم تثبت ما كان على يمين الثنين انتهما اولا على يمينهما
كما كان قبل الضرب [illegible] مثاله اردنا ان نضرب هذا العدد ٣١٢ في هذا العدد ٥٦٧ وضعناهما هكذا ٤٣١٢ / ٥٦٧
وضربنا السبعة في الثلثة التي فوقها والاربعة التي على يسارها هكذا [illegible] وضربنا السبعة في الثلثة والاربعة واثبتنا الحاصل فوقهما
فصار هكذا [illegible] ثم وضعنا صفرا على يمين الواحد ونقلنا الحاصل الى الجانب اليسار بمرتبة بحيث يقع الصفر في ازاء الثلثة ثم اثبتنا ما كان
ما كان [illegible] واحد فصار هكذا [illegible] فضربنا الستة في الثلثة واثبتنا
الحاصل فوقهما ثم ضربنا في الاربعة واثبتنا الحاصل فوقهما ثم ضربنا الواحد في السبعة ثم في الستة واثبتنا الحاصل على كل مرتبة فوقها ووضعنا
الصفر على يمين الحاصل ونقلناه الى اليسار بحيث يقع الصفر في ازاء الواحد ثم اثبتنا المرتبتين الاولين على يمينهما فصار هكذا
٣٢٧٥٦٠ ثم عملنا كما عملنا اولا الى ان يتم العمل فحصل هذا المبلغ ٣٢٩٦٨١٠ وهو المط

٣١٢٤
٧٦٥

قوله كالشبكة وضرب التوشيح اين طريقي ديگر است از ضرب اصفار خوانند آنست كه عدد مراتب مضروب به مضروب فيه را جمع كنند
ويكي از ان طرح كنند و باقي كه ماند بعدد آن صفر وضع كنند و بعد از وضع صفر آخر از ان كنند و مضروب به مضروب فيه را
در دو سطر ثبت كنند چنانچه مرتبه آخر از مضروب محاذي مرتبه آخر از مضروب فيه واقع شود پس عدد آخر از مضروب به عدد آخر
از مضروب فيه ضرب كنند و حاصل را بر صفر آخر ان كرده نويسند و عشرات را بر ماقبل او و بعد از ان همين عدد را در مرتبه
كه پيش از مرتبه آخر است از مضروب فيه ضرب كنند و حاصل و عشرات را بر ما قبل او و بعد از ان همين عدد را در مرتبه
كه پيش از مرتبه آخر است از مضروب فيه ضرب كنند و حاصل را بر صفري كه پيش از صفر آخر ان كرده است ثبت كنند
و عشرات را بر ما قبل او [illegible]
[illegible] تا مرتبه اول رسند بعد از مضروب فيه پس عدد آخر از مضروب [illegible]
طريق عمل كنند تا تمام مضروب در تمام مراتب مضروب فيه ضرب [illegible]
كنيم ثبت كرديم بدين طريق ٦ ٤ / ٩ ٢ چون [illegible]
پنج ٥٥٥ [illegible]
كرده ثبت كرديم [illegible] بشكل ٥٥٥ ٧٢ [illegible]
[illegible] بدين صورت ٥٥٥ ٧٢ [illegible]
[illegible] ٧٩٥ / ٥٥٥
[illegible]
[illegible]
[illegible] ٧٩١٢ [illegible] نهصد و دوازده است

[illegible]
فان قلت لم لا يجوز ان يتعدد ويختلف لاجل امور خارجة عن الصورة الجسمية كالصورة النوعية والمادة وما يلحقها من العوارض ويكون مع ذلك كلها
متشكلا بشكل معين يقتضيه الصورة لذاتها [illegible] اما ان يتشكل بشكل غير ما يقتضيه الصورة لذاتها ام لا [illegible]
[illegible] فان كان الاول يلزم ان لا [illegible] الشكل الجسمي [illegible] المقدار وهو لا يتصور مع تعدد [illegible]
[illegible] وان كان الثاني فاما ان يتشكل ذلك الجسم بما يقتضيه الصورة ايضا ام لا [illegible] لان الصورة المقتضية للاشكال [illegible]
[illegible] ذلك الجسم [illegible] الشكل [illegible] المقدار [illegible]
[illegible] قوله فيكون قابلة للانفصال [illegible] لا يجوز ان يطرأ عليها الانفصال وذلك لان [illegible]
[illegible]

فاذا كم

[illegible]

[illegible] على عدم الوضع [illegible] فقد [illegible]
سبحانه ذكر الاقتران صح وجب ان يكون الاقتران لازما له [illegible] استحالة الاقتران لا رفعا لذكر [illegible]
كذلك واما قوله [illegible] هذا المقام [illegible] قبل الاقتران [illegible] التجرد مع عدم الوضع [illegible] قبل الاقتران [illegible]
[illegible] الاقتران [illegible] قوله لا ينافي المنع
[illegible] المنع [illegible] للممتنع بالذات كعدم العقل الاول فانه يمكن
مستلزم لعدم الواجب [illegible] قوله [illegible] ذكر التجرد [illegible] الاقتران [illegible]
ان قبل الاقتران [illegible] والبعد [illegible] وعبارة [illegible]
[illegible]

[illegible]

١٧٢

علة لماهية غير صحيح لما ذكر بعينه من قبل ولا لأنها علة لما بعده مما سبق فلا يصح الحوالة وما وقع في بعض النسخ من ان المذكور فيما سبق هو ان الهيولى لو كانت علة [illegible] لزم

لانا لو كانت علة فاعلية لزم ذلك فلا يظهر صحته فان ما ذكره الفاضل سابقا هو الذي اشار اليه الشارح بقوله فيما سبق حيث قال او نقول التوجيه

هذا المقام ان الشكل المعين الحاصل للصورة لا بد له من مخصص [illegible] وهذا كما ترى ليس الا ان الصورة لها مدخل في تخصص الشكل

لزم الاشتراك لا انها لو كانت علة تامة له لزم ذلك حتى يتفرع عليه بان المذكور فيما سبق هو هذا لا ذاك فلا يصح الحوالة بل هو خلاف الواقع

هذا التفسير لما راجع الى الملازمة التي [illegible] قوله اما لو كانت علة لم يلزم ذلك او ان ذكرها فيما سبق قطع النظر [illegible] الا ان الشارح مراده بالعلة

الفاعلية المستقلة بالتأثير ولزوم الاشتراك المذكور في كون الصورة علة فاعلية للشكل بهذا المعنى فان العلة الفاعلية المستقلة

التي هي [illegible] لكن لا يلزم الاشتراك في كونه علة تامة للشكل كذلك لم يلزم في كونها علة فاعلية له بهذا المعنى وعلى هذا يمكن ان يوجه النظر الذي ذكره

الشارح اولا بانه يجوز ان تكون الصورة فاعلية مستقلة للشكل فيكون متقدمة عليه [illegible] وجوب المعلول فلا ينبغي [illegible] فلا يتقدم

وجودها على [illegible] كونه فاعلا بالاستقلال للشكل او فاعلا له والحاصل ان قيل لا ان الصورة متقدمة على الشكل قطعا لان [illegible] كلام

وجود الصورة وهو متقدم على وجودها فيجوز ان تكون المصاحب مع الشكل او هو وان كان [illegible] قطعا لانا نقول وجوب

وجود الصورة بشرط على جملة الامور المعتبرة في وجودها فلو كان الشكل [illegible] كما يدل عليه كلام المحقق لم يتأخر الوجوب عنه قطعا

كالمقصود والذي يدل على عدم تأخر الشكل عن الصورة الشخصية [illegible] لان الكلام في بيان كيفية التلازم بين الهيولى والصورة

وليس بين الهيولى والصورة الشخصية تلازم لجواز انفكاكها مع بقاء الهيولى بصورة اخرى [illegible] ثم قد تكون منهما تلازم كما في الافلاك لكن

ليس المقصود في هذا المقام بيان كيفية [illegible] بل بيان كيفية التلازم الواقع بين الهيولى [illegible] والصورة اللهم الا ان [illegible] مراده بالصورة

الشخصية [illegible] الصورة [illegible] بيان كيفية التلازم بينه وبين الهيولى فان التلازم الواقع

بينهما هو الواقع بينها وبين ماهية الصورة حقيقة وبهذا يكشف المراد من الصورة في قول المصنف الهيولى ليست علة للصورة والصورة ايضا

لا علة للهيولى [illegible] لا الصورة المطلقة والفرق بينهما [illegible] ان الصورة ماهي الصورة المطلقة [illegible] فيكون [illegible]

كان [illegible] ان [illegible] هذا المحقق [illegible] التوحيد [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] الهيولى [illegible] متقدم على [illegible] كلام المحقق [illegible] متقدم على صورة ما [illegible] تقدم الهيولى على صورة ما [illegible]

[illegible] الهيولى فلا يجوز ان يتقدم عليها [illegible] الهيولى [illegible] الصورة المطلقة لا الصورة [illegible]

لا يلزم من هذا المحذور بجواز تقدم الشيء على [illegible] فانما ذهبنا [illegible] الاول لا [illegible] الشخص [illegible]

ان الصورة ما [illegible] مع الشكل [illegible] كليهما [illegible] ان [illegible] كما [illegible] بل [illegible] وان كانت [illegible]

بين [illegible] فلا يكون [illegible] واما [illegible] لا يكونان علة [illegible] الصورة والشخص [illegible] ان يكون الشكل [illegible] الشخص الصورة

وان لم يكن الصورة [illegible] لا [illegible] دليل لانا نقول [illegible] الصورة والتشخص واحد بالشخص [illegible]

للواحد بالشخص [illegible] واحد بالشخص [illegible] ان يكون الشكل [illegible] الصورة [illegible]

فان قلت هذا [illegible] الصورة فانه علة للهيولى [illegible] واحد بالشخص [illegible] وبعدم احد علل المركب فانه مركب [illegible]

[illegible] مع انه علة لعدم المركب [illegible] لا [illegible] الصورة لا [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] وجود الهيولى [illegible]

اى

١٧٣

[illegible] الصورة على [illegible] الصورة [illegible] التشخص [illegible]

انا هو الواحد بالشخص وهو المفارق لا غير واما عن الثاني فبان يقال المؤثر في عدم المركب انما هو الفاعل المستقل بان يؤثر في المركب باعتبار جميع حقيقته

وهو جزء حقيقي فيكون واحدا بالشخص الا انهم عبروا عنه بعدم احد العلل لكونه لازما له لا ان الفاعل بالاعتبار المذكور لا انه هو المؤثر

بالحقيقة وانما ذكره الشارح في تكرار كلامهم فتأمل ● بحث يحكم [illegible] اى كون الصورة متقدمة على الشكل [illegible]

فان الصورة لما يجب وجودها مع الشكل او به وحينئذ لان معية الصورة مع الشكل [illegible] يكون من المعية بالطبع والمعية بالطبع [illegible] لا

ينافي التقدم بالذات وهو التقدم [illegible] على المحتاج [illegible] فيجوز ان تكون الصورة مع الشكل بالطبع من جهة [illegible] الى علة غير مستقلة

بان يؤثر فيها ومع هذا يكون الصورة متقدمة على الشكل بالذات [illegible] ان [illegible] ان [illegible] العلة [illegible] الصورة او لا ثم [illegible] الشكل

فلا يكون [illegible] على الشكل باطلا لا يحكم [illegible] لا ينافي صحة التقدم والمعية [illegible] على [illegible] بان يؤثر فيهما [illegible]

المعلولين المستقلين اولا [illegible] الحكم [illegible] او من قبيل المعية العارضة للمعلولين بالنسبة الى العلة [illegible] فان احد [illegible]

المعلولين اذا [illegible] لا يلزم ان [illegible] الا [illegible] وكذا لا يجب ان يتقدم الشيء بالذات على احد [illegible] المعلولين انا يتقدم بالذات

على [illegible] وان [illegible] التقدم والمعية [illegible] لان المتقدم بالذات على مامع الشيء [illegible] متقدم عليه [illegible] قطعا

لا غير التقدم الزماني والمعية الزمانية وعكس اذا [illegible] المذكور لا [illegible] فان مامع الشيء بالذات بان يكونا معلولين او علتين

[illegible] لا يجب [illegible] ذلك الشيء [illegible] بالزمان بل يجوز ان [illegible] او يتقدم عليه بالزمان وكذا مامع الشيء بالزمان

[illegible] لا يلزم ان [illegible] ذلك الشيء [illegible] لا [illegible] ان يكون معا او يتقدم عليها [illegible] واحد المعلولين [illegible]

[illegible] العلة الموجبة [illegible] يجوز [illegible] الا [illegible] لا [illegible] علة [illegible] المعلولين [illegible] العلة الموجبة

[illegible] ولا [illegible] تلك العلة [illegible] ولا [illegible] فلا يلزم ما ذكره [illegible] يكون كل من المعلولين [illegible]

الا ان يكون تلك العلة [illegible] الاخرى [illegible] وهو [illegible] وهو فظ اذ يجوز ان يكون احدى [illegible] جزءا

[illegible] العلة [illegible] فاعلا [illegible] ولا [illegible] العلة [illegible] التلازم بينهما [illegible] العلة الموجبة بالمعنى

المذكور علة موجبة [illegible] فاذا كان وجود كل واحد منهما [illegible] في جزء [illegible] لا يكون [illegible] الهيولى

الصورة علة موجبة [illegible] ويكون التلازم بينهما [illegible] لا [illegible] علة [illegible] منفصلة عنهما [illegible]

[illegible] السبب المنفصل الذي يستند اليه وجود كل من الهيولى [illegible] الصورة [illegible] بتحفظ [illegible] كما في الافلاك وما فيها او

[illegible] كما في العناصر [illegible] الصورة [illegible] لا [illegible] الصورة [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] المادة ولا [illegible] وقد [illegible] التوارد [illegible] فذلك الشخص

[illegible] العلة [illegible] للهيولى [illegible] الصورة المتواردة [illegible] الشخص [illegible]

[illegible] الشخص [illegible] الصورة المتواردة على الهيولى [illegible] وهذا هو المراد [illegible]

الصورة [illegible] العلة الهيولى [illegible] الشكل [illegible] الكثرة [illegible] عليه ان [illegible] هو ان [illegible]

اما مع الشكل او [illegible] على الاحتياج [illegible] لا [illegible] الشكل [illegible] لا [illegible] المقدمة [illegible]

ان الشكل [illegible] الهيولى [illegible] لا [illegible] الصورة [illegible] الشكل لان [illegible] الشيء بالذات لا يجب [illegible] بالذات [illegible]

الشكل [illegible] الهيولى [illegible] ما ذكره [illegible] الشكل لا [illegible] الهيولى [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible]

[illegible]

تن جانب الصورة الى المشخصة الاعراض المعتبرة بوجوده وقد يقال في جواب الدور بتوقف المحتاج والاحتياج الى الهيولى في فرد ... يقال الهيولى متقومة على الاطلاق لكن
ليس في كلام المصنف اشعار ببيان الاحتياج حينئذ وقد يقال ايضا انه لما ثبت جواب هذا السؤال المراد بما سبق من ان الصورة ليست علة للهيولى
انما ليست علة موجبة لها لا انها ليست علة لها مطلقا فلا منافاة بين كلاميه اذ يجوز ان لا يكون شيء موجبا لشيء ويكون له دخل في ايجاده. واما الجواب
الذي ذكره فانه وان كان صحيحا لان الكلام فيما سبق في بيان كيفية التلازم الواقع بين الهيولى وماهية الصورة [illegible] بالاستقلال للا
او لانها معلول لعلة اخرى مستقلة بان ترفعها ولهذا الهيولى والصورة لما بين الهيولى بعد زوالها تلازم [illegible] كيفية [illegible] ولو قال المصنف ههنا يجوز ان
الهيولى مفتقرة الى طبيعة الصورة لا الى الصورة بعينها والمراد [illegible] صورة ما ليست علة للهيولى فلا منافاة لكان له وجه ولكن [illegible] الصورة المشخصة ١٧٤
على ان المقصود المشخصة المعينة [illegible]

[illegible]

دار وجوده لانه فاعل [illegible]

المنفصلة والكل يتجه لان المؤثر في وجود الجسم نسبته الى جميع الاحياز على السواء فلو حصل في بعض منها دون بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وانه يتجه [illegible]

واحد [illegible] فكيف [illegible] لذاته للحيز المعين لا لامر خارج عنه وهو المط هذا وقد [illegible] في استواء النسبة الفاعل الى جميع الاحياز [illegible]

واما القائلون بانه هو السطح فلذا ان يمنع [illegible] لان المكان وان كان بمعنى البعد او السطح عندهم لكن يجب [illegible] قول المعترض [illegible]

الى مثل [illegible] الجسم على [illegible] الاشارة الحسية اى الكلام في بيان ان كل جسم فله حيز طبيعي سواء كان [illegible] او وصف على ما مر [illegible]

ان كل جسم فله مكان طبيعي بمعنى السطح او البعد فلو حمل على احد هذين المعنيين لا على ذلك المعنى لم يكن كلام المعترض [illegible] الكلام المشترك [illegible]

كل جسم مكان طبيعي بمعنى البعد او السطح ولكون له حيز طبيعي [illegible] السطح فان نفى الا [illegible] بان المكان هو السطح [illegible]

المكان فهذا الاعتراض وارد عليه [illegible]

[illegible] هذا المقام هو [illegible] واورد عليه [illegible] المكان هو البعد [illegible]

بانه هو السطح [illegible] المكان الذي [illegible]

المكان طبيعي [illegible] المكان الطبيعي [illegible]

[illegible] المكان طبيعي [illegible]

[illegible] فاذا حصل في احدهما [illegible]

لان كل جسم [illegible] احد الحيزين الطبيعيين [illegible]

لا يكون احد من الحيزين الطبيعيين طبيعيا [illegible] الطبيعي والاول [illegible]

واحد حيزان طبيعيان [illegible] الطبيعي [illegible]

[illegible] الطبيعيين [illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible] المجموع [illegible]

[illegible] الطبيعيين [illegible]

[illegible] المجموع [illegible]

[illegible] الحيزين [illegible]

[illegible] الى الحيزين على السواء [illegible]

المرجح وهو [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الطبيعي [illegible]

[illegible]

لو فرض كون المكان بمعنى البعد لازم للجسم في حيز [illegible] اذ لا لازم لوجود الجسم في الخارج لا الوجود مطلق والوجود الحاصل [illegible]

[illegible] طبيعي [illegible] الجسم في [illegible] مطلق بل لوجوده في الخارج [illegible]

[illegible] الجسم في [illegible] الوجود الخارجي [illegible] على سبيل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible]

[illegible] بالقوة [illegible]

[illegible] بالقوة [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] تامل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] في الخارج [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

والسكون الحاصل فيه بين الحد [illegible] لمسافة [illegible] لا يتجزى الا بعد الانتهاء [illegible] المتحرك بين المبدء والمنتهى [illegible] المقصود

هذا الحد [illegible] الآن [illegible] المختلفة [illegible] الآنات والحدود [illegible] المسافة

[illegible] لا يمكن [illegible] وهو [illegible] بعدم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

عالم فيخرج من اقطار الارض كما ان الاول حيث راس كل منهما الى ما يليه من الاخر فيتبدل الفوق بالتحت اجيب بانه قول بالطبع ليس في جهة الراس والرجل
متعلق بالفعل وهو الولاء بمعنى الفوق ما يلي جهة الراس قربا طبيعيا والتحت ما يلي جهة القدم كذلك والاول يسمى فوق احد الشخصين وجعل الاخر قربا
طبيعيا واما ما كان على النسبة الطبيعية لو فرض حيث راس الشخص ولاء وليس كذلك فان قلت ان كان المراد من الولاء القرب بلا فاصل كما هو المتبادر
منه فلا ورود لكلا الاعتراضين سواء كان الطرفان متعلقين بالفعل او بعنوان صفة الراس والقدم كيف والمسافة بمقدار قطر الارض وما يراه احد الشخصين
فاصلا بين فوقيهما هو الفوق ومقدم الاخر فلا يكشف القرب من الاسهل بما يشكل الرتبة ومتسع مقدم الاخر كذلك لان المراد القرب النسبي
فحينئذ يكشف معنى الفوق ما يلي جهة القدم بالتبادل الذي وقع في الاعتراض المذكور غير متوقف على ذكر لان فوق كل من الشخصين قريب من قدم الاخر بالنسبة الى ما
قربا طبيعيا فكيف يمنع بالنسبة اليه قلت المراد ان الفوق ما يلي جهة الراس بالنسبة الى الاطراف قربا طبيعيا في جميع اوضاعه بخصوصيتها القرب النسبي والتحت
والتحت ما يلي جهة القدم كذلك على جميع احواله بخصوصيتها هو القرب ولا شك ان فوق احد الشخصين لا يلي جهة مقدم الاخر قربا طبيعيا في جميع تلك الاوضاع
الوضع فانه لو فرض حيث راس الشخص الاخر كان فوق الاول قريبا بالنسبة اليه لكن هذا القرب في هذا الوضع ليس طبيعيا اونقول المراد هو القرب بلا فاصل
لكن اعم من ان يكون بالفعل كما في الفلك الاعلى او كما في النار على اختلاف بعض الفوق او بالقوة كما في الارض خلا عن ذكر الاعتراض اذا العلم
كل الامكان ان الكل بالفوق الحقيقي قريب منه بلا فاصل فيلزم تبدل الفوق بالتحت وكذلك الجواب ويندفع ما ذكر لان الراس لو كان متصلا بالفوق
الحقيقي قريب منه بلا فاصل قربا طبيعيا بخلاف القدم كما ان القدم لو فرض متصلا بالتحت يكون قريبا منه كذلك على خلاف الراس ويمكن الجواب بان منه حم
كل منهما في التعريف عبارة عن الجهات ومعلوم ان فرض متعين لها الحركات المستقيمة فيحصل السطح المقعر لفلك القمر وذلك المركز وعلى التقديرين يندفع
الاعتراض لان الجهة التي تلي راس كل من الشخصين المذكورين بالنسبة الى الحقيقة هو ذلك السطح والتي تلي قدم كل منهما بالنظر الى قدمه هو
المركز فلا يلزم ان يكون فوق كل منهما تحت الاخر بل هما يكونان مشتركين في الفوق والتحت نعم النقطة المفروضة في ذلك السطح على محاذاة
راس كل من احد الشخصين فوق حقيقي من قدم الاخر بالنظر الى الراس والمفروضة فيه على محاذي راس الاخر فوق متعين قدم الاول ايضا لكن بالنسبة الى
راسه لكن ليس سوى ما ذكرنا انها تقع بلزوم التبادل لا فرق فيها امر واحد سوى ذلك السطح كما ان تحتهما امر واحد هو المركز لانه منتهى الاشارة
الحسية اي الى الحقول لا مطلقا وكذا الحالة قوله لانه منتهى الحركات المستقيمة واما منتهى الاشارة الحسية ومنتهى الحركات المستقيمة فهو
المركز فظهر وبطن عطف على الجنبين لا على البدلين اقوى في الغالب اما تقييده بقوله في الغالب فبين اقرب ان الاقوى لانه
وان كان في ضعف من اليسار لكن هو نادر فيصدق عليه انه اقوى في الغالب اي في اكثر الناس والكل ان يجوز في الجهة التي يلي الجنب الاقوى في
الغالب يمينا والتي يليه مقابله يسارا لان الكلام في بيان الجهة وتسمية كل منها باسم والجنب ما عنه فظهر ان الامتدادات ليست
لان الجهات ليست هذه الاطراف بل كل منها منتهى بما اليه الاشارة وانت تعلم ان الجهات الاطراف الامتدادات مطلقا لا الاطراف
الامتدادات المتقاطعة على زوايا قوائم حتى ينحصر في ست لان بعد حيث يفرض امكان ان يفرض في جسم واحد ما يتناهى الى نقطة واحدة
امتدادات غير متناهية متقاطعة لا على تلك الزوايا فان قلت الامتدادات المتقاطعة على الزوايا وان كانت متناهية من حيث الافراد
لكنها غير متناهية بحسب الافراد اذ يمكن ان يتقاطع في كل نقطة من الجسم ثلث خطوط متقاطعة على القوائم فلا يعتبر النظام ايضا يكون الجهات
غير متناهية قلت مجموع تلك الافراد متقاطعة لا على القوائم وانما التقاطع عليها بين اجزائها لكل فرد وكل فرد يتناهى فهي ما قاله
ان من يراد الجهات متناهية اذ لا يقع قيام البعض على البعض وغير متناهية اذا لم يعتبر لما امكنت الاشارة الخ عجلة لكن يلزم من الدليل وليلا على

على كون الجهة موجودة وعلى كونها ذات وضع ولا يكشف الوجود لتحليل الاول وذلك على اله لكن ان يكون كل منهما في نحو الافقين الاول فيرد على الدليل المذكور الاعتراض المشار اليه بقوله وفيه بحث
وعلى الاجزاء والذي ذكره بقوله وفيه بحث لكن يمكن دفعه بجواز ما قال اربابه من انهم ارادوا الوجود في نفس الامر لا الوجود الخارجي فان
النقطة المشار اليها في الخطوط والخطوط المشار اليها في السطوح والجهات وما يجمع السطح وان لم يكن موجودة في الخارج لكنها موجودة في نفس الامر
واتخذة في حد ذاته واما على الاحتمال الثالث فلا ورود له لانه يدل قطعا فان قلت لا يجوز ان يجعل الكلام دليلا على الكل لانه ان كان المراد
من كون الجهة ذات وضع كونها مشارا اليها بالاشارة الحسية بالفعل فقوله لما امكنت الاشارة اليها غير مستلزم له اذ لا يلزم من الامكان ان يكون مشارا
اليها بالفعل الاشارة ان يكون كذلك بالفعل وان اراد به امكان الاشارة اليها فيلزم المصادرة وايضا فكيف المراد هو الامكان وليس المصادرة ثم
اذ المدعى هو الامكان الذاتي اي امكان كون الجهة مشارا اليها بالاشارة الحسية نظرا الى ذاتها والدليل الامكان الوقوعي اي الامكان كونها مشارا
اليها بتلك الاشارة وليس معنى واحدا عند الاول فلا مصادرة تامل بان المكان الحقيقي كون المكان بهذا المعنى مقصد المتحرك بالجزء او
الوصول اليه غير متعين لا بد له من بيان فلا حاجة الى الترديد بل يراد ان كون الشيء جهة يستلزم امتناع الحركة فيه وكونه منقسما موجب لامكان
الحركة في الجهة والانقسام متنافيان اذ ذات في بين اللازمين يستلزم التنافي بين الملزومين فالفرض انه جهة لا تكون منقسما وما فرض منقسما لا
يكون جهة فيعدل بان حيث الحركة في الجهة لا حاجة الى الترديد الذي ذكره المص بل يكفي ان يقول الجهة غير منقسم لانه لو انقسم لامكن الحركة فيها
والتالي انها ممتنعة فيها فان قلت ان اراد انه من جهة الحركة ان تكون مستلزما لامكان الحركة فيه فهو ممنوع لان جهة الحركة منتهاها ومنتهى
الحركة لا يمكن ان يقع فيها الحركة سواء كانت منقسمة او غير منقسمة وان اراد انه يستلزم امكان حركة غير تلك الحركة فمسلم لكن لا يلزم منه
او الممتنع ان يكون الجهة لحركة التي هي جهة لها لا الحركة مطلقا قلت المراد هو الثاني وما ذكره من انه من جهة الحركة لا ينافي ان يقع فيها حركة
اخرى فظهر لانك قد علمت ان الجهة منتهى الامتدادات او الحركات المستقيمة وهذا لا يجوز ان ينقسم في امتداد ما فيه الحركة والا لم يكن ما فرض
انه منتهى الامتدادات او الحركات منتهى بل يكون منتهاه هو الجزء الابعد والا لما كانت الجهات مختلفة بالطبع لان الاول ان يقول الفوق
والتحت مختلفين بالطبع والملاء المتشابه مما لا يوجد فيه الامور المختلفة بالطبع فلو كان تحددهما في الملاء المتشابه لزم احد الامرين
اما عدم الاختلاف بين الفوق والتحت بالطبع واما انه لا يتعين الملاء المتشابه بها وايضا لما كان اجزاء الملاء المتشابه متشابهة بالطبع
لا يجوز ان يتعين بعضها محلا للفوق وبعضها محلا للتحت والا لزم الترجيح بلا مرجح وانه محال فان قلت على هذا يجوز ان يتعين محدده
الجهتين في الملاء المتشابه ويتحدد الاخرى في امر اخر خارج عنه قلت لا يجوز لان الترجيح بلا مرجح كما يلزم مما ذكر يلزم من كون بعض تلك الاجزاء
محلا للفوق او التحت دون البعض الاخر لاتفاقها بالطبع ويمكن ان يقال ان اجزاء الملاء المتشابه به وان كانت متفقة
بالطبع لكن يجوز ان يكشف لها عوارض مختلفة يصير بعضها بسببها في الحقيقة مع تلك العوارض محلا للفوق والبعض الاخر محلا للتحت
غير لزوم الترجيح بلا مرجح كما لا يخفى فلا يكشف الجهة اه هذا انما يجوز ان يكشف الطلب والترك الطبيعيان مستندا الى الاختلاف
بين الفوق والتحت بالعوارض لا الى الاختلاف طبعا بينهما لكن يكشف بعضها جهة حقيقية هذا مبني على ان الشيء لا يكشف متشابها
في المقدار لا في الوضع بوجه قوله واي يوضعوا الملاء المتشابه به بناء على ان اثبات محدد الجهات لا يتوقف على نفي الابعاد وعلى هذا
نفي قول الا ان نفي لا قوله ونفخ مجازا من قول الحكماء وبعض اوجه الاول القسم الاول لا جهات لها وجه حتى يقال انه يمتنع ان فرض انه لطرف الفلك ان يوجد هذا القول اي لا يا بعض النسبي بمعرفه

تحققه بذير

لانه عرفت ان هذا التحمل في حكمه ... الاول ان تحدد الجهات يستلزم تناهي الملا المثبت به غير نهايات الملا المثبت به
في غير محمول على غير المتناهي وبرد عليه ان لا يجوز ان يكون تحدد الجهات في تحت ملا وغير مثبت به اوفى نهاياته وحاصله ان التحدد ليس في ملا غير مثبت
فهو في نهايات قائمة بملا مثبت به فان الجهة منتهى الاشارات وقوله فارجة عن الملا المثبت به لا بلانه والا نسب كلام المص عليه فان
التحمل فيه لفظي وفي الا ومعنوي لينتهي كلامه وحينئذ قوله لا بلانه به هو ان المتكلم بعوضه قوله فاذن تحدد الجهات في اطراف ونهايات خارجة عن الملا
المثبت به القائم بتلك الاطراف بالملا المثبت به ... عن الملا المثبت به وان ... هو القائم به لا بغيره كما صرح به في التوجيه الاول و اما
وجه صحته فهو انه اذا حمل المثبت به على غير المتناهي يتعين ان مراده بهيئة اطراف قائمة بغير المثبت به ويصح كلامه كما هو ... ارتكاب خلاف الظاهر
فان قلت في هذا التوجيه ايضا تحمل معنوي اذ لا يلزم من عدم التحدد في الملا الغير المتناهي ان لا يكون في نهايات قائمة بملا متناه لاحتمال ان يكون في تحتي
الملا المتناهي قلت قوله فان الجهة منتهى الاشارات يدفع هذا الاحتمال اذ لو كان تحدد الجهتين في تحتي الملا المثبت به لم يكن كل منهما منتهى الاشارات
كالا يخفى او نقول الفوق والتحت يستحيل ان يكونا جزئين من الملا المتناهي والا لكانا منقسمين في امتدادها ماخذ الحركة اذ جزء الجسم كذلك في الامتدادات
في جميع الامتدادات فلو كان تحددهما في تحته لكانا بهما بعض من جزئيها ايضا بيان فاما ان بالملا المثبت هي فيصح ما ذكره من الملازمة وهو
بحث آخر هو ان الظاهر من قوله هو الجسم الذي لا يكون فيه غير المتناهي في المثبت به وهذا مما يجوز ان يكون غير مثبت به بان يكون مركبا من اجزاء ما
لطف الخفي الفهم الا ان يقال ان ذلك ليس بغرض المثبت به بل هو حكم من احكامه ويجوز ان يكون اعم منه وعلى هذا يكون في التوجيه ... تحملا
معنويا فلهذا قيل غاية البعد عن جهة الفوق اراد به البعد الموصوف بيوم الفوق لا الخارج عنه لانه عرفت ... فلا غاية له حتى يكون جهة السفل
وعلى هذا اولا انها بعد بل البعد الخارج لا يتحدد غاية محمول على ان لا غاية له لا على ان له غاية لكنها غير متعينة كما في البعد الداخل في غير الكرة
فانه له غاية لشبه الكل لكنها غير متعينة اذ كل من النقط المفروضة في داخله الى جهة من جهات البعد في نقطة آخر من سطحه او من قطعة
غيره فلا يتعين شيء منها لان يكون غاية ذلك البعد والمركز وان كان البعد الابعد لا به بهما من نقطة رامية البعد او بعد المركز عن المحيط
او غير كان اي وان كان نهاية البعد الابعد وبكذا في قوله الاول المحيط ليس البعد الابعد بذير فلت يا ... في توضيح الجواب
انه ان اراد بقوله الفوق والتحت جهتان متقابلتان مقابلة في الغاية انه يجب ان يكون على ابلغ وجوه المقابلة مطلقا بان يكون كل
ابعد الابعاد المفروضة عن الآخر فهو غير صحيح لان النقطة على المركز وان كان ابعد الابعاد عن الفوق لكن الفوق ليس ابعد الابعاد
المفروضة عن التحت والاطراف ان لا يمكن فرض بعد آخر عن التحت ابعد من بعد الفوق عنه وليس كذلك لانه ... لا انفصال بين طاعين منا
وكل بعد منه ... يمكن ان يفرض بعد آخر ابعد منه عن ذلك الشيء كما لا يخفى وان اراد انه يجب ان يكونا على ابلغ الوجوه
الممكنة من المقابلة بان يكون احدهما ابعد الابعاد المفروضة عن الآخر فهذا حاصل على تقدير تحددها في الكرة بان يكون الفوق سطحها
والتحت مركزها فان الفوق ... وان لم يكن ابعد الابعاد المفروضة عن التحت لكن التحت ابعد الابعاد المفروضة عن الفوق فان قلت ما ذكر من الدليل
على ان جهة السفل غاية البعد عن جهة الفوق بحيث لا يمكن ان يتصور هناك ما هو ابعد منه عن جهة الفوق بان يقال انه يجب ان يكون غاية البعد
عن جهة الفوق بحيث لا يمكن هناك تصور ما هو ابعد منه لئلا يتبدل الفوق بالنسبة الى ما هو الابعد فصار تحتا بالقياس قلت غاية البعد عن الفوق
او ... هو نفس الامر وهو بعد المركز عن ... غاية البعد ... فلو ... التحرك ... في ... الى ... عن الفوق لم يتبدل الفوق ... البعد

انتهى الكلام ... الغاية اوجها ... الى ... في ... على ... فان ... الفوق
والتحت جهتان لا يتبدل احدهما بالاخرى فالمراد منه عدم التبدل في نفس الامر لا في الفرض فتأمل المناسب ان ... الكتاب ...
بورود بطول الدليل المذكور بهذا الدليل لو دل لدل على ان البعد في الامتداد الخارج عن الجسم مطلقا لا يتعين بهما كما هو المراد من قوله وانا
لم يتعين به غاية البعد بخلاف ما ذكر المص فانه لا يدل عليه بل على ان غاية البعد عن الجسمين في الامتداد الواصل بينهما لا يتعين بهما
بناء على ان غاية البعد عن احدهما في هذا الامتداد غاية القرب عن الآخر فلا يكون غاية البعد عن المجموع ويحتمل ان يكون وجه المناسبة هو ان ما ذكره
الشارح البعد ما ذكره المص كما لا يخفى فالبعد عنه الى ابن يعني ان البعد عنه لا ينتهي الى حد فان كل حد يفرض انه غاية البعد فوراءه
ابعد منه بالضرورة بخلاف ما اذا كان في داخل الجسم الكري اذ فيه حد معين هو غاية ذلك البعد حتى ان كل حد يفرض وراءه لا يكون
ابعد منه بل يكون اقرب الى جهة القرب والا لم يتحدد جهة السفل لانها غاية البعد عن الفوق ولا يتصور ذلك الا في الكرة فنقطة
مركز غاية البعد عن سطحه بحسب الحقيقة نفس الامر وهذا القيد وقوله بحسب ... والمعنى اما للتنبيه على عدم التركيب او
للتنويع والتركيب في البسيط فيما بين الاجسام جسم غير مركب من الاجسام المختلفة الطبائع بحسب الحقيقة او بحسب ... والقاضي ...
ان الفلك البسيط موضوع لخصوصية كل من ... الاربعة والذي يظهر من موارد ... لانه حيث لم يذكروا في هذا الفن الحقيقة انه موضوع
لمعنيين احدهما جسم لا يكون مركبا من الاجسام المختلفة الطبائع والثاني ما لا يكون كل جزء مساويا منه ... وبالجملة في الاسم واللفظ ...
لما كان المعنى الاول منه كالمعنيين المعنيين الاولين من تلك ... وكان بين الاخيرين منها الطلق بالاعتبار الاول على الاولين وبالا
عتبار الثاني على الاخيرين الطلاق ... على ... والنسبة بين تلك ... ان الاول اخص من الثاني واعم من الثالث مطلقا ومن وجه
من الرابع والثاني اعم من الثالث والرابع مطلقا والثالث اخص مطلقا من الرابع فتدبر مقداري احترز به عن الهيولى
والصورة النوعية فانهما جزآن للجسم وهي ... في الحد والكلام لكن ليستا مقداريين مطلقا اي سواء كانت على قطع مستقيم
او منحني كما في الحركة الجوالية المستديرة جواب دخل مقدر وهو ان المستقيمة تقابل المستديرة والابنية اعم منها فلم ... تقسيم
المستقيم بالابنية والا لم يكن مقابلة للمستديرة بل اعم منها فاجاب بان المستديرة هي الوضعية والاطلاق على نحو حركة الجوالة
ليس باصطلاح بل بحسب اللغة وهي مقابلة للابنية فيصح تفسير المستقيمة بها فيه نظر يتوضحه ان الضمير في قوله ان كان ...
راجعا الى ما في قوله فكل ما هو ... فان ... حد الجهات فهذا غير مسلم وان كان ... الى ... والتركيب في
قوله ... فذلك ... مسلم لكن اللازم منه ان يكون ... الجهات ... على الفلك ... لا قبله ولا تم انه ليس ... كذلك
قوله ... الجهات ... هذا ... في تحدد الجهات قبل الفلك لا قبل حركة من احدهما الى الاخرى فالكتاب
الاقتصار على ان يقول فالجهات لا تكون متحددة به ... هذا القول بدل قوله فانه متحركة الى جهة وتارك الماخذ لا يدل
على انها متحددة فيه اذ الاقتصار بالنسبة الى هذا القول الآن يحمل الاقتصار على هذا المعنى فان تحدد الجهات قبل ما يتحرك
الى الجهة وتارك الاخرى يستلزم وجودهما ان لا تكون الجهات متحددة به بخلاف الفلك ... اختصار ... المعنى بالقياس الى
الاصل فالجهات لا تكون ... وذلك لو كانت متحددة به لا نتقلت بانتقاله فلا يمكن انتقاله الى جهة وتركه الى اخرى ... بان الجهات
قد فرضت كذلك وفيه نظر لان الثابت بالدليل تحدد الفوق والتحت بالفلك لا تحدد مطلق الجهات فهو في حكم ... وما ... انه لا يكفي

متحرك بالارادة يتجدد به الجهة مطلقا فيلزم فلان على الشيء تجدد الشوق والجزئية بالكل ومن كان كذلك لا يجوز ان ... كان كذلك
ان يكون بسيطا لان الطبيعة في الجسم البسيط التوضيحي في هذا المقام هو ان الشكل البسيط يقتضي طبيعة وكلها هو يقتضي طبيعة نوع
من بلها واحدة وما تشاء العقل الواحدة المادة الواحدة لا يكون الاختلاف بها ينبغي ان الشكل البسيط من جهته لان المختلف
مختلف يكون جانب منه سطحي وآخر خطا وآخر نقطة ان الشكل البسيط مستدير وههنا اي ما ذكره القوم الا وانه لا يجوز ان
يشترك البسائط في الشكل لان اشتراكها فيه يستلزم اتحادها في الطبيعة كما ان اختلافها بالمكان يستلزم اختلافها في الطبيعة
اجيب بان اختلاف المعلول يستلزم اختلاف العلل واما اتحاده فلا يستلزم اتحاد العلل فان تباين اللوازم يوجب تباين
الملزومات بدون العكس القطع ان الاشكال المختلفة كالخارج المركز المحيط بمركز الممكن فان للخارج سطحا وللمحيط بالمركز
سطحا آخر مختلفا في الشكل والمجموع فلك واحد وايضا بعضه مشتمل على ثخن فيها كوكب او تدوير وله شكل وللتدوير شكل آخر
للتدوير او الكوكب شكل آخر وهذه الاشكال لا يجوز ان يكون بالقسر لانهم لا يجوزونه على الافلاك فيكون طبيعية واحدة اجيب بان
اختلاف تلك الافلاك ليس من صورة واحدة بل من اختلاف الصور والنفوس كما يختلف باختلاف القوابل يختلف باختلاف
الفواعل وقد حصل للفلك صورة نوعية يقتضي شكلا لكن اتصلت به صورة اخرى من خارج مركز او تدوير او كوكب يحصل
له اشكال مختلفة والثالث انه يجوز ان يكون للفاعل الواحد جهات مختلفة تصدر عنه بسببها في مادة واحدة افعال مختلفة نعم
الفاعل الواحد في مادة واحدة لا يفعل الا فعلا واحدا كما تقرر في محله فهذا اي في حقيقة لا يجوز افعال مختلفة كالسطح
والخط والنقطة للشكل المضلع فانه لا يتحقق بدونها اي بدون هذه الثلاثة لانه لو لم يكن كل واحد الى كل واحد واحد منها ولو
لانه لو لم يكن شيء منها لكان ... وتوضيح هذا البحث ... الكلام ... في قوله هذا اتفق ... في العقل الاول وان الفلك محدد الجهات
لا يعلم انه غير قابل للحركة المستقيمة حتى يقال انه لا يرد عليه لجواز ان يكون الفلك غير قابل للحركة المستقيمة ويكون آخرها قابلة
لكن يرد على هذا الجواب انه لا حاجة ... بان ما يقال في بسط الفلك الى اثبات انه قابل للحركة المستقيمة كما لا يخفى على ...
مركزها مركز العالم احترز عن الدائرة التي مركزها خارج عن مركز العالم سواء كان محيطا وافق على مركز العالم اولا اذ الحركة
عليها في احد نصفيها من الفوق الى التحت لقرب ... في ذلك النصف وفي نصفها الآخر من التحت الى الفوق
كما لا يخفى لا يخفى اي لا يتميز ... على الغلب كما في عبارة الكاتبة واحتفظ لها ولفظها
عبارة عن الطبيعة لغير لا يتميز شيء من الاجزاء المفروضة في الفلك عن سائرها بطبيعة يقتضي لوازمها حصوله على وضع معين
ومحاذاة معينة اولا لاختص بطبيعة ... اذ كل شيء ههنا والمراد بالوضع في هذا المقام هو الهيئة الحاصلة من نسبة بعض
اجزاء الفلك الى ما داخله ونسبة بعضها الى البعض او الى ما ... النسبة الاولى لا الاخيرة اذ الانتقال عن الوضع بهذا المعنى الفلك ب
لا يتصور الا بالحركة الاينية وهي ممتنعة على الفلك واجزائه بينها اي بين النقطتين وسائر النقط المفروضة
في الشكل البسيط بعض ان ... في الطبيعة وصلاحيتها يصح ان يكون معطوفا على ذي الشكل البسيط اي جميع النقط المفروضة
في الفلك متساوية في صلاحيتها للقطبية والسكون وان يكون معطوفا على التساوي وقريب عنه والمقصد لا سيما ان
النقط المفروضة في البسيط ... في الطبيعة لكن يجوز ان يكون خصوصا بعضها مختصة للقطبية والسكون وخصوص بعض

كون ح

بعض من اجزائه الطبيعي وبعضها للكرى ... البطيئة والرجوع والاحاطات ... حاصلة في ... وكل البسيط على التساوي لاختصاص
النقطة المفروضة فيه بنقطة للمتكسر وبعضها للكرة ولا تكون حركته الى الجهة دون جهة والى وضع دون آخر في البساطة الى
طبيعته وان جاز ان يكون ممتنعا بالنسبة الى خصوصية جزء وتشخصه المناسب ان يقال آه لان المدار على الطبع لا ...
آخر حاصل فيه كما يشعر به كلمة في فلا يكون يلائم قوله آه على ذلك الشيء يحرك الفلك بقسر خارج في ما يا غير الميل الطباعي
مطلقا سواء كان طبيعيا مطلقا اولا لا على الميل الطبيعي بخصوصه فالحق ان يقول والا لكان الشيء مع العائق
الطباعي كهي لا مع العائق الطباعي وجب عدم الملائمة من وجه آخر وهو ان الخالي من الميل في قول ويكون ذلك الزمان
اقصر من الزمان حركة ذي ميل هو الاعم ان من الطبيعي والطباعي الصادر عن النفس فلا لازم من تلك الشرطية ان يكون
الحركة مع هذين العائقين كهي لا معه لان ان يكون تلك الحركة مع احديهما بخصوصه كهي لا معه وعلى هذا الحق ان يقول
والا لكان الشيء مع العائق الطباعي كهي لا معه وانما قال فلا يلائم ولم يقل فلا يصح لما سنذكره من ان الطبيعة قد يطلق
ويراد بها الطباع فيجوز ان يكون طبيعي في ذلك القول بمعنى الطباعي وح يكون ملائما لان العائق الطباعي شامل
للميل الصادر عن الطبيعة والميل الذي يصدر عن النفس فيكون معنى الكلام هكذا والا لكان الشيء مع العائق الطباعي كهي
لا معه وكذا الحال في ذلك اذ يجوز ان يكون للجسم الذي ليس له ميل طبيعي ميلا طباعيا فلا يلزم من الجسم العديم الميل فلا يكون
كذلك واما مستحيلة فلا يكون فيه ميل مستدير الحق ان هذا متفرع على مجموع المقدم والتالي وهو قوله والا لما فيه
الميل المستقيم من خارج لا على التالي وحده لاستلزام ان يكون في الفلك ... ميل مستدير على تقدير يقتضي المقدم لتحقق التالي
مع ان ... وتوضيح هذا الدليل ان في الوهم يمكن تحرك الفلك على الاستدارة بميل طباعي لكان ان يحصل قسرا لانه مع
الحركة بدون واحد منهما والتالي باطل لو تحركه بالميل القسري مسافة لكان زمان حركته هذه اقصر من زمان حركة اخرى مع
المعاوق بمثل ذلك الميل في تلك المسافة فلنفرض انه نصفه واذا فرضت حركة اخرى بمثل ذلك الميل مع المعاوق الذي
هو نصف المعاوق الثابتة فانه يقطع مثل تلك المسافة في نصف زمان الثانية لان النسبة بين زماني الحركتين المتعينتين
في السرعة والبطء ... بينهما في الثاني فاذا فرضت هذه ما بالتنصيف كانت تلك فيلزم ان لا يكون زمان الحركة بالميل القسري
بلا عائق كزمان الحركة بذلك الميل مع العائق والتزم هنا لم يلزم من فرض شيء من الحركتين الاخيرتين على الوجه المذكور
الا من فرض معاوق ... وكما على النسبة المذكورة وللعلم اجتماع تلك الامور اذ لا فرق في امكان كل منها فيتعين
الا ... من الحركة التي ليست موضوعها ميل طباعي فيكون مستحيلة ولا يخفى عليك ان هذا الكلام انما يتم لو كان العائق
عن الحركة القسرية هو الميل الطباعي لا غيره حتى يكون تساوي الحركة الاولى مع الحركة الثانية في السرعة والزمان ...
ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه وهو غير ... لجواز ان يكون حركة الفلك بميل قسري فالمانع عن الميل الطباعي ...
بمعاوق مثل معاوق الحركة الثانية فلا يكون تساويهما في السرعة والزمان مستلزما للازم المذكور حتى يحكم باستحالته
ولا يمنع ان يعرض مثل ما يقع عدم الميل في ذي الميل ... لم يكن نسبة كل منهما الى زمانه في ذي الميل
كنسبة ... ان النسبة بين زماني الحركتين المتعينتين في السرعة ... بين معاوقيهما فاذا كان العائق في ذي الميل ... الموصوف
بنسبة الاول الآخر الى آخره

يمضي نصف حركة ذي الميل الاول بل الآن الحركة وهو فيما لا زمان فيه ممنوع بعدم الميل كان العائق بأن ذي الميل كما هو باقيا حالي في ذي الميل الاول ان كان العائق
فيه هو الميل فقط واما اذا كان فيه عائق آخر ايضا يكون لعائق عديم الميل فمع الاول يكون زمان حركة مثل زمان حركة
عديم الميل نوع كيف وقد فرض مساواته في ذي الميل لان هذا الوجه بما ابطل على الامكان لحركة ان رجل الاستدارة لا على الامكان
حركة كلها من البسائط على الاستدارة وتوضيح هذا بارجاع الحركة القسرية الامكان حركة اى مطلقا البسيط العنصرى الكروية حتى البسائط العنصرية
لم يكن اللهم الا ان يصح المقصود ان كلا من كلية البسائط من حيث انه بسيط عنصري مع قطع النظر عن خصوصية قابل للحركة المستقيمة
وقع بمنع الفرض لانه اذا ثبت ان البسيط يمكن حركته على الاستدارة ثبت ان كلا من البسائط العنصرية من حيث انه بسيط عنصري
يمكن ان يتحرك كذلك الامكان الذكرى الذاتي اى الحركة القسرية فانها وان كانت ممتنعة في الفلك بسبب الغير لكنها على ... نظرا الى ذاته
لان الحركة يزداد هذا انما يصح ان يكون دليلا على ما ذكره لو كان المعاوق في كل من ذي الميل الآخر مثله فقط
وهو ممنوع لجواز ان يكون المعاوق في كل منهما او في احدهما مركبا من الميل ومن غيره وحينئذ يكون النسبة بين سرعتي الحركتين كالنسبة بين معا
وقيها لا كالنسبة بين ميليهما ويؤيد هذا المنع فيما سبق اجيب بانا نفرض مثل ذلك العائق مع ذي الميل ايضا والاولى ان يقال هكذا
فاذا فرضنا ذا الميل آخر يكون المعاوقة فيه اضعف مما مع ذي الميل الاول بحيث يكون نسبتها اليه كنسبة زمان عديم الميل
لان الحركة يزداد سرعتها بقدر انتقاص المعاوقة وينتقص بقدر ازديادها فلما كان المفروض انها معاوقة ذي الميل الثاني نصف
معاوقة ذي الميل الاول كان سرعة ذي الميل ضعف سرعة ذي الميل الاول فيكون نصف زمان ذي الميل الاول وهو مثل زمان
عديم الميل فيقطع مسافة وهي مثل مسافة عديم الميل وهذا انما يتم لو سلم انه يكون الحركة مع العائق كهي لا معه ولو نقص
من القوة بهذه الملازمة ممنوعة كيف لا واللازم من عدم ازدياد السرعة عند انتقاص شيء من القوة المعاوقة ان لا
يكون للمقدار المنتقص وحده وكل من اجزائه ... تلك القوة لم تزد ... وحده تاثير في المعاوقة لا ان لا يكون له
مع غيره تاثير فيها حتى لو انتقص ذلك المقدار من تلك القوة لم تزد الحركة سرعة وهكذا الى ان عدم انتقاص السرعة عند ازدياد
المعاوقة وكيف فاللازم منها ان لا يكون انتقاص الميل المعاوق فيوجب لازدياد السرعة وازدياده لانتقاصها لا ان لا يكون
ازدياد السرعة وانتقاصها بقدر انتقاص الميل وازدياده كما هو المطلوب فلا يلزم ان يكون النسبة بين الزمانين كالنسبة بين
معاوقيهما وهو يحتج قد عرفت ما فيه وبعبارة اخرى تزيده توضيحا فنقول انهم ذكروا ان الحركة لا يمكن ان ينفك عن حد من
السرعة والبطء وسماه الحكماء الطبيعية بحسب قلة المعاوقة وكثرتها وحركة عديم الميل لما كانت اسرع من حركة ذي الميل
الاول فاذا فرض ان زمان الاولى نصف زمان الثانية يلزم ان يكون معاوقتها نصف معاوقة الثانية ايضا فلا
يكون تساويهما في السرعة مع حركة ذي الميل الثاني بل يجب ان يكون كذلك بيان الملازمة ان نسبة زمان السريعة الى زمان
البطيئة اذا استويا في المسافة كنسبة السرعة البطيئة الى السرعة المعاوقة البطيئة فتكون النسبة الاولى
كالنسبة الثانية ايضا فاذا فرض الاولى بالنصف كانت الثانية ايضا كذلك فلا يكون تساوي حركة عديم الميل
مع حركة ذي الميل الثاني زمانا يصح له فان في الحاشية بقدر الثاني لا يتصل بزيادة الثاني ان حركة ذي الميل الثاني في زمان
عديم الميل يقطع ... مسافة عديم الميل ... ذي الميل الاول ... الى الميل الاول لان الزمان يزداد وينقص بحسب

بحسب انتقاص المعاوق وازدياده فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول على ما هو المفروض كان سرعة ذي الميل الاول نصف سرعة ذي الميل الثاني مثل عديم الميل فحركة
ذي الميل الثاني مثل زمان عديم الميل وهو نصف زمان ذي الميل الاول انما يقطع مثل مسافة عديم الميل وهي مسافة ذي الميل الاول لا اطول ولا اقصر
وهذا هو المستلزم ان يكون الحركة مع العائق في السرعة بلا عائق لان اتفاق الحركتين في امرين من ثلاثة امور المسافة والزمان و زمان ما
السرعة يقتضي اتفاقهما في الامر الثالث كما ان المتفقين في اثنين منها ... ونعيد نقول ان الجسم القليل الميل قطع
مسافة ... عديم الميل فهو ... زمان عديم الميل بناء على ان نسبة زمان ذي الميل الكثير الى زمان ذي الميل الاول كنسبة سرعة الاول
الى الثاني وهي كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول لان طول الزمان بازاء البطء وقصره بازاء السرعة وهما بحسب قوة الميل المعاوق وضعفه
فلما كان الميل الثاني نصف الميل الاول كان زمان ذي الميل الثاني نصف زمان ذي الميل الاول كعديم الميل فلا يقطع حركة ذي الميل الثاني
مثل مسافة عديم الاول وهو ضعف ذي الميل الاول فمثل زمان عديم الميل وهو نصف زمان ذي الميل الاول لا في زمان اقصر و
لا اطول وانه يتم كما مر التقرير الاول الاول يستدل بالاتفاق في الحركتين اعني حركة ذي الميل الثاني وحركة عديم الميل في السرعة
على ان الاول زمان الثانية لا يقطع الا مثل مسافة وكان يستدل لا ... في الزمان على انها لا تقطع مسافة اقل من
الاول زمان فتأمل وقال ابو البركات اقول الظاهر ان كلامه منع على المقدمة الثالثة ثم قال وقدر الزمان انما هو بحسب
معاوقة الميل المعاوق وحاصله انا لا نسلم ان نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان ذي الميل الاول كنسبة الميل الثاني الى الميل الاول وما
ذكر في بيانه من ان السرعة تزداد وتنقص بانتقاص الميل المعاوق وازدياده لا يدل عليه اذ اللازم منه ان لا يكون زمان حركة
ذي الميل الثاني لازدياد سرعتها بانتقاص الميل اقصر من زمان حركة ذي الميل الاول ان يكون زمانها نصف زمان هذه حتى يلزم منه تلك
المقدمة كيف والحركة كونها مستحقة للموضوع في الآن تقتضي قدرا معينا من الزمان محفوظا في جميع الحركات وما زاد عليه يكون
بحسب المعاوقة فيجيء ان ... الثلاثة في ساعة واحدة لاجل اصل الحركة وهي زمان حركة عديم الميل ويكون ساعة الى آخرها
في الزمان مع هذا ما ذكر في الجواب من ان ماهية الحركة لا تقتضي قدرا معينا من الزمان ... بل مقتضى مطلق الحركة الطالب
للمنتهى هو حفظ المنع الآن ... لكنه ... ان يعود المنع على تلك المقدمة مستندا بانه يجوز ان يكون
الحركة باعتبار القوة والمسافة المتعينة مع قطع النظر عن المعاوقة مقتضية لقدر معين من الزمان وما زاد عليه يكون
بسبب المعاوقة فالاجسام الثلاثة تشترك في ذلك القدر من الزمان لاشتراكها في القوة والمسافة كما هو المفروض والزائد
عليه بسبب المعاوقة والظاهر ان قوله ويمكن ان يقال ان البرهنة يحكم اشارة الى هذا فيكون تتمة الكلام ابو البركات لا اعتراض
آخر على اصل الدليل واعلم ان ما ذكره المجيب انما يصح لا يكون السند اذا حمل كلام ابو البركات على ان الحركة تقتضي مع قطع النظر
عن الامور الخارجية ... يقتضي قدرا معينا من الزمان واما اذا لم يحمل عليه بل على ان الحركة بما يحقق فيه باعتبار القوة القسرية
والمسافة المعينة تقتضي قدرا معينا من الزمان لم تزد ذلك هذا القدر بحسب المعاوقة فلا وجه ويؤيد هذا الاحتمال قوله وهي
زمان حركة عديم الميل لان القوة القسرية والمسافة المفروضتين موجودتان فيما في حركة عديم الميل فلا يذهب منك الى ان ما يقتضي
الحركة باطلاقها من الزمان هو بعينه ما يقتضيه باعتبار ... الامرين فنعلم ان مقتضى الاقتضاء ... فذلك الزمان الذي يقتضيه
ماهيتها هو الاقتضاء بحسب الامرين المذكورين لاقتضائها من حيث هي ... فلا يقتضي الحركة لذاتها قدرا آخر لو
كان جاز وقوعها في اقل منه وان في ... فان الحركة الواقعة في تمام ذلك القدر بعضها حركة واقعة في بعضه فكان المقدم

قوله والجسم المتحرك يجب ان يكون الجسم المتحرك على الجسم الذي حركه مطلقا او على معين بشخصيته والا لم يصح قوله فيجب ان يحصل لشيء من الاجسام فلكان من الحجام بازاء الحركة باعتبارها
لان الجسم المعين لما لم يكن مشتركا بين تلك الحركات لا يكون الحكان الذي له مدخل في اقتضائه اياه مشتركا بينها ولو فرض الحركات الثلثة
في جسم واحد يمكن اعتبار التعيين الشخصي في المتحرك ايضا قال الامام لا فائدة في هذا الكلام لانا نفرض المبدأ الجسم الذي حركته
تكون عائقا فيلزم ان يكون الحركة مع العائق كهي لا معه لانا لا نفرض ان امكان فيه شيء اذا المفروض تحرك الجسم الاخرين بميل قسري بل فرض
في الفلك لا بالميل القسري مطلقا وان هو المعلوم انما هو الكل لا الاول منع بالضرورة لانا نفرض تلك الحركات لاجسام ثلثة
في ملئه مسافة متساوية فيجوز اجتماعها في زمان واحد نظرا الى ذواتها لان الجسم الواحد والاجسام ثلثة في مسافة واحدة حتى يمتنع الا
جتماع بينها في زمان واحد فاذا لم يكن الاجتماع ممتنعا لا يكون تفاوت الحجم اذ حقيقة الجسم لابد وان يكون بحال الذات باعتبار ذلك المنتهى
كما في الطبيعة العنصرية فانها تقتضي الحركة الى الحيز الطبيعي باعتبار الخروج عنه والسكون فيه باعتبار الحصول فيه فيجوز ان يكون
للفلك اعتباران مثلا بان يقتضي طبيعته بتوسط احديهما الميل المستدير والانحراف عن جهته وبتوسط الآخر المستقيم
والتوجه الى تلك الجهة لكن لا في آن بل في آن كما لا يخفى صورة نوعية فيه ايما بالنوعية احتراز عن حدوث صورة شخصية و
زوال الاخرى عن نوع واحد كما في صورة الاتصال والانفصال فانه لم يوضع لها الكون والفساد كما وضع لحدوث صورة نوعية
وزوال اخرى [illegible] بعد العدم لان الامرين المتنافيين لا يجوز ان تشتركا في لازم واحد اذ ان اراد الواحد بالشخص
فلا يجوز اشتراكهما فيه كما يشترك انه قد تواردت العلل المستقلة على معلول واحد بالشخص والصحيح وان اراد الواحد بالنوع فهو مسلم لكن ليس
فيه منع اذ المراد ان الطبيعتين المختلفتين بالنوع لا يجوز اشتراكهما في حيز واحد بالشخص لانه لا يجوز اشتراكهما في الحيز الواحد
مطلقا بدلا على ذلك انه لو فرض حلولهما في الحيز فان حصلا معا في ذلك الحيز لزم التداخل وان حصل احدهما دون الآخر لزم
الترجيح بلا مرجح وفيه انه يجوز ان يكون الخلو عن الحيز [illegible] ويستلزم الحيز آخر [illegible] ممنوع قابل للحركة المستقيمة فكلما يقبل
الكون والفساد قابل للحركة المستقيمة ولا شيء من القابل لها بمحدد للجهات ينتج لا شيء مما يقبل الكون والفساد قابل للحركة المستقيمة
ولا شيء من محدد الجهات بقابل للكون والفساد حاصل في حيز غريب هذا ايضا مبني على انه لا يجوز اشتراك طبيعتين مختلفتين
بالنوع في حيز واحد وفيه ما مر من المنع والدفع ولا يصح حمله على المعنى الاعم وذلك لان الحيز بهذا المعنى شامل للهيئة الطبيعية
فيجوز ان يكون الجزء [illegible] للصورة الحادثة والكائن على تلك الهيئة الى الاصل لسبب القسر وخروجها عن تلك الهيئة الى هيئة اخرى
طبيعية له فلا يجب ان يكون بالحركة المستقيمة حتى يكون مستقيما يتبادر وانما قال بالتبادر لانه يمكن ان يقال معنى الكلام
هو ان الخرق يحصل بالحركة المستقيمة كما يحصل بها الالتيام او ان الالتيام يحصل بالحركة المستقيمة كما يحصل الخرق فعلى الاول يكون
اشارة الى الخرق وعلى الثاني الى الالتيام فكل منهما خلاف المتبادر وهو ان يكون اشارة الى مجموع الخرق والالتيام ويكون معنى
الكلام انهما يحصلان بالحركة المستقيمة كما يحصل بها الكون والفساد ولو قال انه لا يتيسر الخرق والالتيام الا بعد فلان ذلك
يحصل بالحركة المستقيمة لكان مستقيما مطلقا سواء كان في مواد الكستارة [illegible] او لا والملازم لكلام ههنا بعد
وهو قوله لا سبيل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه فهو انما يلزم من ذهاب الحركة الى غير النهاية اذا كان على الخط المستقيم
لا من ذهابه الى غير النهاية مطلقا اوسع لان المستقيمة بمعنى الابتداء اعم من المستقيمة بمعنى ما يقع

ما يقع على خط مستقيم فاذا لم يكن [illegible] المعنى الاعم والمستديرة يعني او [illegible] لم يكن على خط المستديرة وبينهما بمعنى [illegible] بالطريق الاولى بعبارة اختصار
آخر وهو ان يكون الحركة اي قطع الزمان هي الابتدائية الواقعة على خط مستقيم لزم وجود بعد غير متناه لان المعنى من
ذهاب الحركة الى غير النهاية ان لا يكون المنتهي [illegible] الى آخرها فلو كانت المستقيمة متناهية امكن انتهاؤها في البعد لا يمكن
التحرك عنه الى آخر وهو المطلق فذهاب الحركة على الخط المستقيم الى غير النهاية يستلزم ان يكون مسافة فيها غير متناهية قوله
والحركة التي هي بعد ليست موجودة وهي الحركة بمعنى القطع فانها لا توجد الا في [illegible] والموجودة في الخارج هي الحركة
بمعنى التوسط ليست بعد فظهر ان البعد الغير المتناهي لا يلزم ان يكون موجودا في الخارج على تقدير ذهاب الحركة الى غير النهاية
غير الحركة قبل الرجوع سواء كان الى الصوب الاول بعينه او الى صوب آخر مستديرة او مستقيمة حال الوصول اما متعلق
بالاتصال او بالفعل او كان ان وقوع المفعول في حال يستلزم وقوع فاعله لامتناع تخلف العلة التامة عن المعلول
كذلك كون الشيء في علاقة حال يستلزم وقوعه في ذلك الحال لاستحالة تخلف [illegible] استحالة ان يتعقل
المنتهى الوصول الاول ان يقول لعدم الاتصال نظرا الى القول لانه لعدم الاتصال لم يحدث فيه بل يتعقل كونه غير
موصل [illegible] ولو كان وهو عبارة عن وقت الميل الموصل وهو كونه الجسم الموصل المعلوم التام
ويجوز ارتفاع الاول [illegible] يعني الوصول الذي ينبغي الذاتي في منتهى [illegible] واحترز به عن الميلين
المجتمعين [illegible] حال كونه متوجها الى جهة حركتها وفي المتحرك على [illegible] خلافا لجهة حركته [illegible]
الآخر غريب عليها لا عليه لانه قوله لا ميل الجسم حال كونه في الحيز الطبيعي تصحيح الاتصال وازال الوصول [illegible]
التفسير دفع للاعتراض بان كل واحد من الميلين موجود حال الحركة الى آخرها فكيف اشارة الى الجواب بان المقصود
المبدأ الاول حيث انه موصل او كان فرض انه جزء ميل للحركة الى الوصول وعدمه انما تكلم التفسير بها خرج التفسير وان
كان حيث الذات باجزاء الزمان والغرض [illegible] الى ان المراد من الطرفين جزء زمان الوصول لانه [illegible]
الآن ان المحيطان به اذ لا احاد في ان الجسم اذا كان في احدهما لم يكن واصلا بخلاف ما اذا كان في احد اجزائه الى زمان الوصول
فانه لو لم يكن واصلا فيه الى المنتهى لزم ان لا يكون جميع زمان الوصول ولو كان واصلا لزم ان لا يكون الجزء الآخر من
زمانه وقد عرض [illegible] فكذا كون حال الوصول [illegible] يمكن ان يدفع بان يحمل الوصول قوله
لان حال الوصول لو كان زمانا على الوصول الجملة اذ كان حال الوصول التام لو كان زمانا لم يكن الجسم حين وقوعه في
احد جزئيه واصلا الى المنتهى [illegible] ان لا يكون الجزء الآخر جزء زمان الوصول التام كذلك لو كان حال الوصول
التام والجملة زمانا لم يكن الجسم في احد جزئيه واصلا الى المنتهى وصولا في الجملة والآن كان الجزء الآخر من زمانه واجب
واصلا والا لم يكن هذا الجزء الاول من زمان الوصول في الجملة ويتحقق لا يستلزم ان لا يكون [illegible]

ما يكون الجسم فيه ... وانقطع ... واصلا الى ... واحدة لا تبقى ولا ... قال ... يكون ... حال الوصول

الحال ويجوز حمله على المعنى ايضا فعلى الاول يكفي ذكر الموصول كما لا يخفى   ولا يزول هذا الانطباق في ممكن ان
يقال لو كان زوال الانطباق في جزء من الآن ... زمانيا لزم ان لا يتحقق ذلك الزوال ولا عدمه حينئذ ووقوع الجزء الاخير ... زمان
واللازم بين هذا الجزء او الجزء الاخير زمان ذلك الزوال وقد فرض كلاهما جزء واللازم باطل فكذا الملزوم ان
يقال لو كان زوال الانطباق حادثا فله اول ولو كان حدوثه بالحركة عن الانطباق لزم ان يكون قبله زمان الانطباق
حادثا في زمان آخر فيوضع زمان لتلك الحركة فلا يكون ما فرض انه اول زوال الانطباق اوله هف   فيكون الزمان
مركبا آه يمكن ان يمنع هذا مستندا بانه يجوز ان لا يكون مجموع الآنين المتتاليين زمانا وان كان ... بل يلزم انقطاع الزمان
لكونه امرا ممتدا فاصلا بين زمان الحركة الاولى وزمان الحركة الثانية فلو لم يكن زمانا لانقطع الزمان عنده تامل   ويلزم
منه تركب المسافة آه هذا تم وما ذكره من الانطباق لا يظهر دلالة عليه لان الزمان المركب من الآنين ينبغي ان يكون منطبقا
في الذهن لا في الخارج اذ لا وجود فيه ويجوز انطباق المنقسم الذهني على المنقسم الخارجي لا بد لنفيه من بيان   واما لا يجوز ان ...
الى تلك الطريق ادعيه فان قلت لم لا يتحرك عليه لا عنه ولا اليه فلا يلزم تخلل المحذور بين قلت لان آن حدوث ميل
تلك الحركة غير آن الميل للوصول الى تلك الطريق من حيث انه موصل فبينهما زمان فان كان زمان السكون فهو المطلوب وان كان
زمان الحركة فينقل الكلام اليه فلا بد من الانتهاء الى زمان السكون والا لزم تحقق حركات غير متناهية في زمان متناه
من جسم واحد تحج وفيه تامل   وهذه الحجة آه هذا اشارة الى نقض اجمالي يلحق الحجة بعينها ... في حدود المسافة يلزم
ان تكون الحركة الواحدة في مسافة واحدة مشتملة على سكنات غير متناهية متخللة بين حركات غير متناهية وليس الامر كذلك وقد
ويعض حركة الرجوع فان حصل حركة زمان ان يحدث في آن اشد لها الذي هو آن الوصول بعينه كما قال الشيخ فيلزم
اجتماع الميلين المختلفين والغاية في آن ومع تجويز ان يصدق على المتحرك انه مفارق لذلك الحد فيلزم ان لا يتحقق بين
ذلك الآن وآن الوصول بعض حركة الرجوع لامتناع وقوع الحركة بدون ميلها قلت حدوثه في آن الصدق لكن هو غير
منحصر في آن بعينه حتى لا يمكن ان يقع بعض حركة الرجوع في زمان بين ذلك الآن وبين آن الوصول بل كل آن يصدق على
المتحرك فيه مفارقة يكفي بينه وبين آن الوصول زمان يمكن ان يفرض فيه آنات غير متناهية يصدق عليه في كل منها انه
مفارق عن الحد المفروض تامل فيه   ثم انه اتمام الحجة فاذا الى تتمة اتمام البرهان على المطلوب هكذا حركة الموصول الى
الحد المذكور انما يصدر عن الميل فيجب ان يكون موجودا حال الوصول والميل من الامور التي توجد في آن لا من الامور التي
لا توجد الا في زمان كالحركة واما المباينة فلا يحدث الا بعد وجود ميل بان يحدث ايضا في آن ويبقى زمانا ولا يكون الآن
الذي حدث فيه الميل الثاني هو آن الوصول لامتناع اجتماع الميلين المختلفين في جسم واحد كما مر دون ... الآنين زمان
يكون الجسم فيه ... عن الميل ان يكون فيه ... اذا قيل ... الطبيعة ... وقوله والميل من الامور التي ... ان

في آن لم يوجد به وجوده الآن كما هو المشهور عليه قولنا الميل ... بان يحدث ايضا في آن ويبقى زمانا   بعيد جدا ادفع ... الآن
اللا وصول الى ان يتم الحجة المشهورة وهذا منع على اعتراض الشيخ لكونه مبنيا على زمانية فيكون العدول عنه مع ذلك الى حجة
اخرى محتاجة الى السكون في بعض مقدماتها كما فعله المص   مستقيمة لا ذاهبة الى غير النهاية على اخر الاوجه
غير قابل لاستبدال وجه وجدان زمان بدون الحركة الى فطاله   وذلك لوجوب سكون الجبل اذ لو تحرك لتحرك جهته ايضا قبل كونها
مستقرا لسكونه اذ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم   الى الحصر فيه من جهة الجبل اخرى عن الميل اليه بطل الحاصل
في الحجة من طبعه فانه لا يجوز اجتماعه مع الميل الصاعد في آن لامتناع اجتماع الميلين المختلفين الغائبين بل كل منهما آن
مغاير للآن الآخر وبينهما زمان يتحرك فيه بالعرض لا بالذات من جهة الجبل والى الحاصل ان الصاعدة بين الصاعدة والهابطة الى
من الجبل انما هو الآن لا الزمان فيكون سكون الحبة بينهما انما هو غير مانع من حركة الجبل لا لانها زمانية واما الحاصل بين الصاعدة
والهابطة من جانب الحبة فبينهما زمان لكن ليس زمان السكون لانها متحركة فيه بالعرض بحركة الجبل   ليس من شأن القبل لان
الميل الهابطة في الحبة من جهة الجبل كالذي به فلا يكون ميل الميل الصاعد للحجر المدفوع لانه قائم بالدافع لا بالمدفوع بل
من حيث الحجر المرمي الى حين فيه من جهة الرامي وهذا انما يصح اذا كانت الحبة في النزول مفارقة عن الجبل واما اذا لم
يفارق عنه ونزلت متصلة به فلا لاحتمال ذكره ذلك البعض تدبر   الواثبة وانما قيدنا به لان المنقسمة الى الطبيعية
والارادية والقسرية انما هي الحركة بالذات لا بالعرض كما مر الاشارة اليه فيما سبق   اي كل من الهرب والطلب يشار بصفة الى المعبر
الى ان ذلك اشارة الى كل من الهرب والطلب المجموعهما ... مجموع لان الظاهر ... الدليل على ... لكل منهما ان لا يكون
المراد نه قوله وذلك في الحركة المستديرة تحج سيظن لا المجموع   الكتاب ان يقال كل وضع لما ذكره المص لانه ليس من الحالة
المنافرة فلا يكون مطلوبا لقوله اي انه لا يمكن ان تكون هربا ... حالة منافرة ولا نقول لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة   فرة
وامتناع اللذة المعدوم عطف على الضرورة لا على مدخولها بل طلب اشارة الى انه المناسب ان يقول بل طالبه طلب
يكون مطلوبا لقوله واما انه ايضا لا يمكن ان يكون هربا   ولان الطبيعة عطف على قوله لان كل وضع يتحرك اليه الجسم فيكون
دليلا آخر على ان الحركة المستديرة ليست طلب لحالة ملائمة ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله لان الحركة الطبيعية هرب
عن حالة منافرة وطلب حالة ملائمة فيكون دليلا آخر على ان حركة الفلك ليست طبعية   وعلى التقديرين يخرجه ...
لان السكون على تقدير الوصول الى الحالة الملائمة لا يدل على انقطاع الحركة بالفعل بل على ذلك التقدير فلا ينافي دوامها
لجواز ان لا يصل اليها ابدا   نفس الحركة فلا اي فلا يمكن الجسم استلزام عدم زوال الحالة الملائمة الخ وقوع الحركة
الشيء حين لا انقطاع له ولو كان الجسم متحركا كالدوام بخلاف النوع لبقائه دائما بتعاقب اشخاص غير متناهية في الوجود
وفيه بحث خلاصته انه ان اريد بالطبع في قوله حيث طبع لا قسر المعنى الاعم الشامل للطبيعية والارادية شعور وارادة
فهو مسلم لكن لا يلزم منه عدم كون حركة الفلك طبيعية ان لا يكون في حيل طباعي ... فلا يكفي فيه وان اريد به الطبيعة
فهو ممنوع فان الحركة [illegible] بخلاف الحيل الطبيعي   سوى ان ... في الفلك لا ... [illegible]

منها في الحركة كما يجي بحسب العدة اي العدد ويلزم منه هذا ان يكون غير متناهية بحسب المدة ايضا وبالعكس ايضا اما الاصل فلان
كل دورة تقع في زمان مغاير لزمان كل من الدورات الاخر فهناك ازمنة غير متناهية بحسب العدة فيكون مجموعها زمانا غير
متناه اذ المركب من المقادير الغير المتناهية المتناهية غير متناهية واما العكس فلاستحالة الزمان بدون الحركة لتقديره المتناهية
اي التي يكون جزءا منه وبالكلية في الحقيقة ولا يخفى ان ثبات القوم يستلزم بطلان محالها وبالعكس فالاولى ان يقتصر على
ذكر احدهما فيحرره بعيد الشاء به قوة المركب والقوة المنبعثة بانقسامه اي النفوس النباتية والحيوانية فانها غير منقسمة بانقسام
اي الة التي هي محلها وتلك القوة مثل طبايع العناصر والنفوس المنطبعة ... الافلاك بالنسبة الى جزء الجسم لا حاجة الى القيد
فان النسبة تابعة جزء القوة في كل الجسم لان اثر كلها فيما كنسبة جزء الجسم الى الذي هو محل جزء القوة لا كلها فان التفاوت بين
الحركتين الطبيعيتين انما هو بحسب التفاوت بين المتحركين لا بين المتحركين صغرا وكبرا وبالحركة الاصغر بالطبع تحرك الاكبر بالطبع
لو لم يكن هناك مانع فلو كان منها تلبث في القوة المحركة لم يكن بينهما تفاوت في الحركة وهذا بخلاف التحريك القسري فانه يتفاوت
حيث يتفاوت المقسور صغرا وكبرا لان المانع في الاكبر اكثر منها في الاصغر كنسبة جزء الجسم الى الكل اراد بها نسبة الاقل
الى الاكثر بجزئيته قوله والا لكان فرضنا الكل في الاثر او اكثر فان المستلزم للمساوي او الزائد انما هو انتفاء الاقلية لا
انتفاء النصفية او الثلثية او الربعية الى غير ذلك من النسب العددية والا اي وان لم يكن اثر الجزء على نسبة الى اثر
كل القوة بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى الكل لكان الجزء مساويا للكل او اكثر منه في التاثير وليس كذلك ه وان لم يكن اثر الجزء بالنسبة
على مجموع ذلك الاثر لكان الجزء مساويا للكل او اكثر منه في التاثير اذ لا تفاوت دليل على قوله هذه وتلخيصه ان
التفاوت بين الحركتين الطبيعيتين انما هو بحسب التفاوت بين محركيهما فلو كان محرك جزء الجسم اقل من محرك كله لكونه جزءا منه
وان يكون حركته اقل من حركة لا امتناعها ولا اكثر من ان الشهور التي يشتمل عليها السنون اكثر منها عددا فان كل سنة اثنا
عشر شهرا فيكون عدده اكثر من اعداد السنين مع ان كلا منها غير متناه وهكذا الحال في قوله وكذا الحكم الاول في المتضاعفة اه
ولو قال مع ان السنين اكثر لصح ايضا حملا للاكثرية على الاكثرية في الاجزاء والا يلزم اه هذا جواب لدفع محذور هو ان الشهور
والسنين الماضية غير متناهية في الحقيقة غير الزمان الماضي الذي لا بداية له وهو امر متصل غير منقسم الحسن النظام فيكون
مسبوق النظام فلا يخرجان عن الحكم المذكور بسابق النظام فاجاب بان اطلاق الشهور والسنين على الزمان ليس بحسب ذاته بل باعتبار
عروض العدد لاجزائه المفروضة وهو بهذا الاعتبار غير متصل بل منفصل فلا يكفيه سبق النظام بالمعنى المذكور
ويكفيه هذا القيد اه ان اراد به في النظام بمعنى عدم الانقطاع في اجزائها كما هو الظاهر من سياق كلامه فلم يكف لان
الزمان على غير المتسق النظام بهذا المعنى لا يلزم ان يكفي في جانب عدم التناهي على حقه يخرجه عن تلك الزيادة بل قد يكون
الزيادة عليه في جانب التناهي كما هي في الامتدادين الذين ليس احدهما من جهة الاول من جهة ابعده بمقدار مثلا الى غير
النهاية وان اراد ان حمل الزيادة في عبارة المتن على الزيادة في جانب عدم التناهي لا احتراز عن الزيادة في جهة التناهي نحو

مجمل على هذا لكون فيه سابق النظام تذكر المعنى فانه فيفهم غير الزيادة المعنى المذكور فيبقى ان يقال السابق على الانتفا لكونه عن اليها فيقول والحسن لا ذكره وتكونوا الكلام حرفا به بلا دليل

فصل صلوة الجنازة اركانه الاول القيام ولا يجوز القعود مع القدرة الثاني النية وكيفيتها مر في الصلوة وينوي
التعرض للفرضية لا الكفاية ثم ان اتحد الميت نوى الصلوة عليه وان تعدد نوى الصلوة عليهم ولا حاجة الى تعيين الميت
ومعرفته انه رجل او امراة حتى لو نوى الصلوة على من يصلي عليه الامام عليه حاضرا او غايبا ولم يعرفه المأموم جاز الثالث
التكبيرات الاربع ولو زاد خامسة عامدا لم تبطل لكن لا يتابعه المأموم بل يسلم في الحال او ينتظر ليسلم معه ولا مدخل
لسجود السهو في هذه الصلوة الرابع قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الاولى وقبل الثانية الخامس الصلوة على
النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد الثانية وقبل الثالثة ولا يجب على الآل ويستحب السادس الدعاء للميت
بعد الثالثة وقبل الرابعة ويجب تخصيصه ولا يكفي الارسال للمؤمنين والمؤمنات واقل ما ينطلق عليه الاسم
كرحمه الله او غفر الله له او اللهم اغفر له وارحمه او الطف به والاكمل سيأتي السابع السلام وكيفيته ما سبق
ويسن رفع اليدين في التكبيرات ووضعهما عقيب كل تكبيرة تحت صدره والتعوذ والتامين والاسرار
بالقراءة ولو [illegible] الاستفتاح ولا السورة ويسن اكثار الدعاء للميت في الثالثة فيقول اللهم هذا
عبدك وابن عبدك الى آخره فان كان الميت امراة يقول اللهم هذه امتك وابنة عبدك
ويؤنث الكنايات ولو ذكرها على ارادة الشخص لم يضر قال البخاري رح في الحفظ اصح دعاء الجنازة رواية
عوف بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على جنازة فقال اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف
عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض
من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجه وادخله الجنة وقه
فتنة القبر وعذاب النار وان كان طفلا اقتصر على رواية ابي هريرة رض عن النبي صلى الله عليه وآله اللهم
اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغايبنا الى آخره ويقول [illegible] اللهم اجعله فرطا لابويه وسلفا وذخرا وعظة
واعتبارا وثقل به موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده واغفر لنا ويستحب الدعاء للمؤمنين
والمؤمنات بعد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم الدعاء للميت مرة اخرى وحسن ان يقدم [illegible] للميت اللهم اغفر
لحينا وميتنا الى آخره ويستحب ان يقول بعد الرابعة اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله وشرائط
المعتبرة في ساير الصلوة معتبرة في هذه الصلوة كالطهارات وستر العورة وغيرهما والاستقبال وغيرها
والسنة ان يقف الامام عند راس الرجل وعجيزة المراة ولو تقدم على الجنازة او القبر بطلت

الانوار لاعمال الابرار

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان الحكمة باحوال اعيان الموجودات انتهى في تعليق الرد بتعريف الحكمة لان العبد لتصور العلم برسمه وهو الشرف لمعرفة موضوعه
ايضا للعقل لا نظر الى ان المحاهرة من المشاهير جرت عادتهم بانهم يذكرون قبل الشروع رسم العلم وموضوعه اراد ان يسلك طريقتهم قال
بالغرض المذكور اشعارا اليهما ولما الغاية فكانه لم يتعرض اليهما مع انهما ايضا مما يذكر [illegible] دفعا لما عسى ان يتوهم من وجوب الامور
الثلاثة كما جرت عليه عادتهم فلعله يشير اشارة خفية الى ما ذكره بعض المحققين من انهم يذكرون الامور الثلاثة ولا يدعون الحصر
بها بل يمكن الزيادة عليها بذكر الامور المعينة للشروع كلها ويمكن التقليل عنها ايضا بجواز الاقتصار على بعضها ولا يخفى [illegible]
من ذلك او اشارة الى ان الغاية في الحكمة وهي الشرف بالكمالات في الدنيا والفوز بالسعادات [illegible] في الآجلة
امر مشهور [illegible] ذكر [illegible] ان ما ذكرناه نكتة على ذكر التعريف فلا يجب اطرادها كما هو المحققون من الادباء و
لا يقال التوجيه التعرض الى التعريف انه يريد تقسيم الحكمة الى ما ذكر من الاقسام تنبيها على النكتة [illegible]
بعض الاقسام ولما كان التقسيم موقوفا على التعريف انتهى به تحصيلا لما هو المقصود وفيه نظر لان المقسم ان لم
يكن معلوما بوجه من الوجوه امتنع تعريفه [illegible] المجهول المطلق وان كان معلوما في الجملة فالظاهر
ان ذلك يكفي في التقسيم فلم يحتج الى التعريف اللهم الا ان يدعى ان التقسيم على وجه البصيرة موقوف على التعريف
والمراد [illegible] في هذا التعريف فوائد الاولى ان الحكمة علم فلا يكون العمل جزءا منه لظهور
ان المركب من العمل والعلم لا يكون علما واما ما افاده الشريف العلامة في حاشيته على شرح التلويح
من ان الحق ان الحكمة العملية لا تحصل بمجرد العلم بل لا بد من العمل ايضا لانها مركبة من العلم والعمل ففيه بحث
ظاهر لان مجرد التوقف على العمل لا يقتضي ان يكون جزءا لم لا يجوز ان يكون شرطا الثانية
ان الموضوع في الحكمة هي الموجودات العينية اذ لا معنى لموضوع العلم الا ما يبحث عن احواله
من ذلك لما ذا علم ان الحكمة باحثة عن احوال الموجودات العينية فكانت
الموجودات العينية موضوعة لها قطعا ويترتب على
ذلك امران الاول ان المراد من الاحوال ههنا الاعراض
الذاتية وهي التي تلحق الشيء لذاته او لما يساويه كما تقرر في موضعه
الثاني ان الموضوع في اقسام الحكمة لم يكن امرا واحدا بل امور متعددة يشملها الموجود المطلق من انواعها ومن ههنا ينكشف ما ذكره العلامة التفتازاني
في شرح المقاصد ان الموضوع في الحكمة الالهية هو الموجود المطلق محل كلام

وبما سنذكره ان رد من ان الحكمة الالهية علم باحوال ما لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة بلكونه يحتاج
الى ان الموضوع فيها هو الموجود المطلق اعم منه كما يظهر بادنى تامل اذ لتشتة ان النحو والصرف وغيرهما مما
يتوقف على الاصطلاح الدائرة فيما بينهم لا يكون من الحكمة اذ ليس البحث فيها عن موضوعاتها على ما هي عليه في نفس
الامر بل على ما وضع الاصطلاح عليه ويترتب على ذلك ان التعريف المذكور لا ينتقض بالعلوم العربية كما قيل
بل نقول ان المراد بالاحوال ههنا الامور الثابتة للاعيان في حد ذاتها بحيث لا يتبدل بتبدل الاصطلاح و
يتغير بتغير اللغات ايضا وعلى هذا يخرج علم اللغة ايضا الراجعة ان العلم بحقائق الاعيان لا يكون داخلا في الحكمة
فانها البحث عن الاحوال فقط ولو كان العلم بالحقائق داخلا فيها لكان الحكمة علم بحقائق الاعيان
واحوالها فلما اقتصر على الاحوال فقد اشعر الى ان العلم بتلك الحقائق لا يكون منها وبهذه الفائدة منقول
من الشارح في حاشية الشرح الجديد ان للموجودات منها ما يحيط به القدرة البشرية ومنها ما لم يحيط به و
الذي يبحث في الحكمة عن احواله ما يكون من الاول لا من الثاني ان الاول يكون في جزء من الشخص جليا ولا يجزم المجمل
بالثاني الى ان الامور العامة لا يكون موضوعا في بابها فانها من الامور الاعتبارية كما سيجيء تحقيق ذلك
الى بعد ان المنطق لا يكون حكمة فانه الباحث اما عن المعقولات الثانية او عن المعقولات التصورية و
التصديقية واياما كان لا يكون البحث فيه عن الموجودات العينية فلا يكون مندرجا فيها وقد اشار الى ج
الى هذه القاعدة فيما بانه قد ثم ههنا ابحاث الاول ان هذا التعريف لم يكن مانعا لدخول علم الكلام فيه و
يمكن الجواب بان الحكمة باحثة عن احوال الاعيان على وجه لا يكون مقيدا بموافقة قانون الاسلام
والظاهر ان البحث في علم الكلام لا يكون كذلك وقد اجيب ايضا بان العلمين واحد غاية الامر ان
بعض المسائل من هذا لا يناقض ذلك وذلك لا يوجب كونها علمين كما ان بعض الاحكام الفقهية
المسندة الى بعض المجتهدين ينافي الاحكام المسندة الى غيره مع ان الكل واحد وههنا كلام لانهم
اجمعوا على ان الكلام اعلى العلوم الدينية فلو جوزنا ان الكلام والحكمة علم واحد لا يمكن القول
بان الحكمة اعلى الدينية مع انهم يجعلون المباحث المتعلقة بالامور العامة
والحكمة بل المباحث المنطقية جزءا من الكلام احترازا
عن القول باحتياج الى الكلام المباحث الحكمية
فكيف يجوزون بانحصار دحها

الثاني ان الكلام في العلم ان الحاصل باحث عن العدد مع انه لم يكن موجودا عينيا فلا يكون التعريف المذكور شاملا لعلم الحساب ولا مع انه مندرج
في الحكمة معدودة من الرياضية بالاتفاق بل ربما يدعى ان علم الهيئة ايضا مندرج في التعريف المذكور فانها الباحثة عن الدوائر الموهومة
فلا يكون البحث عن الموجودات العينية واجيب بان العدد موجود عيني عند الحكماء فكان علم الحساب مندرجا في التعريف على رأيهم وكذا البحث
عن الدوائر في الهيئة انما يكون من حيث انها من المبادي لا من حيث انها من المسائل فلا يكون الدوائر موضوعا فيها فانه يبحث فيها عن
لكن يبقى ان العلامة الثاني زاد في شرح المقاصد بان الفلاسفة لا يجعلون العدد موجودا خارجيا حيث قال في اوائل الفصل
الثاني في الكم قد اشتهر خلاف من المتكلمين في وجود الكم على الاطلاق اما العدد فلا قدح في باب الوحدة والكثرة وكانه مبني على ان الوجود
الذهني والاعيان الخارجية لا يجعلون من الموجودات العينية بل من الاعتبارات الذهنية ثم كلامه فلو قلنا ان العدد موجود عيني عند الحكماء لا يجعل
ما ذكره ما شرح المقاصد وان قلنا انه لم يكن موجودا عينيا اختل التعريف بما ذكره الشارح وكان ان يرد في ان الكل فيما بعد لما هو المشهور
البحث الثالث ان الاحوال ان اريد بها الجميع فذلك لا يمكن العلم به وان اريد بها البعض كان ذلك ينتقض بالعلم بواحد من الاحوال
كما ان اريد بها البعض المعين فذلك ليس بمستقيم والقول بان المراد جميع الاحوال التي احاطت القدرة الانسانية بها لا يتمشى ولا
يخفى عن جرح فان القدرة الانسانية متفاوتة في الاشخاص فلا ينضبط جميع الاحوال المقدورة اللهم الا ان يعتبر بالنسبة الى كل واحد واحد
لكنه يستلزم اختلاف الحكمة بالنسبة الى الاختلاف الاشخاص بحسب القدرة البحث الرابع ان المسائل المذكورة في الحكمة الاشراقية ربما كان مخالفا لما ذكره
المشاؤون فلا يكون كلاهما مطابقين لما في نفس الامر فيلزم ان لا يكون احدهما مندرجا في التعريف لظهور ان الاحوال المتنافية لا يكون مطابقا
لما في نفس الامر ويمكن الجواب باعتبار ان ما ذكر في نظم العلم المشتمل على المسائل والتصديقات المتعلقة بها والحكمة
ذكر المصدقات فلا يضر التنافي في مقام التعريف واجيب بعد تسليم الاشراقي بان الرتبة قائمة على ان المراد هو التصديقات فان المسائل لا
يتعلق بالاحوال وكذا الملكات فتبين ان المراد هو التصديقات المتعلقة بالاحوال فان قلت ان التصديق ربما يتعلق بالاحوال الجزئية بالاعيان
فيلزم ان يكون داخلا في الحكمة قلت ان المراد من الاحوال ههنا الامور التي لها اسباب في الاشكال النفسي الا في الاخروية وفي الجزئيات فانها
متبدلة متغيرة فلا دخل لها في الاشكال والمراد منها الاعراض الذاتية الثابتة للانواع الموجودة فلا يكون الجزئيات داخلة في الحكمة فانما المكن اعراضا
ذاتية للانواع الكلية كما تقرر في موضعه وتلك الاعيان اما الافعال والاعمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا اقول ههنا نظر الى ان الموضوع
في الحكمة العملية هي الافعال والاعمال مع انهم صرحوا بان الموضوع فيها الاخلاق الملكات او النفس الناطقة من حيث الاتصاف بها والعلم
باحوال الاول من حيث يؤدي الى وفي المصنف ههنا العبارة ان العلم باحوال الاول ان اخذ من حيث انها يؤدي الى اصلاح المعاش والمعاد هو الحكمة
العملية وان اخذت لا من هذه الحيثية فالعلم بها لا يكون حكمة عملية ثم انهم لم يقيدوا العلم باحوال الثاني بشيء كما يشهد به الناظر واطلقوا القول بان
العلم باحوال الثاني هو الحكمة النظرية فالمفهوم من هذا ان العلم باحوال الثاني على اي حيثية كان هو الحكمة النظرية وايضا فالمستفاد من تقييد الحكمة
بالحيثية المذكورة المصلحة للمعاش والمعاد ان المباحث المذكورة من اقسام الحكمة العملية مستندة على الحيثية المذكورة مع ان ذلك غير ظاهر ثم
البيان ... ان الكل ... على الجميع ... الحكمة النظرية والعملية ...

فهي الحكمة ... بالصورة ... والعلم بجميع احوال ... فالعبارة ... الامور ... الاول ان العلم باحوال الاشياء
لا يكون من الحكمة العملية على الاطلاق الثاني ان العلم باحوال الاشياء التي وجودها ... هو الحكمة النظرية الثالث ان لفظ الحكمة
كما يتناول مجموع القسمين كذلك يتناول الكل واحد منهما اما العملية فلانها علم بمصالح ... اقول صرح اولا بان الحكمة العملية
علم باحوال الافعال والاعمال ثم افاد بهذا انها علم باحوال الشخص المنفرد او باحوال الجماعة العامة او الخاصة ولا يخفى ان الموضوع
للاول ينبغي ان يكون الموضوع في الحكمة العملية هو الاعمال والافعال وان ما افاده ههنا ينبغي ان يكون الموضوع هو الشخص
الواحد او الاشخاص العامة او الخاصة ... متنافيان وغاية التوجيه ان يراد بمصالح الشخص الواحد او الجماعة الافعال
الصالحة المتعلقة بهما فكانه قال الحكمة العملية اما علم بالافعال الصالحة المتعلقة بشخص واحد او بجماعة خاصة او عامة
ومع هذا يبعد ... الكلام ملائمة لكن يبقى انه ينبغي ان يكتفى في الحكمة العملية منحصرا على الافعال الصالحة مع ان ذلك ليس
كذلك على ما لا يخفى وذلك كان الحكمة العملية هو التحلية بالفضائل والتخلية عن الرذائل فانها تحصل من العلم بقبائح الافعال ولهذا اخذ بعض
المحققين في شرح الحكمة العين حيث قال في تعريف الحكمة انها استكمال النفس الانسانية بتصور ما عليه الوجود ... الواجب ... الا
... للعالم ... الاول ... في الحكمة العملية
ولم يتعرض للغاية في القسمين الاخيرين مع انهم يذكرون الغاية في الاقسام الثلثة باسرها ولهذا قال المحققون في شرح الحكمة العين
ان فائدة الحكمة المتعلقة ان يعلم الفضائل وكيفية اقتنائها لتزكى بها النفس وان يعلم الرذائل وكيفية توقيها ليتطهر عنها
النفس وفائدة الثانية ان يعلم المشاركة التي بين اهل المنزل الواحد لينتظم بها المصلحة التي هي بين زوج وزوجة ووالد ومولود ومالك
وعبد وفائدة المدنية ان يعلم كيفية المشاركة التي تقع بين اشخاص الناس ليتعاونوا على مصالح ... النوع ... ثم كلامه
وهو شاملة على تنويع الفائدة في سائر الاقسام الثلثة ومع ان الفائدة الاولية في القسم الاول هو العلم بالفضائل والرذائل
ولما ما ذكره ان ... التحلية والتخلية فهو غاية الغاية الامر ... ان القسم الاول هو الحكمة الخلقية والقسم الثاني هو الحكمة المنزلية
والقسم الثالث هو الحكمة السياسية ... على ذكر عبارة العلامة التفتازاني في شرح المقاصد حيث قال ان الحكمة العملية ان تعلقت
بما ... ينتظم به حال الشخص وذكاه نفسه فالحكمة الخلقية وان تعلقت بانتظام المشاركة الانسانية الخاصة فالحكمة المنزلية والعامة
فالحكمة السياسية ثم كلامه وهو ناظر الى ان الحكمة مطلقة على كل واحد من الاقسام الثلثة وان الاسم في الاول هو الحكمة الخلقية
وفي الثاني هو الحكمة المنزلية وفي الثالث هو الحكمة السياسية وهذا موافق لما ذكره صاحب المحاكمات حيث صرح بان الحكمة العملية ثلثة
اقسام لانها اما ان لا يكون بمشاركة من الغير وهو الحكمة الخلقية او يكون بمشاركة من الغير اما في المنزل وهو الحكمة المنزلية او في المدينة
وهو الحكمة المدنية والسياسية   اما النظرية فلانها اما علم باحوال ... اقول توضيح الكلام في هذا المقام ان للاشياء وجودا في الخارج
ووجودا في الذهن فاذا اعتبرناها بالنسبة الى المادة فاما ان يكون مستغنيا عنها في كلا الوجودين او محتاجا اليها فيهما معا
او ... مستغنيا في الوجود الذهني محتاجا في الوجود الخارجي ... بالحكمة الالهية ... القسم الثاني هو الحكمة الرياضية

والحكمة

والثالث ... الموضوع ... عن المادة ... مستغنية في الوجود الذهني ... بعض المحققين ...
على انه ... ان هذا القسم غير ممكن ... ان الوجود الذهني فرع للوجود الخارجي فان كان الوجود الخارجي مستغنيا فالوجود
الذهني ايضا كذلك ضرورة ان حكم الاصل يسري الى الفرع ... فلا اشكال في ما هو الموضوع في الحكمة الرياضية فان ظاهر ... يقتضي
مطابقة الوجود الذهني للوجود الخارجي وظاهر ان الموضوع في الحكمة الرياضية لا يكون كذلك وكذا قالوا انه يستغني عن المادة في الوجود
الذهني مع ان الوجود الخارجي محتاج اليها واما ثانيا فلان المراد من مطابقة الوجود الذهني للوجود الخارجي ان الوجود الذهني متحد
معه في جميع الاحوال والاحكام فذلك ... وان اريد انه كذلك في بعض الامور فذلك مسلم لكنه لا ينفي الاتحاد مع الوجود الخارجي
في ... والاحتياج الى المادة والا ... يقال انهم لما ... الموجودات وجودها منحصرة في الاقسام الثلثة المذكورة فانحصروا
البحث عنها ولم يتعرضوا ... اقول ان ... المستفاد مما ذكروه ان الموضوع في العلم الكلي يجب ان يكون موجودا
في الخارج وهو المطابق لما يستفاد من قيد الاعيان في تعريف الحكمة مطلقا وهذا مشكل اما في الالهية فلانه يبحث عن الامور العامة
التي ... والمنفية عندهم واما في الحكمة الرياضية فلانها يبحث عن العدد وهو غير موجود في الخارج على ما صرح به العلامة التفتازاني
في ... في الحكمة الطبيعية فلانه يبحث عن الجواهر الفرد مع انه ممتنع الوجود عندهم ويمكن الجواب عن الاول بان الامور العامة
... كما افاده بعض المحققين في حاشية المطالع وهو الموافق لما ذكره الشارح ايضا وعن الثاني بان العدد موجود عند بعضهم فلعله
الكلام على هذا المذهب وانه ... الاشكال وان الكلام يبحثون عن العدد ... الاشكال ... بوجوده وكان
... العلامة التفتازاني ... ان الحكماء لا يقولون بوجوده بل ... انهم يقولون بذلك اجماع وعن الثالث بان الجوهر
الفرد لا يكون موضوعا في باب ... الجزء ... الحكمة الطبيعية فلانه ... منحصرة في الموضوع
... الصورة ... العلم الالهي ... صاحب المحاكمات ... الثاني
في الخارج ... الجواب بان الصورة ... في الحكمة الالهية
... ان الموضوع في الحكمة ربما يكون ... جميع الوجوه ... مباحث العقل الاعلى وربما يكون
... الصورة وربما يكون ... وذلك مباحث الامور العامة
... مباحث العدد ... في الحكمة الرياضية عندهم ... ان ... ما ذكره
العلامة التفتازاني ... الى المادة في وجوده الخارجي ... العقول العشرة و ... ويمكن
الجواب ... ان العدد ... الجبرية ... الى المادة ... في الوجود
... الجبرية ... ان
... العشرة ... مثلا ... سواء كان

... الحكمة الطبيعية ...

بدون المادة كما يحكى [illegible] الحكمة الطبيعية [illegible]

الحكمة البحث الرابع ان مباحث النفس من الحكمة الطبيعية عندهم ولذا ذكروها فيها مع انها لا تحتاج في المادة ولو [illegible]

واجيب بان النفس محتاج الى المادة في النشأة الاولى مستغنية عنها في النشأة الاخرى والامور باعتبار الاحوال العارضة لها في النشأة

الاولى معدودة من الطبيعية وباعتبار الاحوال العارضة في النشأة الثانية مندرجة في الالهية كذا قالوا وفيه نظر لانه ان اريد

ان النفس في النشأة الاولى محتاجة الى المادة في وجوده فذلك لم يمكن والا لم يكن معدودة في المجردات وان اريد انها محتاجة اليها في تحصيل

كمالاتها فذلك غير ممنوع فان الحكمة الطبيعية انما يبحث عما يحتاج الى المادة في وجوده ولعل الاظهر في الجواب ان الموضوع في مباحث النفس

[illegible] الى المادة في الوجود [illegible]

[illegible] في موضوع الحكمة الطبيعية [illegible]

النفس في ذلك الفصل ونظره [illegible]

[illegible] ان الموضوع [illegible] الى المادة في الوجود والتعقل [illegible]

بالكنه [illegible] ان الموضوع في الحكمة الرياضية لا يحتاج الى المادة في التعقل فان علم الهيئة من اقسام الرياضية مع انه يبحث عن الاجرام السماوية

وهي محتاجة الى المادة بحسب التعقل بالكنه لظهور انه مركبة من الهيولى والصورة فلا يمكن تعقلها بالكنه الا بتعقل اجزائها ولو كان المراد

من التعقل [illegible] ان الموضوع في الحكمة الطبيعية محتاجة الى المادة بحسب التعقل فان الموضوع فيها الجسم الطبيعي وهو مما يمكن تعقله

[illegible] الى المادة قطعا وهو العلم الاعلى ويسمى

بالالهي والفلسفة الاولى [illegible] الطبيعة [illegible] هذا العلم [illegible] المادة [illegible] وانما يسمى بالالهي

لما ذكر [illegible] ثم كلامه [illegible] ان المراد من العلم الالهي [illegible]

[illegible] بالفلسفة الاولى لان هذا العلم [illegible] الفلسفة في اللغة اليونانية [illegible] الواجب [illegible]

في العلم والعمل [illegible] الطاقة البشرية [illegible] ثم كلامه ان هذا العلم [illegible] الفلسفة

بالطريق المذكور واما [illegible] بالاول [illegible] الامور العامة [illegible] الاول

[illegible] ما قبل الطبيعة [illegible]

[illegible] العلم الالهي [illegible] علم ما قبل الطبيعة

[illegible] وعلم ما بعده [illegible] ويسمى بالرياضية والتعليم [illegible] اوائلهم كانوا

[illegible] بالعلوم الرياضية [illegible] الجسم التعليمي [illegible] اول هذا القسم

[illegible] الامور العامة [illegible]

[illegible]

العلم

[illegible] الكامل [illegible]

واحكامه كما هي عليه [illegible] في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية وهي حكمة نظرية وكمال القوة العملية القائم بالامور على

ما ينبغي [illegible] بقدر الطاقة البشرية وهي حكمة عملية وفسروا الحكمة على ما يشتمل القسمين بانها خروج النفس من

القوة الى الفعل في كمالها علما وعملا ثم كلامه وبهذا يظهر ان الخروج [illegible] الخروج انما يكون من القوة

الى الفعل [illegible] ان ذكر الخروج لا يكون [illegible] الخروج على الحكمة [illegible]

[illegible] المنطق والعمل [illegible] ان الحكمة [illegible] النفس من القوة الى الفعل [illegible]

[illegible] ان الحكمة علم يخرج به النفس من القوة

الى الفعل [illegible] العلم المتعلق باحوال الاعيان يلزم

خروج المنطق ايضا [illegible] من الحكمة فعلى هذا لا يكون العلم باحوال

الامور [illegible] ان الامور العامة [illegible] الموجود الى [illegible] من الواجب والجوهر والعرض

[illegible] الموجودات [illegible] لجميع الموجودات على الاطلاق [illegible] هذا التعريف

لجميع الموجودات وان الاحوال المختصة [illegible] الجوهر والعرض [illegible] الموجودات [illegible]

ان [illegible] ان العدم والامتناع [illegible] ما ذكره [illegible]

ذكرها في باب الامور العامة انما كان على سبيل الاستطراد كما اشار اليه في اوائل الشرح الجديد للتجريد فان كان [illegible] الاحوال

الثابتة لها [illegible] من الحكمة وان كان [illegible] الاحوال الثابتة [illegible] الامور العامة

ان الامور العامة [illegible] الموجودات العينية فلا يصح الحكم بان الامور العامة [illegible]

[illegible] موجودة [illegible] الموجودات العينية [illegible] الافراد [illegible] لا يكون

[illegible] موجودة [illegible] الممكن موجود بوجود زائد [illegible] الممكن لا يكون موجودا

واجيب بان الامور العامة [illegible] الامور العامة اذا جعلت محمولات [illegible] الموضوعات [illegible]

[illegible] الامور العامة اذا [illegible]

ذاتية للموجودات العينية [illegible] مسائل الحكمة [illegible] فان موضوع المسألة يجوز ان يكون [illegible]

ذاتيا لموضوع الفن [illegible] ان الامور العامة ان [illegible] لا يكون اعراضا ذاتية لما هو

الموضوع في الحكمة الالهية فكيف يبحث عنها في الحكمة الالهية [illegible] عليه انا [illegible]

[illegible] العنوان [illegible] موضوع الحكمة الالهية [illegible] المادة [illegible]

[illegible] الامور العامة [illegible]

في نفس الامر اذ الوجود [illegible] الحكمة

فان الشريعة المصطفوية قد وقفت الوقوع عليها ايضا فلو كان هذا موجبا للاعراض عن الحكمة لكان موجبا للاعراض عن الحكمة الالهية ايضا

فتدبر لانه اذا اراد بالامور آه اقول البحث ساقط لانا نختار ان المراد من الامور الموهومة ما لا يكون موجودا عينيا و[illegible] ان ذلك يصلح

للاعراض عنها فان المهم هو البحث عن الموجودات العينية المستغنية عن امثال هذه الامور فلا بد ان يتعرض في المنطقتين آه اقول [illegible]

في ان وجود المنطقتين موقوف على فرض المنطقتين وفيه وان لم يفرض بينهما دائرة عظيمة وقوله وان لم يفرض غير جنسهما دوائر صغار [illegible]

في ان وجود المنطقة والدوائر الصغار وغيرها [illegible] بعرض الفارض [illegible] يلزم ان لا يكون المنطقة والدوائر الصغار

موجودة في نفس الامر [illegible] بيان معنى نفس الامر ان الموجود في نفس الامر [illegible] لا يكون [illegible] فارض [illegible] عن قريب [illegible]

صار الحكم [illegible] مطابقا لما في نفس الامر [illegible] فان هذه الامور ان لم تكن موجودة في نفس الامر

فكيف يكون [illegible] مطابقا لما في نفس الامر اللهم الا ان يراد [illegible] يطابق نفس الامر [illegible] يطابق

نفس الامر لا يقتضي وجود الموضوع فيه ومعنى كون الشيء موجودا آه اقول لا [illegible] ان الموجود ربما يكون فرضا محضا

وربما يكون [illegible] في نفس الامر اراد ان يبين معنى كون الشيء موجودا في نفس الامر ايضا بالمعنى المذكور ولا يبعد كل البعد ان يكون [illegible]

على ذلك كشف التعريف للحكمة في صدر الشرح فانه لما ذكر ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر ناسب تحقيق

الحال في معنى نفس الامر توضيحا للتعريف [illegible] للعلوم الاصطلاحية [illegible] بالاصطلاح [illegible] الاعتبارات ومن الذهني [illegible]

اقول اذا كان المراد من الذهني ما [illegible] ما ذكره [illegible] الدلائل [illegible] اثبات الوجود الذهني فان

غايتها اثبات وجود آخر مغاير للوجود الخارجي واما اثبات وجود آخر مخصوص [illegible] فلا يستفاد من الدلائل المذكورة نعم

يوجب [illegible] في المجردات [illegible] الوجود الذهني والخارجي [illegible] فاذا لم يكن الوجود فيها داخلا في الوجود

الذهني [illegible] غير مندرج في الوجود الخارجي فلزم القول بوجود آخر غير مندرج في القسمين المذكورين مع انهم لم يقولوا بذلك ولعل هذا

هو الباعث لصاحب [illegible] ان المراد من الوجود الذهني ما لا يكون [illegible] سواء كان موجودا

في النفوس [illegible] وعلى هذا [illegible] ان النسبة بينهما عموم من وجه بل الحق ان الموجود في الذهن [illegible]

اعم من الموجودة في نفس الامر لان كل موجود في نفس الامر موجود في الذهن بهذا المعنى [illegible] الخمسة فيكون موجودة في الذهن لا في نفس

الامر [illegible] بحث وهو ان الحكم بان زوجية الخمسة موجودة في الذهن ان لم يكن صادقا مطابقا لما في نفس الامر [illegible] فلا عبرة به

وان كان صادقا مطابقا لما في نفس الامر يقتضي وجود الطرفين في نفس الامر فيلزم ان يكون زوجية الخمسة [illegible]

الصادقة موجودة في نفس الامر [illegible] الوجود الذهني [illegible] الوجود في نفس الامر [illegible]

فقولنا زوجية الخمسة موجودة في الذهن [illegible] في نفس الامر صادق [illegible] مطابقا لما في نفس الامر [illegible] مطابقا لما في نفس الامر

[illegible] نفس الامر [illegible] الطبيعي [illegible] الاحوال المتعلقة بالطبيعة

[illegible] ما ذكره الشارح [illegible] الطبيعي [illegible]

على هذا التقرير ما ذكره هذا القائل على ان ما ذكره الشارح لا [illegible] من عبارة [illegible] صيغة الجمع [illegible]

في الحكمة الطبيعية [illegible] بصيغة الجمع [illegible] ان الحكمة الطبيعية علم [illegible] عن احوال الموجودات

[illegible] الوجود والتعقل [illegible] المراد من الطبيعيات الحكمة الطبيعية [illegible] العلم [illegible] الصادق

ان المباحث ان اريد بها الاحوال كان الاول [illegible] هذا القائل وان اريد بها المسائل كان الاول [illegible] وهذا الكشف ان [illegible]

[illegible] لم يكن واحدا وذكروا ان الجسم الطبيعي آه اقول [illegible] صاحب [illegible] الشفاء [illegible] ذكر ان المشهور [illegible]

[illegible] ان الجسم هو الطويل العريض العميق [illegible] ان الجسم ما يوجد فيه ابعاد ثلثة بالفعل بل [illegible] الجوهر الذي يمكن ان [illegible]

ابعاد ثلثة [illegible] هذه عبارته [illegible] معنى هذا الرسم ان هذا التعريف لا يكون [illegible] فلا يرد عليه ما ذكره الامام الرازي [illegible]

التعريف انما كان اذا كان الجوهر جنسا [illegible] ان ذلك غير ثابت [illegible] ان ما ذكره [illegible] لان [illegible] الجوهر جنسا [illegible] التعريف الرسمي [illegible]

[illegible] عام [illegible] التعريف [illegible] الثلثة [illegible] الجوهر القابل

[illegible] التعريف [illegible] ما ذكره [illegible] ما ذكره الشارح [illegible]

بل [illegible] التعريف [illegible] الجوهر المجردة لان فرض الابعاد الثلثة [illegible] الامر ان يكون المعروض [illegible]

[illegible] على ان [illegible] التعريف لا يكون [illegible] لجواز ان يكون [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] الحكمة [illegible] الاشكال [illegible] ان [illegible]

[illegible] الابعاد الثلثة في الجواهر المجردة [illegible] ان ذلك [illegible] لامكان الفرض للابعاد الثلثة [illegible]

الجواهر المجردة [illegible] ذكره [illegible] اذ لا فرق بين الواجب والجواهر المجردة في [illegible] ان ذلك [illegible] في نظر [illegible]

[illegible] فلا يصدق هذا التعريف [illegible] ان المراد من [illegible] القسمة الوهمية [illegible] القسمة

[illegible] صادق على [illegible] بانه لا يصدق [illegible] لان الانقسام [illegible] الجهات الثلث [illegible] الجسم

[illegible] لانه ان اراد ان الانقسام [illegible] الجهات الثلث [illegible] وان اراد ان الانقسام الوهمي فيها [illegible]

[illegible] المراد من الانقسام [illegible] الجسم الطبيعي هو الانقسام [illegible] ان الاجسام [illegible] الاولى

ان يكون المراد من الانقسام [illegible] الانقسام [illegible] ان يكون المراد من الانقسام الوهمي [illegible]

[illegible] الاول [illegible] ان يكون المراد من الانقسام [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] الهيولى [illegible] هذا [illegible] ان يكون المراد من الانقسام [illegible]

[illegible] فان التعريف [illegible] يصدق على الجسم الطبيعي [illegible] الهيولى والصورة [illegible]

[illegible]

بواسطة الهيولى ... فان ... لا يكون ... [illegible]
الانفكاك بالواسطة الداخلة لا بحقيقة الصورة ايضا فانه مقبول الانقسام انما يكون بواسطة الهيولى وهي خارجة عنه واما الجسم الطبيعي
فهو قابل لهذا الانفكاك بواسطة الهيولى وهي داخلة فيه فيصدق عليه انه الجوهر ... بل لا ... بواسطة الداخلة ولا بصدق
على جزء ... فيتم التعريف ... وربما يدعى ان شهرة ... الجسم انه يقبل الانفكاك بواسطة
الهيولى وهي جزء منه يكفي للشهادة ... ذكر ... المباحث على هذا التقدير لفظة
لا ... هذا كله اذا ثبت ان القابل لهذا التعريف ... المساواة في التعريفات اذ لو كان ... المحقق
زيادة للتعريف ... ان الانقسام ... تعريف الجسم الطبيعي
لا يمكن ان يراد به الانفكاك الفعلي ... الافلاك ... ان يكون المراد ...

[illegible]

الجسم من الجزء الذي لا يتجزى وان جزئيات المحمول في هذا الحكم لا يكون مساويا للموضوع لظهور وجوده في الخط والسطح فلا يتجه الا التقييد بالمحمول
بالجوهر فكانه قال بعضهم ... ان الجسم الجوهر غير مركب من الجزء الذي لا يتجزى وربما يدعى ان هذا التقييد مع كونه خلاف الظاهر لا يجعل المحمول مساويا
للموضوع لظهور وجوده في الجواهر المجردة فلا يتجه الا اثبات الوضع ايضا فكانه قال بعضهم ان الجسم جوهر ذو وضع غير مركب من الجزء الذي لا يتجزى
ولو قيل في اول الامر ان الجسم غير مركب من الجزء الذي لا يتجزى مع صلاحية التركيب لم يتجه الا اعتبار القيدين في تحصيل المساواة فان هذا
المحمول لا يوجد في الخط والسطح ولا في الجواهر المجردة ... بان المحمول ههنا مشتمل على امرين الاول انه غير مركب من الجزء الذي
لا يتجزى الثاني انه مركب من الهيولى والصورة اما الامر الاول فلما ذكره في هذا الفصل واما الامر الثاني فلما ذكره في هذا الفصل اللاحق واثبات
... هذا ارتباط ... الفصلين المسئلة واحدة وهو جوهر ذو وضع اقول ... قيد الجوهر احتراز عن النقطة فانها عند
... التقييد بالوضع ... الجواهر المجردة ... احتراز عن الجسم الطبيعي فانه ...

[illegible]

الى ان اختصاص القطع بنفوذ النطع واختصاص الكسر بالاجسام الصلبة كما هو المشهور بيان ذلك فان قلت بعدم الحصر لا يتم ان الاكتفاء بما
ذكره الشارح يكون مناسبا والقسمة الوهمية آه اقول لما كانت القسمة القطعية والكسرية واضحتين متميزتين لم يتعرض لبيان الفرق بينهما
واما القسمة الوهمية فهي مشتبهة بالقسمة الفرضية فلذلك تصدى لبيان الفرق بينهما فقال ان القسمة الوهمية ما هو بحسب التوهم جزئيا
واما القسمة الفرضية ما هو بحسب الفرض كليا وان جزم بان هذا الفرض بالنظر الى ان المدرك بالعقل لا يكون الا كليا وذلك تم فان المستفاد من
عبارة القوم ان العقل انما يدرك ما لا يكون مقرونا بالعوارض الجزئية واللواحق المادية سواء كان كليا او جزئيا فالاولى في بيان الفرق
القسمة الوهمية لا يكون الا متناهية فانها من آثار القوى الجسمانية وهي متناهية عندهم واما القسمة الفرضية فانه يجوز ان يكون غير
متناهية لما تقرر في موضعه فان قلت ان الجزء ان كان كليا فلا يجري فيه القسمة الوهمية وان كان جزئيا فلا يجري فيه القسمة العقلية
قلت انه يجوز الآن تعقله ويمكن ان يكون بوجه كلي فيكون مدركا بالعقل فيجري فيه القسمة العقلية ويمكن ان يكون بوجه جزئي فيكون
مدركا بالوهم فيجري فيه القسمة الوهمية كذا قيل وانت خبير بانه مبني على ان الجزئيات كلها مدركة بالوهم سواء كانت مادية او مجردة مع ان ذلك
تم فان القوة الوهمية لا يدرك الا المعاني [illegible] بمجرد ان الجزء يكون جزئيا لا يكفي في كونه مدركا بالوهم بل لا بد ان يكون ماديا مع ان ذلك
ليس كذلك لو فرضت جزئين آه اقول اعترض عليه اما اولا فبالمعارضة وذلك من وجهين الاول انا اذا فرضنا كرة حقيقية على سطح حقيقي
غاية ما تمسه بجزء لا يقبل الانقسام والا لكان في سطح الكرة خط مستقيم او سطح مستقيم مع ان الكرة كرة حقيقية ثم ذلك الجزء اما الجوهر
او حال فيه [illegible] يلزم ان لا يكون محله منقسما ضرورة انقسام الحال بانقسام المحل واياما كان يثبت جوهر لا يقبل الانقسام وهو المط الثاني ان
الحركة الى [illegible] موجودة فهي لا يقبل الانقسام والا لكان شيء منه قبل او بعد لكونه غير قار الذات فلا يكون الحاضر بتمامه حاضرا واذا
ثبت في الحركة جزء غير منقسم وهي منطبقة على المسافة بمعنى ان كل جزء منها منطبق على جزء منها ثبت من المسافة جزء غير منقسم وهو المط
واجيب عن الاول بان انقسام الحال انما يلزم من انقسام المحل اذا كان حلوله حلولا سريانيا اما اذا لم يكن كذلك فيجوز انقسام
المحل بدون انقسام الحال كما في الخط والنقطة الحالة فيه وعن الثاني بان الحركة بمعنى القطع لا يكون موجودة فقط واما الحركة التوسطية
فهي غير منطبقة على المسافة كما سيذكره الشارح واما ثانيا فبالنقض وهو ان الدليل المذكور يجري في النقطة فلو لم يكن صحيحا [illegible]
لزم انتفاء النقطة مع ان الحكماء يقولون بها ويكون موجودة ولعل الشارح حيث خص امتناع التداخل بالجوهر يشير الى الجواب عن هذا
النقض فان التداخل انما يكون مستحيلا في الاجسام فلا يكون الدليل المذكور جاريا في النقطة كما يشهد به ادنى تامل صادق ولما كان لقائل ان يمنع
وهو ان الدليل المذكور مبني على الاجزاء الثلثة على الطريقة المذكورة مع ان ذلك في [illegible] المنع لا يجوز ان لا يوجد الا جزء واحد كما في
الواجب والجواب ان الكلام على تقدير كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى والا لكان الجزء منحصرا في فرد واحد كما ذكرنا فلا يتحقق تركب
الجسم منه هذا خلف على انه يمكن ان يفرض الجزئين سيفين وسائر الكلام فلا يكون الدليل [illegible] مبنيا على وجود الاجزاء الثلثة لكن يبقى امران
الاول ان اكثر المتكلمين القائلين بالجزء يعرفون الجسم بالمنقسم ولو في جهة واحدة كما صرح به صاحب المواقف فلا يكون تركب الجسم من الاجزاء التي
لا تتجزى [illegible] موقوفا على وجود الاجزاء الثلثة [illegible]

بلغ المقابلة [illegible]

التداخل

التداخل انما يلزم لو فرض كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى واما اذا لم يفرض ذلك كما [illegible] العلامة فلا [illegible] لكن ذكر [illegible]
وقد اقر الجواهر [illegible] بعضها آه اقول [illegible] من عبارته ان التداخل [illegible] دخول بعض الاجزاء في حيز البعض لا في نفسه مع ان الظاهر هو
والموافق لما قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد ان التداخل هو ان ينفذ احد الجزئين في الآخر ويلاقيه بالكلية بحيث يتحد حيزهما وحجمهما
ثم قوله بالبديهة [illegible] انه يتمسك في نفي التداخل بالبديهة [illegible] فلا يكون [illegible] وطرف [illegible] آخر ولو اورد كلمة ايضا فكان [illegible]
التداخل [illegible] الا ان خلاف لا يحكم ببداهة العقل [illegible] انه يستلزم خلاف المفروض ثم قوله حيث يتحد [illegible] في الوضع والحجم ناظر
الى ان التداخل انما يستعمل في الامور المقدارية وهو موافق لما في شرح المقاصد حيث صرح بان التداخل يختص بالضرورة لان
حاصله [illegible] الكلام [illegible] وعلى هذا [illegible] ان الجزء الذي لا يتجزى لا حجم له [illegible] فكيف يتصور التداخل فيه [illegible]
[illegible] بهذا المقام ابطال كون الجسم مركبا من الاجزاء التي لا تتجزى وعلى هذا [illegible] ان فرض الجزئين الجسمين او بين الشيئين
لا [illegible] بهذا المقام لان الغرض اذا كان ابطال الجزء في نفسه [illegible] حاصل سواء فرض الجزء بين الجزئين او بين الشيئين وانما
[illegible] على هذا التقدير ان [illegible] الطرفين [illegible] الوسط [illegible] التداخل [illegible] وان كان الغرض ابطال كون
الجسم مركبا من الجزء الذي لا يتجزى [illegible] الجزئين [illegible] بان يحمل عليهما [illegible] الجسمين فان [illegible] على هذا التقدير
يجب ان يكون [illegible] فرض الاجزاء الثلثة كما ذكر ولكن هذا [illegible] ولانا لو
فرضنا جزءا على ملتقى جزئين اقول يمكن ان يقال انا اذا فرضنا جزئين متلاقيين فاما ان يلاقي احدهما الآخر بتمامه او ببعضه
فعلى الاول يلزم التداخل وعلى الثاني يلزم الانقسام [illegible] ان التقرير على هذا الوجه اخصر كما ذكره [illegible] فان كلا واحد منهما
مبني على وجود الاجزاء الثلثة [illegible] يعرفون الجسم ولو في جهة واحدة فيمكن حصول الجسم من الاثنين
على هذا التقدير فلا يلزم من تركب الجسم من الاجزاء التي لا تتجزى وجود الاجزاء الثلثة لكفاية الاثنين على هذا التعريف فان قلت ان الجسم
هو الجوهر [illegible] المنقسم في الجهات الثلث كما صرح به الشارح وهذا مستلزم لوجود الاجزاء الثلثة قلت ان الدليل على هذا التقدير
انما يدل على ابطال تركبه منها على اي وجه كان [illegible] ان هذا التقرير [illegible] ابطال تركبه منها على [illegible]
[illegible] التقرير بما ذكره [illegible] هذا المقام انا لو فرضنا جزءا [illegible] آخر امكن اتمام الوجه الاخير بان
يقال انه يلاقي ذلك الشيء بتمامه او ببعضه [illegible] فلا حاجة في الدليل الى وجود الجزء [illegible] فان
[illegible] على هذا الوجه [illegible] الدليل على بطلان الاجزاء في نفسه فذلك غير حاصل [illegible] وان كان [illegible] على بطلان
تركب الجسم منه فذلك مستلزم لوجود الجزئين قطعا فلا يجري [illegible] الدليل على وجود الجزئين لكن اقامة الدليلين على بطلان آه
اقول [illegible] على ان استحالة التداخل في الجزء انما يظهر على تقدير تركب الجسم منه اما اذا قطع النظر عن ذلك كما في
الاستدلال على بطلان الجزء في نفسه فللخصم ان يمنع استحالة التداخل فيه مستندا بان امتناع التداخل انما يجري في الامور المقدارية
كما دلت عبارة الشارح [illegible] وهو الوارد [illegible] المذكورة في اكثر الكتب المتداولة وعلى هذا [illegible] من الدليلين
فصل في اثبات الهيولى اقول الظاهر ان المسئلة [illegible] ثابت ولا يرد عليه ان الهيولى [illegible] موضوع
الحكمة الطبيعية [illegible] ذاتية [illegible] من العرض الذاتي فكيف يكون موضوعا للمسئلة في الحكمة الطبيعية

وانما قلنا انه لا يرد لان هذه المسئلة ليست من مسائل الحكمة الطبيعية كما سيذكره الشارح فلا يجب ان يكون موضوعها ما ذكر [illegible]
المسئلة هي قولنا الجسم مركب من الهيولى والصورة في هذه المسئلة ليست من الحكمة الطبيعية الا ان هذا لا يلائم ما سيذكره الشارح ومع
ذلك يحتاج الى تغيير في العبارة بان يكون قوله فصل في اثبات الهيولى في قوة قولنا فصل في اثبات تركب الجسم من الهيولى كل جسم
من حيث هو جسم مركب لفظة العبارة ناظر الى انحصار الجزء في الاثنين فكانه قيل ان كل جسم مركب من جزئين فقط وعلى هذا يرد ان الجسم مركب
من اجزاء ثلثة احدها الصورة الجسمية والثانية الصورة النوعية والثالثة الهيولى فلا يصح الحصر في الاثنين ولعل الشارح
اشار بهذا فاجاب بان الجسم من حيث هو جسم مركب من الجزئين فقط فيصح الحصر في الاثنين من هذه الحيثية فانما تركبه من الصورة النوعية
لا يكون من حيث هو جسم بل من حيث انه نوع فالحق [illegible] بان هذا الجواب انما يحتاج اليه اذا ثبت ان قولنا كل جسم مركب من الجزئين يقتضي انحصار
الاجزاء في الاثنين مع ان ذلك غير مسلم فان اثبات التركيب من الجزئين لا ينافي اثبات التركيب من الاجزاء الثلثة على انه يمكن ان يراد من الجزئين
ههنا الحال والمحل كما يشير اليه قوله حلول احدهما في الاخر فاندرجت الصورة الجسمية والنوعية كلاهما في الحال او يقال ان الصورة النوعية مما
اختلف في وجودها فان الحكماء الاشراقيين لا يقولون بذلك كما صرح به في شرح الهياكل في مباحث الهيكل الاول فالتركيب المتفق عليه
لا يكون الا من جزئين فصح الحصر   وقد يقال الحلول اختصاص شيء بشيء آه اقول يمكن ان يكون المحدود ههنا حلول الجواهر فان الكلام
ههنا لا في الحلول مطلقا فكانه قال ان حلول الجواهر عبارة عن اختصاص جوهر بجوهر آه وحينئذ يكون الاشارة الى احدهما عين الاشارة
الى الاخر فعلى هذا يسقط الاعتراضات الثلث بحيث على انا لو سلمنا كون المقصود من التعريف مطلق الحلول فلا يبعد دفع الاول بان يقال ان
الاشارة الحسية الى المجردات بالذات [illegible] الاشارة الى عوارضها [illegible] بالتبع فيصدق هناك انها عين الاشارة التحقيقية والتقديرية
فيكون التعريف المذكور شاملا لحلول الاعراض في المجردات او يقال ان الاشارة الى هذه الاعراض عين الاشارة الى ذوات
المجردات بمعنى انه لو اشير اليها كانت الاشارة اليها متحدة مع الاشارة الى عوارضها ولا يبعد دفع الثاني ايضا بان المراد تعريف مطلق الحلول على
وجه يشمل حلول الجوهر وحلول الاعراض لكن اذا كان بطريق السريان فخروج حلول الاطراف عن التعريف لا يكون مضرا لان المحدود مخصوص
بالحلول السرياني [illegible] عن المحدود فلا يكون خروجه مضرا بل هو تام على هذا التقدير ولا يبعد ان يجاب عن الثالث ايضا بان المراد من
الاتحاد في الاشارة هو الاتحاد حسا فقط بحيث لا يمكن بالذات ايضا وما توهم ان قوله اختصاص شيء [illegible] المتباينة يجب ان الذات
اذا [illegible] ان الذات اذا تداخلت صارت متحدة فلا يوجد بينهما اختصاص وعلى هذا كان خروج الاطراف المتداخلة عن التعريف في
غاية الظهور ثم انه انما احتيج اليه اذا ثبت ان التعريف المذكور للمتأخرين المجوزين للتعريف بالاعم والاخص فالوجه لهذا
كونه ساقطا [illegible] فان [illegible] على تقدير تسليم مقدماته ان التعريف المذكور لا يكون جامعا ولا مانعا فاذا لم يكن [illegible]
[illegible] والمانعية كما صرح في شرح المواقف لا يكون الاعتراض على هذا الوجه مضرا والعكس فنقول ان ما ذكر بخصوصه الجواب
عن الاعتراض الاول من ان الاشارة ههنا يعم الاشارة التحقيقية والتقديرية فيدخل حلول العوارض في المجردات انما يصح اذا ثبت ان
ذوات المجردات لو اشير اليها كانت الاشارة اليها عين الاشارة الى الاعراض وذلك [illegible] اذ لو اشير الى الذوات يجب التعدد [illegible]
يجوز ان يكون الاشارة اليها مغايرة للاشارة الى عوارضها وقد اشار الشارح الى ذلك في الكتب المفصلة حيث قال انا لا نسلم ان
[illegible]

في المجردات

ما هو خارج عن التعريف فلا يكون جامعا اما الاول فلان الاشارة الى الشيء غير متحققة هناك فلا يصدق هناك انه اختصاص بحيث على وجه يتحد
الاشارة اليه واما الثاني فلان الحلول ههنا مطلق الحلول فاذا خرج بعض افراده عن التعريف ثبت انه ليس جامعا [illegible] في مقولة الجواب يجوز ان
يكون هذه الاشارة متحدة مع الاشارة الى العوارض وقد حكم الجزم بان حلول الاعراض في المجردات خارج عن التعريف وهذا انما يتحقق [illegible] لم
ادعيتم انه خارج عن التعريف فاذا قلتم انه لا يمكن الاشارة التقديرية متحدة فذلك يكون منعا على المنع وهو غير مسموع على قانون
المناظرة   الثاني انه لا يصدق على حلول الاطراف الى اخره اقول هذا الوجه من الاعتراض حاصل الوجه الاول بحسب التحقيق فان حاصل
ان التعريف غير جامع لانه لا يصدق بعض افراد المعرف مثل حلول الاعراض في المجردات ومثل حلول النقطة في الخط ومثل حلول الخط في السطح
ومثل حلول السطح في الجسم فظهر ان الوجه الاول والثاني انما يختلفان بحسب التمثيل لا بحسب [illegible] التعريف فانما حاصلهما اعتراض واحد على كون التعريف
غير جامع [illegible] على صور كثيرة خارجة عن التعريف والتفصيل الاعتراض باعتبار كل [illegible]
الاعتراض [illegible] الاربع بل الى الاكثر ثم لا يخفى عليك ان هذه الوجوه انما يصح [illegible] اذا ثبت ان المراد من الحلول الحلول
مطلقا سواء كان في الجواهر او في الاعراض [illegible] ان يكون المحدود مخصوصا بحلول الجواهر كما اشير اليه في الكتب [illegible]
لكن ان التعريف لمطلق الحلول [illegible] في الجواهر والاعراض فلا يبعد ان يكون الحلول مخصوصا بما كان في طريق السريان فلا [illegible]
حلول الاطراف عن التعريف لانه لم يكن سريانيا فلا يكون داخلا في المحدود   الثالث انه يلزم منه ان يكون الاطراف آه اقول هذا الاعتراض
[illegible] ان المراد [illegible] اختصاص [illegible] بجوهر لا الاطراف المتداخلة لظهور انتفاء الجوهرية
ههنا واما ثانيا فلان تعريف الحلول بما ذكر يحتاج الى امرين [illegible] وجود اختصاص بين الحال والمحل واتحاد الاشارة اليهما فان قلتم
ان الامرين المذكورين كليهما متحقق في الاطراف المتداخلة فلا نسلم لان وجود الاختصاص بين الشيئين يقتضي تغايرهما وهي منتفية في الا
طراف المتداخلة وان ادعيتم ان الامرين متحققين فذلك لا يستلزم الحلول   اذ المراد بالاختصاص المذكور ههنا آه اقول الظاهر ان
المراد بالاختصاص ههنا التعلق الخاص المستلزم للاتحاد في الاشارة [illegible] الذات فحينئذ [illegible] الاطراف المتداخلة بهذا [illegible] عن التعريف ولا يلزم ان
يكون احدهما حالا في الاخر لظهور الاتحاد هناك بحسب الذات ايضا وهذا [illegible] كما سيذكره الشارح في تحقيق التعريف الرابع من التعاريف
المنقولة للحلول واما ما ذكره الشارح ههنا من ان المراد من الاختصاص [illegible] انه لا يمكن تحقق هذا الشيء [illegible] قطعا الى ذاته بدون ذلك
ففيه ان ذلك خلاف المشهور [illegible] التعريف [illegible] على انا نقول ان هذا المعنى يقتضي ان لا يكون الصورة حالا في التحقيق
[illegible] الوجود [illegible] الصورة بدون الهيولى اذ التحقيق ان الصورة لا تحتاج في وجودها الى الهيولى فاذا قطع النظر عن ذلك [illegible]
امكن وجودها بدونها فلا يكون حالا [illegible] مع ان ذلك ليس كذلك [illegible] الشارح [illegible] التحقيق شاملا للوجود والتشخص [illegible]
ان الصورة وان امكن وجودها بدون الهيولى الا ان تشخصها لا يمكن بدونها [illegible]
الوجود والتشخص [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
تفضي

وتشخصها بتبع الاجسام فثبت ان القول بان الشكل من المشخصات في الصورة باطل لما سيذكره الشارح من ان الشكل موقوف على احاطة الحدود بالمقدار
في احاطة الحدود موقوف على وجود المقدار الموقوف على وجود الجسم لكونه محلا فيكون الشكل متأخرا عن وجود الجسم فلو كان وجود
الجسم متأخرا عن وجود الصورة لكونها جزءا منه فيكون وجود الشكل متأخرا عن وجود الصورة بمراتب فكيف يكون علة لتشخصها وقد يقال
في هذا المقام ان تغير الاوضاع بهذا المعنى اعني تماس سطوح الافلاك المماسة بعضها ببعض فان بعض السطوح المماسة ببعض لا يكون
ملاقيه مع ان بينهما تعلقا بحسب الاتحاد في الاشارة فلو حمل الاوضاع على المعنى المشهور انتقض بعرض الحلول بذلك ولما
اذا حمل على ما ذكره الشارح فلا انتقاض بالان السطوح المماسة ببعضها لا يجب ان تختص البعض الآخر ولذا جاز مفارقة البعض عن
البعض اذ انظر الى حيث هو هو وانما تمنع المفارقة بسبب الخرق والالتئام لا بسبب توقفها بعضها على بعض فالاختصاص بهذا
المعنى غير موجود ثم والحق ان ما ذكره بهذا المعنى يظهر اذ ثبت ان التعلق بين السطوح المماسة انما كان على وجه يوجب الاتحاد في
الاشارة مع ان ذلك غير مسلم كما سيجيء بيانه ان شاء الله تعالى وقيل معنى حلول الشيء في الشيء الخ اقول لا يبعد ان يكون مقصود
القائل بحسب التعريف الاول بان المراد من الاختصاص ههنا هو الحلول ومن الاشارة ما يعم الاشارة التحقيقية والتقديرية وعلى هذا
فلا يكون هذا تعريفا آخر للحلول انما نقض على قيود التعريف الاول وعكس لها على وجه يندفع الاعتراض الاول عنه الاعتراض الخ
ولو حمل على انه تعريف آخر اتجه عليه الاعتراض الخ فان حلول الاطراف في محالها لا يكون بحيث يتحد الاشارة بل ربما يدعى ان الاعتراض
الثالث ايضا منقوض فان الاطراف المتداخلة لا يكون بعضها حالا في بعض مع انه يصدق هذا التعريف عليه وان ادعى ان المخصوص
بحيث ان يكون على وجه يفتقر اليه خرجت الاطراف المتداخلة لان بعضها لا يفتقر الى البعض الاعراض الخ لكن لا يتجه النقض
بحصول الجسم في المكان كما ذكره الشارح اذ لا اشتباه في ان حصول الجسم في المكان لا يكون على وجه يفتقر اليه كيف ولو كان الجسم مفتقرا الى المكان
لكان المكان مقوما لما حصل فيه ما امكن ان ينتقل الا عكس وجوده مع ان ذلك ليس كذلك ثم لا يخفى عليك ان الخصوص في هذا التعريف ان اراد به
الخصوص على اي وجه كان كما زعم الشارح وحكم بانتقاضه بحصول المكان الخ انتقض بحصول الكوكب في الفلك ايضا فانه حاصل فيه بحيث تتحد
الاشارة الى الكوكب مع الاشارة الى الفلك ولو بالشيء على ما نقله الشارح في بعض الحواشي واما اذا اريد المخصوص على وجه الافتقار كما ذكرناه
سقط النقض بذلك ايضا لظهور ان الكوكب لا يكون مفتقرا الى الفلك غاية ما في الباب انه اقتضى وجوده فيه لانهم صرحوا بان كل
مقوم الصورة آه اقول انه يستدل اولا على ان حصول الجسم في المكان لا يكون حلولا فيه ثم لم يدع ان هذا التعريف صادق عليه فلا يكون ما
وانت خبير بان الاستدلال المذكور على كون حصول الجسم في المكان غير مندرج في الحلول لا يتم اذ لا كان انه لو جعل التعريف قائلا بذلك لا
عصارا اذ لو لم يكن كذلك فما الحكمة في ان حصول الجسم في المكان حلول والانتقاض ثم والاشارة الى الفلك اشارة الى السطح الذي هو
مكانه لا انطباق عليه ان مراد انطباق فما يراه فيه ذلك لا يستلزم الاتحاد في الاشارة اذ يجوز ان يكون شيء مماسا مع شيء ولا يكون الاشارة
الى احدهما عين الاشارة الى الآخر وان اريد بالانطباق على الاتحاد معه فالاشارة فيه ذلك مم فان غاية ما يلزم من عبارة الشارح ان السطح
الفلك الاول مماس لسطح الفلك الذي يحتمل ان يحيط بينهما شيء آخر واما ان السطحين المتحدين بحيث يتحدان في الاشارة فلا يقتضي ان يكون
الكائنات في الفلك الفوقاني السطح الى الاعلى ثم السطح الى الاعلى في السطح الذي في فلك عطارد فيلزم ان يكون الاشارة الى الفلك
[illegible]

فاذن استناد المكان الى انه على الوجه الذي يوجد الوجود الخ ان هذا المكان بعد انتفاء الغير يجوز ان يكون مستندا الى الصورة النوعية التي تكون طبيعة ذات الشيء
الى الجواب عن الشيخ الثالث بانه لا يجوز استناده الى الصورة الجسمية لان الصورة الجسمية مشتركة ولا الى الهيولى لانها تابعة للصورة الجسمية فيلزم استناده الى
الصورة النوعية لما سيذكر ما يرد عليه ان شاء الله تعالى وانما قيد القاسر بالاعراض الخ آه اقول قد يقال ان المراد من القاسر ما كان يأثره على
خلاف مقتضى الطبع ليعم ما اذا كان على خلاف مقتضى الطبع بحسب الجهة بان اراده على خلاف الجهة التي يقتضيها الطبع وكذا ان الحجر اذا قرن بالجسم فهو
يلزمه قسرا على ما يقتضيه الطبع سواء كان موافقا في الجهة او مخالفا لها وعلى هذا لا يتجه على المصنف اذا قسر الحجر بالجسم على خلاف
مقتضى الطبع بحسب الجهة آه ان الخارج الخ انما يكون موافقا لما يقتضيه الطبع بحسب الجهة فيلزم الواسطة فيما ذكره المص واما اذا قرن بالجسم
بالبعض على خلاف الجهة التي يقتضيها الطبع فلا يبقى الواسطة قطعا فاذن يستقيم الطبع اقول كذا اذا اراد انه يستند بحسب صورته النوعية
عنه فالجواب ان انتفاء القاسر الخ يدل على ان الجسم يستحق الحيز بالنظر الى ذاته وذلك لا يقتضي الاستناد الى الصورة النوعية لجواز الاستناد الى
الصورة الجسمية او الهيولى فاشار الشارح الى الجواب بانه لا يمكن الاستناد الى الجسمية المشتركة لان نسبتها الى الاحياز كلها على السوية ولا الى
الهيولى لانها تابعة للصورة الجسمية في اقتضاء حيز ما على الاطلاق وانت خبير بانه يجوز استناده الى الصورة الشخصية المعينة في الحيز المعين الى
المشخصة فظاهر انها ليست مشتركة على ان القول باشتراك الصورة المطلقة بحسب الماهية مما لا ينهض البرهان عليه فالمنع على اشتراكها بعينها اما في
الصورة المشخصة فلانه قرينة صحته واما في الصورة المطلقة فلانه يجوز ان يكون طبيعة جنسية لا نوعية فيجوز اختلاف انواعها بحسب
الماهية واما قوله لانها تابعة للجسمية في اقتضاء حيز فغير قطعي لان الهيولى انما تكون تابعة للجسمية للانفصال والاتصال لا لاقتضاء الحيز فلم لا
يجوز ان يكون الهيولى مقتضيا للحيز اما وحدها او مع غيرها ما بيننا فان قلت قد تقرر فيما بينهم ان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلة قلنا فان اريد
انها قابلة من كل جهة وبالنسبة الى كل شيء فلا يتم ذلك وان اريد انها قابلة بالنسبة الى وجود الصورة فلم لا يجوز ان تكون فاعلة للحيز باعتبار
آخر وما قالوا من ان القابل لا يكون فاعلا مراده انها اذا كانت قابلة من جهة فلا تكون فاعلة من هذه الجهة فيجوز ان يكون فاعلا من جهة
اخرى ويكشف في عبارة الشارح في مباحث الصورة النوعية ما يؤيد ذلك واما القول بان الهيولى امر مشترك بين العنصريات فلا يكون علة للحيز المخصوص
اما بعد ذلك فلا شك ان الهيولى الفلكية علة للحيز فلا يلزم الاستناد للحيز الى الصورة النوعية وبعد بحث آخر وهو ان المراد بكون الحيز
طبيعيا للجسم ان الحيز من عوارضه الذاتية لا من عوارضه الغريبة كما تبين في كلام الشارح في مباحث الشكل الطبيعي فلا يكون المراد بكونه طبيعيا
كونه مستندا الى الصورة النوعية كما يقتضيه عبارة الشارح ههنا ويستقيم هذا الحكم غاية الاستقامة فيما سيذكر في مباحث الشكل الطبيعي
فالتأثير الفاعل فيه ان قرا آه اقول هذا الاعتراض يمكن توجيهه بالمنع وهو الظاهر من قوله فلا يتم الخ وجعله مع طبعه يكون موجبا ونقضا على
الوجه الاول ان تأثير الفاعل ان كان من الامور الخارجية فالحكم بكون الجسم بعد انتفاء الامور الخارجية في الحيز مع اخلائه وجوده على هذا
التقدير فكيف يكون له مكان وان لم يكن من الامور الخارجية فالحكم بكون الحيز مستندا الى الصورة النوعية مم اذ يجوز ان يكون مستندا الى الفاعل
واما ما ذكره الشارح من ان الاين من لوازم وجود الجسم لا يمكن تحقق التأثير في وجود الشيء بدون تحقق التأثير فيما هو لازم لوجوده ففيه ان المنع
المذكور يتم بدون ذلك اذ يمكن ان يقال انه اثر للفاعل فلا يكون طبيعيا على انه ان الاين من اللوازم اولا وبهذا ظهر ان القول
بان الاين لا يكون من اللوازم عند الشيخ بالسطح ظرفه لا يكون معتبرا والحصول الذاتي عليه يشهد به النظر الصادق ان الاعراض
[illegible]

في وجود الجسم بدون الشاخص كما هو لازم الوجود فيجب ان يكون الحيز مستندا الى الفاعل فلا يكون طبيعيا وعلى هذا يمكن الجواب عن المعارضة بانا
لا نسلم ان الحيز من لوازم الوجود للجسم على قول القائلين بان المكان هو السطح [illegible] كون الاين من لوازم الوجود كما في المعدود اذا تحقق ذلك علمت
ان الشارح خلط بين الاعتراضين وجعلهما واحدا ثم قال في الجواب [illegible] على انا لو اغمضنا عن جميع ذلك نقول ان الحركة من لوازم الجسم
اعم من المكان كما ذكره فيما سبق فانا نسلم ان التاثير في الجسم باعث للوجود يستلزم ان يكون باعثا للوازم فكان اللوازم مستندة
الى الفاعل فلا يكون طبيعيا [illegible] ان الحيز غير لازم للجسم مطلقا فلا
اشتباه في انه لازم للجسم المحاط فيكون ايراد المعارضة في الجسم المحاط فلا يثبت المكان الطبيعي للجسم المحاط واورد عليه اقول
على القائلين بان المكان هو السطح وعلى القائلين بان المكان هو البعد ان تخلية الجسم مع طبعه يجوز ان يكون مستحيلة بحسب نفس الامر [illegible]
ان يقال ان هذه الايراد انما يكون له وجه اذا كان المراد من كون المكان طبيعيا كونه مستندا الى الصورة النوعية كما هو الظاهر من كلام
القوم في مباحث المكان واما اذا كان المراد من كونه طبيعيا كونه من الاعراض الذاتية لا من الاعراض الغريبة كما سنذكره في مباحث الشكل فلا
وجه لهذا الاعتراض فانا نقول هذه الامور لو كانت لازمة فلا يضر وجودها في كون المكان من الاعراض الذاتية كما سيصرح به
الشارح واذا كانت من الامور العارضة فلا معنى لكونها مستحيلة الانفكاك عنه بحسب نفس الامر كيف ولو كانت مستحيلة الانفكاك كانت
لازمة مع ان المفروض انها عارضة فتأمل فانه كان مستغلقا [illegible] هذا الكلام [illegible] اقول يمكن ان يستنبط من هذا الشرح دليل
آخر على ان الجسم لا يكون له حيزان طبيعيان [illegible]
[illegible] فاما ان يتوجه الى كليهما [illegible] واما ان يتوجه الى الواحد منهما فيلزم الترجيح بلا مرجح
[illegible] كل جسم فهو متناه فهو مشكل اقول اعترض عليه بانه
ان اراد ان كل جسم فهو متناه في كل واحد من الجهات الثلث فلا نسلم اذ قد سبق من الشارح انه يجوز ان يتناهى في جهة واحدة لا الى نهاية وان اراد
ان كل جسم فهو متناه في الجملة فذلك مسلم لكن الموضوع في الكبرى ان قيد بانتهاء كل واحد من الجهات الثلث لم يكن حد الاوسط مكررا وان
لم يقيد بان يكون المراد ان كل متناه في الجملة فهو مشكل فلا نسلم لان الشكل لا يحصل الا بالاحاطة والاحاطة لا تحصل الا بالانتهاء في كل
واحد من الجهات [illegible] اشارة الى هذا الاعتراض [illegible] الجهات الثلث او في
الجهتين [illegible] في جهة واحدة كما ذكرنا فيما سبق فليتذكر اورد عليه ان الشكل في الجسم يتوقف [illegible] اقول لا شبهة في ان الشكل
يتوقف على احاطة الحد او الحدود [illegible] فكان ذلك خارجا
عن الجسم غير لازم له فلا يكون الشكل طبيعيا ولا شك ان طبع الجسم لا يقتضي تناهي ابعاده [illegible]
[illegible] ان يكون طبيعيا فكانه يريد بالطبيعي
ههنا ما يكون من الاعراض الذاتية لا من الاعراض الغريبة [illegible] ان وجود الجسم [illegible]
[illegible] الصورة النوعية [illegible] الامور اللازمة [illegible]
[illegible] الاعراض الذاتية اذا كانت مساوية واما اذا كانت اعم [illegible] الاعراض الغريبة بلا
[illegible]

حصول له ط

[illegible] وجود الجسم الحاوي [illegible] من لوازم المكان فكيف يكون الاستناد اليه موجبا لكونه من العوارض الغريبة فان قيل وجود الجسم الحاوي من لوازم
الجسم فلا يكون [illegible] المكان من العوارض الذاتية للجسم قلنا وجود الجسم الحاوي كما هو لازم للمكان كذلك لازم للجسم [illegible]
المكان من جملة العوارض الذاتية للجسم [illegible] موقوف على وجود الجسم الحاوي اقول لا يخفى عليك ان حصول الجسم في المكان موقوف على وجود
[illegible] على وجود الجسم الحاوي وعلى وجود فاعلها [illegible] فلا يكون حصول الجسم في المكان من الاعراض الذاتية
اما على راي القائلين بان المكان هو السطح واما على راي القائلين بانه البعد [illegible] الجسم في المكان موقوف على وجوده لكن وجوده لا يحتاج
الى الجسم الحاوي [illegible] لان المكان على هذا التقدير لم يكن [illegible] فلا يحتاج الى
[illegible] وجود المكان لم يكن [illegible] من هذه اللوازم وعلى هذا [illegible] فلا
[illegible] المكان على راي الاول [illegible] من لوازم الجسم [illegible] المكان على راي الاول
لا يكون لازما للجسم المطلق [illegible] ثم اذا تأملت في هذا البحث علمت انه [illegible] الطبيعي [illegible]
الى الصورة النوعية [illegible] من جميع الوجوه اقول [illegible] من جميع الوجوه
[illegible] والجواب ان [illegible] اقول [illegible]
[illegible]
[illegible] ان الحركة [illegible] الى الفعل [illegible] والكون والفساد [illegible] من القوة
[illegible]
[illegible] تعريف الكون والفساد [illegible] تعريف الحركة [illegible]
[illegible] لا يكون حركة [illegible]
الشيء من القوة الى الفعل على سبيل التدريج [illegible]
[illegible] ان تعريف الحركة بالخروج من القوة
[illegible] الى الفعل على سبيل
التدريج [illegible]
[illegible] في شرح المواقف وغيره [illegible]
هذا التعريف بانه [illegible] الكون والفساد [illegible]
تعريف الكون والفساد [illegible]
[illegible] الكون والفساد [illegible]
[illegible] شرح المواقف قال [illegible] الحركة [illegible]
الكائنة [illegible]
الى ان الحركة موجودة بالبديهة [illegible] ان الحركة لا تكون موجودة [illegible]
وجود [illegible]
[illegible]
[illegible]

على انه لو كان الاول الموجود فيكون بعض الحركة في بعض الزمان على الاستدارة لكان الحركة مستوية بحيث ان يقول ان الحركات في قولنا في وقوع الجزء لاول فتأمل
بل ادنى الجزء او قد يسبق بينهما بعض فيجوز ان يطلق احدهما على الآخر ولو تجوزوا والاظهر ان الحركة واقعة في بواقي المعقول اولى
ثم قال ان الحركة مخصوصة بالمعقول الابع المذكورة اذ ان الحركة المستقلة المنفردة مخصوصة بها فنقول هذا ان الاولى في ان الحركة
واقعة في بواقي المعقول الا على الوجه المنفرد المستقل فقط الا فما ذكره في بيان ذلك لا يفيد هذا ولا يتم التوقيف والثاني ان الحركة واقعة
في بعضها مطلقا اي سواء كانت منفردة او منضمة مع جزئيها بعضه تذكر لا ينافي القول ما لا اختصاص كما يشهد به التأمل الصادق
والحركة الواقعة اما طبيعية او قسرية او ارادية لان آه اقول لكان الشيء على الاستفادة من خارج على كون الخارج علة فاعلية لمبدا الميل فاعلم
عن بأنه مبدا الميل هو الطبيعة والخارج ليس علة فاعلية لها بل هي علة فلا بد من تقييد التركيب في العبارة وانت خبير بانه لا ضرورة تدعو الى
تخصيص الاستفادة بما ذكر اذ يجوز ان يكون المراد بها كون الخارج بحيث له مدخل في الحركة سواء كان معدا او غير معد ونحو لا يصح القول بان الخارج
ليس علة لظهور كونه معدا كما يشير اليه قوله مع مبدا الميل اقول يمكن ان يقال ان المراد بهذا الميل او بالعمد العائد اليه فان كان فيها شعورا
مبدا الميل كما هو الشأن في بعض الادعاء هذا موضع الاستخدام فلا يرد كما هو موضع اقول يتجه عليه ان الحركة الاستقلالية العلمية بارادة مستقلة
في الحركة وادعوه اجماعا ولو تم ما ذكره بان رح يلزم انحصاره في الحركة الطبيعية لظهور ان مبدا الميل هو الطبيعة في التاليين وان كانت
مستفادة من خارج اقول يا فان كان المراد من كونها مستفادة من الخارج ان الخارج علة فاعلية للحركة في العبارة فالاشعار الى ما ذكرنا الذي
بل الفضل ان الى الفنس هو الفاعل وان كان المراد كونها مستفادة من الخارج ان الخارج مدخلا ما في الجملة فلو عليه سبيل الاعداد كما ذكره
عاد ذكر الشارح لكن يرد فيه ما يرد من ان الشوق للحركة اذا اريد بها مبدا الميل لا يلائم قوله اما ان تكون مستفادة من الخارج وان اريد لا يكون
الطبيعة مبدا الميل يمنع كونها فاعلة لا يلائم كون الخارج مبدا قال الامام الرازي هذا مبني على وجود آه اقول قد ذكر ان العلم بالعلة الزمانية
ممتنع الا العلم بوجود الزمان فيلزم ان يكون العلم بوجود الزمان محتاجا الى العلم بوجود الزمان وهذا دور بين فنقول لما بين الحركتين اللتين دور لا
سؤال عليه بحيث ان يكون مشتملين على السرعة والبطوء فالعلم بها يحتاج الى العلم بالسرعة والبطوء ثم العلم بها يحتاج الى العلم بوجود الزمان
وهذا دور آخر فالاستدلال بهذا الدليل يوجب الدور من جهتين وحاصل الجواب على ما ذكره الامام الرازي ايضا ان يتم كون العلم بوجود الزمان موقوفا
على ما ذكر بتوقف الاول على كلهم قدر ورعه ما الساعات والايام فتم ان الاطلاق بوجوده بحيث ان لا يلزم الدور على الاستدلال او لم يكن فلا يحتاجون
في اثبات الوجود الى الدليل واما الجواب الذي ذكره الشارح فعلى بيني على تنزيل على ذلك فكأنه يقول اولا ان العلم بوجود الزمان بديهي لا يحتاج
الى ذكر نحو ولئن سلم انه نظري يحتاج الى ذكر فلا نسلم ان العلم بالمعية او بالسرعة والبطوء موقوفة على العلم بوجود الزمان غاية ما في الباب
ان يلزم وجود الزمان في نفس الامر موقوف على الزمان في نفس الامر وانت خبير بان هذا الجواب لا يلائم ما يستفاد من تعريف المعية حيث قيل انها عبارة عن
كون الشيئين في زمان واحد ولا ما يستفاد من تعريف السرعة والبطوء حيث قال في تعريف الحركة السريعة انها التي تقطع المسافة في الزمان الاقصر
وفي تعريف البطيئة انها التي لا تقطع المسافة المساوية في الزمان الاطول واعلم ان هذا الجواب لا يلائم ما يستفاد من هذه التعاريف لظهور انها دالة
على ان العلم بهذه الامور محتاج الى الزمان فتوجيه النهج الذي ذكره الشارح مبني على مقدمتين بوجه آخر تأمل
يكفيك آه اقول لا اشكال في هذه المقدمة مستدرك في المقصود من ابطال الدور فان نختص بوجه الدور انما تمسك بمقدمتين الاولى ان العلم بوجود الزمان
يحتاج الى العلم بالمعية والسرعة والبطوء الثانية ان العلم بهذه الامور الثلث يحتاج الى العلم بالزمان فاذا منعنا المقدمة الاولى سقط ما ذكره في اثبات الدور واما
القول بان العلم بوجود الزمان يكفي فيه العلم بالمعية والسرعة او لا يكفي فلا دخل له في منع الدور اصلا وربما يتكلف فيقال انه جواب عن سؤال مقدر فانا

اذا ثبت هذا فكون العلم بالزمان موقوفا على ما ذكره فقلنا ان مدار الدليل اثبات كون الزمان يكون كما امكن ان يدعي المستدل المدعي للدور ان في
العلم بكونه كذلك علي هذا التقدير موقوف على المعية والسرعة والبطوء والعلم بهذه الامور موقوفة على كون الزمان كذا فيلزم الدور على هذا التقدير
ايضا فاجاب بان العلم بوجود الزمان يكفينا في العلم بهذه الامور فلا يكون العلم بهذه الامور متوقفا على العلم بكونه كذا وهذا الامكان
قابل للزيادة آه اقول لا يخفى ان هذه المقدمة وحدها لا تكفي في اثبات المطلوب اذ المقصود منها اثبات وجود الزمان بحسب القول بان كل ما فيه الزيادة والنقصان
موجود والمقصود ههنا اثبات كون الزمان كما بحسب القول بان كل ما يقبل الزيادة والنقصان فهو كم وحينئذ لا يصح المطلوب وانت خبير بان هذه المقدمة
المذكورة محل كلام المعترض اذ هو بعينها فان كل ما يقبل الزيادة والنقصان لا يجب ان يكون موجودا اولا ان يكون كما وقيل لانه يلزم من اجتماعها
اجتماع الحركة آه اقول هذا الجواب للنقض منقوض باجزاء المسافة فانها للحركة والمفروض فيها ما ذكره بعينه فانه يلزم اجتماع الاجزاء المسافة اجتماع
الاجزاء الواقعة فيها ولما علم انه لا يقع للحركة في الزمان يعني ان الزمان مقدار لها فلو اجتمع اجزاء المقدار لزم اجتماع اجزاء الحركة التي هي محلها
الا ان يكون كذلك في المسافة فاما ان يكتفى الزمان مقدار الحركة والمسافة بعد هذا الكشف فاما ما ذكره الشارح في وجه النظر من انه لم يثبت بعد
ان الزمان مقدار الحركة انما يتجه بعد بيان الافتراق بين الزمان والمسافة كما ذكره ثم لك ان تقول في تحرير الدليل المذكور ان قول يلزم
اجتماعها اجتماع الحركة لم يرد ان اجزاء الزمان مستلزم اجتماع اجزاء الحركة بل اراد انا لو جوزنا اجتماع اجزاء الزمان لامكن القول
بان الاشياء مع وجودها مع اليوم ولو امكن ذلك لامكن القول بان الحركة الموجودة في الاشياء مع وجودها مع الحركة الموجودة في اليوم مع ان ذلك
خلاف ما يقتضيه العقل بديهة وعلى هذا يسقط عنه النظر وقيل لو اجتمع اجزاؤه لكان ما في زمان يوم الطوفان آه اقول لا يبعد ان يكون هذا
رد ما ذكره انه لو جوز اجتماع اجزائه فليجوز كون ما في زمان يوم الطوفان حادثا في يومنا هذا وذلك يسقط وعلى هذا الايراد عليه لما يستفاد في قوله
انه لم يثبت انه لا يلزم الخ في مباحث السرعة ان الزمان كم لو كان آه اقول لعل مقصوده الاشارة الى ان الزمان ما يستفاد من كلام المحشي
للكم موجودا فان المذكور في المباحث المشرقية المقصود هو الزمان بمعنى الآن السيال واما الزمان بمعنى المستفاد من كلام المحقق الآمدي
القابل للزيادة والنقصان وهو امر وهمي ومن ههنا يستفاد ان الزمان انما يستعمل الزيادة والنقصان بحسب الوهم لا في
الخارج وذلك لا يستلزم الوجود الخارجي وقيل مقداره يتوقف على ان يكون كما وهو موقوف آه اقول قد يقال انا اذا فرضنا الزمان خاليا
عن جميع العوارض ثم نظرنا اليه وجدناه بحيث يقبل الزيادة والنقصان وذلك لظهور انه على هذا التقدير ما يتبع الحركة السريعة والبطيئة فقابل
قبول الزيادة والنقصان بالذات اذ لو كان ذلك بحسب العارض لما كان مجردا عن جميع العوارض مع انا فرضنا كذلك وهو ولا يخفى ان
مكان مقدار اللبث تارة آه اقول كان قيل يجوز ان يكون مقدار الجوهر فان قلت ان الدليل الذي ذكره المصنف على انه لا يكون مقدار اللبث تارة لا يتم
لدلالته على انه لا يكون مقدار الجوهر فان قيل وبهذا ظهر ان المنافشة في الحصر كما يدل عليه سياق العبارة لا يرجع الى الحاصل لانه لو كان فيه دلالة
عليه قبل وجوده الحوادث بهذه العبارة على ان الزمان لا يكون قبلا للعدم السابق على وجوده وما ذكره في آخر البحث يدل على انه لا يكون قابلا للعدم
اللاحق فيرد شيء على ما ذكره في المصنفين ان الزمان لا يقبل العدم فظاهره ان ما لا يقبل العدم لا يكون كما فلزم ما ذكره ان الزمان لا يكون ممكنا مع
انه ذكره فان قلت يجوز ان يكون مشتقا كما يدل عليه عبارة امام الرازي في المباحث المشرقية قلت ان الكلام مع القائلين بكونه موجودا
كما هو عند القوم على ما يدل عليه بيان المتن ولو سلم فهذه معارضة مع القائلين بوجوده ليكن بعيدا اذ يمكن ان يقال ان الزمان لو كان موجودا فاما
الممكن واجب الوجود والا لم يكن مقدار الشيء وان يكون ممكنا فيكون قابلا للعدم السابق واللاحق مع ان ذلك كله على اخر كلام الشارح فيما
ذكره في المصنفين تمت الرسالة الازهرية العبد الاقل خضر بن حمزة بن خضر بن اسماعيل اللهم اغفر لهم ولوالديهم ولمن قال آمين ولجميع المسلمين

٢٢١

ركعتان ... و على الآل

... والوتر ... والعاجز ... فيه ...

ستة القنوت في الصبح والوتر والصلوة على النبي ... وترك القصد ... لا يقصد الفصل

والتشهد الاول والجلوس له والصلوة على ... الركن الاول النية ... والفريضة ... العادة ... الفرض

والاخير والاركان ثلثة عشر ... الركن الاول ... التكبير ...

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله الذي خلص بهدايته حكمة صحائح قلوبنا
عن غواشي الريب والاوهام ونور بكمال دلالته عيون بصائرنا عن غشاوة
الشكوك والاشتباه في المرام والصلوة على من اعترف العالمون بانه الهادي
عين ما ارسل للنجاة عن الاستعلام والثناء على الاعلام واعترف العالمون بانه
انوار المعرفة من اشراق ملوكاته تلوح على جباه كل النفوس والعوالم الانام وعلى
صحابه الذين شربوا من ركابه العالي لاستفاضة المعالي الاشراقيين الذين انحرفوا على
الانام انوار الايمان واثار الاسلام بنوا افضل الخلق الى الله
ولما حصل المدعو بمصلح الدين اللاري لطف الله به اصلح الله حاله وقدر ماله
الانابة فيما مضى مجموعه كاشفة عن غواشي على شرح الهداية الاثيرية لبعض من
ارباب اهل الفضل والدراية ولم الجهد الا في التحقيق وما بلغوا من الدقيق
ثم تلاعب المكونين ونشر اهل البلدان فذ يغرقني في بحار الهموم والاحزان
وقد يجيء في مضيق الاذى فيه نسيم العرفان فجعلني متخذا للعلوم والمعارف
ظهريا وصيرني جاعلا لطائف الحكمة نسيا منسيا ثم بعد
برهة من الزمان تشعث ذلك الشرح معلقا عليه
التقدير والجرح واذا ارتحلت مع نزوة الحال وتشعث البال وتراكم
افواج الكلال وتلاطم امواج الملال فتشعبت بابه المشتغل و
شرعت في المقال فاعلم ان الحكمة آه

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العليم الحكيم والصلوة على محمد المبعوث بالخلق العظيم المبعوث لافاضة الدين القويم وآله المتخلقين بالا
خلاق المرضية واصحابه المتحلين عن الاوصاف البشرية   فيقول افقر خلق الله الغني محمد بن حسين المدعو بنجم الدين الحسيني
ان شرح الهداية الاثيرية للفاضل الالمعي الفاضل كمال الدين حسين الميبدي قد بلغ في الاشتهار كالشمس في رابعة النهار وان كثيرا من الـ
ناظرين ما دفعه وجليله [illegible] تحصيله حتى تنبيه لما مباحثه في الذهن الاحكام والنقض والابرام فرسخ عليه بتذكره و
فيدا ما الدركاكو نظر الفاحص ونكر الكشف لكن لم يتيسر الانتهاء فيه لغلبة السوداء الباطني وذلك لعدم مساعدة الزمان الخوان الى ان
شغف بما كتبه الشبان ولما رايت [illegible] المشتغلين بقراءة هذا الشرح [illegible] من التطويل والحجة الى ان اردت تفصيل ما
سابقا على سبيل الاجمال وتوضيحه على وجه لا يفضي الى الاسهاب والاملال واهديت الى الحكام [illegible] خلت عنها مؤلفات الاولين و[illegible]
الآخرين مع ما انا فيه من توزع البال وتشتت الاحوال تذكرة للاخوان وتبصرة للطلاب في اول الامر سائلا من الله الهداية
من الزلات السهوية والنسيانية انه الموفق للصواب والصحيح والمرجع والمآب   اعلم ان الحكمة علم الخ عرف الحكمة اولا بقصد ان يشعر
للشارع وموطئة لذكر التقسيم ليبين الاقسام فيه بتمهيد معرفة العلم بذكر البعض وقد افاد بهذا بيان ماهية العلم وبيان موضوعه
الذي هو الموجودات العينية وبيان الغاية بدلالة التعريف على ان الحكمة علم يحصل به الاطلاع على احوال الموجودات الى جهته على وجه
يطابق الواقع وهذه منفعة جليلة وفائدة عظيمة لا اشكال في [illegible] وقد قال الشيخ في اول كتاب [illegible] ان الغرض [illegible]
الفلسفة ان يوقف على حقائق الاشياء كلها على قدر ما يمكن للانسان ان يقف عليه وقد عرف الحكمة بهذا التعريف ليكمل رغبة الطالب ويبالغ
في تحصيله فان قلت ان التعريف مشتمل لموضوع الموضوع كذلك يتضمن معرفة الغاية بلا فرق والتوقف حكم والقول بان مجرد التعريف لا يفيد
التصديق بالغاية بل التصديق بالموضوع على ان لنا ان نقول يكفي في التعريف بمعرفة الغاية ولا حاجة الى [illegible]
التعريف للتصديق بان الشيء الفلاني غاية الحكمة وكذلك لا يخفى على اولي النهى ومما يؤيد ما ذكرنا ما قرر ان غاية العلوم الغير الآلية
حصولها انفسها ويكون غاية الحكمة الفوز بالسعادة والشرف بالكمال لا ينافي ما قررنا لجواز ان يكون لشيء غايات شتى والعواقب لا تخفى
وعلى ما قررنا لا حاجة الى الاعتذار لترك التعرض بالغاية بما قيل ان ذلك لعدم فهمهم وصعب ذكر الشيء الذي [illegible] تصدير الكتب
وان غاية الحكمة امر مشهور كيف مشهورة مؤنة ذكره على ان نقول الكلام صورة عليه كما ذكر المحشي في حاشيته على شرح المطالع ولا نكتة في افادة التعريف
التشريف بتلك الصور وهو يبينه ما ذكرنا من الفوائد المستفادة من التعريف واذا تقرر ذلك فلنرجع الى تحقيق التعريف وبعض ما فيه وما عليه
العلم يطلق على معان شتى اشتراكا او حقيقة ومجازا الاول الادراك مطلقا تصورا كان او تصديقا الثاني التصديق بالمسائل الثالث المسائل
الرابع الملكة الحاصلة من تكرر الادراكات ولا يناسب المقام الحمل على الاول اذ يلزم ان يكون المدرك لاحوال الاعيان على ما هي عليه في الواقع
من غير التصديق والاذعان بانه حكيم ولم يقل به احد وان حمل على الثاني يحمل الباء على الملابسة فيصير المعنى تصديق متلبس
باحوال الاعيان او يحمل الباء على الصلة بجعل ان الاحوال في المحمولات والتصديق متعلق بالمسئلة فيبنى التصديق بالمسئلة وهذا اشارة
كما اشير اليه لطلاقه العلم ولا يخالف التصديق بمجموع المسئلة وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل ان الجزئية قائمة على ان المراد بالعلم هنا هو
التصديق بالمسئلة فيجوز ذكره في التعريف والجزئية بيان المسائل لا تتعلق بالاحوال ووجه الضعف ظاهر جدا ولو حمل العلم على المعنى
الثالث يكون الباء للملابسة ايضا ولا يحمل على الرابع لان الملكة هي الحالة الادراكية الحاصلة من تكرار الادراكات مطلقا لا الادراكات

التصديقية فقط فلو حمل العلم عليه لزم ان يكون من حصل له ملكة الادراكات التي يحصل من تكرر الادراكات التصورية فقط حكيما ولم يقل به احد وقد ظهر مما ذكرنا ان حمل العلم
على الثاني والرابع ينطبق على الكل وان لكن الحق حمله على الثاني وجه شبهه هو ان صاحب الملكة الحاصلة من تكرر الادراكات التصورية فقط
حكيم في الجملة وان لم يكن كاملا فيها والمراد بالاحوال الاعراض الذاتية واعيان الموجودات   اعيان الموجودات اما افرادها كما اشرنا اليه في
تعريف الحكمة اشعار بتقدير موضوع الحكمة المعرفة   على ما هي عليه اعيان الموجودات او احوال الاعيان كائنة على ذلك الوجه   في نفس الامر اي
بالواقع متعلق بالكائنة اي متعلق بها قوله عليه او بقوله علم او باحوال بعيد ملاحظة تعلق قوله على ما هي عليه او بالاحوال وحصول
الكل على النفس باحوال الموجودات على وجه يطابق الواقع   بقدر الطاقة البشرية متعلق بالكائنة او بالعلم او بالاحوال بعيد جدا والمتعلق بالنفي
واعلم ان الحكمة علم باحوال الموجودات على وجه يطابق الواقع بقدر الطاقة البشرية [illegible] على التعريف اعتراضات [illegible]
الاول ان المراد بالاحوال اما جميع الاحوال او بعضها والمراد بالاعيان اما جميعها او بعضها او الاعم فعلى الاول يلزم ان لا يصدق بحكم اصلا
اذ يحصل في الاحوال والاعيان وذلك غاية الاستبعاد وعلى الثاني يلزم ان يكون حكيما كل من حصل له العلم بالموجود [illegible]
بجواهر الحس [illegible] كما اشرنا اليه او العلم بالاحوال التي احاطت بها قوة اوساط الناس [illegible] ان المراد بطاقة البشرية اما طاقة الكل
او الجماعة المذكورة وعلى الاول لا يصدق بحكم اصلا [illegible] وكذا الحال في الثاني [illegible] يلزم ان يكون البليغ الذي هو في طاقة [illegible]
العلم بالكل من الاحوال الكلية [illegible] بل يلزم مع ذلك ان يكون الكل الذي يحصل بكثير من الاحوال لكن لم يحصل بعضها طاقة حكيما اذا
لم يحصل [illegible] وهذا مستبعد جدا الا ان الكل المذكور وان لم يعرف طاقة لكن عرف مقدار طاقة الغير [illegible] وجوابه ما اشرنا اليه
ان المراد طاقة ارباب البشر [illegible] لا يصدق التعريف على الحكمة الالهية [illegible] على ان الحكمة [illegible] الشيخ في الشفاء بان موضوع الالهي
هو الموجود مطلقا فلم يبحث في غير الموجود الخارجي فقط وجوابه ان الشيخ صرح في اوائل منطق الشفاء بان الحكمة يبحث فيها عن احوال الموجودات الى
[illegible] ما ذكرنا [illegible] موضوع الالهي هو الموجود المطلق على التعميم [illegible] للوجود الذهني [illegible] الواجب والجوهر والعرض
[illegible] الكلام [illegible] الرابع ان التعريف صادق على العلوم العربية كالنحو والصرف والمعاني والبيان اذ يبحث فيها عن
الالفاظ الموجودة في الخارج على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية فيلزم ان يكون من اقسام الحكمة وليس كذلك وجوابه ان المراد
[illegible] على ما هي عليه في نفس الامر ان المنظور والبحث عن احوال الاعيان الموجودة على ما هي عليه في نفس الامر [illegible] من وضع الواضع
[illegible] ولا شك ان العلوم المذكورة [illegible] هذا القبيل فلا انتقاض [illegible] بان البحث فيها [illegible] على ما هي عليه في نفس الامر [illegible]
عليه الا [illegible] الا ان يقول على ما ذكرنا [illegible] بان المراد بالاحوال في التعريف الاحوال التي [illegible] لا [illegible]
[illegible] ولا [illegible] على الفقه [illegible] فيه ان هذا التكلف بعيد لا [illegible] البيان وما ذكرنا هو
الجواب الصحيح [illegible] الخامس يرد ان [illegible] ان التعريف يصدق على علم الكلام فيلزم ان يكون من اقسام الحكمة فلم يحكي التعريف مانعا
[illegible] الكلام [illegible] على قواعد [illegible] فلا [illegible] صدق التعريف عليه [illegible] وكذا [illegible]
[illegible] التعريف عليه [illegible] بان البحث في الحكمة لا يكون مقيدا بموافقة قانون الاسلام وفي علم الكلام مقيدا بها قد صرح انه التعريف صادق على
[illegible] التعريف عدم موافقة قانون الاسلام الا ان [illegible] مراد المجيب ان ما قال [illegible] ان الحكمة علم يبحث فيه عن الاحوال المذكورة
[illegible] على ما هو الواقع [illegible] قانون الكلام وهذا [illegible] ١٢٥٦ [illegible] القانون [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ان موضوع علم الحساب [illegible] ذات العدد مطلقا [illegible]

كما ان الكرة التي هي [illegible] الامور العامة [illegible] موضوع العدد [illegible] المادة المخصوصة [illegible] موضوع علم [illegible]

[illegible] المادة [illegible] الوجود الخارجي [illegible]

والقسمة والضرب [illegible]

المقام وقد يقال ان موضوع الحساب العدد من حيث الافتراق [illegible] علم الحساب لعدم تعلق [illegible]

واورد عليه ان تقييد العدد بهذه الحيثية ليست [illegible]

[illegible] وكذا القسمة اذ ليس منظورة فيه [illegible] العدد [illegible]

[illegible]

[illegible]

النقيم فقط

توصيفه حيث نقل عنه ان الجسم الطبيعي هو الجوهر [illegible] والنفسية الاولى لانه [illegible] الصور [illegible] بالوجود [illegible] او الامور العموم [illegible] الوجود والوحدة ولنا علم
باجوال [illegible] اورد عليه انه يبحث في البينة عن الاجرام العلوية والسفلية على وجه مذكور في كتب البينة ولا شك ان الجسم [illegible] في الوجود بين الاكل
فيلزم ان يكون البينة داخلة في الطبيعي وجوابه على ما سنح لنا بعد التتبع ان هذا التقسيم للقدماء وهو يقسم اذ البينة التي دونها المتأخرون المعروفة
بالبينة البسيطة من مخترعات [illegible] وبن [illegible] عدم احتياج الاولى في التعقل وعبارة الشيخ في الفصل الاول من منطق الشفاء حيث قال العلم
الكلي هو الرياضي المحض باعظا الى العدد واما البينة التي دونها المتأخرون فهي من العلوم المذكورة في التذكرة والتحفة وهي بينة مختلطة
بالطبيعي وهي منقطعة جديدة [illegible] التأخرون والتقسيم انما هو على طبق ما في القدماء [illegible] فلا اشكال فان قلت يصدق الكم مطلقا غير محتاج
الى المادة في التعقل على ما عرفت كيف وقد صرح العلامة التفتازاني في شرح المقاصد بان التثليث والتربيع ونحو ذلك من الاشكال لا يمكن تعقله
بدون تعقل الجسم فلنا المراد من المادة المادة المخصوصة بالنوع كما مر وتلك الاشكال وان لم توجد في الخارج بلا مادة مخصوصة [illegible] لكن تعقلها
لا يتوقف على تعقل المادة المخصوصة بالنوع مرادا بذلك الشيء ان اول منطق الشفاء وفي الاكتساب [illegible] يصرح بذلك ويشهد به الفطرة السليمة
لا يقال الكم الطبيعي لا يحتاج في التعقل الى مواد مخصوصة بالنوع وفي التحقق يحتاج اليها فيلزم ان يكون البحث عن احواله الرياضي لا في الطبيعي لم
يكن الطبيعي على ما عرفت لانا نقول عدم الاحتياج اليها ثم [illegible] الاحتياج اليه كيف ونقل الجسم المطلق بجوهرية غير كونه فلكيا او عنصريا غير ممكن
عادة فهو محتاج في التعقل الى ادراك المطلق اليها فانه ثم وتفصيل الكلام ان الكم المطلق الذي هو موضوع الرياضي للطبيعي انه وان كان يمكن
ادراك الكم بدون مادة لكن لا يلزم على المصنف وان كان كلام العلامة التفتازاني صريحا في خلافه بخلاف الطبيعي وهو كذلك على ما ذهب اليه
العلامة التفتازاني من ان [illegible] الاحتياج في اصل الانتزاع في التعقل الى المادة المخصوصة لكن لا كم الا ويحتاج اليها في التعقل بعد الانتزاع اذ
يتعقل بعد الانتزاع كما يتعقل من غير نظر الى المادة مخصوصة والمراد من الاحتياج في التعقل الى الاحتياج اليها مطلقا سواء كان قبل الانتزاع او بعده
ولا شك ان تعقل الكم الطبيعي بدون مادة غير متصورة وبدون مادة مخصوصة بالنوع متعذر عادة لان النفس لا تتخيل الجسم بوصف كونه غير فلكي
او فلكي وهو العلم الاوسط اعني كونه اوسطا باعتبار الاحتياج الى المادة من وجه وان لم نحتج اليها من وجه آخر فتدبر واشتهر بينهم العلم الاعلى المستغني
عن المادة ذهنا وخارجا والعلم الادنى المفتقر اليها ذهنا وخارجا وسمي بالرياضي لان العقلاء يرتاضون به في التعليم فكان رياضة النفس
اولا به واما ذكر من وجه كونه تعليميا وسمي بالطبيعي به لانه يبحث فيه عن الجسم الطبيعي وعبر بعضهم كذا انا الالاهي الامور العامة
موضوعة في بابه [illegible] الامور العامة عبارة عن المشتقات اعني الواحد والكثير والواجب والممكن والكلي والجزئي ونحو ذلك كما هو في عبارة المتقدمين
في عنوان التصنيف في القسم الثاني بعنوان على انما ينصرف عن جنسه وان صدقت عبارة عن المبادي كما يدل عليه قول الشارح هو مبحث المبادي كالوحدة والكثرة
فمعنى هذا كان الاطلاق ان بيان الاعيان في عنوانها المحكم لكن الشارح على المبادي حيث كتب في الحاشية هذا انما يلائم شرك الاعيان في عنوان الحكمة
انتهى والمراد بالمعنى في الشبكة قد مرو [illegible] فيما تأتي وهو ما يقارنها فظهر انه لا ينافي رسمها فقط لكن لا يتوقف على اعتبار
الوجود بل باعتبار آخر من الصورة فيمكن ان يجاب بعد بان هذا القسم لما لم يكن لم يختص الا ببحث الصورة وهو تفصيل لم يحمل فيه على [illegible]
بل احوال [illegible] المشار اليه للمادة لا على وجه الافتقار فمن قرأ فيما بخوج النفس في كتب الشرع في الحاشية في مرجع والمراد ما يخرج السفه
كلامه وحاصله ان الخروج لا يعارض الحكمة لظهوره ان الحكمة لبست هي الخروج فيقتضي ما حيث ذكر الخروج واراد ما يخرج واعلم ان الشرعيات
لا يكون على تقسيم حصول التصورات بكونه ان يخرج النفس الى الكمال الممكن ونحو ان يدعى ان الغرض في تحصيل العقليات [illegible] والتصديقات الظنية لم يكن الحكمة اعلم

كذا ولو لا حصوله على الركني العلم والعمل فيما ذكر اذا كان الحكمة هي علم فلا بقى دخول العمل فيها والجواب ان المراد من علم البينة [illegible] علم الاول يخرج وعلى كونه الاغم كونها
فقط اذ العلم بسبب فرب لحصول الكمال الممكن من جانب العلم والعمل بسبب فرب لحصول الاكمال الممكن من جانب العمل كما يستر ان يعلم الفقير
واصل هذا الكلام ماخوذ من كلام المحقق الشريف حيث كتب في حاشية شرح التجريد حيث قال المحقق حصول العمل في الحكمة فيكلف وتكية زاعم وعمل فان
كمال الانسان لا يحصل بمجرد العلم وكذا كل فعل الحكمة خروج الانسان الى الكمال الممكن من جانب العلم والعمل انتهى وفيه بحث اذ كما ان المجرد كذلك و تهذيب
انواع العمل فيه في الشفاء [illegible] حيث قال والشيخ اخرج معرفتها بانه كمال النفس الانسانية بالتصورات الكاملة والتصديقات المطابقة في النظريات
اله العملية وما ذكر في [illegible] من قوله ان كمال الانسان آه يخرج كيف وقد صرح في حاشية شرح المطالع بان الكمال هو العقل المستفاد عندنا هو
وبان الكمال الاقصى لها الانسان بالكمال الاعلى بجانب العلم وفي حاشية شرح المطالع الكمال في العلميات وذلك لكن لا يتم كمعنى العمل في جواز
ان يكون المقصود الكمال مع انه يتوجه عليه ما نقل من ان كلامه مشتمل في هذه الحاشية منافاة لما يفهم من حاشية شرح المطالع من ان العمل ليس جزء من الحكمة
حيث قال فيها ان ما يذكر في قسم الصناعات من انها اما عملية يتوقف حصولها على ممارسة العمل واما نظرية لا يتوقف حصولها عليه وعلى هذا يكون
الحكمة العملية خارجا عن العملية بهذا المعنى اذ لا دخل في حصولها الى مزاولة عمل فيفهم من ذلك انها داخلة في النظري ولا شك انه انما يصح دخولها فيه
على تقدير ان لا يكون العمل جزء منه انتهى كلام الفاضل ويمكن ان يقال ان معظم السيد خروج الحكمة العملية عن العملية بالمعنى المذكور فيكون داخلة
في النظرية بمعنى ما لا يتوقف حصولها على ممارسة العمل وصحة هذا لا يعم دخول العمل فيها كما لا يخفى فحيلة فراغه اه ونحو من ذلك على
تفسير العلامة الشيرازي في شرح الاشراق حيث قال بعد الفراغ من تعريف الحكمة بانها استكمال النفس الانسانية بتحصيل ما عليه الوجود في نفسه وما
الواجب عليها بان ينبغي ان يعمل ليصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود وليستعد للسعادة القصوى الاخروية بحسب الطاقة البشرية
ثم الغرض من التقسيم الى النظرية والعملية بان ما يعرف بهذه العبارة فعلم انه لا يخرج عن جزء من علوم الا بحسب الواحد منها وعلى هذا يكون المنطق من
انواع العلم الالة ومنهم من ادخله في اصل التقسيم بهذا العلم اما ان يطلب لكونه الة لما عداه اولا والاول المنطق الخ اما نظري او عملي
الاول المعقول الخ انه آه كتب في الحاشية يعني بالاعتبار الاعارضا للمعقول الاول لم يكن في الاعيان ما يطابقه وقيل هي العوارض المخصوصة بالوجود
الذهني ويصدق التفسير الاول على الوجود والوحدة خلافا دون التفسير الثاني انتهى ويصدق التعريف الاول على الوجود والوحدة بحيث ان يكون بناء على
ما تقرر من ان الوجود قائم بالماهية من حيث هي ونعا ذهنية في التصور وتفصيله في شرح التجريد وحواشيه والوحدة كيفية نسبة الوجود الى الماهية وعدم
صدق التعريف الثاني بناء على ان ما حصل ان المعقول الثاني هو العارض للماهية المراتب الوجود والعدم مطلقا كما تقرر فلم يكن الخصوص الوجود الذهني
حاضرة وحصته وما كان الوجود كيفية نسبة الوجود الى لم يكن مخصوصا بالوجود الذهني ومعقولا عرضيا ايضا وقد بنيا لك آه هذا الكلام انما يستقيم
اذا كانت الامور العامة عبارة عن المشتقات واما اذا كانت عبارة عن المحمولات المذكورة في شرح التجريد وجرى عليه عبارة المصنف في عنوان القسم
الموضوع لبيان الامور العامة حيث قال فصل في الكلي والجزئي فصل في الواحد والكثير فصل في المتقدم والمتأخر فصل في القديم والحادث الى غير ذلك فلا
يستقيم هذا الكلام اذ مفهوم المشتق لما كان محمولا على الموجود الخارجي على المواطاة كان موجودا خارجيا اذ الكلي موجود بوجود الفرد حقيقة
كما هو المقرر عند القائلين بوجود الكلي الطبيعي الا ان يقال وفيه لكن كلام المصنف اول الا انه ظاهر في ذلك وما يفهم من البينة غير الموجود الا
البينة فينبغي كون الافراد موجودة لا كالمعنى المشتق كيف ولو لم يكن كذلك يشكل على ان [illegible] التزم ان المحكوم عليه في قول الكلي موجود بوجود ذات الفرد
هو القسم الاول والثالثة الاولى بكون [illegible] انه كم [illegible] الكلي موجود في الخارج [illegible] فلم يكن هو مخترع من الوجود في الخارج

بكونه موجودا بكونه ذا تحقق وجود في الخارج ويجوز ان يكون الحكمة الالهية ... دليل ذلك ان العنوان المعلوم ... متعلق بالنفس

بعضهم انه لما ذكر ما فرازه يتبع كونه موضوعا للعلم الباحث عن احوال الكلية الى جنبه وما يقال من ان هذا الجواب غير حاسم لمادة الشبهة اذ فرد الامور

العامة ما لبس حال للاعيان كالعدم وقد فيمكن دفعه بان البحث عن العدم والامتناع استطرادي صرح به الشيخ في التجريد فالعدم والامتناع

يرجع للامور العامة على ان عدم كون العدم من احوال الاعيان محل بحث فتدبر ونقل عن الشيخ في هذا المقام وهو قوله انما نسبه الجواب الى الفن

مبنيا على ما لا يدل على ما في التقسيم والابطال ما ذكره من ان مباحث الامور العامة داخلة في العلم الاعلى انتهى وفيه ان المطالب لان قبول اصل صدر الجواب

بعضهم الجمهور لتصوره الجواب المذكور بل هو المذكور في حاشية شرح المطالع فنسبة الجواب الى الغير لا ينبغي ذكر نكتة بل الضرورة تقتضيه

بنفسه وقد يقال ان الامور العامة اذا قيدت على وجه العموم لا يكون اعراضا ذاتية لما هو الموضوع في الحكمة الالهية فلا وجه لحملها محمولا او

اذا قيدت على وجه الخصوص ليصير اعراضا ذاتية للموضوع فلا حاجة الى الحمل في الجملة اذ موضوع المسئلة يجوز ان يكون عرضا ذاتيا لموضوع

الفن كما حقق في موضعه وفيه ان هذا مصادم لتقسيم موضوع الحكمة الالهية الى ما لا يفتقر في المادة اصلا والى ما يفتقر اليها لكن لا على وجه الافتقار

كالامور العامة كما ان الجواب المذكور في الشرح مصادم للتقسيم المذكور بزعم هذا القائل وقد جعل هذا القائل مصادمة التقسيم ايرادا على الجواب

المذكور في الشرح والمنقح جواب هذا القائل بوجود ذلك الايراد على الجواب الذي ذكره الشيخ واجاب بعض الافاضل عن الايراد بالامور العامة بان

الحكماء يطلقون الموجود العيني والخارجي ويريدون به الشيء الذي منشأ انتزاعه موجود في الخارج فعلى هذا يكشف العلم باحوال الامور العامة من

كون الامور العامة موجودة بهذا المعنى وفيه بحث اما اولا فلان قبول ان الموجود المطلق من الامور العامة مع ان منشأ انتزاعه يكون موجودا

الان بل مراد المجيب فلانه ما هو موجود في الخارج اذ قد يكون موجودا ايضا اذ لا يكون منشأ انتزاع الامر موجودا ايضا وفيه ان اطلاق الموجود

الخارجي بهذا المعنى مستبعد جدا لكشف محل المصطلح العيني لا في شيء من اغراض الحكمة عليه واما ثانيا فلان المنطق على تقدير ذكر الاعيان يلزم ان يكون

داخلا في الحكمة اذ يبحث فيه عن المعقولات الثانية التي منشأ انتزاعها قد يكون موجودا في الخارج مع ان المنطق المشهور عند الجمهور ان المنطق خارج

بعنوان الاعيان وقيل العرض ... وقد قيل العرض من الحكمة العملية ... العلم بها في الآخرة وفيه نظر اما اولا فلان جارية الطبيعي ... فلم يتعرض

عنه واما ثانيا فلانه لا يظهر ان الغاية المطلقة في الآخرة مختص النفس كالاخرى الى الحاصل والاتكال انا على ما الغاية نشر على الحكمة العلمية بحصول الملكات

الفاضلة والاخلاق المرضية الصالحة والنفس يبعد انعقاد غير البدن يشتغل الكمال ويحصل لها اللذة الروحانية وهذه هي الغاية الاخروية

عند الشيخ ويمكن الجواب بان مقصود القائل من الغاية الاخروية عند الشارح والطبيعي ما يتوقف على كثير منها الآلي فانه في التقرير

فتأمل لا يناسبه آه اورد عليه ان الابتناء على الامور الموهومة لو كان علة للاعراض عن البحث لاعرض عن الطبيعي ايضا ضرورة ابتناء بعضها

الابعاد ... والاشكال الجزء الذي لا يتجزى مع انه مستعد للتحليل وان القوة الجاذبة لا تفسر على نحو الكمال بغرضنا هذه وعلى غيره ذكر على الامور الموهومة

الايراد مدفوع اما اولا فلان العمدة ابتناء اكثر المسائل ... والاعراض عن الطبيعي لما يجب على هذا التقدير لو كان اكثر المسائل يبنى على الموهومات

والكل كذلك واما ثانيا فلان قال بعض الفضلاء مراده انه ابتنى اصول المسائل على الموهومات بمعنى ان موضوعاتها مسائلها امور موهومة وهذا غير

جار في الطبيعي فيه نظر اذ كون موضوعات مسائل الرياضي الاكثر امورا موهومة غير ظاهر بل الظاهر خلافه كما لا يظهر للمتتبع فلا بد ان يوجه آه بانه لا

ان يشتبه في نفس الامر قطبان والدائرة العظيمة والدوائر الصغار ولا دلالة لهذا الكلام على كون القطبين والنقطة والدوائر غير موجودة

... الحكم ...

تحقق في الخارج وجودا او نحو انه ان الذي ... الاعيان ... قطعا الامور الموجودة

الخارجية عند ... الا انها موجودة في نفس الامر تعتبر في ... احوال الموجودات الخارجية اعني الافلاك وما فيها والحركات والاوضاع والمقادير

فان الحكمة كما ذكر الشيخ ... من هذه الحصة والحصة الرسمية الاعراض بالمعنى ... الاستاد ... في شرح الحكمة العينية من ان

الاشتغال بالرياضي وممارسة يورث ملكة التخيل المراجعة للمشتغلات التي تحصل من ممارسة الطبيعي والالهي والاشكال ... المشتغل الشرف من تلك المعقول

ومن كون الشيء آه لما افرزنا شرف الحكمة والبحث المذكور الموجودة في نفس الامر سبب ... فقال ... العبارة ما ... لا يكون

وجوده متعلقا بتقدير مقدر واختراع مخترع ومثل لبيان غير موجود في الخارج فظهر الفرق بينه وبين الموجود في الخارج والملازمة المذكورة

متحققة سواء وجد فارض او لم يوجد كالتقدير الذي هو عدم الرابطة التي المستقبل بعد ... وعلى تقدير الوجود سواء وجد فرضا او لا

ان التقدير لا دخل له في تحقق الملازمة اذ لو كان له دخل فيها لم يتحقق الملازمة مع عدم المقدر والتقدير لكنها متحققة بديهة فالفارض هو الذي يحكم بالمكان

وفرعا اوكل الشيء واعتباره لا على وجه الذي ... ما قررناه انفع مما ورد بعض المحشين على ... السيد ... على شرح ... من ان الفارض

هو المدرك مطلقا واذا لم يوجد فلو كانت الملازمة متحققة في نفس الامر يلزم ان تكون موجودة في الخارج اذ يلزم عدم الخفاء ومطلق الوجود

والمعلوم عدم المدرك المطلق تحقق ويجوز ان يستلزم محال ... الا انه لا يتحقق الملازمة على تقدير انتفاء المدرك المطلق ... الذي يعتبر

الخلط الوجه الذي ... عليه كما ينبغي لفظ العارض ... عند البحث ان يجب ... فرضا او لم يفرض قطعا انتهى كلامه ووجه الانتزاع

فلان المراد بالعارض ... المدرك مطلقا بل ما ذكرناه ولو زعم ان القول المذكور ... ادعاء ان اعتبار المعتبر الذي يمكنه الكلام وفرعا اعتباره

العالية ... لا دخل له في تحقق الملازمة لتحققها مع عدم المعتبر المذكور ... بدون ان يعتبره كاملا ... الاعتبار ...

الملازمة على السوية ... تحققها في المبادئ العالية فانه لا يتوقف المبادئ العالية ... الشيء على الوجه المذكور امكانا ...

ذلك انا ... عدم المعتبر المذكور لا يستلزم ... الذي هو عدم مبادئ العالية وتحصيله آه فيه نظر اذ ... رفع ... ونحوهما

او ... حاصله ... ان يكون محمولا ثابتا لموضوعها او يتحد مع الموضوع في نفس الامر فيكون موضوعها متحققا في نفس الامر

بكون موضوعها متحققا في نفس الامر ... منشأ لتحقق النسبة والمتحقق في نفس الامر ... مع ان وجود الموضوع

... متعلق بفرض الفارض واختراعه ... الموضوع في الكل القضية ... بنحو ... ان

المفهوم ... لا ينفك عنه ... في نفس الامر ... المبادئ العالية فلا يكون ... يعني متعلق بفرض الفارض بل بين الكلام

المفهوم ... الكاذب يكون تحصيله غير مرتب ... الملازمة آه بنفس ان الملازمة المذكورة موجودة للطرفين في الوجود والتحقق

الرابطي والوجود المحمولي الذي هو مصدر ... ونفس الامر اعم من الخارج آه ... النسبة بين الطرفين ... الموجود في نفس الامر

ومعلوم الموجودة في الخارج ... الموجود في نفس الامر اعم من الموجود في الخارج ... النسبة بين المفهومين ... موجود

آه ... المفهوم الموجود في نفس الامر اعم من الموجود في الخارج ... النسبة بين الطرفين ... وما ...

... النسبة بين المفهومين ... موجود آه ... ان يكون ... في الخارج ... في نفس الامر

لوجوده في الذهن او نفس الامر كالذهنيات ... فيتحقق الخارج بدون نفس الامر ... المذكورة ... الخارج ... الموجود ... الكاذب

تبا ان وجود الذهن ... في نفس الامر ... الدلالة ... موجود آه ... نفس الامر

الخارج ... في نفس الامر ... الموجود في الخارج ... الموجود في نفس الامر ... الحكم ...

٢٣٤٦

[illegible] الوجود الذهني [illegible] على الوجه [illegible]

ظرف للاتصاف الحقيقية [illegible] عن الذهن الخارج [illegible] نفس الامر [illegible] كونه ذهنيا ولما كان افراد نفس الامر [illegible] الذهن [illegible]

بل بين ما فيه [illegible] وهو تحقق الذهني بدون نفس الامر [illegible] لا امكان ملاحظة الكواذب [illegible] وحاصله ان الذهني [illegible]

[illegible] للكواذب وهو الذهني البشري لا يصدق على نفس الامر [illegible] الذهني [illegible] في المبادي العالية [illegible] النسب المذكورة [illegible]

باعتبار [illegible] الذهني الى [illegible] نفس الامر بدون الذهني [illegible] نفس الامر اذا قطع النظر عن الاعتبار المذكور [illegible]

[illegible] الموجود في الذهن [illegible] نفس الامر [illegible] الموجود في الذهن والموجود في نفس الامر [illegible]

[illegible]

٢٣٤٥

[illegible] في الاذهان [illegible]

الا اذهان [illegible] الكاذب اذ الذهن [illegible]

[illegible] الاذهان بدون الفرض والاختراع [illegible] الامور المذكورة [illegible]

[illegible] الاختراع [illegible] انواع [illegible] القضية المذكورة [illegible]

[illegible] الاختراع [illegible] نفس الامر [illegible] القضية [illegible] الكذب [illegible]

[illegible] ثبوت الشي [illegible] لثبوت [illegible]

[illegible] القضية [illegible] نفس الامر [illegible] القضية المذكورة [illegible]

[illegible] الاختراع [illegible] القضية المذكورة في الواقع [illegible] الاختراع [illegible]

[illegible]

ولا

[illegible] ان [illegible] الاول [illegible] الموضوع [illegible]

مطلقة ولا سكونه لم يجعلوا في المسئلة المذكورة وثانيهما ان قيد الموضوع ليس باستعداد الحركة فقط بل باستعداد الحركة والسكون وما وقع

في المسئلة المذكورة هو قابلية الحركة فقط لا الحركة او السكون فتأمل   قوله الطبيعي اه فيه اذا حمل الطبيعي على ما ذكر لكان [illegible]

المذكورة وما قيل من ان المراد [illegible] الاحوال [illegible] اذ لا يبحث في هذا القسم عن احوال الحكمة الطبيعية بل يبحث فيه عن احوال الاجسام الطبيعية

وكلام الفاضل [illegible] الاطلاق [illegible] الاحوال المستعدة [illegible] المسائل [illegible] الطبيعية باحوال الاجسام الطبيعية

لكان اول [illegible] مباحث الاجسام الطبيعية كما ذكره   ذكره ان الجسم [illegible] الخارج كان [illegible] الموضوع هو [illegible]

[illegible] على الواجب [illegible] لا [illegible] الجوهر [illegible] الممكن [illegible] تقسيم الجوهر الممكن الى الجوهر والعرض

[illegible] عدم الاطلاق [illegible] الامكان حيث اشتهر اطلاق الجوهر على الممكن فقط   قوله اه اي الطول والعرض

والعمق [illegible] حقيقة الجسم [illegible] التعريف [illegible] الجوهر القابل للابعاد [illegible] الجسم الطبيعي [illegible]

[illegible] الحكيم [illegible] الدليل [illegible]

[illegible] الابعاد [illegible] الاستدلال على بطلانه   قوله [illegible] المراد [illegible] الابعاد [illegible]

[illegible] بطلان الجزء الذي لا يتجزى [illegible] التعريف [illegible]

[illegible] الجسم التعليمي [illegible] القابل [illegible] التعريف [illegible]

على [illegible] البسيط [illegible] الجزء [illegible] التعريف [illegible]

[illegible] عدم الصدق [illegible] الابعاد [illegible] دون [illegible] وكلام الشيخ

[illegible] بطلان الجزء الذي لا يتجزى [illegible] ذلك [illegible]

[illegible] الذي [illegible] الجسم التعليمي [illegible]

للابعاد [illegible] الجسم التعليمي [illegible] بالصورة [illegible]

[illegible] البسيط [illegible] التعريف [illegible] المساواة [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] الاشارة [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] البسيط [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] خواص الجسم هو الانقسام [illegible]

[illegible] البسيط [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible]

[illegible] الجسم ليس الا الصورة [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] الجسم [illegible] الفلك [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] الصورة [illegible] بالفعل

[illegible]

الاول

[illegible] الجسم [illegible] فاذا [illegible]

فلا بد [illegible] بقيد الجوهر والصورة بقيد [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] الجوهر والعرض [illegible]

[illegible] عدم صدق التعريف [illegible] ان الجسم [illegible] الاعتبار [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] الجوهر والعرض [illegible] الموضوع [illegible]

[illegible] الاعيان [illegible] الاعيان [illegible]

[illegible] الموضوع [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] التعريف [illegible] الشبهة [illegible] البسيط والصورة

[illegible] المراد [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

[illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] الاعراض [illegible] الحكم [illegible]

[illegible] الانفكاك [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] الانفكاك [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] الانفكاك [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible]

[illegible] الصورة النوعية [illegible] الجواب [illegible]

[illegible] موضوع الحكمة الطبيعية [illegible] الطبيعي [illegible] المذكورة [illegible] الانواع [illegible]

[illegible] موضوع [illegible] الفن [illegible]

[illegible] موضوع الفن [illegible]   فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى [illegible] ابطال الجزء الذي

لا يتجزى [illegible] العلم [illegible]

[illegible] موضوع المسئلة [illegible] موضوع الفن [illegible] والموضوع [illegible]

[illegible] الجزء الذي لا يتجزى [illegible] المسئلة [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الجزء الذي لا يتجزى [illegible] الانقسام [illegible]

[illegible] الجزء الذي لا يتجزى [illegible] الجسم الطبيعي [illegible]

[illegible] المسئلة [illegible] الجسم [illegible]

[illegible]

[illegible]

الشفع والكثير معروفين بنوع من [illegible] بيان القطعة والكثيرة [illegible] لو فرع [illegible] وعدم الاتصاف [illegible]

والتهما موضوع [illegible] لم يفرق بينهما كما ذكره صاحب [illegible]

لا للصورة كصورة زيد وصورة عمرو وأجزاء الجسم [illegible] فلا يكون كاسما [illegible]

المتخيلة المدركة [illegible] بأن النفس هو القوة المتخيلة لكن المدرك [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] والجوهر [illegible]

[illegible] الأجزاء التي لا تتجزى [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فليعلم الحدود ودفعه فتلك لا يخفى على اولى النهى [illegible]

[illegible]

الشيئين [illegible] فافهم قال الاشارة الى الخط آه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... وجود الصور ... [illegible] ... الوجود ...

... فلا يمكن ... [illegible] ... عن المادة   هذا والعذر انه ... في ... [illegible] ... والاحوال المذكورة ليست موجودة في الخارج

الا ... [illegible] ...   هذا الكلام ... ان الاشتباه ... على ما ذكره ... [illegible] ... الكلام ... ان ... [illegible]

... [illegible] ... موجودا في الخارج ... [illegible] ...

... ما ذكره ... [illegible] ... الكلام ... [illegible] ... كلام ... [illegible]

... [illegible] ... عن المادة فافهم ... [illegible] ... الصورة ...

[illegible]

[illegible]

والانفكاك فان اريد بالانفصال في قولهم [illegible] اجتماع الانفكاك والانفصال [illegible] فاللزوم [illegible] لان الانفصال بهذا المعنى لا يقبل الانفصال الذي [illegible]

بل ان [illegible] الانفصال بمعنى الامتداد [illegible] الانفصال فان الامتداد عبارة عن عدم [illegible] متصل [illegible] ومنفصل [illegible]

ان [illegible] الصحيح [illegible] ولم يلزم ما ذكرتم [illegible]

الى كلام السيد المحقق في حواشيه على شرح التجريد [illegible] انعدام الجسم بالكلية [illegible] ذكر بعض الشراح [illegible] لا يلزم من انفصال الجسم على تقدير عدم [illegible]

[illegible]

وما ذكره في التنوير نظر

[illegible]

[illegible]

ذلك فتدبر او نقول انه يمكن [illegible] آه فان قيد الطبيعة الجنسية [illegible] مشترك [illegible] مقتضاها فلا نوقف الحكم

المذكور على ان الصورة الجسمية طبيعة نوعية فلا فرق بين الطبيعة النوعية [illegible] اذ لا يمكن اختلاف [illegible] الطبيعة

النوعية لكونها طبيعة محصلة بخلاف الطبيعة الجنسية لانها غير محصلة فيجوز اختلاف مقتضاها [illegible] صاحب المحاكمات ان الطبيعة

الجنسية [illegible] يجوز اختلاف [illegible] اللوازم [illegible] الفصول [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] … وثانيها ان الاشكال الانقض بالشمس والشكل … العاطف المعين ويحصل … وهكذا

على طرفي الساعد … العاطف … الكلام الاقب والنقرة اثنين العدم والكون

وهو الاشتراك في عدم الشمس … وثالثها ان … اللزوم للتركيب … مركب منهما وقد عرفت

[illegible]

١٥١ [illegible]

[illegible]

[illegible] زيادة [illegible] عدد الزيادة [illegible]

متناهية لمكن عدد الزيادة غير متناه فهذه الزيادة زيادة لا تكون [illegible] بعد آخر وهو اعظم الابعاد [illegible] ينقطع الامتدادات والامكان انه ليس اعظم ما فرض اعظم الا [illegible]

[illegible] تشتمل على جميع الزيادة الغير المتناهية فكيف ما لا نهاية [illegible] غير متناه [illegible]

[illegible] لانه غير متناه [illegible] المذكور [illegible] زيادة الابعاد [illegible] غير متناه [illegible] لم يكن عدد الزيادة غير متناه

بهذا المعنى ولم يلزم من ذلك وجود بعد [illegible] انقطاع الامتداد [illegible]

الكلام [illegible] البرهان [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] في زمان [illegible] تناهي الابعاد [illegible]

بين الغير المتناهية اذا تحرك [illegible] الى ان [illegible] الخطوط [illegible] مطلقا

كما هو الظاهر ولزوم [illegible] عدم جواز قطع [illegible] الغير المتناهية في زمان متناه [illegible]

لا حد ان يمنع امكان حركة خط غير متناه [illegible] المذكور [illegible] في جهة واحدة [illegible]

يجوز ان ينقطع المتحرك الغير المتناهي [illegible] في زمان متناه [illegible] في زمان متناه فاقول [illegible]

بعد [illegible] للقطع [illegible] لكان الغير المتناهي محصورا بين حاصرين [illegible]

[illegible] الشيخ على هذا [illegible] برهان آخر [illegible]

[illegible] على الشرح [illegible] لا يمكن ان يخرج [illegible] الغير المتناهي [illegible]

[illegible] الخط المذكور خط اب [illegible] الاضلاع كما برهن عليه في كتاب اقليدس [illegible] نقطة ده

كل نقطة من النقاط الغير المتناهية المفروضة في خط [illegible] الغير المتناهي [illegible] زاوية [illegible]

[illegible] الزاوية [illegible]

[illegible] غير متناه [illegible] الغير المتناهي [illegible] بين حاصرين [illegible]

[illegible] نقطة [illegible] الغير المتناهي المفروضة في الخط [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] البرهان السلمي [illegible]

[illegible] بعض الاعلام [illegible] خط غير متناه [illegible]

لو امكن وجود خط غير متناه لامكن [illegible] نقطة [illegible] الغير المتناهية [illegible]

[illegible] غير متناهية [illegible] الابعاد الغير المتناهية المفروضة [illegible] بين حاصرين [illegible]

[illegible] البرهان السلمي [illegible] تناهي الابعاد [illegible]

[illegible] بعض الاعلام [illegible] برهان آخر [illegible] وجود خط غير متناه لامكن ان [illegible]

نقطة غير متناهية [illegible] خط اب [illegible] الخط الغير المتناهي [illegible] خط

[illegible] نقطة [illegible] موازيا لـ اب [illegible] خط اد [illegible] اب غير متناه [illegible]

[illegible] النقطة الغير المتناهية المفروضة في اب [illegible] غير متناهية [illegible]

[illegible] بين حاصرين [illegible] الخط [illegible]

نقطة غير متناهية [illegible] امكان [illegible] النقطة المذكورة [illegible] لا يمكن ان

[illegible] وجود خط [illegible]

[illegible] وجود بعد غير متناه [illegible] البعد الغير المتناهي

[illegible]

غير

[illegible] لان [illegible] غير متناه [illegible]

[illegible] النقطة [illegible] بعد غير متناه بين النقطتين [illegible]

[illegible] الغير المتناهي [illegible] غير متناهية [illegible] مسلم [illegible]

[illegible] البرهان [illegible] حكمة الاشراق [illegible]

البعدين [illegible] اب [illegible]

[illegible] اد [illegible] صحيح [illegible] العلامة [illegible] شرح [illegible]

[illegible] اب [illegible] اد [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] بين النقطتين [illegible]

[illegible]

[illegible] النقطة [illegible] المحقق [illegible]

[illegible] غير متناه [illegible] نقطة [illegible]

[illegible] الموازاة [illegible] الخط الغير المتناهي [illegible] نقطة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الى غير النهاية [illegible]

[illegible] الخط الغير المتناهي [illegible] غير متناه [illegible]

[illegible] غير متناه [illegible] مركز الكرة [illegible] غير متناه [illegible]

[illegible] الخط الغير المتناهي [illegible]

[illegible] غير متناه [illegible] البعد [illegible]

[illegible] نقطة [illegible] الخط المذكور [illegible] المسامتة [illegible]

[illegible] النقطة [illegible] السامتة [illegible]

[illegible] نقطة [illegible]

[illegible] الى غير النهاية [illegible]

[illegible] برهان الموازاة [illegible]

[illegible] بالموازاة [illegible]

[illegible] برهان التخلص [illegible]

[illegible]

[illegible] برهان الموازاة [illegible] برهان [illegible] التخلص [illegible]

[illegible]

برهان المسامتة

برهان الموازاة

برهان التخلص

برهان التلا[illegible]

البرهان

[illegible]

برهان يسمى المذكور في الشرح

[illegible]

برهان آخر

[illegible]

برهان القطعي

[illegible]

المحفوظ

[illegible]

باب الحيض أقل سنه تسع سنين وأقله يوم وليلة وأكثره خمسة عشر بلياليها
وغالبه ست أو سبع وأقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر ولا حد لأكثره ويحرم به ما حرم بالجنابة
وعبور المسجد إن خافت تلويثه والصوم ويجب قضاؤه لا الصلاة وما بين سرتها
وركبتها وقيل لا يحرم غير الوطء وإذا انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق
والاستحاضة حدث دائم كسلس البول فلا تمنع الصوم والصلاة فتغسل المستحاضة فرجها وتعصبه
وتتوضأ وقت الصلاة وتبادر بها فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر وانتظار جماعة لم يضر
وإلا فيضر على الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا تجديد العصابة في الأصح ولو انقطع
دمها بعد الوضوء ولم تعتد انقطاعه وعوده أو اعتادت ووسع زمن الانقطاع وضوءاً
والصلاة وجب الوضوء فصل رأت لسن الحيض أقله ولم يعبر أكثره فكله حيض

[illegible]

مركزاته

[illegible]

بان الكسب ذكر الجواد الانفصال على ما هو غير [illegible] المباين بالتفصيل المذكور قوله لانا

[illegible]

بعض الاجزاء مانعة عن لحوق الصورة الجسمية كما مر فلم يلزم شئ مما ذكر لما اشرنا الى ان الصورة النوعية المانعة عن لحوق الجسمية من جهة حصولها في بعض الاجزاء

عن لحوق الصورة الجسمية [illegible] على هذا لا حاجة الى تطويل الكلام بل يكفي ان يقال [illegible] الهيولى عن الصورة فان لم يقبل لحوق الصورة لذاته لم يكن [illegible]

[illegible]

[illegible]

بالنفس الآن [illegible] فتخصيص [illegible] فتخصيص [illegible] فانه يجوز ان يكون [illegible] الهيولى [illegible] التخصيص [illegible]
ممنوع ولا يتصور ذلك آه انما يتم [illegible] هو ان الهيولى لو فارقت صورة بعد ذات وضع [illegible] فاذا تجردت عنه زمانا وصارت مما لا وضع له
ثم اقترنت بالصورة مرة اخرى يحصل لها وضع فتخصصه بوضع دون وضع لان الوضع السابق ينعدم [illegible] الوضع اللاحق كما ذكرت في صورة الانقلاب وهو لا يخلو من
بين الصورتين كاف للتخصيص ولا تأثير للتجرد زمانا بين الوضعين وبالجملة يجوز ان يتخصص الوضع السابق اللاحق فان تجردت الهيولى بين الوضعين
زمانا فتدبر   وهو التي يختلف آه هي صورة جوهرية داخلة في الجسم مبدأ الآثار [illegible] الاجسام [illegible] والكيفيات [illegible] وهو انما اثبته المشاؤون
واما الاشراقيون فالمشهور ان الجسم عندهم صورة جسمية بسيطة [illegible] فكل جسم نوع عندهم مركب من الصورة الجسمية و
العرض القائم به [illegible] ولم يذكره [illegible] فانظر   وليس لامر خارج عن الجسم آه هذا اشارة الى ان الفاعل الخارج لا يكفي [illegible] الآثار كما استظهر
ان نسبته الى الجميع على السوية وهذا انما يتم على عدم القول بالفاعل المختار [illegible] فظهر انه فوق الكل ليس
لامر خارج عن الجسم بالضرورة [illegible] الاحتمال المذكور على المذهب   لانها قابلة فلا يكفي فاعليتها هنا سوال [illegible]
هو انها قابلة للصورة فيجوز ان تكون فاعلة للاختصاص [illegible] ان الشيء [illegible] لا يكون فاعلا له وبعضها [illegible] على هذا الوجه [illegible]
[illegible] فلا حاجة الى الاعادة وقال بعض [illegible] لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون الصورة النوعية فاعلة للاختصاص [illegible]
[illegible] فلا يكفي فاعلة للاختصاص [illegible] اذ [illegible] الوجود [illegible] الماهية [illegible] قابلة [illegible] وتفصيله
[illegible]   وانه [illegible] الاختصاص [illegible] المذكور [illegible]
مشهور هو ان [illegible] الاختصاص [illegible]
اي الصورة الجسمية آه [illegible] الدليل [illegible] الكلام فيه   فيتعين [illegible] لجواز ان يكون [illegible] اختصاص الصورة
الجسمية [illegible] على الدليل المذكور [illegible] المعارضة كما ذكره [illegible] الدليل المذكور
لزم [illegible] الصور اذ اختصاص الجسم بصورة نوعية لا يجوز ان [illegible] العام ولا للهيولى فتعين ان يكون [illegible] ولا يخفى عليك آه
[illegible] لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون [illegible] اختصاص [illegible] الجسم [illegible] العامة ولا
الهيولى ولا الفاعل الخارج ولا للصورة النوعية لان نسبتها الى الجميع [illegible] على السوية [illegible] الجسم [illegible]
الجزء [illegible] للصورة النوعية [illegible] الجسم [illegible] لو صح هذا الدليل لزم ان يكون [illegible] الصورة الجسمية
والهيولى مركبة من الصورة النوعية [illegible] ان الصورة الجسمية [illegible]
[illegible] لا يكفي [illegible] العامة والهيولى ولا للصورة النوعية ولا الفاعل الخارج [illegible] ان يكون [illegible] الصورة الجسمية
[illegible] الهيولى [illegible] الصورة الجسمية [illegible]
فتدبر واما المعارضة [illegible] لو وجدت الصورة النوعية [illegible] لا يكون
الجسمية العامة ولا للهيولى [illegible] صورة نوعية [illegible] معارضة [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] الجسم [illegible] الاعراض [illegible]
الجسم المتحيز [illegible] مخصص [illegible] التحيز [illegible] مخصص [illegible] النقض
[illegible]

وثانيا

[illegible] الصورة النوعية [illegible] الدليل [illegible] لا ان [illegible] الصورة [illegible]
الوجود [illegible] ان يكون [illegible] والهيولى والصورة [illegible] التلازم [illegible] هذا [illegible]
[illegible] لانها لا تكفي موجودة آه هذا [illegible] الدليل المذكور [illegible] ان لا يكون الواجب [illegible]
[illegible] العقل [illegible] قبل المعلول [illegible] الواجب [illegible] موجودا قبل [illegible]
[illegible] الواجب [illegible] المعلول [illegible] الآخر [illegible] الوجود والواجب [illegible]
الفاعل [illegible] لانها [illegible] قبل المعلول [illegible] العلة المستلزمة [illegible] فقال
بعض [illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible] الصورة المطلقة
والكلام في [illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible] عدم الصورة [illegible] الصورة [illegible]
يكون علة [illegible] الوجود [illegible] الصورة [illegible]
لان ما ذكره [illegible] الصورة المطلقة [illegible] الهيولى [illegible] الصورة المعينة [illegible] صورة الانقلاب [illegible] كلام [illegible]
ان [illegible] بان احدهما علة موجودة [illegible] ان الكلام في العلة المعينة [illegible]
وجود الهيولى مع [illegible] عدم الصورة [illegible] وجود الهيولى [illegible] الصورة [illegible] فتدبر [illegible]
فلا يكفي علة [illegible] ان الكلام [illegible] صورة [illegible] المعينة [illegible] على الصورة
المعينة [illegible] ان الكلام في العلة [illegible] الصورة المطلقة لا المعينة كما
[illegible] الصورة المعينة [illegible] المطلقة [illegible]
[illegible] لا يكفي موجودة قبل الصورة هو ان الهيولى [illegible] ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد وما
[illegible] الصورة علة فاعلة لتشخص الهيولى فلا يكون الهيولى [illegible] الصورة [illegible]
فلان تقدم التشخص على الوجود [illegible] على التشخص [illegible] لا يجوز ان يكون الصورة المطلقة
علة فاعلة لتشخص الهيولى والتشخص [illegible] موجودا [illegible] موجودة للصورة [illegible]
[illegible] لا يكفي الصورة علة فاعلة لتشخص الهيولى [illegible] هذا الدليل [illegible] هذا الكلام [illegible] الموجود
[illegible] موجودا [illegible] الصانع [illegible] التشخص [illegible] موجودا [illegible] التشخص [illegible]
العقلية [illegible]   [illegible] علة فاعلة لتشخص الهيولى   [illegible] وجوده آه
[illegible] الصورة [illegible] ما لم يتشخص لم يوجد [illegible] ان تقدم التشخص على
الوجود [illegible] التشخص [illegible] الوجود [illegible] الكلام [illegible]   [illegible] هذا الاعتراض [illegible]
[illegible] للامام الرازي [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] كصورة الافلاك [illegible] الصورة [illegible] العبارة [illegible] ان
[illegible] العلة والصورة [illegible] العلة [illegible] الصورة [illegible] العلة [illegible]
[illegible]

[illegible] قوله لان الكلام في الصورة الغير المفارقة [illegible] الصورة [illegible] فالعلة [illegible] الصورة [illegible]

افادة [illegible] مطلق الصورة [illegible] انه [illegible] هو المفارق [illegible] فانه يكون [illegible] موجود [illegible] والصورة [illegible] المفارق بالشئ والصورة [illegible]

[illegible] ان الصورة المعينة النوعية [illegible] بل الصورة المطلقة وهذا [illegible] المحقق الطوسي في جواب [illegible] والان

[illegible] ان [illegible] ذكر [illegible] الذي ذكره [illegible] الكلي [illegible] ان الصورة [illegible] وجودها [illegible] الصورة للشخصية [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] الصورة المطلقة [illegible] المعينة [illegible] المطلقة والمادة [illegible] واما الصورة المعينة الفلكية [illegible]

ان يكون [illegible] كما [illegible] الشيخ [illegible] بعض [illegible] منها [illegible] ولم يلزم زوال الشخص

[illegible] فقد [illegible] الاجنبي [illegible] الاجنبي [illegible]

ان [illegible] الصورة [illegible] المجموع [illegible] الشخص والاجنبي [illegible] الجزئية [illegible] فانهم [illegible]

الكلي [illegible] الجزئية [illegible] المذكورة [illegible] فانهم [illegible]

الهيولى [illegible] كون الهيولى [illegible] فلما كانت الصورة علة [illegible] الدليل المذكور [illegible] ان لا تكون الصورة شريكة لعلة الهيولى [illegible]

اذ [illegible] تقدم الصورة على الهيولى بالذات [illegible] لا تقوم [illegible] الهيولى [illegible] بالفعل بدون الصورة [illegible]

[illegible] الصورة في الوجود والبقاء [illegible] فلو كانت الصورة علة [illegible] لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الهيولى [illegible]

[illegible] الصورة شريكة العلة [illegible] علة [illegible] الشرط في الوجود على المتقدم [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] الفاعل [illegible] الفاعل [illegible] الوجود على المعلول [illegible]

[illegible] ان المتقدم بالزمان على [illegible] بالزمان متقدم على ذلك الشئ قطعا واما ان المتقدم بالذات [illegible]

متقدم على ذلك الشئ [illegible] اذ [illegible] متقدم بالذات على [illegible]

[illegible] بالذات [illegible] الفلك [illegible] المتقدم بالذات [illegible] متقدم على الاخر بالزمان [illegible] الشرط [illegible]

بالذات على الفلك [illegible] الى [illegible] الهيولى [illegible] فتدبر [illegible]

[illegible] التلازم [illegible] بان يكون احدهما [illegible] والاخر [illegible] احدهما [illegible] بان يكون احدهما معلولا

[illegible] موجبة والاخر [illegible] معلولان [illegible] العلة [illegible] الموجبة [illegible]

[illegible] فلا يكون الانفصالان المذكوران [illegible] فتدبر [illegible] العبارة [illegible]

[illegible] والانتم [illegible] العلة [illegible] ان العلة الموجبة [illegible]

[illegible] الفاعلية [illegible] العلة الفاعلية [illegible]

[illegible] ولا [illegible] كونها موجبة فافهم [illegible] فتدبر [illegible] المادة [illegible]

[illegible] الشئ [illegible] الصورة [illegible] للمادة [illegible] بالعموم [illegible] بالعدد [illegible]

الواحد بالعموم لا يكون علة للواحد بالعدد والمادة واحدة بالعدد [illegible] المفارق وهو واحد بالعدد والصورة [illegible]

واحدة بالعموم [illegible] علة موجبة بل الموجب هو المفارق [illegible] الصورة [illegible] الواحد بالعدد

[illegible] فتدبر [illegible] بالعدد [illegible] الهيولى [illegible]

[illegible] الصورة في البقاء [illegible] الصورة الى [illegible] فلا [illegible] في البقاء [illegible] ان المذكور [illegible]

[illegible] في البقاء [illegible] الدور [illegible] لزوم الدور [illegible] لجواز [illegible] في البقاء [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] علة اصل الوجود [illegible] البقاء [illegible] اصل الوجود [illegible]

[illegible] والجواب ان المراد [illegible] الهيولى اذا كانت [illegible]

[illegible] الصورة لا تفتقر الى الصورة الشخصية [illegible] الخارج [illegible]

[illegible] واللازم [illegible] الشخص [illegible] على الوجود [illegible]

[illegible] الشخص [illegible] الصورة الشخصية [illegible] على الوجود [illegible]

بجواز ان يكون [illegible] الصورة [illegible] لعلة الهيولى الخارج [illegible] الشخص [illegible] الصورة الشخصية [illegible]

[illegible] المراد [illegible] طبيعة الصورة [illegible] الصورة الشخصية [illegible] بخصوصها [illegible]

[illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible] ان المذكور [illegible] ان الصورة الشخصية

[illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible] طبيعة الصورة

[illegible] الصورة [illegible] علة على الصورة [illegible] بخصوصها [illegible] الكلام [illegible] الصورة الشخصية

[illegible] علة للصورة على الصورة الشخصية بخصوصها [illegible] الواقع

[illegible] الشخصية [illegible] علة للصورة الشخصية بخصوصها [illegible] علة للصورة [illegible] الشخص

[illegible] بخصوصها [illegible] الصورة الشخصية [illegible]

[illegible] الهيولى والصورة [illegible]

[illegible] طبيعة الصورة [illegible] التلازم [illegible] طبيعة الصورة وصورة ما [illegible] الهيولى [illegible] الصورة الشخصية بخصوصها [illegible] لجواز

[illegible] الهيولى [illegible] الدور [illegible] ان يكون الهيولى علة قابلة للصورة والصورة

علة [illegible] الهيولى [illegible] بان يكون الهيولى علة قابلة [illegible] معقول [illegible] ان يكون

[illegible] الهيولى والصورة [illegible]

[illegible] فتدبر [illegible]

[illegible] على [illegible] ان يكون ذات [illegible] علة [illegible] لجواز ان يكون علة [illegible] بشرط الوجود [illegible]

[illegible] الشخص او بشرط الوجود الخارج [illegible] لجواز ان يكون [illegible] احدهما على الاخر

[illegible] الشخص [illegible] فتذكر [illegible] علة [illegible]

[illegible] الشخص [illegible] فلا [illegible]

[illegible] البعد المجرد [illegible] بالعموم [illegible] البعد المجرد

[illegible]

[illegible] الذي [illegible]

واحدة امام الجهتين كما في الفلك الاطلس في زعمه ورد عليه بان [illegible] المكان ان [illegible] الجسم [illegible] والاشكال الجسم لا [illegible] المحوي [illegible]

الحاوي [illegible] ومنها ما ذكره في المواقف وهو ان الصورة الجسمية [illegible] ومنها ان السطح وذكره في المواقف انه مذهب افلاطون والعلامة [illegible]

لوجود المناسبة بين السطح والمكان وهو البعد المجرد الموجود [illegible] وجود المناسبة [illegible]

[illegible] لان الجسم [illegible] من الامارات المشهورة للمكان [illegible]

بالشمع [illegible] البعد الموهوم فيجب ان يكون المكان [illegible] والا لا [illegible]

بقاء المكان مع انتقال المتمكن لازم [illegible]

هو الصورة او السطح ولا يخفى ان المذهب [illegible] الامارات [illegible]

[illegible]

[illegible]

بمنع الخلو ان المكان موجود وان ذلك الفضاء [illegible]

لانه الخارج الاسم الالا تكلف جدا وبعيد [illegible]

شارة الى مذهب المتكلمين فعلى حاصل كلامهم انه [illegible]

فلا لزوم سلب النقيضين عن البعد على [illegible]

فيجوز ان يكون البعد موجودا غير موجود فلا يلزم سلب النقيضين [illegible]

ووجه قوله ان حاصل كلامهم انه [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] بين الجزء والمكان [illegible]

[illegible] الحكماء المشائين [illegible] المكان [illegible] السطح [illegible] ذكر المحقق [illegible] ان يكون مراد المحقق [illegible]

[illegible] بين المكان والجزء عند المتكلمين [illegible] عند الحكماء [illegible]

[illegible] المباينة [illegible] المذكورة في الجواب [illegible] بين كلام المحقق وكلام الشيخ [illegible] ان المحقق ذكر هذا الكلام [illegible]

[illegible] الاشارات [illegible] المحقق بهذا القول المذكور [illegible]

[illegible] المكان والجزء [illegible] ان المراد بهذه العبارة [illegible] والمغايرة بين المكان والجزء

[illegible] المتكلمين [illegible] المشائين [illegible] المتكلمين [illegible]

[illegible] ان المكان عند المتكلمين هو البعد الموهوم كما ذكره [illegible] عبارة السيد المحقق في شرح المواقف واما الذي ذكره [illegible] ان المكان عند المتكلمين

[illegible] السيد المحقق في شرح المواقف [illegible]

[illegible]

[illegible]

الى ما هو الوسط [illegible] هذا البحث [illegible] ذكر في المكان [illegible] بعض السطح [illegible] الجسم المطلق ولم يبق

بالمكان الطبيعي [illegible] السطح [illegible] بان الحيز [illegible] بالمعنى المذكور [illegible] الطبيعي [illegible] بالمعنى المذكور

لا محذور اذ التمكن على [illegible] الحيز [illegible] الاجسام والمكان طبيعي [illegible] لازم [illegible] فلا يكون غريبا [illegible] القوة آه هذا التوقف

[illegible] اورد على [illegible] الاول بان فيه دورا لان معرفة التدريج يتوقف على الزمان اذ التدريج هو [illegible] لا دفعة [illegible] الآن والآن عبارة عن طرف الزمان

والزمان مقدار الحركة والجواب المشهور [illegible] معرفة التدريج على الزمان [illegible] بان التدريج [illegible] السيد المحقق في حاشية على الشرح القديم [illegible]

[illegible] بان لا يمكن تعقل التدريج بدون الزمان [illegible] تصور التدريج [illegible] على تعقل الزمان وحاصله ان توقف تصور

التدريج على تصور الزمان [illegible] وان التدريج [illegible] تصور التدريج متوقف على الآن [illegible] على الزمان [illegible]

[illegible]

بالقوة ثم

[illegible]

[illegible] كان الموضوع متصفا به قبل هذا الآن فلا يكون متحركا [illegible] بالمعنى المذكور [illegible] اذا

[illegible] بالمعنى المذكور لكان الاتصاف به باقيا فلا يكون الموضوع متحركا [illegible] هذا [illegible] الكلام [illegible] تفصيله [illegible] الفلكيات

[illegible] اقول [illegible] الحركة [illegible]

بان الكون يطلق على حدوث صورة نوعية والفساد على زوالها ويطلق [illegible] على الحدوث بعد العدم والعدم بعد الوجود والمراد بالكون ههنا هو المعنى الاخير

[illegible] المراد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فيصدق عليه انه تكاثف والنقص مقداره من غير انفصال جزء منه وقيل المراد بالبرد [illegible] الحاصل في الماء وان كان في غاية الحرارة [illegible] السخانة هو البرد في جميع المواد

وفيه نظر [illegible] كتسخين الماء وتبريده [illegible] الامام الرازي انه قال لا اعتماد على [illegible]

[illegible]

[illegible]

الارادية

[illegible] الموجود [illegible] في الخارج [illegible]

بكون لو كان الآن جزء المعقول جزءا كان قبله او بعده باقيا في الخيال الا الشيء [illegible] كل اجزاء وانتفاضه ومآل هذا الاتفاق هو الحركة القطعية المتوهمة

المتخيلة انتهى ووجه الدفع ان الزمان كالحركة امر متصل [illegible] انتفاضه كذلك فانهم ثم اقول العلم مراد من قال [illegible] الحكماء ان الزمان موجود وانه موجود

[illegible] ولو سلم وجوده بمحض الاختراع لظهور ان دليلهم المذكور [illegible] لا يبطل الكل انه ليس بمحض الاختراع لانه موجود في الخارج كما اشتهر من ان الحكماء ذهبوا

الى وجوده في الخارج كيف ولو اريد بوجود الزمان المعهود في الخارج لزم ان يكون العدد العارض للشيء المعدوم في الخارج موجودا في الخارج ثم اقول فيه ذهب جمع من

المتكلمين النافين للوجود الذهني الى ان الزمان ليس بموجود [illegible] بعدم كونه الا بمجرد الوهم والاختراع [illegible] لظهور ان الشيء في

الوهم والشعر فلا يبقى بمجرد الوهم والاختراع [illegible] اصلا كما [illegible] الامام الرازي [illegible] الزمان [illegible] الموجود

والمعدوم حاصل فلزم على القول بنفي الوجود الذهني وجود الزمان في الخارج وذهب [illegible] الى انه [illegible] فذهب بعض القدماء الى انه واجب الوجود لا يقبل العدم

[illegible] لانه لو عدم لكان عدمه بعد وجوده [illegible] فيكون الزمان موجودا حال كونه معدوما ورد عليه [illegible]

[illegible] العدم عليه بعد وجوده [illegible] واجب [illegible] اجزاء الزمان بعضها على بعض

كما عرفت فلا نقل وذهب بعضهم الى انه الفلك الاعظم لانه محيط بالاجسام المتحرك [illegible] ان الزمان محيط به ورد عليه بانه استدلال

بالموجبتين من الشكل الثاني وهو غير منتج وذهب بعض آخر الى انه حركة الفلك الاعظم لكونه غير قار [illegible] الزمان [illegible] الاستدلال [illegible] من الشكل الثاني

وذهب ارسطو واتباعه الى انه امر موجود وهو مقدار حركة الفلك الاعظم واختار [illegible] المذاهب المشهورة في [illegible] الزمان [illegible] آه

هذا [illegible] الاستدلال على وجود الزمان [illegible] في مسافة [illegible] احدهما سريعة والاخرى بطيئة كانت مسافة البطيئة اقل من مسافة

السريعة اذ المفروض انهما في الاخذ والترك [illegible] بين اخذ السريعة وتركه امر ممتد يسع فيها الحركة [illegible] الاختلاف [illegible] بالقلة و

الكثرة [illegible] الامر الممتد [illegible] والنقصان [illegible] الحركتان في الاخذ او في الترك او فيهما معا

لتفاوت هذا الامر الممتد [illegible] والنقص [illegible] فهذا الامر الممتد موجود وهو المعنى بالزمان ورد عليه بان هذا التفاوت حاصل لما لا يكون

موجودا لظهور ان ما بين [illegible] الزمان

السابقين [illegible] الحركتين [illegible] واجاب بان الزمان آه

بان هذا الجواب [illegible] لان كلامه [illegible] الاستدلال على وجود الزمان وكونه مقدار الحركة [illegible] قال بعض [illegible] الاستدلال [illegible]

وهو مقدار الحركة آه [illegible] لا يدل على وجود الخارجي بل يدل على انه ليس اختراعيا [illegible] لظهور ان [illegible]

الاختراع [illegible] ان المراد من وجود الزمان هو الوجود في الواقع لا الوجود الخارجي كما هو المشهور [illegible] ولا شك ان العلم بوجود الزمان آه

حاصل الجواب [illegible] اثبات الزمان [illegible] الوجود والعلم به حاصل [illegible] الاثبات [illegible] كونه كما ومقدارا

الحركة وهو يتوقف على [illegible] وجوده [illegible] الدور [illegible] آه حاصل [illegible]

[illegible]

[illegible] على ان الكلام في الوجود [illegible] هذا العلم بوجوده [illegible]

[illegible]

الزمانية

[illegible]

[illegible] لكون الآن مطابقا للحركة [illegible] والآن كالنقطة لا انقسام له اصلا [illegible]

[illegible] على كونه متصلا [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] الحركة

[illegible] المسافة [illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

[illegible] النقطة [illegible]

[illegible] فان قيل [illegible]

وان [illegible] الكلام [illegible] مقدار الزمان [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الملاقاة [illegible]

[illegible] الملاقاة [illegible]

[illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الدائرة [illegible]

[illegible] النقاط [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الملاقاة [illegible] النقاط [illegible]

[illegible] زوال [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الموجود [illegible]

[illegible] زمان الحركة [illegible] انقطاع الحركة [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

[illegible] الحركة [illegible]

مقدار الحركة [illegible] الحركة السريعة [illegible] الاخذ والترك [illegible] وجود الزمان [illegible]

مقدار الحركة [illegible] الحركة السريعة [illegible] البطيئة [illegible] مقدار [illegible] الحركة البطيئة [illegible]

[illegible] السريعة [illegible] البطيئة لان مقدار الحركتين واحد وهو الزمان [illegible]

[illegible]

[illegible] الذي [illegible] الفلك [illegible]

اثنا ونصف فيه لا يخرج عن ساحة اذ المساواة بين الامتدادين في الكمية لا تنافي كونه اوسع كما عرفته ثم اقول على التقديرين يشمل الاشكال [illegible] مقومة بين الحركتين

بين احدهما الامتداد المقدار الذي في جانب [illegible] كل جانب حركة فرسخ او فرسخين وهو المقدار العرضي [illegible] كلام الشيخ في [illegible]

من المعنى الكائن منطبق الشك [illegible] العلامة الشيرازي في شرح حكمة الاشراق وبعضهم بعد هذا تقول الامتداد منطبق على الحركتين المذكورتين وحد الا [illegible]

زيادة احدهما على الاخرى في المقدار بالعرض الذي من جانب المسافة على ان نقول انما نورد هو ان الامتداد مقدار حركة الفلك الاعظم لا لكل حركة اذ لا [illegible]

يتفاوتان آه هذا ما عرفنا انه [illegible] الشك لا يتوقف على بين الجانب والوصف وهو مذكور في شرح الاشراق للعلامة الشيرازي لان الامتداد غير قار والذات الغير

القار على ما يفهم من كلام الشيخ في الفصل الرابع من المقالة الثالثة من فن [illegible] الشفاء هو ان لا يكون موجودا بجميع اجزائه بل يتجدد شيئا فشيئا [illegible] الكم المتصل

لما ان يكون قارا اي حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن متجدد الوجود شيئا بعد شيء فهو الزمان فان كان قارا فهو المقدار [illegible] ثم

قسم المقدار الى الثلثة وهي الخط والسطح والجسم التعليمي [illegible] المقادير الثلثة والكم المتصل اربعة [illegible] الرابع الزمان [illegible]

وسلم من كلامه ان الكم الغير القار هو كم لا يكون له اجزاء موجودة معا [illegible] بالفعل بل يكون [illegible] شيئا فشيئا حسب حصول المقدار [illegible]

كل مسبوقة [illegible] فاحفظ فانه به حقيق وما لا يكون قارا لا يكون مقدار آه قال العلامة [illegible] على شرح [illegible]

على [illegible] الشيء بدون مقداره وبعضهم [illegible] وكلاهما [illegible] لان الجسم [illegible] الكم الغير القار مقدار [illegible]

[illegible] المقدار [illegible] عليه بان الكم الذي [illegible] الجسم [illegible] اجزائه [illegible] مجتمعة [illegible]

افراد الكم في تلك الصورة [illegible] ما ذكرنا [illegible] الغير القار [illegible] الدليل المذكور تحقق الشيء بدون الكم المتصل الغير القار

القائم [illegible] الشيء بدون مقداره ولانا لا نسلم كون الامتداد مقدار [illegible] لا يحقق الشيء بدون الكم المتصل الغير القار [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] الخط الغير القار في السطح بحركة الكرة المدحرجة عليه [illegible] الحركة [illegible] متصل غير قار [illegible] بالجسم [illegible] لا يجوز ان يكون

[illegible] الكم المتصل الغير القار [illegible] لان [illegible] المستدل [illegible] غير قار [illegible] مقدار [illegible] لتحقق الشيء

بدون مقداره فاللازم من الدليل تحقق الشيء بدون مقداره [illegible] لا [illegible] غير متحقق [illegible] الغير القار يكون مقدار

[illegible] فاذا كان مقداره غير قار [illegible] مقداره لا ان يلزم له مقداران واما ان [illegible] اورد عليه المنع المذكور [illegible]

مذكورة [illegible] لا [illegible] وكل [illegible] غير قارة آه [illegible] الغير القارة غير [illegible] والالزم كون الزمان [illegible] مقدار [illegible]

هذا [illegible] الانفصال [illegible] فيه [illegible] الكلية [illegible] البعض [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] والا لاصح [illegible] السطح الغير القار والجسم التعليمي الغير القار [illegible] الجسم [illegible] بالخط الغير القار [illegible] حركة

[illegible] على السطح [illegible] الغير القارة [illegible] الحركة [illegible] لا يحصل السطح الغير القار اذا

قطع [illegible] اذا [illegible] الاجزاء لا غير قار [illegible] الكرة على

السطح [illegible] من الحركة [illegible] للسطح كما ذكره الشيخ في الشفاء والهيئة

الغير القارة [illegible] الى [illegible] الحركة [illegible] فان الامتداد مقدار الحركة قال العلامة الشيرازي

[illegible] كلام صاحب الاشراق اعلم ان الامتداد مقدار الحركة اذا [illegible] الحركة [illegible] هذه العبارة [illegible] مقدار الحركة [illegible] مقدار فهو

[illegible] الزمان [illegible] مقدار الحركة

[illegible] مقدار [illegible] الحركة [illegible] غير [illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الانات زمان وما لا يكون [illegible] زمان ويكون [illegible] لا يمكن [illegible] مقدار من الزمان وهو مردود لان الامتدادات [illegible] لا يتغير [illegible]

[illegible] غير [illegible] بل [illegible] كون الامتداد مقدار [illegible] وبين زيادة آه [illegible] ان الامتداد مقدار الحركة [illegible]

[illegible] المتقدم الذاتي وهو تقدم اجزاء [illegible] بعضها على بعض [illegible] المتقدم [illegible] مع المتقدم قبل [illegible] لا [illegible]

[illegible] على انه يصدق [illegible] العلة على معلولها [illegible] القبل [illegible] المحقق [illegible] فان

[illegible] يصدق على [illegible] الاحاطة [illegible] واعترض عليه بان انقطاع السؤال آه قال المحقق

[illegible] يصدق على [illegible] وهذا [illegible] تقدم بعضها على البعض [illegible] السؤال

[illegible] انقطاع السؤال واعلم ان [illegible] وهذا [illegible] الجزء [illegible] ولم يرد

[illegible] البعض [illegible] التقدم [illegible] الامس [illegible] النظر عن [illegible]

الغرض [illegible] عدم [illegible] في [illegible] الزمان [illegible] العرض الاول عدم [illegible] ولا يخفى ان

[illegible] عدم [illegible] الكلام على [illegible] الحمد [illegible] العرض الاول عدم [illegible]

[illegible] لا [illegible] والاعراض [illegible] النسبة الى [illegible] الاعدام [illegible]

المنع [illegible] الفلك [illegible] الشيء [illegible] لا [illegible]

[illegible] الدليل على المدعى [illegible]

[illegible] الدليل [illegible] عدم [illegible] عدم [illegible]

اللازم من الدليل عدم [illegible] مطلقا [illegible] عدم [illegible] لا عدم [illegible]

مطلقا بالطبع [illegible] غير لازم [illegible] لا عدم [illegible] والدليل [illegible] بالطبع

[illegible] والبعض [illegible] بالطبع [illegible] الدليل المذكور [illegible]

[illegible] الدعوى [illegible] بالطبع [illegible] وارد على الدليل المذكور انما يدل على عدم [illegible] المذكور [illegible]

عدم [illegible] الاخر [illegible] المذكور لا [illegible] وان صار [illegible] الاخر

[illegible] بالنسبة [illegible] مكابرة للعلم الضروري بان [illegible]

[illegible] واعلم ان [illegible] عدم [illegible] اليمين [illegible] والشمال [illegible]

[illegible] وان [illegible] لكن [illegible] لازم

[illegible] الجهة [illegible]

[illegible] اليمين [illegible] الاضافة [illegible]

[illegible] اليمين [illegible]

[illegible] اليمين والشمال [illegible] المذكور [illegible]

[illegible] والجهة [illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] الفلك الاعظم اذ لا [illegible]

[illegible] البعد

[illegible]

[illegible] ... المحقق الدواني ... [illegible]

[illegible] ... الارض ... المركز ... لا الخارج ... [illegible]

[illegible] ... العلامة الدواني ... [illegible]

[illegible]

[illegible] ... المحقق الدواني ... [illegible]

[illegible]

والمتشابه

لا الجهة ويمكن ان يقال [illegible] والارض [illegible] طالبة للفوق [illegible] بالطبع [illegible] لان الشاهد [illegible]

[illegible] الكرة المصمتة [illegible] والجسم الطبيعي [illegible] في الملاء [illegible]

لا الجهة [illegible] الجسم الطبيعي والتعليمي والكلام [illegible]

[illegible]

التحديد

[illegible]

[illegible]

للطبيعي

[illegible]

والاجزاء انما تستعين بمكان خارجة كما سيأتي وذاته وغيرهما وذكر انه كما تصور صورة الكل اما في الانفصال بهذا تصور ما ذكره ثم في ان الاشكال [illegible]

لوازم من مكان جسم [illegible]

انتهى واقول خلاصة الاستدلال ان الفلك لو كان مركبا من المختلف [illegible] وهو لا يكشف الا بالحركة المستقيمة الممتنعة على الفلك فلا يكون [illegible]

ويرد عليه بجواز ان لا ينحل المركب [illegible] الصورة النوعية [illegible]

[illegible] البسائط [illegible]

[illegible]

على تقدير ان لا يكون معه ذلك المعاوق بل يزداد [illegible]

[illegible] العائق الضعيف [illegible] يلزم ان يكون زيادة الحركة [illegible] المعاوق [illegible]

[illegible] وكذا ما ذكره [illegible] مشهور مذكور في الكتب [illegible]

[illegible] المعاوق [illegible] المعاوق الضعيف [illegible]

[illegible] المذكور [illegible]

النقوم

[illegible]

[illegible]

... بعضه ومتوجهة الى كل جهة وان لم يحصل شيئا وكان الحال هو الزمان كما في ذلك الجزء الاول موجودا الان [illegible]

... ومعدوما واستحال ان كان غيره لم يكن ذلك شيئا على التدريج بل كان في اجزاء ذلك الزمان [illegible]

... الان [illegible] الحركة القطعية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] على اجزاء السكون بانه [illegible] في [illegible] القسري [illegible] تغير [illegible] بمصادمة الهواء [illegible] الى ان يغلب الطبع [illegible]

انما يكون بعد التعادل اذ لا ضعف [illegible] المعلول الى [illegible] غير معقول وعند التعادل السكون [illegible]

الرضيع [illegible] وورد عليه بان التعادل في آن لا في زمان [illegible] السكون زمان ثم اعلم ان علة السكون [illegible] عدم الميل

الموجب للحركة فهو شرط للطبيعي والارادي   لان السكون آه فيه نظر اذ الشبهة تنقض على الدليل المذكور سابقا واللازم منه السكون الزماني [illegible]

مال السكون [illegible] بان [illegible] اصل الدليل وما نقله [illegible] ان [illegible] عليه ما سنذكره [illegible]

لكن [illegible] يمكن ان يكون الشيء [illegible] فلا يكون [illegible] الآن اذ الحركة زمانية [illegible]

بين [illegible] السكون [illegible] السكون المفروض [illegible] الآنين [illegible]

على [illegible] السكون الجسم آن [illegible] الآنين [illegible]

[illegible] السكون الزماني [illegible] السكون الزماني [illegible] ان يكون بين الآنين [illegible]

[illegible] السكون على ان [illegible] السكون الزماني لا الآني [illegible]

على الميل [illegible] الميل [illegible] الميل [illegible]

[illegible]

[illegible] الميل [illegible]

[illegible] الميل [illegible] الميل [illegible]

ورد في الكلام اضطراب   اذ المراد بالميل آه [illegible] الميل العرضي [illegible] الميل القسري [illegible]

[illegible] الميل [illegible] الصغير [illegible]

[illegible] الشبهة [illegible] السكون [illegible]

[illegible] السكون الميل [illegible]

[illegible] الميل [illegible] الميل [illegible]

[illegible] ان السكون [illegible]

الحركة المستقيمة [illegible] الطبيعية [illegible]

قال بعض الشراح [illegible] اعادة المعدوم [illegible]

[illegible]

يكون [illegible] الحركة الطبيعية الصرفة   والمرجح

[illegible] بالوضع [illegible] الوضع [illegible]

[illegible] قال بعض الشراح [illegible] الحركة الطبيعية المستقيمة [illegible]

[illegible] بالطبع [illegible] الحركة المستقيمة [illegible] بالحركة

[illegible]

[illegible]

[illegible] ذلك [illegible] بالحركة [illegible] ان يكون [illegible]

فلا يلزم السكون   [illegible] بالطبع [illegible] الحركة القسرية [illegible] بمقتضى الطبع [illegible]

الزائدة في الطبيعة والارادية [illegible] والقسرية [illegible] الطبع [illegible] بمقتضى الطبيعة [illegible] ميل [illegible] المتحرك

[illegible] الحركة [illegible] من الميل الطبيعي والقوة القسرية [illegible] الحركة القسرية [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] الفلك [illegible] الحركة القسرية [illegible]

[illegible] الحركة

[illegible] المحرك [illegible] الاجسام [illegible]

[illegible]

[illegible] الجسم [illegible] الاعراض [illegible]

[illegible] الاول [illegible]

[illegible] الزيادة [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible] بعض القوة [illegible]

[illegible] الاجزاء [illegible]

[illegible] الزيادة [illegible]

[illegible] القوة [illegible] الزيادة [illegible]

[illegible] الفلك [illegible] الزيادة [illegible] البرهان [illegible] الفلك [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] الفلك [illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] الفلك [illegible]

المذكورة [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] الايام [illegible] الايام [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] السنين [illegible] والشهور والايام [illegible] السنين [illegible] الكلام المذكور [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الانطباق [illegible]

[illegible] الزيادة [illegible]

[illegible]

[illegible]

لا يجوز ان ما انا فيه ... دون غلاة ... على الاطلاع على شئ ... المشهور النسبي ... ان التشكيك ... المقابل ... الظهور ... لان ... العلم ... الكلام

في الفلك ... عن ... بل ... في زعمهم ... بكشف ... النسبة الخارجية ... فانك ان تقول بل اما ذكروا لان القسمة الوهمية الجزئية الممكنة للجسم ... لما ...
انتهاء القسمة الوهمية الجزئية وهذا الانيات في عدم ... الحركة كما لا يخفى ... بشغل بالكواكب ولا يخفى ... بحث ... في ... الفلك في عدم
بعض اجزائه على بعض فلا يكشف ... السفل ... بالكواكب بل يشغله بالمجموع ... هذا ... والا لزم ... اوله
... عليه انه يجوز ان يكشف ... الكل ... النسبة الى ... لا يكشف تلك النسبة الى ... الرصيم ... النوع ... المنحصر في ... الفرد ...
ذاته ... للنوع ... مخصوصة الا ... المخصوص ... لا يكشف الا ... عليه ... الحكم الى الكلي ... الا
... فلا يجوز ان ... التشبيه ... الشركة ... هذا الاخر دليل ... الاطلاق اذا الدليل ... اذا ما ذكره ...
الدليل ... لا يثبت عدم ... ادعائه عدم اثبات المدعي بهذا الدليل وهذا لا يستلزم عدم صحة الدعوى ... صحة ... الامكان
بل ... انه ... الجزئيات المجردة ... في النفس ... المذكور ... لعدم الدعوى على الاطلاق ولو ... بان ...
... بان الجزئيات المجردة ... في النفس ... الدليل ... بالجزئيات الجسمانية لكان له وجه ولعل ... لا يصح ... الكلية المذكورة ...
... ما ذكره ... الكلام ... ان ... كلام ... بعد ... الا ان الدليل ... الدعوى ...
الدليل مخصوص بالجسمانيات ... اذ هذا القول ... بان الجزئيات المجردة ... في النفس ... لا ... بل ...
... الجزئية ... على ... لان ... تخصيص الدعوى بالجزئي الجسماني ... ان الكلام في ... الجزئية التي هي جسمانية ... ان
الدليل يمكن ان يجعل مخصصا للدعوى ويمكن دفع ... بان ... بعض المحققين ... الجزئي ... لا ... الجزئيات لا يدرك الا
بالة ... كما ... بعيد المحققين في ... شرح ... الطالع ... وفي ... فلا يبعد ان يكون
... ذكره ... والمراد ... الجسماني ... النفس ... لا ... التدبير والتصرف بان ...
اختصاص الدليل المذكور بالجسماني ... الاحتياج ... المقدم ... فانهم
... الشخصي ... لان الاخلاء ... فانك ان تقول لان الصورة المرتسمة ... الصغر والكبر ... الحكماء ... للتكلم
... الجبال ... الفلك ... الصورة الجزئية المرتسمة ... وعدم ... بعض الاجزاء
في ... الصورة الجزئية ... بالصغر والكبر قطعا ... النفس المنطبعة غير معقول ... وما ... بكم ... جوابا ...
... الصورة الجزئية ... والاكبر ... الشخصية المرتسمة ... اللازم ... او ... صور
جزئية ... النقطة الشخصية ... اذ ... ان الصورة الجزئية ... المبادر
... بالصغر والكبر والنقطة الشخصية ... النقطة الشخصية ... شخصية ... العقل ... البرهان بكم ...
... النقطة ... عدم ... المعينة ... المحكم المذكور ... لانا نسلم ... على ما
... في الذهن ... فانهم ... لا ... الاحساس بكون
... الصورة الكبرى ... الصورة ... صورة متصفة بالصغر والكبر ... الجواز
ان يكشف ... الوجود الخارجي لا الوجود الادراكي ... المدرك ... انه يجوز ان لا يكشف على القوة المركبة للفلك بالالات

... على ... الاقلام ... الجزئي ... ذوي ... الفلك الادبي ...

... الارادة ... الجزئي ... فلا ... الارادة ... الكلية ... الجزئية
والارادة الجزئية ... الجزئية ... ولما ... التصور الجزئي قوة جسمانية لا شاغل الشام الصغر والكبر ... الفلك قوة جسمانية
... من الارادة الكلية لا ... جزئية ... الجزئيات على ... اذ ... الجزئيات
بارادة ... قوة جسمانية ... الارادة جزئية ... ان يصدر عنه الفعل بارادة كلية او ... له ارادة جزئية ... قوة جسمانية
... الا ... الارادة الجزئية ... الارادة الكلية ... الحركة ... الجزئية ... الا
... الكلية الى الجزئية ... بمخصص ... الارادة الجزئية ... والحركة
الشام الصغر والكبر ... الا ان مدرك الجزئيات ... قوة جسمانية لان مدرك الجزئيات مطلقا قوة جسمانية ... الى
... الصغر والكبر ... ان يكون مدركها قوة جسمانية ... اولا ان النفس ... الجزئيات ... او
... المشهور عندهم والنفس ... الجزئيات ... الجزئيات ... بالارادة ولا ...
... قوة جسمانية ... المشهور ... المتكلمين ... الا ... فاعل ... بالارادة ولا ...
... الارادة الكلية مع
... ان نسبة الارادة الكلية الى ... على السوية ... ان المحرك الجزئي ... ارادة ... بمخصص في الارادة الكلية ...
... ارادة جزئية ... الارادة ... الارادة كلية الا ... العبادة ... المراد
... انه ... ان يكون ... على ما ...
... وهذا ... الدليل ... ان ... ما ... الحركة ...
... الجزئي لا يدرك الا بالاحساس ... جزئية ... ولكن ... الحركة ... ولم
... الصغر والكبر المدرك ... فاندفع ... والبرهان
... جزئية ... الصغر والكبر ... ان لا يكون ... مدفوع
... ان القوة الجسمانية ... لا ... ان ... لا ينفعه ... كونها مبادي ...
... الكلام ... الحركة ... القوة الجسمانية
... واذا كانت ... القوة الاستقلال
... البرهان ... القوة الجسمانية ... النفس
... البرهان ... القوة ... الغير المتناهية ... النفس المنطبعة
... الغير المتناهية ... لا ... صدور ... الغير المتناهية عن النفس المنطبعة

الحمد لله على ... والصلاة ...

افرد ... فخر الدين

بسم الله الرحمن الرحيم اعلم ان الحكمة علم باحوال آه اقول لك ان تقول ان في التعريف انظار لان المراد بالعلم اما القواعد المخصوصة

او ادراكها او الملكة فان حمل على ما ... فهو ... وعلى الثاني يكون معنى التعريف ان الحكمة قواعد مخصوصة متعلقة بالاحوال

المذكورة وعلى الثاني انه ادراك قواعد متعلقة بها وعلى الثالث ملكة ادراكها لا يقال لا يجوز استعمال المشترك في التعريف بدون القرينة

وههنا ... لان ذلك اذا لم يكن كل من المعاني قابلا لان يراد واذا صح ارادة كل منها كما في هذا المقام جاز الاستعمال ...

[illegible]

ونحو ابقه واما في الدوائر في الامور التي يبحث عنها استطرادا للتوصل معرفة احوال الفلك عليها واما البحث عن الوجود الذهني والبحث عن المعدوم
في سبيل الشبهة وقال السيد المحقق قدس سره فان البحث عن الوجود الذهني بحث عن الموجود الخارجي من حيث انه يحمل للموضوع اعني الوجود اولا وذلك
لان الذهن اذا كان الوجود الذهني مخصوصا بالاعيان ولا يجري في المعدوم مع انه ليس كذلك وان يعرض الماهية نفسها سواء كانت موجودة في
الخارج اولا فلا يكون من الاعراض الذاتية للموجود الخارجي لانه اعم منه بل نقول الوجود الخارجي ايضا ليس من العوارض الذاتية والا لكان عارضا في
الخارج وموقوفا على الوجود الخارجي كسائر اعراضه فيلزم تقدم الشيء على نفسه ولذلك قالوا موضوع العلم لا بد ان يكون مسلم الثبوت فيه ولا يكون
اثبات الوجود جزءا من مسائل هذا العلم فاندفع الشبهة الثالثة واما الشبهة الرابعة فيجيء جوابها ويشكل بما ذكرنا العلامة الشريف في تقسيم العلوم في حاشية صاحب المطالع
هذا المختصر في المعارف الالهية والعلوم الحقيقية واعلم ان الجواب عن الشبهة الاولى مبني على حمل العلم على الادراك الاتم او على المعنى الرابع او الخامس فيها
عن السوابق بينهم على تقدير كل من الشقين ويمكن ان يقال لا يلزم من خروج الصفات اذ المعتبر في الوجود الخارجي في الاحكام والاطلاع على الكنه حق وان
كان لا يمكن حصوله منه بذاته او بعضه ولنا لا بد من الاستقراء البرهاني ويمكن الجواب عن الرابع بان المراد بالعلم الملكة بمعنى التهيؤ او المعنى الخامس
وصدق بانه كذلك وعلى هذا ينبغي ان المراد جميع الاحوال المدونة اولا وقوله ويرد ان لا يكون شخص حكيما بل يجوز اتصاف كثير منا بالمعنى و
فيرد ان لا يكون المدونة حكمة ان بعض منها لا محصورة بل لا حصر في مسائل علم من العلوم هذا مع ان توجه هذا السؤال على تقدير ان يكون قول المؤلف
الطاقة متعلقا بقوله على ما هي عليه في نفس الامر ولو كان متعلقا بالعلم لا يتوجه اصلا لانهم اختلفوا في ان الحكمة علم واحد او علوم متعددة
والحق انه لان وحدة العلوم باعتبار رجوع الاحوال المذكورة فيه الى شيء واحد او اشياء متناسبة من جهة واحدة ولا يرجع الاحوال المذكورة في
الحكمة الى شيء او اشياء كذلك وفي عبارة العلامة في شرح المقاصد بالتغيير بالوحدة [illegible] على ما هي عليه [illegible] يكون تلك الاعيان
على ما في نفس الامر لاخراج الحكمة المركبة فان العلم شامل لها [illegible] ولا يبعد ان يقال انه يخرج ايضا العلوم المتعلقة بالامور الاصطلاحية كالنحو
واللغة والاشتقاق والتفسير فان تلك العلوم باحثة عن الاصطلاح وليس لنفس الامر نسبة اليها هذا اذا كان موضوعها اي الكلام والكلمة موجودة
في الخارج لكن وجودها بحيث لا يتأتى وجوده لانه مركب من الحروف ولا يمكن اجتماعها في الوجود [illegible] يجب نفسها الكل بعد جميع الاجزاء
المتعلقة ببعض الكلمة [illegible] الاستفهام وبعض الحروف العاطفة وكذا يخرج به النحو اذ هو مبني على وضع الشارع ولذا يتبدل بتبدل
الشرع هذا ولا يخفى عليك ان اكثر القضايا المذكورة في الحكمة العملية مشهورة يبنى عليها الجمهور لمصلحة لها مدخل في الانتظام فليس البحث
فيها بحثا عن الاعيان على ما هي عليه بقدر الطاقة البشرية ان اريد طاقة آحاد من اهل غاية الكمال كالانبياء عليهم السلام فيلزم ان لا
يكون ما عداهم حكيما وان اريد احد من المتوسطين البلادة [illegible] ثالث فلا وجود له بمجرد نظرنا والجواب ان المراد هو
نوع المتوسط بين البلادة الشديدة وبين النفس القدسية وهو قد يحصل له الاشتغال فيتوصل الى النتيجة [illegible] اما الافعال والا
عمال التي وجودها بقدرتنا واختيارنا ولا يتوهم انه على مذهب الحكيم بوجود افعالنا باختيارنا كما هو مذهب المعتزلة بل الحكماء [illegible] هذه العقيدة
[illegible] جميع الكائنات [illegible] كما هو مذهب اهل الحق والاشاعرة [illegible] شروط والات
[illegible] يطلقون [illegible] بوجودها بقدرتنا واختيارنا ان لقدرتنا مدخلا في وجودها يكون شرطا
او آلة او مثل ذلك [illegible] وجودها [illegible] شرح الكائنات [illegible] عليهم ابو البركات البغدادي بانهم نسبوا المعلولات
التي في المراتب الاخيرة الى المتوسطة [illegible] الى العالية والواجب [illegible] الكل الى المبدأ الاول وجعل المراتب شروطا معدة لافاضته وهذه

فافهم

موافقة لشيء هو اخفى منه اللفظية فان الحكماء متفقون في صدور الكل منه جل جلاله وان الوجود جعل لها الاطلاق فانه ان يطلق افعالهم
امكن فيها لما اشتهر وجه ما يدل عليه ولا يبعد ان يقال الوجه علم تهذيب الاخلاق من الحكمة العملية عن الاخلاق والملكات الفاضلة و
الرديئة والحال ان الاخلاق امور جبلية غير اختيارية فكيف يصح ان يبحث فيها عن الامور العامة التي وجودها بقدرتنا واختيارنا لان الاخلاق
عندهم تابعة للمزاج والمزاج احوال غير كسبية فكذا ما يتبعه والجواب ان كون الاخلاق امورا جبلية غير اختيارية مذهب بعض من الفلاسفة والكلام
مبني على [illegible] القائلين بغير ذلك وما قيل انها تابعة للمزاج عندهم فنقول فيه الجواب ان المزاج عندهم استعداد كل نوع بحسبه عرض المزاج ويقال
من الاخلاق ولا يجب ان يكون ذكرها تابعا لذلك الاستعداد مطلقا اما ما يكون تابعة للمراتب التي [illegible] فيما بين طرفي الاستعداد فلكسبها فيه امكان
عروض الخير والاكتساب له فالعلم باحوال [illegible] لا يخفى عليك ان المفهوم من هذه العبارة ان موضوع الحكمة العملية هي احوال وافعال من جهة
المذكورة والحال ان موضوعها النفس الناطقة الانسانية باعتبار الاعمال ويمكن ان يقال [illegible] ان النفس التي يبحث عما وجوده
بقدرتنا واختيارنا اللهم الا ان يقال [illegible] بناء على الخلاف بينهم في موضوعها فمنهم من يقول بان موضوعها الافعال والاعمال ومنهم من يقول
بانها النفس الناطقة كما نقلت [illegible] ويمكن ان يقال المراد [illegible] النفس الناطقة انها موضوعها من حيث اتصافها بتلك الا
حوال والاعمال من حيث اتصافها بالاعمال والاخلاق وجودها بقدرتنا واختيارنا [illegible] يبحث في الحكمة النظرية عن بعض احوال المذكورة
التي وجودها بقدرتنا كالمكان والحركة [illegible] واجيب بان المراد بالاعيان المذكورة الانواع والنوع انما يكون مقدورا اذا كان
جميع افراده كذلك من حيث يؤدي الى اصلاح المعاش والمعاد لا يخفى على [illegible] ان ليس كل مسائل الحكمة العملية ما يؤدي الى الصلاحين بل بعضها
يؤدي الى صلاح المعاش وبعضها الى صلاح المعاد فقط [illegible] الحكمة العملية عبارة عن جميع المسائل وجميعها يؤدي الى الصلاحين وان كان بعض
منها يؤدي الى البعض [illegible] لم يكن للبحث عن [illegible] المذكورة فائدة [illegible]
النظرية ان المطلوب الاول العمل وهو الغاية النظر ولا يخفى ما فيه فان الشيخ صرح بان المقصود الاول [illegible] اولا هو النظر والعمل انما يقصد ثانيا [illegible]
العمل لان [illegible] فان العمل لا دخل [illegible] والنظرية تحصل بتكميل النظرية
فقط ولا دخل لها في تكميل العملية والعملية تحصل بتكميل النظرية اولا ثم بتكميل العملية ثانيا فالاول نسب الى الاول والثاني الى الثاني لانه يحصل بتكميل
العمل ولا يبعد ان يقال [illegible] بالعملية ان البحث فيها عن الاعمال وتسمى حكمة نظرية لما عرفت من ان الغرض منها تكميل القوة النظرية اولا
اولا ان النظر [illegible] وتسمى تهذيب الاخلاق لانه يبحث فيه عن الفضائل التي اصلها الحكمة والعفة والشجاعة [illegible]
الحكمة [illegible] من الحكمة فيلزم ان يكون الشيء جزء جزئه لانا نقول المقسم غيرها عرفت [illegible] فان ما عداها [illegible]
بين البلادة والجربزة لا العلم المطابق للواقع [illegible] فان المتوسط لا [illegible] على تقدير ان يكون المراد من الحكمة
المعدودة من اصول الاخلاق ما هو معظم النظرية والعملية [illegible] بل الجزء لانا هو التصديق باحوال [illegible] الحكمة
النظرية والعملية انقسام الكل الى الاجزاء [illegible] تهذيب الاخلاق [illegible] الاخلاق التي منها الحكمة [illegible] تهذيب
الاخلاق ليس نفس التصديق بل التصديق باحواله [illegible] لا يحصر الفضائل [illegible] الموصوف
عنه بل انما يحصر الفضائل المتعلقة بالقوة العملية [illegible] الحكم على الحكمة بانها

الى زمن والتعقل الى المادة فبهذا التحقيق علم ان الحساب لان موضوعه العدد وهو لا يفتقر في الوجود الخارجي والتعقل الى المادة ... لا يتم انه موضوع الحساب كذلك لان موضوعه ليس العدد من حيث هو بل العدد من حيث الجمع والتفريق والتقسيم وغير ذلك ولا يخفى ان هذه الحيثية تعرض له موجودا متعرضا منقسما ... في المادة الخارجية او في الخيال والبحث عن العدد من حيث هو ليس في الحساب بل في باب الوحدة والكثرة من الامور العامة والالهي ولا يخفى عليك وهن الجواب لانه لا يتم ان قوله تلك الحيثية للعدد لا يكون الا موضوعا كذلك بل يعرض لنفس العدد مع قطع النظر عن موضوعه وكونه ان عرضه لا يكون الا باعتبار معروضه فلا يتم الاحتياج الى المادة بل يكون عرضه لمعروضه متعددا والمعروض المتعددة الموجودة بجزء في الجمع والتفريق والتضعيف والتنصيف والتقسيم وامثالها ثم ... يشتملون ... للتوضيح والتسهيل والتفهيم والتعليم فانما يثبت المقصود لو ثبت ان الحيثية قيد للموضوع لا بيان للعرض الذاتي والظاهر الثاني لان الموضوع لا بد ان يكون مسلم الثبوت في العلم ... في علم الحساب وبيان الكلام ... عن الاشكال ان نقول لا يبعد ان يراد من المادة ما هو اعم من الهيولى والموضوع وعلى هذا نقول هذه الحيثية لا توجب العدد الا باعتبار الموضوع لان التوليف والتنصيف مثلا لا يعرض العدد الا باعتبار الموضوع او التمثيل لكل عدد كم منفصل وليس عدد جزءا او فلا يمكن ... عدد ... الا باعتبار المعروض فالعدد من هذه الحيثية محتاج الى المادة في التعقل وهو العلم الاعلى للعلوم ومراتب ... للموضوع فما هو موضوعه اعم ... وما هو اخص ادنى وما هو اخص من بعض واعم من بعض اوسط ويمكن ان يكون العلو والدنو ... بحسب الاعتبار فان موضوع الالهي ... في الرتبة الثانية هو الموجود من حيث هو موجود وهو اعم من موضوعات سائر العلوم ويمكن ان يكون باعتبار شرف مسائله فان ... تلك احوال الاله والمجردات المنزهة عن المادة مطلقا وعلى الاول كجعل الرياضي الاوسط باعتبار ان موضوعه وهو المقدار اخص من موضوع الالهي واعم من الطبيعي ... التحقيق لا ... فان قلت ... موضوع الالهي ... موضوع العلم ... ومنها الكلام ... المسائل ... فان موضوع ... من موضوع العلم او عرضه الذاتي او نوع من عرضه الذاتي ... وليس بالالهي بهذا التسمية ... وجه التسمية ... ان علم يتعلق ... بالامور العامة وهو الموجود الذي هو موضوع العلم ... والامور العامة ... بالعلم الكلي ... علينا بعد الطبيعة لانه انما ... نتعلم الطبيعي ... وان كان ... بل ... التقدم على ... الطبيعي ... قبل الطبيعة ...

لا الكلام ... للاخير ... عن البحث ... العلوية ... ان ... المادة ... المخصوصة والطبيعي محتاج في الخارج والذهن الى المادة مخصوصة وما يعم ... المحسوسة ... المخصوصة ولا يخفى عليك انه ... المادة مخصوصة ... المادة المخصوصة ... من الطبيعي والرياضي والالهي ... فان ... المسائل ... العلوم ... المشترك بين الطبيعي والرياضي والالهي ... لا بالموضوع ولا بالمحمول ... يكون ... موضوع الرياضي ... موضوع الطبيعي فانه ... بالمادة ... وان ... الالهي ... [illegible]

... الاجرام ... والادوار ... فانهم يبحثون ... وهذا الاعتبار ... والمنطق ... يجعلون من الالهي ... ويسمى علم ... الهندسة ... الاعداد ... التعليمي ... الكرة ... وليس بالرياضي لان الحكماء ... المشتغلين ... لا يبتدءون التعليم ... وليس بالطبيعي لانه يبحث عن الجسم الطبيعي من حيث ... واعلم ان ... الرياضي والطبيعي والالهي ... كذا ... الطب واحكام النجوم والفلاحة ... واما فروع الرياضي ... علم المناظر وعلم المرايا ... وعلم الموازين ... الجبر والمقابلة ... موضوع الاصل ... الاخص ... الطبيعي ... موضوع الطبيعي ... المنطق ... ان المنطق ... عبارة ... في ... المنطق ... الحكمة ... المنطق ... من الحكمة ... لكن ... المنطق ... مقصودا ... المنطق ... الحكمة ... بقصد النفس ... معرفة النفس ... الحكمة ... العلم ... المعقول ... العمل ... الحكم ... الاستعدادات ... الامكان ... الجنة ... بل ... العقل ... الحكمة ... الاعيان ... في الوجود الخارجي ... المنطق ... الحكمة النظرية ... المعقول ... الاعيان ... الوجود الذهني ... المطابقة ... الموجود ... الوجود والذهن ... تصور الوجود ... الامور ...

الاجزاء موضوع المسئلة عنوان لذات الاعيان الموجودة في الخارج سواء كان ذلك العنوان ذاتيا لها او عرضيا وحكم على ذلك العنوان بسبب الحكم على الاذكر الموجود فالمحمول لكن
حال لذلك الموجود المدلول عليه فيصح ان يكون البحث عن احوال الامور العامة بحثا عن احوال الاعيان لان افرادها موجودات خارجية بل محمولات
لا يخفى ان عدم وجوده في الخارج انما هو عيانا نعم يجوز ان يكون المراد منه مفهوم المنتشر ولا شك انه لا يصح ان يجعل محمولا مواطاة كما هو المتبادر من الحمل
بل المحمول انما هو المشتق فعليك ان المراد منه المبدأ لا يصح القول بالمحمولية ثم لا يخفى ان القول بانها محمولات خلاف الواقع لانا مقتصر بمخاطبة الواقع
ولو قيل المراد انه يجب ان يرجع اليه فيقول لا يجدي له نظر الى ان المقصود بالافادة ليس هو الاحكام التي تكون هذه الامور العامة محمولا فيه ولا يخفى
لو كانت محمولا يجب ان يقيد بقيود مخصصة بالموضوع لتكون عرضا ذاتيا ولا يكفي من العوارض العامة الغريبة مع ان الدلائل المذكورة لا يفيد
يفيد الاحكام التي لا تكفي محمولا مطلقا فتقييدها بقيد مخصص خلاف الواقع واعلم ان السؤال الايراد لو كان البحث عنها اصالة في
المراد بالمبحوث عنه في الحكمة ولو قلنا بان البحث عنها لضبط الايراد وبه يشعر كلام المحاكمات بعيدها فالفلسفة الاولى هي العلم
باحوال الموجود بما هو موجود فيخرج عنه العلم الالهي لانه يبحث عن احوال المجردات فقط بل عن احوال جميع الموجودات من حيث
الموجود فكيف يخصص باحوال المجردات لانا نقول هذا هو المقصد الاصلي من العلم الالهي واعظم ابوابه واشرفها فلهذا سمي باسم الكل واما
باب الامور العامة فكالمقدمة والمبحوث عنه بالعرض لان الشريعة المصطفوية قد ... الشريعة المصطفوية فوقعت
النظر ايضا عن جنس المبدء والمعاد من الطبيعي والالهي على الحكام فلا اختصاص لها بالحكمة فالصواب ان يقال اعرض عنها لانه
ليس للنظر كثير مدخل فيها بخلاف الطبيعي والالهي اذ بني معارفها بالنظر وقيل اعرض عنها لان التصفية اشرف من التحلية لتمام الرتبة
ابواب الاكتاد بخلاف التحلية فانها غير باقية واعترض عليه بان الشيخ بالصور الكشف وملاحظة جمال الله وجلاله وقصر النظر عليها كما امر الله
القوة العاقلة ولا شك في بقائها ابدا وجوابه ان المراد بالاثر هو الاثر القريب وهو ان المرتسمات ليست قريبة بل الاثر القريب
... الاعمال وفيه بحث محصله انه ان اريد بالامور الموهومة ما يخترع الوهم فالشيخ الرابع عليهم وان اريد بها ما لا يكون لها
وجود في الخارج وان كان لها ثابتا في نفس الامر فلا نسلم ... وانت تعلم ان المراد الثاني لان الموجودات ...
انه لما كان الرياضي ... موجودة في الخارج اعرض عنه لان الاهتمام بشأن الموجود اكثر فلا يرد ما اورد عليه الشارح والمحشي
الذي اورده كلام السيد الشريف في شرح المواقف فان صاحب المواقف لما فرغ من ايراد الدوائر الموهومة المبحوث عنها في الهيئة قال
لا تحصل لامثال هذه المباحث وانما هو من قبيل ... الجمادات وغيرها فورد عليه السيد الشريف هذا البحث وانت تعلم انه موجه في
هذا المقام والتسليم بنوع بين كلام صاحب المواقف وما قال القائل المذكور وايراد عليه السيد بعبارة الشريف سواد وجعل
فان قلت ان كان المراد بالعارض العارض بالفعل فلا يصح ... سواء عرضها او لم يعرضها وان كان المراد ... فلا يصح اذ
يخصص هذه الملازمة مع عدم العارض ... الا الاكتفاء ... سواد وجعل فارض او لم يعرض ويراد من العارض بالفعل
فكذلك موجود في الذهن لا في نفس الامر ... ان الحكم عليه انه في نفس الامر كان يقال زوج في نفسه
... في نفس الامر او معدوم او معلوم ... وثبوت الشيء للشيء فرع لثبوت المثبت له ... فكل ... موجود في نفس الامر والجواب
ان الحكم ... الافراد ... القضايا ... او على المعدوم ... كان الاول ممنوعا ... اذ ليس للموضوع وجود لا في
الذهن ولا في الخارج ... مستلزم لوجود ... الافراد ... فالحكم ... مستلزم وجود

الموضوع

الموضوع وفي ... ومثل لمن ذهب وفي للانسان بوجود ذلك كما انه ليس في الخارج ... والاولى ان يكون موجودا بحسب الخارج كما
يمكن ان يقال بوجوده في الخارج ايضا بحسب الفرض فلا يجوز ان ليس ما يفرض وجوده في الخارج فارضيا فرضيا وعلى هذا وقع بين الخارج ونفس
الامر عموم من وجه كما بين الذهن وبينه لانا نقول اطلاق الموجود الذهني عليه ليس باعتبار انه موجود في الذهن بحسب الفرض بل باعتبار انه
وجوده مطلقا ليس لا بحسب فرض الذهن فاقول لا تم انه لا يخفى عليك ان كلام القائل في قوة المنع اذ هو منع لعبارة للمص و
التي ... او لوجه توجيه والقائل يمنع الاولوية مستندا بالمعنى الثاني فلا يكفي للمنع ان يرجحها باداب المناظرة
ولا دلالة للفظ الطبيعي على ذلك المعنى الجنبة اقول للكلام في اشعار الطبيعي بمباحث الالهي الطبيعي كما قال القائل ووصف الطبيعي مشعر بان
الجنبة ... الجسم الطبيعي باعتبار موضوعيته للعلم الطبيعي وموضوعيته باعتبار هذا القيد فالوصف مشعر به فلا نسلم انه بيانه
ان المص رتب كتابه على ثلث اقسام الاول في المنطق والثاني في الحكمة ... ان المفهوم من قوله الثاني في الطبيعي الثاني في الحكمة الطبيعية
وفيه تأمل اذ الظاهر ان مراد المحشي من الطبيعي بلفظ الجمع ما يشعر بالتعدد ... الا ان اللفظ اولى بان يكون مراد ... والمص
يجيبه بانه لا يجب هذا الحمل بل يجوز ان يراد منه الالهي مباحث الالهي والمجردات بل لا يبعد ان يجوز القائل لما كان اللفظ الالهي مشعر بالموضوع
فرعاية مطابقة النظير ان ينبغي ان يكون الطبيعيات ايضا مشعرة به فالاول اولى ولكن ... وجه لهذه العبارة اوجه
فرد بكل الوجوه فلا يصدق التعريف عليه ... انه يجوز ان يراد بالانقسام الانقسام النفعي وهو ليس من خواص الكم فان قلت
كما انه ليس من خواص الكم كذلك لا يعرض الجسم بالذات بل هو من خواص الهيولى قلت المراد من قبول الانفصال قابليته لان ... الانفصال
ينال لكل ما بينه موجودة قابلة للعدم ولا شك ان الجسم بالذات كذلك نعم لو اراد بقبول الانفصال ان يتصف ... الانفصال صفة له فهو
من خواص الهيولى فان قلت كيف يراد الانقسام النفعي مع ان الفلك لا ينقسم بالفعل ولذا فسر الشارح بان المراد به الانقسام الوهمي
قلت هذا وهم من الشارح او امتناع انقسام الفلك ليس نظرا الى ذاته والفلك قابل بالذات للانفصال ... هذا الشيخ في تعليقاته نعم
نقول لفظ ما بالذات قد يطلق على ما يقابل ما بالعرض وحاصله ان لا يكون باعتبار المتعلق حتى يكون نسبته الى الثاني مجازا كالمتحرك بالذات
مثلا وقد يطلق على ما يكون الذات سبب فان اراد بالذات بهذا المعنى الثاني فيرد النقض الاول ولا تم عدم صدق التعريف عليه فانه قبول
الانقسام الا الجسم ليس بالمميز وان كان للغير فيه مدخل وان اراد المعنى الثاني والنقض الثاني ولا تم صدقه على شيء من الهيولى والصورة لان كون
ثبوت الانقسام ... لهما حقيقة ... او لاحداهما ... للجسم بل نقول تركب الجسم من الهيولى يجوز ان يكون
الخارجيا كما هو مذهب المحقق صدر الشيرازي ... فلا تميز بين الهيولى والصورة في الخارج ولذا قرار ذات القابل الخلة اه اقول
لو اريد بالنوع الحلة ... لا يكون بتبعيته جوهر آخر وان كان بتبعية عرض لا يرد ما ذكره وقد يقال باختيار الثاني وحمل ... على
ما هو له بالذات فلا يصدق على الهيولى ... بالذات ... والا ... بصدقه على الصورة لانها ... الجسم ...
كما يصدق عليه ... وهو مرتب على ثلثة فنون اه لا يخفى عليك انه لما رتب الطبيعي على ثلثة فنون لزم ان يكون ...
... في النفس الاول ... مباحث الهيولى والصورة ... ومخصص ... الحكمة الطبيعية مع ان ...
... ان المراد بالطبيعي المباحث المنسوبة الى الطبيعي سواء كان من مسائله او من مباديه فهذا التغيير ... الكل
الفن الاول في ... [illegible]

الفن ...

كما هو مذهب الحكماء [illegible] فلا بد [illegible] ان يكون اما فلكيا او عنصريا او [illegible] فان قلت
ان ما ذكره الفن اللائق بالمكان وهو [illegible] الجسم الا ان [illegible] بالحيز فيما الجسم [illegible] والتشريح
ان الطبيعي وصف الجسم الجوهري الطبيعي باعتبار كونه موضوعا للعلم الطبيعي [illegible] على الطبيعة والمادة [illegible]
العرض التعليمي لانه يبحث عنه في العلوم الرياضية المسماة بالتعليمي فان كان جوهر [illegible] ان التمايز بينهما على هذا
التقدير بالجوهرية والعرضية ولا يجوز ان قبول الابعاد فيهما متفاوت اذ اتصال الصورة والمقدار [illegible] وهذه اتصال الاول
بمنع التفاوت والمساواة [illegible] الجسم التعليمي صورة [illegible] الابعاد الثلث وهذا
المعنى غير المقدار وغير الجسم التعليمي فان هذا الجسم [illegible] الصورة [illegible] اكبر او اصغر ولا بانه مساو او
معدود به او عادلة او مشاركة او مباين واما ذلك من حيث هو مقدار وهذا [illegible] انتهى فعلم ان قبول الا
بعاد فيهما متفاوت [illegible] ان الابعاد المعتبرة في مفهوم الطبيعي [illegible] بالابهام والاطلاق والابعاد المعتبرة في مفهوم التعليمي ماخوذة
مع التعيين [illegible] الجوهرية والعرضية كما هو العيان فصل في ابطال الجزء الذي لا يتجزى اعلم انهم اختلفوا انه
[illegible] الجسم البسيط [illegible] الاجزاء المختلفة [illegible] لا يكون له اجزاء [illegible] ولكنه قابل لانقسامات غير
[illegible] متصل واحد [illegible] والمتكلمون على انه [illegible] اجزاء ومفاصل [illegible]
[illegible] الجمهور منهم على انها متناهية والنظام على انها غير متناهية [illegible] صغار صلبة غير منقسمة بالفعل [illegible] المذاهب
ومنهم من [illegible] الجسم المفرد [illegible] فالمذاهب [illegible] السيد المحقق
[illegible] النظام
[illegible] من الالوان والاضواء والطعوم [illegible]
[illegible] الجسم [illegible]
[illegible] بالجزء واعلم ان [illegible] الجسم المفرد [illegible] الجزء [illegible]
[illegible]
[illegible] ان الاطلاق [illegible]
[illegible]
اعلم ان المراد بالوضع [illegible]
الجسم [illegible] المراد منها [illegible] الصورة الجسمية والنوعية [illegible]
كان المراد من [illegible]
[illegible] المذكور
غير مسلم [illegible]
[illegible]

بعض

[illegible] الوهم [illegible] القوة الجسمانية [illegible] الوهم [illegible] ان يصور [illegible]
[illegible] النفس المنطبعة [illegible]
[illegible] والقسمة الوهمية [illegible] الى اجزاء [illegible] واذا حكم
بهذا الاستعداد [illegible] عدم كونه منقسما [illegible]
ان المنقسم [illegible] الذهن [illegible] اجتماع النقيضين [illegible] فان قلت
[illegible] موجود في الذهن [illegible] موجودا في الذهن [illegible]
[illegible] لانه لو لم يكن [illegible] الاجزاء
[illegible] ان الجسم [illegible] الوسط [illegible] عدم [illegible] الاجزاء
[illegible] الاجزاء [illegible] عدم التناهي [illegible]
[illegible] الجسم [illegible] الاجزاء [illegible] غاية البعد [illegible]
[illegible] الوسط [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الوسط [illegible] الطرفين [illegible]
[illegible] الوسط [illegible] الطرفين [illegible] واعلم انه يمكن [illegible]
[illegible] الانفكاك [illegible]
[illegible] او الانفكاك [illegible] التفسير والاول [illegible]
[illegible] المفهوم [illegible] والجسم [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] الدليل [illegible] الجسم [illegible]
[illegible] المقدمة [illegible] النهايتين [illegible]
النهايتين [illegible] الجسم [illegible] بان نهاية الجسم [illegible]
[illegible] النهايتين [illegible] بالفعل [illegible]
[illegible] وان قلت [illegible]
[illegible] فاما ان [illegible] ما ذكر
[illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الجسم [illegible]

[illegible] ... الدليل لا يتوقف على [illegible] ... الافراد الخارج [illegible]

[illegible] بالطبع [illegible] ... والصورة النوعية [illegible]

[illegible]

[illegible] ... والفرق بين الاشارتين [illegible] ... ان الاشارة القصدية [illegible]

[illegible] ... الاشارة ... [illegible]

[illegible]

كما لا يمكن ان يكون ... [illegible] ... فى الحل ... [illegible]

الوسيلة الى الاختصار ... [illegible] ... على العقد ... [illegible]

بنفسه الاختصار ... [illegible] ... ان ينصور العقل اجزاء بالقوة

المذكورة فافهم ... فتحقق بهذا ... [illegible] ... الفصل بدون الجوهر الفرد ... [illegible]

بين الجسمين ... [illegible] ... عند المصنف ... [illegible]

... [illegible] ... الاجزاء الجوهرية ... [illegible]

بان ... [illegible] ... والتشبيه والتمثيل والمراد منها هو الاطلاق

لانهم ... [illegible] ... الجسم فان

افراد ... [illegible] ... كالصورة النوعية والصورة العرضية مثل السرير المركب من الخشب والهيئة السريرية ... [illegible]

... [illegible] ... وجود الكل ... [illegible]

... [illegible] ... الى الخارج ... [illegible] ... بالتحليل ... [illegible]

... [illegible] ... يكون الاشارة

... [illegible] ... بالاصالة او ما هو بالتبعية او الكل بالاصالة ... [illegible]

بالتبعية ... [illegible] ... بالاصالة او بالتبعية ... [illegible]

... [illegible] ... الجسم بالاصالة ... الى السواد ... [illegible]

... [illegible] ... السواد ... [illegible]

... [illegible] ... الاشارة ... [illegible]

الجسم ... [illegible]

... [illegible]

... [illegible] ...

الا ان يتشخص وهو ايضا يجي على ما ذهبوا اليه من ان تشخص العرض بالمحل و تشخص الوجود بالموضوع وفائدة هذا القيد [illegible] فان قلت [illegible]
بعض لكن لا يبعد ان تشخصه موقوف عليه بل بانتساعه [illegible] الاثبات [illegible] ان [illegible] وحده [illegible] ويمكن ان [illegible]
كونه بحيث يمتنع ان يوجد بدون الخصوصية سوا كان ما صدق [illegible] او مختلفين [illegible] ذلك [illegible] السطوح المنطبقة بعضها على بعض
وفيه ان حلول الشي في الشي [illegible] على هذا التعريف لا يلزم ان يكون [illegible] حالا [illegible] كحلول الاعراض [illegible] فرد [illegible]
تفصيلا للاشارات وان يكون تفصيلا للابعاد وعلى التقديرين [illegible]
وعلى تقدير ان يكون [illegible] الاشارة الحسية لا يتحد مع الجسم [illegible]
الاشارة الحسية [illegible]
والطعوم مثلا وهذا التعريف صادق عليه [illegible]
فيعرفك [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مباحثة بين الفاضل المحقق مولانا جلال الدواني والمدقق الكامل غياث الدين منصور عند بعض السلاطين

[illegible]

[illegible] على الصورة [illegible]

او ما ينتهي اليه فذلك الجوهر باق بعد الانفصال ومنع كونه جزءا للجسم مكابرة وايضا البديهة تشهد بقاء امر جوهري غير جار وصفا للمتصل قبل

من حلول ذلك المتصل فيه اذ حلوله في ذلك المنفصل ممتنع وحلولهما في ثالث وحلول ثالث فيهما حال الامتداد [illegible] ماهية الجسم الذي يحصل بمجرد

الجوهرية والانفصال لكان تعريف الجسم الى الشيئين كما ينبه عليه المنع بما رجحنا ما ذكره الاشراقيون كما عرفت وعرفت ما يتعلق به وذكر

بعض المحققين ان الممتدة [illegible] الذي [illegible] ما لم ينقلب الى امر آخر ولم ينفصل حتى شيء كان باقيا وان تبدل مقداره اما اذا

انقلب او انفصل فلم يبق بعينه فانه واحد قبل الانفصال وبعده كثير ثم حكم العقل بان ما كان ماء صار هواء وما كان متصلا صار منفصلا

ليحكم ان الحكم المذكور المعين بعد الانقلاب والانفصال باق بل الحكم بعدم بقائه بعينه فالقول ببقاء الجسم بعد الانفصال [illegible]

ببقاء [illegible] اي البين [illegible] وصيرورتها بالصورة [illegible] والصورة الواحدة المتعددة واحدة ومتعددة والحكم ببقائها

بعد الانقلاب والانفصال [illegible] بالفعل مكابرة غير مسموعة [illegible] لا يوجب التعيين اذ ذكر الشيخ [illegible]

[illegible] كونه امرا [illegible] فالانفصال [illegible] لا يلزم منه التعيين لا زعام [illegible] المذكور [illegible]

ذكره ودعوى البديهة في محل النزاع غير مسموعة اذ النزاع [illegible] متصل [illegible] قابل للاتصال والانفصال [illegible]

بعد [illegible] ولم يكن [illegible] الاجزاء المتصلة الواحدة ليس موجودة [illegible]

[illegible] الا انه ليس لها وجود [illegible] بل هي موجودة بوجود [illegible] اذ [illegible] التفصيل [illegible] بوجود الكل [illegible]

صدق حمله عليه وهو ظاهر البطلان [illegible] البديهة [illegible] ان [illegible] الكيزان مثلا كان

هو ذلك الذي كان [illegible] الهيولى [illegible] الواحدة [illegible]

الصورة المتعددة حال كون [illegible] الكيزان [illegible] متعددة [illegible]

[illegible] الكيزان [illegible] متعددة [illegible] حالتي الاتصال والانفصال [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] حادثة [illegible] الصورة فلا بد

لها من مادة اخرى [illegible] المادة [illegible] حادثة [illegible] حادثة [illegible] الصور

[illegible] بعينها [illegible] مع المتصل الواحد

[illegible] المتعدد [illegible] المادة [illegible] بالعكس [illegible] العدد [illegible]

بالعرض [illegible] الملازمة [illegible] مع المتصل الواحد [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] المراد [illegible] مواطاة [illegible]

[illegible] الاعراض [illegible] الصاحبة [illegible] المراد [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] المال [illegible]

[illegible] المال [illegible] بين الصورة والهيولى [illegible] الصورة [illegible]

[illegible]

[illegible] الى [illegible] والتصور [illegible] الاولى [illegible] التوصيل [illegible]

[illegible] لان التصنيف [illegible] انوار المعرفة على قلوبهم الصافية [illegible] ذكر بان الجسم المتصل

اذا انفصل الى جسمين [illegible] واحدة [illegible] اذ الواحد بالشخص لا يكون [illegible] فان حدث بعد الانفصال

[illegible] والمعدوم ما كان [illegible] حادث [illegible] الآخر [illegible] المتصل

[illegible] الجسم [illegible] بطلانه لا يستلزم [illegible]

[illegible] قبل الانفصال [illegible] الجسم [illegible] موجودة بالفعل [illegible]

الانفصال الى ذلك الحد والجواب ان [illegible] قابلة [illegible] المختلفة [illegible] المختلفة [illegible]

[illegible] موجودة بالفعل [illegible]

[illegible] الشهور [illegible]

[illegible] للصورة النوعية [illegible] الجواهر النوعية [illegible]

[illegible] صورة نوعية [illegible] الحكم [illegible] الدليل المذكور [illegible]

[illegible] جميع [illegible] الذاتيين [illegible]

[illegible]

[illegible] الطبيعة [illegible]

[illegible]

[illegible] الذاتيين [illegible]

[illegible] لا واسطة بين [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] سواء كانت [illegible]

[illegible] ان المستغني [illegible]

[illegible] الخارج [illegible]

[illegible] بالمستغني [illegible]

[illegible] بطلان هذا الاحتمال [illegible]

[illegible] التعدد [illegible]

[illegible] العموم [illegible] الطبيعة النوعية

[illegible]

تصدق فانا نمنع ان الامر بديهي ... الا عووا ... فلا يكون ... لان صدق احدهما ... لا يلزم صدق

الكل ... لا بد ان يوجد الكلام ... المنفصل ... ان يكون ... غير متناهية ... كسبر

الى الكل التي ... هذه ... الى اهل ... وعلم ... المشهور ... هذه الدعوى برهان ... وتقريره ان ... اذ كان

... [illegible]

[illegible]

فالاول ... ذلك الخط ... عرفت ... بين الخطين ... بتصل به زيادة ... ينطبق معها

كان ... فيكون ... الغرانها ... نفرض ... عرفت ... ذلك الخط ... كلا

... بالنعل ... غرفت ... بالنعل ... الخط غرفت ... بالنعل مع كونه محصورا بين

... الانواع ... المختلفة ... اذا ... اذا اخذ الكل ... فيما

نوع ... فان ... بالشخص ... الانواع ... لجواز ان يكون فرد

للاجناس ... وفرد آخر لتلك الطبيعة الجنسية متعينة للنوع بسبب فصل آخر ... الشيخ في الشفاء وخلاصة استدلاله

... ان الطبيعة الجنسية ... طبيعة موجودة ... على امر ينضم اليه كما هو شأن الطباع الجنسية وما هو كذلك

يكون طبيعة نوعية ... اختلافي ... والتحصيل والوجود بدون انضمام ... دليل على النوعية لان

الجنس ماهية مبهمة لا تحصل ولا ... الا بما ينضم اليها ... الاختلاف ... دليل على النوعية ... وفيه نظر

فان قلت كيف يفرق بين الجنس والنوع باعتبار التحصيل وعدمه ... كما ان الجنس ماهية مبهمة بالقياس الى النوع كذلك النوع ماهية مبهمة بالقياس

الى ... قلت ... النوع ... الجنس فانه لا بد له من فصل ... للتحصيل ... اذ لا يتحصل اللون مثلا

... بدون ان يكون سوادا او بياضا مثلا ... غاية الامر ان النوع ... بين ما يوجب التحصيل وبين ما

يوجب ... الاكثر المواد ... طبيعة جنسية ... بين الافراد فصولها لا بد ان يكون

امور ... بالافراد والامور ... اما اعراض او جواهر لا جائز ان يكون اعراضا لان فصل الجواهر لا يكون عرضا ولا جائز

ان يكون جواهر ... لان ... الصورة النوعية ... فصلا للصورة النوعية ... مواطاة ...

حمل الفصل على الجنس ... النوع ... الا الاجسام ... كيف ... الجنس ...

يكون نوعا ... فصل ... على ... نوع ... مواطاة ... وقد يقال

لا يقال ان ... هذا المنع ... يجوز ان يكون علة الاختلاف في غير الذات ... ان يكون ... عارضا له

... ذلك ... الشخص ... فلو كان الاختلاف لذاته ...

ان يكون لذاته الشخصية او النوعية فيمكن ان يقال ... ماهية نوعية ... الاختلاف ... بهوية لذاته ...

جميع المواد ... ان يكون ... للاختلاف ... بهوية ... التشخص ... الشخص ... فاذا

ثبت ان الاختلاف ... جميع المواد فان الطبيعة النوعية ... بالتشخص ... فان ... بعينه

بالشخص ... ان الانواع ... اذ الطبيعة النوعية والجنسية لا اختلاف فيها ... بالضرورة هذا الحكم بالحقيقة

دعوى ... ان الطبيعة الجنسية ... في اول الامر ... السابقة ... ويمكن ان يستدل

على هذه الدعوى ... بان يقال ... ان الجوهر ... الانفكاك نظرا الى الذات وان كان

... بعض المواد لاجل الموانع والانفكاك ... قال صاحب ... ذكر هذه المسئلة ...

... الطبيعة ... لاجل الاختلاف ... المسئلة على طريقتين ...

... الانفصال ... الاتصال ... والمنفصل

... وكل ... الاتصال ... ان يكون

... المنفصل ... التشخص ...

... التشخص ... لا يكون ... بل لا بد ...

[illegible] ... للاجتناب [illegible] ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] ... لان صدق احدهما [illegible] ...

[illegible]

[illegible]

ذراعا لكن الاقوال بهما اذرعا ايضا وهذا يصح ما به ذراع منه كان الاقوال وكذا علمه ذراع ايضا فان [illegible] لكان الاقوال [illegible]
فقط فيلزم انحصار ما لا يتناهى بين حاصرين اوضحا ظاهرا او لا يجال لان [illegible] ووجهاه على هذه الصفة اعني كون الاشتداد متساو
للانفراج كما يشهد به الاعتصار [illegible] واذا تاملت عرفت انه يشكل الامر من جهة وقوف الخطين الا ان يكون [illegible] بين طرفيها فقط وحصل
حتى يلزم فرضا [illegible] من الخطين [illegible] بل لزم ضلعي زاوية محضة هي ثلث فائدة غير متناهية على
لانه ان السبب وقع البين جواز على التسلسل المذكور ويلزم من ذلك ان يكون بينهما انفراج يكون نسبته الى الضلعين المفروضين
[illegible] مستلزم لتناهي الضلعين المفروضين لاشتمالهما [illegible] الضلعين الغير المتناهيين مستلزم لعدمها وما يستلزم وجوده
عدمه لا محالة فلا تناهي الابعاد [illegible] جواز الضلعين يكون ابعد محالا فتشتمل عليها وعلى زيادتها ابعد فيتقطع
فان البعد الثالث [illegible] على البعدين [illegible] وزيادتها بل هو مشتمل على البعد الثاني وزيادته لانا نفرض ان
ان البعد الاول ذراعان والثالث ثلثة اذرع فيكون البعد الثالث مشتملا على ذرع ولكن مشتملا على الثاني الاول وعلى زيادتها يلزم
ان يكون الثاني [illegible] ثلثة اذرع لانا لا نسلم انه ان اللازم المذكور ان يكون الزيادات غير متناهية وان كل زيادة في بعد و
ان يكون الكل [illegible] بعد والمجموع ليس كذلك لان السلسلة الجزئية ينتهي الموجبة الجزئية المنفية للحكم في كل فرد ولا يلزم
الموجبة المنفية للحكم على الكل من حيث هو كل فان هذه مشخصة بعضها [illegible] الكل المجموع هذا وقد يقال في دفع النظر ان عدد
الزيادات المجتمعة في بعد واحد مساو لعدد الزيادات والابعاد المشتملة عليها فاذا كانا غير متناهيين كان عدد الزيادات
المجتمعة في بعد واحد كذلك بالضرورة ولا حاجة الى اخذ التساوي وكذا انه لا [illegible] الزيادات فيه ان المشتمل
على الاجزاء المتساوية الغير المتناهية غير متناه بداهة بخلاف المشتملة على المتناقصة ويكفي هذا القدر في الفائدة فيكون
ما لا يتناهى محصورا اه وقد يمنع جواز [illegible] وقوعه فان اقليدس بين ان الزاوية الحادثة من المحيط والخط المستقيم المماس
للدائرة احد الزوايا وهذا الخط يقوم عمودا على طرف قطر الدائرة فلا [illegible] مشتملة على ان [illegible] غير متناه
بين حاصرين ولا يلزم ان لا يكون تلك الزاوية احد [illegible] اصغر منها عند قسم [illegible] باصغر [illegible]
هذا الانواع فيما ذكر اقليدس لانا لما كانت [illegible] ان يقال عدم تناهيها لا اما
للجهة او للازمة او لعارض لها الى اخره فالتال فان [illegible] الواحد كالدائرة المحدودة اي بحد واحد كمحيط الدائرة وكالمثلث و
المربع والمخمس هو [illegible] وعلى هذا التعريف يكون الكلام [illegible] الكيف وقيل [illegible] ما يحيط به حد واحد او حدود وعلى هذا يكون من
مقولة الكم فانها على الاصح انما قال على الاصح لان فيه مذاهب [illegible] ذكره وكذا انها من مقولة الكم وعليه كثير منهم وهو المذكور
في [illegible] السطح وان [illegible] من الاضافة والابعاد [illegible] التضعيف [illegible] لمذهب القا
ئلين بانها كيف لانه قد يبطل بالتضعيف وذكر لفظ قد لان [illegible] فان الفائدة [illegible] تبطل بالتضعيف [illegible] اذا كان
نصف قائمة فانه يبطل ايضا بالتضعيف [illegible] فلانها ايضا يبطل بالتضعيف بل بالتنصيف زاوية حادة [illegible]
ويبطلانها بالتضعيف اصلا وضعف الجواب ان الزاوية [illegible] الحكم [illegible] القائمة [illegible] يبطل بالتضعيف ولا [illegible]
من الكم [illegible] المساواة [illegible] لا [illegible] كونها بالعرض ويلزم منه [illegible] ان يقال في تعريف الشكل [illegible] الى [illegible]
[illegible]

فقط

على هيئة الجسم [illegible] المكان وهو [illegible] الكمية فانه [illegible] ويفصل [illegible] ذات [illegible]
بالسيال [illegible] او [illegible] الاولى [illegible] والتعليمي [illegible] بالجسم او الحدود [illegible] بالشكل [illegible] المكان [illegible]
[illegible] ولا يلزم [illegible] ان [illegible] مطلقا [illegible] المادة [illegible] بالتناهي [illegible] وقد [illegible]
البرهان في ابطال اللاتناهي [illegible] الخطوط [illegible] بان يقال [illegible] اللاتناهي [illegible] خط غير متناه [illegible]
[illegible] خط [illegible] الخط الغير المتناهي [illegible] غير متناه [illegible] بين كل نقطة [illegible] ذلك الخط المتناهي
الخارج [illegible] الخط الغير المتناهي [illegible] الخطوط الواصلة [illegible] عند طرفه [illegible] الاوتار [illegible]
[illegible] الاوتار [illegible] يلزم وجود [illegible] مع كونه محصورا بين حاصرين [illegible]
[illegible] الخط [illegible] الابعاد [illegible] على [illegible] بين كل نقطتين
[illegible] بين نقطتين [illegible] فاذا كان الخط غير متناه [illegible] بالنقطة [illegible]
[illegible] بين النقطتين [illegible] والزيادات [illegible] مع كونه محصورا بين حاصرين [illegible] الابعاد
الى [illegible] مخصوصة [illegible] التناهي [illegible] لا يجوز ان تكون تلك [illegible] مشتركة بين الا
جسام [illegible] المراد [illegible] ان [illegible] او سطحين او سطوح [illegible]
الاجسام [illegible] ان يقال [illegible] الاول [illegible] ان يقال [illegible] غير متناه [illegible] ان تكون للجسمية
اه [illegible] للجسمية او للازمها [illegible] التجرد [illegible] والا لكانت الاجسام [illegible] ان يقال
[illegible] الاجسام يجوز ان يكون [illegible] الصورة النوعية [illegible] الصورة
الجسمية [illegible] على هذا [illegible] الجزء والكل في الشكل [illegible] الشكل [illegible] الشكل
تابع له او [illegible] للجسمية [illegible] الشكل [illegible] على تقدير كونه للجسمية [illegible]
طبيعة [illegible] واما لازم الجسمية فلا يلزم [illegible] او بسبب عارض [illegible] لا يجوز ان يكون
[illegible] الشكل الصورة المجردة [illegible] العارض [illegible] الصورة [illegible] لا يجوز ان [illegible] زوال ذلك العارض
بدون ان [illegible] ذلك الشكل [illegible] العارض [illegible] الصورة [illegible] ذلك العارض
[illegible] لا يجوز ان [illegible] زوال النوع [illegible] الصورة المجردة اذا كانت [illegible] الصورة العارضة [illegible]
[illegible] العارض [illegible] الشكل بتبدل العارض [illegible] يجوز ان يكون ذلك الشكل [illegible] الصورة بشرط [illegible]
ما ذكره والجواب [illegible] الاول [illegible] الصورة [illegible] زوال العارض [illegible] العارض [illegible] للصورة [illegible]
[illegible] الاول [illegible] العلة [illegible] لان علة الصورة [illegible] ذلك الشكل
عند زوال ذلك العارض [illegible] الشكل [illegible] الوجود [illegible] الوجود
[illegible] وهذا [illegible] فانه لا [illegible] فيتوارد عليه [illegible] بغير شكله [illegible]
اشكال [illegible] الاجزاء ببعض وانفصال البعض عن بعض وهذا [illegible] ان [illegible]
[illegible] فاذا [illegible] الشكل [illegible]

تزواية

بحمر

تكونه

المقارنة [illegible]

ذلك لم

وهو ابدا

الموجود

الاجزاء بعضها ببعض وينفصل بعضها عن بعض ... بعض لواحق المادة فنقول المكان الذي ... الشكل للصورة لكن ان يقال لو كانت الجسمية بلا مادة

لم يكن ... اذ مطلق ... عن لواحق المادة والاحاطة ... المعدة ... ان في الجسم فعلا وانفعالا اقول ان اراد ان فيها

نسبة فعلا وانفعالا ... فممنوع وان اراد انها في ارادة فنقول لم لا يجوز ان يكون الفعل مستندا الى الصورة النوعية والانفعال

الى الجسمية وما قيل ... الاول ان يقال في النقض ... ان ... بالواحد ... انه لا يجوز ان يكون امر واحد

فاعلا ومنفعلا الواحد الحقيقي الذي لا يكون فيه جهة كثرة ... لكن لا نسلم كون الجسم كذلك وان ... من ذلك فلا نسلم

ذلك الحكم لم لا يجوز ان يكون فيه جهتان يفعل بجهة وينفعل باخرى ... الممنوع لان ... الا ان يكون كذلك اقول ...

[illegible]

[illegible]

... فيجوز ان يختلف الصورة النوعية ... [illegible]

... وكذا ان تختلف ... المعارضة الصورة النوعية المتخالفة ... [illegible]

... [illegible] ...

... الاستعداد ... [illegible]

... ولا يبعد ان ... [illegible]

... ابعاض الجسم ... اجزاء الجسم ... [illegible]

... [illegible] ...

... [illegible] ...

و الجواد [illegible] بان [illegible] الموجود [illegible]
جوهر بقي ان هذا انما يلزم لو لم يكن مركب الجوهر من الجوهر والعرض وان فلا ينبغي ما قاله [illegible] الاختلاف [illegible] مجموع الجوهر والعرض ليس
جوهرا لانه لا يصدق عليه حد الجوهر وهو الموجود المستغني عن الموضوع لان المجموع محتاج الى الجزء الذي هو عرض وهو محتاج الى الموضوع فيكون المجموع محتاجا
الى الموضوع [illegible] لا يمكن ان [illegible] ما في حدود الجوهر هو الاحتياج الى الموضوع الذي يكون محلا للاحتياج [illegible] موضوع الجزء فلا
للمجموع [illegible] يكون الاحتياج [illegible] الا انه [illegible] ان [illegible] ذاتا وان [illegible] المادة [illegible]
الاين بشرط الكون في مكان [illegible] وهكذا في البواقي فلا وجود للصورة [illegible] الهيولى لا تعين لها اصلا
ذاتا وصفاتها ما يشخص الصورة وعلى هذا اندفع ايراد الشارح لانا نمنع التقدم الذاتي ونقول لا يجوز ان يتقدم الهيولى [illegible] اذ التقدم بالذات
[illegible] لا يجوز ان يكون [illegible] مع قطع النظر عن ذلك الشيء والهيولى [illegible] بالنسبة الى الصورة لجواز ان يكون شرطا ولا يجوز ان يكون [illegible] علة
بل هو خلاف الواقع [illegible] ما اذا كانت الصورة موجبة وبحث في [illegible] الجسم [illegible] لا يلزم ان يكون
فاعل الصورة اذ يجوز ان يكون [illegible] بواسطة [illegible] غير الهيولى والايراد [illegible] ماهية التشكل [illegible] الصورة كذا
التشكل [illegible] الى الصورة [illegible] فانا نعلم بالضرورة ان انفعال التشكل [illegible] الصورة لا [illegible]
التشكل الكلي [illegible] الصورة متميزة عن غيرها ومتشخصة في ذاتها بامور منها انفعال التشكل الكلي
ولا نسلم الضرورة [illegible] هذا المنع الادراك الحسي والتشكل
لا دخل له [illegible] في التقدم والمعية الذاتيين [illegible] كيف ولو
تقدم على الشيء ما تقدم على ما هو مع الشيء يلزم ان يكون علة [illegible] كما تقدم على التشكل الاول [illegible] في وجوده
لان الشكل [illegible] متقدم على [illegible] وهو مع التشكل الاول لان المراد بالمعية [illegible]
كل منهما [illegible] او يكونا معلولي علة موجبة [illegible] لا يمكن
في التلازم [illegible] واجب الوجود علة موجبة [illegible] العلة الموجبة دوام [illegible] كل
واحد منهما بالآخر اذ لو انقطع [illegible] انفراد احدهما عن الآخر [illegible] اذ العلة الموجبة [illegible] وجوده
فلا يصدق [illegible] العلة التامة [illegible] فاذا ارتفع ذلك العدم
المعلول [illegible] الجزء الآخر [illegible] وهو اثبات التلازم بين الشيئين [illegible]
[illegible] احدهما علة موجبة للآخر [illegible] واحد المعلولين [illegible] استلزام احد المعلولين للعلة
انما هو من جهة صدوره عنها واحد المعلولين يصدر عن العلة [illegible] الجهة التي يصدر [illegible] المعلول الآخر [illegible] استلزام احد المعلولين للآخر
وان لم يعتبر [illegible] الهيولى [illegible] لانا نقول [illegible] عليه
[illegible] الكلام [illegible] يكون الهيولى علة موجبة [illegible] العلة الموجبة المطلقة والمراد [illegible]
[illegible] العلة الموجبة [illegible] المستقلة [illegible] يكون الهيولى علة موجبة مطلقة [illegible]
[illegible] يجوز ان يكون [illegible] لان الصورة
[illegible]

قلت

[illegible]
[illegible] بالصورة المطلقة متقدم على وجودها [illegible]
[illegible] بالصورة المعينة في الخارج [illegible] فيكون الهيولى متقومة بالصورة المطلقة [illegible] متقومة بالصورة المعينة
المطلقة [illegible] في الخارج [illegible] بالمطلقة [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] ان [illegible] المذكورة يجوز ان لا يكون [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] لا يوجد بدون الصورة واذا [illegible] بدون الصورة [illegible]
ان المراد [illegible] الهيولى [illegible]
لا [illegible] مطلقة [illegible] التشخص [illegible] الاطلاق والصورة [illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible]
في [illegible] الهيولى [illegible] بدونها [illegible] الدور [illegible] لجواز ان لا يكون [illegible]
كل منهما [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] الدور [illegible]
[illegible] واورد عليه [illegible] التشكل [illegible]
[illegible] على انفعال [illegible] التشخص [illegible] على التشكل [illegible]
[illegible] انفعال الوجود [illegible] في الخارج [illegible]
[illegible] لان انفعال الوجود [illegible]
[illegible] التشخص [illegible] الصورة [illegible] الهيولى [illegible] الصورة [illegible]
[illegible] الهيولى المطلقة فان هذه الصورة [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] للتشخص [illegible] الصورة [illegible] الهيولى المعينة [illegible]
[illegible] التشخص [illegible] الهيولى [illegible] بالصورة المطلقة [illegible] الاطلاق [illegible] موجود [illegible]
[illegible] الهيولى [illegible] الهيولى [illegible]
المطلقة [illegible] للتشخص [illegible] دون الصورة المطلقة [illegible]
ان يكون [illegible] الصورة المطلقة ولا يجوز ان يكون [illegible] الهيولى [illegible]
[illegible] التشخص [illegible] على التشكل الآخر [illegible]
[illegible] على التشكل الآخر [illegible] التقدم [illegible] الايراد [illegible]
كل منها التشكل الآخر وقد عرفت ان [illegible] المطلقة موجودة [illegible] للعلية [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] للتشخص [illegible] العلية [illegible] الخلاف [illegible]
[illegible]

[illegible] ... او الجسم ... الاولى ان يقال المراد بالبعد الجسم فانه يكون موجودا او موهوما كما يظهر من عبارته

او السطح الباطن ... الفلك الاعظم ...

... الفلك المحوى ... لان الجسم بكليته ... قالوا المكان اما ... [illegible]

[illegible]

[illegible]

٢٦

فلذلك يطلب الارض مكانا للعمران و يطلب الهواء [illegible] مكانا فاذا وضع [illegible] ذكر [illegible]

عند علم [illegible] ذكرنا [illegible] حكمة العين موافقة [illegible] المحقق [illegible] واما على المتكلمين [illegible] النزاع [illegible]

[illegible] ان شغل الجسم والمكان [illegible] على الجسم [illegible] المذكور [illegible] الاصطلاح [illegible]

وكذا [illegible] الطلاق فانه موافقة للمصطلح [illegible] المفهوم من كلام الشيخ [illegible] طبيعيا [illegible]

طبيعيا او يكون لكل مكان [illegible] الطبيعة [illegible] طبيعيا ولان في الطبيعة [illegible] بالمكان [illegible]

اصطلاحيه [illegible] الاصطلاح [illegible]

جميع الاجسام [illegible]

[illegible]

٣٢٧

[illegible] فان قلت [illegible] المكان [illegible]

[illegible] الوضع [illegible] المكان [illegible]

[illegible] فان قلت [illegible] المكان [illegible] الطبيعي [illegible]

[illegible]

طلب

[illegible]

[illegible] فان الحركة عرض لا وجود لها [illegible]

[illegible] المسافة [illegible]

[illegible]

[illegible] ... ولا فرق ... [illegible]

وكما ان في المتحرك البائنة ... بان الثابت للجسم من المبدأ والمنتهى كيفية واحدة مستمرة يمكن ان يفرض فيها انواع بحيث يكون في كل آن يفرض

من ذلك الزمان يكون الثابت فيه واحدا منها وهذه الانواع كالانات متصلة بالقوة ويمتن كل آن من زمانه وفيه شيء من تلك الكيفية المستمرة الغير القارة

فانه ومن هذه الانات يفرض فيها انواع ويكون لتلك الكيفية كما انه متصلة بذاتها يمكن ان يفرض فيها حدود غير متناهية مع كونها محصورة بين حاصرين

فيلزم اجتماع الحركة والاجزاء التي لا تتجزى ... ان المتحرك حال الحركة لا يتصف الا بما هو بالقوة من افراد المقولة ... [illegible]

الشيء ويلزم منه كون المتحرك في الاين مثلا حال الحركة غير حاصل في حيز فيلزم الخلاء ... [illegible] ... لدوام حركته

ولا وجه لذلك ... [illegible] ... ولا انفصال لا يتحقق الحدود بل

متصلة كالخط ... النقط ... الانات ... [illegible] ... الا وجود

سواء كان ... الانفصال والاتصال ... [illegible] ... بالتحقق ... [illegible]

جزء ... المتصل ... الانات المتفاوتة ... [illegible]

تفصيل الكلام   وحركة في الوضع ... [illegible]

وكذا عكسه ... [illegible] ... الانتقال ... [illegible]

الالسواد الذي هو ... [illegible] ... الحركة ... الانتقال ... [illegible] ... افراد الوضع ... [illegible]

الى ان يحصل الا الطرف   اقول ... [illegible] ... العبارة ... [illegible]

... [illegible] ... وهو لما ذكر الشيخ ... وجود الحركة في الوضع ... [illegible] ... المكان بل ...

... [illegible] ... الى اجزاء مكانه ... [illegible] ... بالوضع ... [illegible]

متحركة في الوضع ... [illegible] ... في مكانه ... [illegible] ... بالعرض ... [illegible]

الا وقد يتغير مكانه بالعرض ... [illegible] ... الوضع ... [illegible] ... ان يكون الشيء ...

... [illegible] ... مكانه ... حركة الفلك ... قال الشيخ ان قال ... [illegible] ... متحركة في المكان

... [illegible] ... في المكان ... الجواب ... [illegible] ... بل يفارق كل جزء منه جزءا من مكان

الكل ... [illegible] ... ان يكون مكان الكل ... [illegible] ... كل جزء مكانه

... [illegible] ... ثم ذكر ان ... [illegible] ... ان الوضع فيه حركة ... [illegible]

... [illegible] ... الحركة في المكان ... [illegible] ... وان لم يفارق ... [illegible]

... [illegible] ... لا يتعلق ... [illegible] ... ولا متغير وان تعلق

... [illegible] ... المكان ... [illegible] ... حركة الفلك ... [illegible]

... [illegible] ... المكان ... [illegible] ... المقولة التي تقع الحركة فيه ... [illegible]

... [illegible] ... المكان ... [illegible] ... الفلك ... [illegible]

نسبتها الى المكان والهيئة الى ... لسبب نسبتها فلا يبعد القول بان حركتها اينية وكون الوضع مبدلا ... لا يوجب نفي الحركة الاينية ... لان

الحركة المذكورة اينية بالذات ووضعية بالعرض واعلم ان نسبة اجزاء الفلك بعضها الى البعض ثابتة دائما فيكون حركته

الوضعية باعتبار تبدل نسبتها الى الامور الخارجية ولا يخفى انه لو فرض تحرك جميع كرة العالم جملة يكون الحركة ...

... [illegible] ... الى الامور الخارجية والظاهر ان المقولات التي تقع الحركة فيها ... [illegible]

في الامور ... [illegible]   والاظهر ان الحركة واقعة في باقي المقولات ... [illegible] ... المقولة الاين ...

ووقوعها بالذات فان الحركة ... [illegible] ... بالذات ... [illegible] ... بالعرض ... [illegible] ... المقولات بالذات ...

من المشهور المذكور   واما الاضافة فلانه اذا فرض ... قال الشيخ في الشفاء اما مقولة المضاف ... ان تكون الاستحالة ...

... [illegible] ... وان اختلف في بعض المواضع فيكون ... بالحقيقة ... مقولة اخرى عرضت لها الاضافة قبل

ذلك الاضافة ... ان يلحق مقولة اخرى ولا يتحقق ... فاذا كانت المقولة ... والاضعف عرض الاضافة

فانه لما كانت ... والاضعف ... فيكون موضوع الاضافة ... [illegible]

ذلك ... فيكون الحركة في الامر العارض له الاضافة بالذات ... وللاضافة بالعرض ... [illegible]

ان الحركة الواقعة ... بالعرض ... المقولة التي تقع الحركة فيها بالذات   واما الكم ... قال الشيخ ...

الجوهر ... [illegible] ... المقولة ... الجسم ... [illegible] ... في الانتقال ...

... [illegible] ... السطح الحاوي ... المكان ... [illegible] ... واولا حركة   واما ...

الانتقال ... [illegible] ... الى السخونة ... [illegible] ... حركة ... [illegible]

في آن ... [illegible] ... المتقدم ... [illegible] ... والكلام في الاقوى   اذ له

... [illegible] ... كلام الشيخ ان ... [illegible]

لا ... [illegible] ... وقال الشيخ في النجاة ان ... للجسم ... الحركة ... [illegible] ... فان حركة

... [illegible] ... الى الزمان والهيئة ... [illegible]

... [illegible] ... الموضوع ولا انتقال الا ... اجزاء الزمان ... كما بين في الشرح   بتمر

الموضوع ... الى الزمان ... [illegible] ... على ما ذكره و

هكذا ولا ... [illegible] ... ان الانتقال ... اجزاء الزمان ... [illegible] ... والهيئة التي نسبتها و

اللازم ... [illegible] ... في آن ولا ... [illegible] ... الزمان ... [illegible] ... الانتقال ... زمان ...

فيظهر ان الزمان مقدار حركة الفلك ... الحركة ... [illegible]

... [illegible] ... على الحركة الفلكية ... حركة الزمان ... [illegible] ... بالحركة ...

يكون الحركة ... [illegible] ... ان التعريف صادق ... بالعرض ... [illegible]

... [illegible] ... الحركة الى ... [illegible]

النفس كحركة الحيوان اللازمة له عند حس نوع حركة اعراض الجسم كونه فيكون الحيوان متحركا بالارادة لكن نقل عنه في الملخص انه اي الحق ...
لان النفس انما تعلقت بحدوث الميل في بعض الحركات الارادية وهي قارة على المتحرك لكنه ليس بمعتبر في الاشارة عنه اقول المراد من الحركة
بالقوة المحركة اما المبدأ مطلقا قريبا او بعيدا فاعله او آلة او المبدأ الفاعل القريب او مطلقا او الآلة وعلى الاول يصدق
على شيئي حراف مع الحركة وعلى الثاني لا يصدق على النفس والمبدأ القريب الفاعل مطلقا ليس الا الطبيعة والميل آلة لها والنفس
تستخدم الطبيعة وعلى الثالث لا يصدق على النفس فلا حاجة الى التخصيص بالخارج وان اراد الميل فلا يلائم ان القول بوجود الميل
في الحركة الكيفية غير ظاهر كيفية بها يكون الجسم مدافعا بهذه العبارة تقتضي كون الميل نفس المدافعة ويجوز ان يتوهم كونه
نفسها اذ يصدق على المدافعة انها كيفية بها يكون الجسم مدافعا بل اذا كان بشعور وارادة اقول المربوط بحبل اذا
تحرك على الخلاف مع ارادة النفس شعورها وارادتها مع ان حركته ليست ارادية بان مبدأ الميل هناك هو الطبيعة
اقول ان اريد بالمبدأ الفاعل القريب في الحركة والارادية ايضا هي الفاعل القريب ولا شعور لها وان اريد به الفاعل مطلقا لا يندفع
قول القائل وان كانت مستفيدة من خارج في الحركة القسرية اعلم انه قد يكون الحركة واحدة طبيعية وقسرية باعتبارين
كحركة الفاتات فانها باعتبار تركيبها من العناصر المختلفة الطبائع لها ميل الى جهات مختلفة لان طبيعة سارية في الكل ومنوعة
لها حركة الاجزاء من جهة ذواتها وطبائعها قسرية وحركة الكل باعتبار الطبيعة المنوعة التي هي الطبيعة ومنتفض حصر الحركة بحركة
النبض فانها خارجة عن الاقسام المذكورة اذ الطبيعة اما علة اي لطبيعة والارادية صادرة عن شعور وارادة والقسرية
صادرة عن خارج وهي ليست شيئا منها وقد يدفع بمنع حصر الطبيعة الهابطة والصاعدة وجعلها طبيعية وقيل هي قسرية والقاسر
هو الروح بحركة الهواء ودفعه يحصل عنه تعرض للتفرق والانقباض والانبساط وقد يدفع بان المنحصر هو الحركة البسيطة
وهي مركبة وبها حركة نسبية في الزمان اثبات وجوده على ما هو الظاهر من كلامهم وفيه اختلافات فمنهم من
ظن عدمه وقيل ثبوته وهي لا عيني وقيل انه واجب الوجود وقيل هو الفلك وقيل هو حركته وهو عند محققي الحكماء مقدار
حركته على مقدار من السرعة قد تعرض الحركة على مقدار من السرعة مع الترتيب في الابتداء والمعية في الترك ويتوهم ان
هذا الترتيب والمعية تعني عن اعتبار مقدار من السرعة بل فيه كون الزمان الثانية اقل من الاولى مطلقا وفيها انه لو اختلفا
سرعة يجوز ان يتوافقا زمانا فلا تكون قطع الثانية اكثر كما بين اختلاف السرعة وترك امكان آه لا يلزم من هذا البيان وجود
ذلك حقيقة بل يجوز ان يكون ثبوته في الوهم كما رسم الخط من النقطة السائلة ولعلهم لم يريدوا ثبوته عن الاعتبار
مثلا واذا قد اثبت من يخرج عنها العلم امر واحد غير المسافة فذلك الامر وحدة ذلك الامر وفيه انه يقتضي
في ان الحركتين المتفقتين افترقا وكما يتحد مقدار زمانهما نعم يختلف مقدار مسافتهما وقد يقال لا تم مغايرة الحركتين لم
لا يجوز ان يكون متحدا بالحركة بان يكون ذات واحدة زمانا باعتبار وحركة باعتبار ويستكشف الحال حادثا ذكرنا من بيان
كونه مقدار الحركة فلا تغفل وغير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا بالضرورة هذا من قبيل الاستدلال بالجزء على المحدود
فلا يتوهم ان فيه مصادرة وبيان هذا الحكم ان عدم اجتماع اجزائه كاليوم والامس مثلا بديهي واعتبارنا بديهي امر
مطابق لما في نفس الامر ويقوم الطوفان على الحادث الجمعي بين الاعتبار كتقوم صفوف المجد وقدروه بالساعات والايام والشهور والاعوام

بوجود
والاعوام فانه لو كان بهذه الامور ليست مما لحقيقته الوهم وليست تحقيقها الا باعتبار فان قيل لا نعلم غير بيته الى الحكم فلا يحتاج الى كونه فلا بد من ان يكون الزمان
امرا مستقلا على مقادير منتسبة كل من المقادير المعروض المحض ليس كذلك يمكن ان يجاب ايضا بالحلول نعلم من بعض ... ان
العلم بالوجود من هذا الدليل موقوف على العلم بثبوت المعية الزمانية الموقوف على العلم بوجود الزمان اذ ما لم يعلم وجوده لا يعلم
ان معيته زمانية فلو كان العلم بوجوده مستفادا من العلم بتلك المعية يلزم الدور اقول فيه نظر اذ لم يثبت آه لا نتوقف بيانه
على تيقن ثبوته بل يكفي ثبوته لو وجه غير موقوف عليه وانت تعلم انه لا يلزم آه الحاصل تعلم انه لا يفهم من كلامه دعوى مقتضيه
بل المفهوم انه يلزم منه اجتماع اجزاء الزمان ان يكون الموجود صفة جزء منه متصفا بالوجود في سائر اجزائه ولا يخفى انه يلزم
وفي المباحث المشرقية ان الزمان كالحركة لم يعرف ان اقول كذا يفهم من كلام الشيخ ايضا لكن فيما ذكروا من الحركة والزمان نظر اما الحركة
فلان ما يحصل بينهما يستلزم لبقاء وضع معين للفلك ازلا وابدا مع ضرورة ان كل وقت عين وضع آخر لحدث الى الابد وعلى هذا
يكون وضع الفلك هو الانتقال في سمت الراس والقدم بعينه وضعه والاعتبار الذي في الشيئين في امر معين وهي هذه الكيفية و
يلزم ان يكون المقادير المختلفة المتمايزة بالصغر والكبر الواردة على المتحرك في الحكم بعين مقدار واحد وهو ساقط ايضا واما في
الزمان فلانه يتجدد لذاته فلانه لما علم ان تجدد الحركة لا يبلغ انها علمنا انه لا بد من متجدد لذاته وهو الزمان فلو كان الوجود في
الخارج منه الآن السيال ويكون باقيا لذاته ويتجدد الاضافات لم يكن الزمان متجددا لذاته فلا فائدة في السيالة وعلى هذا
لا يلزم مغايرة الزمان للحركة لانه يجوز ان لا يكون الحركة لا امرا باقيا في الاحركة السيالة المتجددة لنسبها واضافاتها التي تحصل في العرض
الامر المتجدد المعنى وان اردت تحقيق المقام على وجه يكشف المرام فعليك بالرجوع الى رسالة المعمولة فيه فانه اي فان ذلك
وهو مقدار الحركة اعلم ان الزمان في ذاته امر غير قار فلا يكون قائما بذاته لوجهين احدهما ان القائم بذاته كان الجزء منه دفعة غير
منقسم اصلا فلا يكون مقدارا لعدم التدريج لانه غير منقسم فيكون عدمه في آن فيلزم تتالي الآنين ولعا كونه يمنع حصر وجود القائم
بذاته وعدمه في الدفع والتدريج مستند الجواز كون عدمه في نفس الزمان وثانيهما انه لو قام بذاته كان جزء منه دفعة لا يجوز
انتفاؤه لانه منقسم الى الماضي والمستقبل واجتماعهما ممتنع ولا يجوز عدمه انتفاء لانه لو كان متصلا يلزم اتصال الموجود بالمعدوم
ولو كان منفصلا عن السابق واللاحق وما بعده مثله يلزم تركب الزمان من الآنات ثم الحل والقائم بغيره عرض او صورة فلو
كان صورة يكون مادتها متجددة لان الزمان متجدد غير قار والحركة لا تقع في الجوهر كما تقرر في محله فيكون عرضا وموضوعه لا
يكون امرا ثابتا لانه متجدد لموضوعه متجدد ايضا بذاته منفصلا الا وهو الحركة فعلم من هذا البيان ان الزمان قائم بالحركة
واما انه مقدار لها فلا نطيل فيه على صح ان الحركة في نفس الزمان نعت الحركة في كل والمتقدم والتأخر في الحركة ما كان المتقدم
التي هي اجزاء الزمان حتى ان المتقدم والمتأخر من الحركة هو ما حصل في المتقدم والمتأخر من الزمان لقبول الزيادة والنقصان في قبل
الزمان الى نحو الطول واريد منه المعنى وقبول الزيادة والنقصان بالذات من خواص الكم وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان
بالذات وهو ممنوع لا يخفى ان الحركة غير قابلة بالذات للزيادة والنقصان اذ لا يلزم حركة الطول بل يتصف حركة في زمان اطول او مسافة اطول بخلاف
الزمان فانه يتصف بالاطول والاقصر من غير ملاحظة امر آخر وعلم من هذا انه يتصف بهما بالذات فالزمان مقدار الحركة وقد عرفوا
بانه مقدار الحركة الفلك المستدام يستفيد بالبرهان ذلك لكن اظهر اذ كونكم كان الزمان يعرف باجزائه كالشهور والاعوام والايام ويسبق الا

مقادير تلك الحركة وفي مقدار الحركة لا تكون الا في المقولات الاربع ولا يجوز ان يكون تلك الحركة اينية لانه لو كان الحدوث جهة يجب ان ينتهي لتناهي الابعاد فلو انعطف ينقطع
الحركة لان بين كل حركتين سكون ولا يجوز ان تكون كمية لانها [illegible] الا اينية لان موارد مقادير المختلفة على الاستقامة [illegible] الحركة في الاين [illegible]
ببطلوا ان يكون مقدار الحركة كيفية لكنها غير متعين الثبوت فذكروا انها وضعية ويجب ان يكون اسرعها لان الزمان مقدار لسائر الحركات
بهذه الحركة وغير الاسرع مقداره اعظم من الاسرع والذي ان ما مقداره اعظم لا يكون مقدارا لما مقداره اقل والاسرع ليس الا حركة الفلك الاعظم
ويتوجه عليها انا لو نعلم انه لو لم يوجد تلك الحركة لا ينعدم الزمان بل يمكن حركة الاجسام ولها زمان والجواب الشيخ بان هذا الحكم
احكام الوهم وذكر انه لو لم يكن حركة مستديرة لجسم مستدير لم يتعين المستقيم جهات مستقيمة طبيعية فلم يكن [illegible] حركة جسم وحده حتى
غير حركة اجسام آخر مستحيلة وان لم يكن بين الكمالات ولا يخفى عليك ان ما ذكره يدل على انه لو لم يوجد حركة الفلك لا يوجد حركة طبيعية
واحدة ولا يبين المقصود منها ولا يبين ثبات الحركة ايضا ولعل ما ذكره تقريب للافهام وتبعيد للاوهام لا اتمام للمرام ودفع تمام
الكلام ثم يرد على ما سلف انا لا نسلم ان الحركة الاينية تنتهي وتنقطع بل يجوز ان يكون على خط مستدير كمحيط دائرة مثلا ثم ذكر بيانه انه
يجوز ان يكون اسرع [illegible] فان الزمان امر ممتد متصل بقدر الحركة ما بين الآنين المفروضين منه ولا [illegible] بحركة مقدارا
لحركة بطيئة وبقدر به سريعة وبين عكسه ثم بعد ذكر الاسرع من اليومية لحركة الخطوط الشعاعية البصرية على ما ذكر بعضهم في الابصار بخروج
الى المرئي يجوز ان يقدر بالحركة اليومية ولا [illegible] ثم انهم ذكروا ان الوضع السابق في العناصر معد للوضع اللاحق فلا يخلو اجزاء
العناصر [illegible] عندهم [illegible] لحصول وضع مسبوق بوضع آخر الى غير النهاية فلم لا يكون حركة مستمرة في الوضع ويجوز ان يكون الزمان مقدارا
لها ان عورض [illegible] فان الوهم [illegible] بالزمان والزمانيات والحوادث المتجددة والوقايع
المتعاقبة بعضها مع انتفاء الزمان زمانا ولكن العقل [illegible] الزمان عند العقل باتصال التجدد وعلى تقدير انتفائه مطلقا لا
يحكم العقل بوجود [illegible] عدم الزمان فقبل وجوده [illegible] ليس زمانا ولا [illegible] هذا التقدم [illegible] زمان فلا
[illegible] زمانا موجودا [illegible] فان [illegible] العدم [illegible] زمان [illegible]
مع البعدية زمانية [illegible] عليه ان [illegible] لكن لا يلزم من كون تقدم العدم على [illegible]
زمانية هذا [illegible] في زمان متقدم [illegible] زمانية [illegible] وانما يكون كذلك لو [illegible]
التقدم في [illegible] المشهورة لان [illegible] اجزاء الزمان [illegible] في الحدوث [illegible]
ان يكون تقدم بعضها على بعضها [illegible] وفيه ان [illegible] الزمان ليس الا التجدد [illegible]
[illegible] اجزاء الزمان [illegible] بالتقدم والتاخر فالجزء المتقدم متعين بذلك التقدم الذي حصل له والجزء المتاخر
متعين بذلك التاخر [illegible] المتقدم [illegible] المتقدم [illegible]
بما ذكرنا [illegible] وقال الامام الرازي [illegible] اجزاء الزمان [illegible] بعضها بالتقدم وبعضها بالتاخر لذاته وان [illegible]
كان [illegible] الآخر [illegible] لان [illegible] موجودة [illegible]
[illegible] التقدم والتاخر لان [illegible] اجزاء [illegible]
[illegible]

[illegible] وان [illegible] فاذا وقت [illegible] عارض [illegible]
[illegible] غير عدم [illegible] كالحركة وغيرها فاما [illegible] لانه ليس كلامه [illegible]
[illegible] واعترض عليه بانه [illegible] السوال [illegible] التقدم والتاخر [illegible] اجزاء الزمان [illegible] السوال [illegible]
التقدم والتاخر [illegible] العبارة [illegible] الحادثة [illegible] السوال [illegible]
[illegible] بالتقدم والتاخر [illegible] السوال [illegible] الحكم [illegible] بالتقدم والاخرى بالتاخر
[illegible] الحادثة [illegible] السوال [illegible]
[illegible] الزمان اذا [illegible] على ما هو موجود عليه [illegible]
[illegible] اجزاء [illegible] الجزء [illegible] كان ذلك الجزء [illegible]
[illegible] الجهة [illegible]
[illegible] عدم [illegible] الاتصاف [illegible] الاتصاف [illegible]
[illegible] الاتصاف [illegible]
[illegible] التقدم والتاخر [illegible]
التقدم [illegible] المتجددات [illegible] التقدم [illegible] المتجددات [illegible]
[illegible] التقدم [illegible] اجزاء الزمان فانه لا يمكن [illegible]
[illegible] التقدم والتاخر [illegible] الفلك [illegible]
الفلك [illegible] جهتين [illegible] فوقا وتحتا
[illegible] الفوق [illegible] التحت [illegible] الفوق [illegible] التحت [illegible]
والتحت [illegible]
[illegible] بالوجه والظهر واليمين والشمال
[illegible] الفوق والتحت [illegible]
[illegible] الاخف [illegible] الافلاك المحيطة [illegible]
[illegible] الفلك [illegible] جهة الفوق [illegible] الفوق [illegible] جهة [illegible] جهة التحت
[illegible] الى الفوق [illegible] التحت الى جهة الفوق [illegible] بالطبع [illegible]
[illegible] الارض [illegible] رأسه [illegible] الطبيعي [illegible] رأسه [illegible] قدم
[illegible] بالطبع [illegible]
[illegible] الوضع [illegible] طبيعية [illegible] فان [illegible] قدم

[illegible]

امتداداتها الثلاث هو العرض ومنتهى امتداداتها طبعه هو الثخن اذا كان على وجه طبيعي ولا يخفى ان ما ذكر لا يستلزم تبدل الجسم

بل يستلزم تبدل مفهوم جهة العرض وجهة الثخن ولا محذور فيه ثم عمموا اعتبارها في سائر الاجسام هذا جواب

بحث على ان الامور العرفية لا تحقيق فيه لان كرة الارض ليست لها من الجهات الا

[illegible]